مكتبة الأهرام
للبحث العلمي

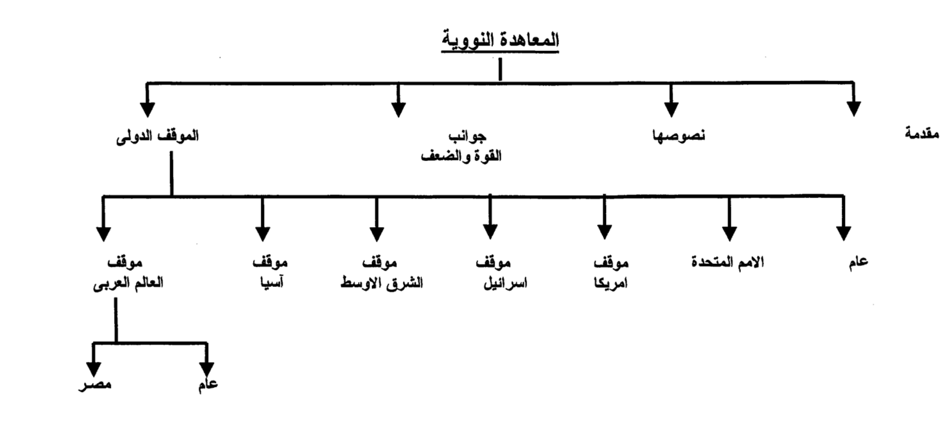
المعاهدة النووية



المعاهدة النووية

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


المعاهدة النووية
مقدمة
نصوصها
جوانب
القوة والضعف
الموقف الدولى
عام
الامم المتحدة
موقف
امريكا
موقف
اسرائيل
موقف
الشرق الاوسط
موقف
آسيا
موقف
العالم العربى
عام
مصر

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام - الشرق الأوسط - الحياة - العالم اليوم - السياسة الكويتية

ثانيا : المجلات

مجلة السياسة الدولية - مجلة الأهرام الاقتصادى.

ثالثا : الكتب

١-	التقرير الاستراتيجي العربي	مراد ابراهيم الدسوقي	-	١٩٩٤
٢-	كتاب الاسلحة النووية	ممدوخ عبد الغفور حسن	-	١٩٩٥
٣-	كراسات استراتيجية	مراد ابراهيم الدسوقي	٤٢	١٩٩٦
٤-	كتاب ملف التسعينات فى اعمال المخابرات	سعيد الجزائرى	-	١٩٩٧
٥-	قراءات استراتيجية	خالد الفياض	٨٠٤	١٩٩٩
٦-	كراسات استراتيجية	محمد عبد السلام	٧٦	١٩٩٩

مقدمة

المعاهدة النووية

مقدمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	دعوة لجعل الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح النووى	عاطف الغمرى	الاهرام	٣٩٥٩٣	١٩٩٥	١
٢	مبادرات الحد من التسلح فى الشرق الاوسط	مراد ابراهيم الدسوقى	كراسات استراتيجية	٤٢	١٩٩٦	٣
٣	الليكود ومسالة التسلح النووى	محمد عبد السلام	السياسة الدولية	١٢٧	١٩٩٧	٨
٤	نظرة متفحصة على اسلحة الدمار الشامل (١-٤)	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٠١٦	١٩٩٨	١٣
٥	نظرة متفحصة على اسلحة الدمار الشامل (٢-٤)	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٠١٧	١٩٩٨	١٧
٦	نظرة متفحصة على اسلحة الدمار الشامل (٣-٤)	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٠١٨	١٩٩٨	٢٠
٧	كيف استقبلت اجتماعات لوكسمبورج انباء القنبلة الباكستانية	سعيد اللاوندى	الاهرام	٤٠٧١٩	١٩٩٨	٢٣
٨	اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية ...	جاسر الشاهد	الاهرام	٤١١١٦	١٩٩٩	٢٤
٩	مقدمة	محمد عبد السلام	كراسات استراتيجية	٧٦	١٩٩٩	٢٥

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عاطف الغمرى
الموضوع الفرعى :	المقدمة	رقم العـــــدد :	٣٩٥٩٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

فى ندوة خبراء منع الانتشار النووى فى لندن:

دعوة لجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى

رسالة لندن يكتبها :
عاطف الغمرى

قبل أيام من بدء مؤتمر النظر فى مد أجل معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية فى نيويورك يوم ١٧ أبريل الحالى. شهدت لندن ندوة دعى اليها مجموعة من اكبر الخبراء فى شئون منع انتشار الاسلحة النووية، يمثلون عددا متنوعا من دول ومناطق العالم، لتقديم ابحاثهم ورؤيتهم للقضية التى بدأ طرحها فى نيويورك، وكان مؤتمر لندن هو ذروة حملة واسعة النطاق استمرت اكثر من شهر يقودها عدد من المنظمات المستقلة التى لها فروع فى بريطانيا وفى انحاء العالم الاخرى وتتصدرها منظمتا «السلام الأخضر» و«الحملة الدولية لمنع التسلح النووى»، وهى الحملة التى شهدت عقد ندوات واجتماعات وتنظيم مسيرات، واصدار بيانات، وتقديم عرائض الى رئاسة الوزراء فى بريطانيا، وحملة من خطابات الاحتجاج على المد غير المحدود للمعاهدة، أرسلت من بريطانيا ومن غيرها من الدول فى وقت واحد الى المسئولين فى الامم المتحدة، والى الدول التى تقود حملة مضادة من أجل المد غير المحدود للمعاهدة.

والندوة التى عقدت فى لندن، كانت تحت عنوان «تصحيح مسار معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية» فى كلية كينجز كوليج، شارك فى تنظيمها خبراء فى التسلح النووى من بريطانيا.

وكان لمصر حضورها فى الاعلان عن موقفها وذلك بدعوة من المنظمات الداعية للندوة، حيث كان المتحدث هو الدكتور محمد شاكر سفير مصر فى لندن، وكان وجوده فى الندوة بصفته خبيرا دوليا فى شئون الحد من التسلح النووى، ورئيسا للمجلس الاستشارى لمنع انتشار الاسلحة النووية التابع للامم المتحدة.

ولقد كان التنوع فى وجهات النظر التى قدمها المتحدثون فى المؤتمر لها دلالاتها البالغة، من حيث اعتبار مسألة الخطر النووى تخص العالم كله، وتحمل تهديدا للجميع بغير استثناء، وكان هذا واضحا ايضا من كلمات المتحدثين.

●● على سبيل المثال قال د. جاهانجير وهو من موريشيوس، ان بلاده موريشيوس واحدة من الدول التى ليست لديها مصادر او طموحات للسير فى طريق البرنامج النووى، ولقد سألنى شخص وأنا فى طريقى للتحدث امامكم خارج غرفة المؤتمر، لماذا تهتم موريشيوس بمسألة نزع السلاح النووى؟. وأنا اجيب الان بأن العالم لديه مخزون من الاسلحة النووية لو انه استخدمه فمن الممكن ان يدمر الكرة الارضية عشرين مرة.

فهل يعنى اننا فى موريشيوس الدولة الصغيرة ينبغى علينا الا نهتم بنزع السلاح النووى؟. اذا كنا ننتمى الى الجنس البشرى، فعلينا ان نكون مهتمين، وأن نعبر عن شعورنا . ثم اننا جزء من الـ ١٧٤ دولة الموقعة على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية. ولكننا كما قلت ليست لنا طموحات ولكننا فى خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية من ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥، كنا نراقب سجل حركة تنفيذ معاهدة منع الانتشار لنعرف ما اذا كانت قادرة على ان تصمد امام اختبار الزمن، وما اذا كانت قادرة على احتواء الانتشار النووى. ومن الواضح ان المعاهدة لم تكن متكاملة. واننا نستطيع بل يجب علينا ان نعيد النظر فى المعاهدة، لنرى ما اذا كنا نستطيع ان نسد الفجوة التى ظهرت فيها، بحيث يمكن للمعاهدة ان تستمر بالنسبة لكل الدول بغير استثناء. ونحن نرحب بالبيانات التى اعلنت فى شهر ابريل الحالى بتقديم ضمانات للدول غير المنحازة، وهى ضمانات توصف بأنها ايجابية، ولكنى أود ان اقول أن عدم اكتمال المعاهدة قد استطاع ان يجمع هؤلاء المتحدثين. لانها معاهدة لم تستطع احتواء انتشار الاسلحة النووية. فهل يحق لنا ابديا التوقيع على أجيال مستقبلة من هذه المعاهدة غير المكتملة؟.. اننى اترك لكم هذا.

الشرق الأوسط ومنع الانتشار

●● ومن استراليا جاءت المتحدثة الدكتورة باتريشيا لويس، لتتحدث فى ابعاد متعددة للموقف الدولى الراهن بالنسبة لمد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووى لاجل غير مسمى، أم ان يكون المد محدود الفترة، لكن حديثها جرها الى الموقف الدقيق فى الشرق الأوسط.

قالت الدكتورة باتريشيا ان ما يحدث الآن فى نيويورك منذ بدء مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار فى ١٧ ابريل وحتى منتصف مايو القادم، هو من ناحية قرار باستعراض المعاهدة ومراجعتها، ومن ناحية اخرى قرار بما ينبغى عمله بالنسبة لما اذا كانت المعاهدة ستمد لأجل غير محدود، او اذا كان المد قصير المدى، او ان يكون مدا متتاليا لفترات قصيرة متتابعة.

ثم قالت الدكتورة باتريشيا اننى اعتقد ان أساقفة الكنيسة الكاثوليكية فى المملكة المتحدة قد اوضحوا ما الذى تريده الدول النووية وهو المد المستمر واننى اعتقد ان المد المستمر يعنى شيئا اطول قليلا من المد لاجل غير مسمى.

اى ان يظل باقيا الى ان تحل محل هذه المعاهدة، معاهدة اخرى لاحقة لها.

واذا حدث ان كان هناك فى مؤتمر مراجعة المعاهدة فى نيويورك اتفاق على المد لاجل غير مسمى، فان ذلك سيقلل من تأثير الدول غير النووية، وتقليل فرصها فى الضغط فى المستقبل فى اتجاه ماتريد الضغط عليه.

وسوف يستمر وضع المعاهدة كما هو الى ان تحل محلها معاهدة لاحقة.

ولذلك فان مؤتمر مراجعة المعاهدة هو تجمع حاسم فى تقرير النظام المستقبلى لمنع الانتشار النووى. ثم انه من نتائج تقليل تأثير الدول غير النووية، انه يجعل الدول التى تقف على حافة امكانات امتلاك السلاح النووى ان تفكر فيما اذا كانت ستمتلكه أم لا. واذا فعلت فان جاراتها قد تمتلك ايضا السلاح النووى.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عاطف الغمري
الموضوع الفرعي :	المقدمة	رقم العـــــدد :	٣٩٥٩٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٥

لما اذا اتفق على المد لفترة قصيرة فان هذا يعطى الدول غير النووية قدرة على التأثير على الدول النووية حتى تطبق نزع السلاح النووي، وان كانت النتيجةغير مؤكدة. واننى اعتقد ان هذا هام بصورة خاصة للدول الواقعة فى مناطق تجرى فيها بالفعل استعدادات للتسلح النووى، خاصة فى الشرق الأوسط وجنوب اسيا وشمال الباسفيكي.

وقالت الدكتورة باتريشيا اننا نريد نظاما جديدا للتفتيش على الامكانات النووية للدول يمكننا من بناء الثقة فى المعاهدةثم لنستطيع بعد ذلك ان نتوصل الى معاهدة تحل محلها، ومن بين الخيارات المطروحة فى هذا الصدد مد المعاهدة لاجل غير مسمى مع بدء مفاوضات يمكن ان تؤجل المد لاجل غير مسمى لكنه مشروط بدلا من المد غير المشروط.

ولذلك اقول ان علينا الا نفكر فى هذا القرار الان فى اطار الاعتبارات السياسية فحسب، بل ايضا فى اطار الثقة التى تتبنى من خلال التفتيش وامننا على المدى الطويل.

ومن بريطانيا تحدثت جانيت بلومفيلد التى تدرس فى جامعاتها مادة نزع السلاح النووى، التى لعبت دورا بارزا فى تنظيم المؤتمر، وكان تركيزها على مسألة سياسة بريطانيا فيما يتعلق بالتسلح النووى، لانها كما قالت انها كمواطنة بريطانية فانه لامر هام لها ولغيرها هو الموقف الذى ذهبت به بريطانيا الى مؤتمر نيويورك، لكى تمد المعاهدة لفترة غير محدودة.

وقالت: بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد كان هناك اتفاق فى جنيف على سحب شروط بريطانيا وفرنسا بشأن اجراء تجارب الامان فى ظروف استثنائية. وهذا شئ جيد ولكن المرء يتساءل لماذا لم يتم هذا فى وقت مبكر؟

وقالت ان المشكلة الحقيقية للحكومة البريطانية هى تحركها فى اتجاه اقامة نظام للتسلح النووى الشامل والذى يتناقض تماما مع التزاماتها وفق المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار النووى، وذلك قبيل بدء مؤتمر نيويورك.

لماذا لانؤيد المد لاجل غير مسمى ؟!

وكانت كلمة سفير مصر الدكتور محمد شاكر طويلة وتفصيلية تناولت قضية منع الانتشار النووى بكافة ابعادها، وكان محورها هو: لماذا لا تؤيد الدول غير المنحازة مد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية لاجل غير مسمى؟.

وفى بداية كلمته اقتحم موضوعه مباشرة بهذه العبارات التى قال فيها: ان دول عدم الانحياز الموقعة على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، كانت تشعر بالقلق على مدى السنوات الماضية منذ وضعت المعاهدة فى عام ١٩٧٠ موضع التنفيذ، وكان قلقها متجها الى عدد من المشكلات تتضمن تنفيذ المادة السادسة وخاصة ابرام معاهدة لمنع التجارب النووية، وضمانات الامن، وشروط عادلة لتجارة المعدات والمواد النووية (المادة الرابعة)، والالتزام الجماعى على مستوى العالم بالمعاهدة، والمشكلات الاقليمية المرتبطة بها.

ولقد كانت مؤتمرات مراجعة المعاهدة والتى عقدت منذ عام ١٩٧٥ مناسبات مثالية للدول غير المنحازة للاعراب عن قلقها وخيبة املها لعدم حدوث تقدم نحو هذه المشكلات. وان المتوقع ان تفعل الدول غير المنحازة نفس الشيء فى مؤتمر مراجعة ومد اجل المعاهدة فى عام ١٩٩٥ مع وجود حماس اكبر خاصة وان الدول الرئيسية التى وضعت المعاهدة اصلا قد طلبت منها ومن غيرها ان تمد المعاهدة لاجل غير محدود.

واشار سفير مصر الى ان هذه الدول غير المنحازة كانت فى مؤتمرها الوزراى الحادى عشر الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ٣١ الى ٣ يونيو ١٩٩٤، قد كرست جزءا عظيما من اهتمامها لنزع السلاح، وللامن الدولى.

وفى كلمته التفصيلية تطرق سفير مصر الى مواضيع متعددة تمثل جميعها مختلف جوانب نفس القضية، منها وثيقة جنيف التى قدمت الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر نيويورك الحالى التى اجتمعت فى جنيف فى سبتمبر ١٩٩٤، والتى اعربت فيها الدول غير المنحازة عن قلقها من عدم التوازن المتزايد بين التزامات ومسئوليات الدول غير النووية، والدول النووية، والى حالة الجمود التى اصابت مفاوضات تعديل عدم التوازن هذا، بالاضافة الى عقد مؤتمر يخصص لنزع السلاح.

ورغم تقدير الدول غير المنحازة لمعاهدة منع الانتشار فانها تعترف بوجود قصور جوهرى فى المعاهدة وهو ما يجعلها محور جدل ونزاع بين الدول النووية والدول غير النووية منذ بدء سريانها.

ومن الموضوعات التى تضمنتها كلمة السفير المصرى ايضا:

ارتباط ضمانات الامن بالتخلص من كافة الاسلحة النووية، وبنزع السلاح، وجعل العالم منزوع السلاح النووى خلال فترة زمنية معروفة، ومن اجل هذا الهدف فانها تدعو للتفاوض كمسألة لها اولوية على معاهدة ملزمة دوليا، بمنع استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها تحت اى ظرف من الظروف.

مد المعاهدة لأجل غير مسمى يقلل قدرة الدول غير المنحازة على الضغط لنزع السلاح النووى

ومنها كذلك ان الدول غير المنحازة تبحث اقامة مناطق منزوعة السلاح النووي كخطوة اولى ضرورية نحو تحقيق هدف التخلص من اسلحة الدمار الشامل. وفى هذا الاطار فانها ترحب بمختلف المبادرات التى تعلن لاقامة مثل هذه المناطق. وهى تدعو كافة الاطراف المعنية لاتخاذ اجراءات عاجلة وخطوات عملية نحو جعل الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح النووى، والى حين يتم ذلك فانها تدعو اسرائيل لنبذ امتلاك الاسلحة النووية، والدخول فى معاهدة منع الانتشار، وان تضع منشآتها النووية تحت التفتيش.

وبالنظر الى اقتراح مصر لاقامة منطقة منزوعة من اسلحة الدمار الشامل فان الدول غير المنحازة تعتبر ان ازالة الاسلحة النووية من منطقة الشرق الاوسط ينبغى ان يكون طريقا موصلا الى اقامة مثل هذه المنطقة ☐

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٤٢
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

مبادرات الحد من التسلح فى الشرق الأوسط

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت فى مطلع التسعينيات عددا من التطورات الإقليمية التى كان يمكن أن تسهم إسهاما فعالا فى إعطاء مزيد من قوة الدفع لخيار الحد من التسلح والسيطرة على الأنشطة العسكرية، وهو الخيار الذى بدأت القناعة بمدى جدواه فى تسريع حل الصراعات تسود أوساطا عالمية واقليمية عديدة، إلا أن أسلوب معالجة قضايا الحد من التسلح والسيطرة على الأنشطة العسكرية – وبصفة خاصة من قبل القوى الكبرى – أدى إلى تعميق القناعة العربية بحرص هذه القوى (وبصفة خاصة الولايات المتحدة) على الإبقاء على التفوق الإسرائيلى من ناحية، مع دعم بعض الأطراف العربية فى الجزيرة العربية وحولها من ناحية أخرى. ولذلك فإن الولايات المتحدة تبيع أنظمة أسلحة متقدمة لتلك الأطراف العربية لمساعدتها على الدفاع عن أمنها ضد أطراف تعتبر واشنطن أنها معادية لها ومؤثرة بالسلب على مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة مثل إيران، ولكن بما لايخل بالتوازن العسكرى على حساب إسرائيل.

وبعد أن تمخضت فترة التحولات الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط، اعتبارا من العام ١٩٩٠. بدءا بحرب الخليج الثانية ومرورا بمؤتمر مدريد الذى أضفى على عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل قوة دفع جديدة، وانتعاش الآمال فى التوصل إلى نظام عادل وشامل ودائم للحد من التسلح، وانتهاء بانخفاض عوائد النفط التى أثرت بالسلب على اقتصاديات معظم الدول العربية، وبصفة خاصة تلك الدول المصدرة للنفط، مما قلص إلى حد كبير إمكانيات هذه الدول فى مجال شراء الأسلحة، تمخض هذا كله عن تشكل قناعة عميقة لدى القوى الكبرى بأن الفرصة سانحة لفرض نظام للحد من التسلح، وضبط التسلح، والحد من الأنشطة العسكرية فى المنطقة.

وفى هذا السياق كان مبدأ " الأرض مقابل السلام " هو المبدأ الذى قامت عليه عملية التسوية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل، ومع تطور النظرة إلى ذلك المبدأ كان من الواضح صعوبة تنفيذه بشكل متوازن وناجح دون أن يكون هناك نظام متفق عليه للحد من التسلح والسيطرة على الأنشطة العسكرية.

وفور انتهاء حرب الخليج الثانية شهد العالم الإعلان عن العديد من المبادرات والإعلانات للسيطرة على التسلح فى المنطقة (٩)، فى حين لم تكن هناك أى مبادرات للسيطرة على الأنشطة العسكرية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقي
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٤٢
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

وكان أول تلك المبادرات، مبادرة الرئيس الأمريكي بوش للسيطرة على التسلح فـي الشرق الأوسط، والتى أعلن عنها فى الأول من مايو ١٩٩١، ويقترح فيهـا الحـد مـن الأسلحة التقليدية والأسلحة فوق التقليدية (النوويـة، الكيميائيـة، البيولوجيـة) عـبر المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى المغرب غربا، مع استبعاد تركيا علـى اعتبـار أنهـا عضو فى حلف الناتو، كما يدعو إلى وضع القيود على وصول مـا أسماه " بالأسـلحة المزعزعة للاستقرار "، مع السماح فـى الوقت نفسـه بـأن تمتلـك دول هـذه المنطقة القدرات التقليدية التى تحتاج إليها للدفاع عن نفسها أو لردع عدوان خارجي.

وفيما دعت المبادرة الأمريكية إلى تفويض الأعضاء الخمسـة الدائمـين فـى مجلس الأمن للاتفاق على العمل بشكل جماعى لتحديد المدى الذى يمكـن القبـول بـه لتلـك القدرات الدفاعية، فإنها لم تحدد مفهوم " الأسـلحة المزعزعـة للاسـتقرار "، وبرغـم ذلك وضعت المبادرة عددا من المبـادئ التـى يمكـن الاسترشـاد بهـا لتقديـر المستوى المقبول للقدرات العسكرية فى المستوى التقليدى.

ويعكس حرص مبادرة بوش على اقتراح تجميد كل عمليات تلقى وإنتـاج واختبـار الصواريخ أرض / أرض (كخطوة أساسية علـى طريـق إزالتهـا)، عمـق التأثـير الـذى تركتـه عمليـات اسـتخدام العـراق للصواريـخ الباليسـتية أرض / أرض إبـان حـرب الخليج، وبصفة خاصة ضد إسرائيل. ومن ناحية أخرى انطوت هـذه المبـادرة على عدد من أوجه القصور التى أسفرت فى النهاية عن عدم اقتناع الـدول العربيـة بهـا. كما أنها افتقدت التأييد الدولى المناسـب، وظهـر ذلـك القصـور واضحـا فـى أسـلوب معالجة المبادرة لقضية انتشار الصواريخ الباليستية ذاتها، حيث منحت المبادرة الدول التى تملك مسبقا هذا النـوع مـن الصواريـخ الأفضليـة، ولم تحـدد أى آليـة لنزعهـا. كذلك فإنها لم تحدد نظامـا يمكـن الاعتمـاد عليـه للتـأكد مـن اسـتخدام تكنولوجيـا الصواريخ استخداما سلميا.

أمـا بشـأن معالجـة قضايـا انتشـار أسـلحة التدمـير الشـامل (نوويـة، كيميائيـة، بيولوجية)، فإن مبادرة بوش تغاضت – وبشكل واضح – عـن وضـع إسـرائيل كقـوة نووية وحيدة فى منطقة الشرق الأوسط. كما لم تقم المبادرة بالتعامل مع قضيـة تعمـد إسرائيل تجميد الوضع القائم على الصعيـد النـووى فـى الشـرق الأوسـط متمثـلا فـى احتكار إسرائيل للسلاح النووى (١٠)، وذلك فى الوقت الذى دعت فيـه المبـادرة إلى فرض حظر على عمليات إنتاج وامتـلاك المـواد النوويـة التـى تصلـح لإنتـاج السـلاح النووى، والتزام اتفاقية حظر السلاح النووى والترتيبات الدوليـة للحـد مـن الأسـلحة الكيميائية والبيولوجية. وإزاء إحساس الدول العربية بوجود تحيز واضح فى المعـاهدة لصالح إسرائيل وبصفة خاصة ذلك التركيز الشديد على ضـرورة إزالـة الأسـلحة فـوق التقليدية (وبصفة خاصة الأسلحة الكيميائية) التى قد تكون الدول العربية مالكة لها، وهو الأمر الذى قد يحرمها حتى من القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التوازن فـى مواجهة السلاح النووى الإسرائيلى، فـإن دولا عربيـة عديـدة (علـى رأسـها سـوريا) رفضت المعاهدة، كما رفضتها ايران بصفتها احدى دول منطقة الشرق الأوسط

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــدد :	٤٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

وجاء الإعلان عن الخطة الفرنسية لنزع السلاح ومراقبة التسلح فى الشرق الأوسط. فى نفس الشهر الذى أعلن فيه عن المبادرة الأمريكية (مايو١٩٩١)، لكى يؤكد أن قضايا نزع السلاح قد بدأت تؤرق بال الدول الكبرى بحق، وأن حرب الخليج الثانية كان لها أكبر الأثر فى تحريك الاهتمام الدولى بضبط التسلح فى هذه المنطقة، فى حين أن أربع جولات من الصراع العربى الإسرائيلى لم يكن لها من أثر مماثل. وفى الوقت الذى حددت فيه الخطة الفرنسية مستويات ثلاثة متناقضة فى الشكل، ومتوافقة فى المضمون، لمراقبة التسلح ونزع السلاح، هى: نوع السلاح، وإطار المعالجة الإقليمى، وإطار المعالجة العالمى، فإن دعوة الخطة الفرنسية إلى حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، وتقليص الترسانة النووية والحد من انتشار السلاح النووى خارج نطاق الدول الخمس الأعضاء فى النادى الذرى، كشفت عن أمرين :

الأول : أن هذه الخطة - مثلها فى ذلك مثل مبادرة بوش - هى نتاج للمخاوف التى تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، ولذلك فإنها نصت على حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية دون أن تنص على حظر مماثل للأسلحة النووية (١١).

ولهذا فإن الخطة تتعمد حرمان طرف - الدول العربية - من الأسلحة الكيميائية، فى حين أنها لم تنص على حظر الأسلحة النووية - وهى الأسلحة التى تملكها إسرائيل. وبذلك افتقدت المبادرة التوازن المطلوب.

الثانى : أن الخطة دعت إلى مراقبة تكنولوجيا الصواريخ للحد من استخدامها للأغراض العسكرية وخفض الأسلحة التقليدية إلى " الحد الأدنى للأمن "، ولكنها لم تذكر الأسلوب الذى يمكن به تعريف الحد الأدنى للأمن وتركت تحديده للقوى الكبرى.

ومع صدور بيان باريس حول الشرق الأوسط عن أعضاء مجلس الأمن المجتمعين هناك فى مايو ١٩٩١، طرأ تغيير نوعى على الموقف الدولى تجاه قضايا الحد من التسلح وضبط التسلح فى الشرق الأوسط، ففى هذا البيان أكد أعضاء مجلس الأمن مجددا على التزامهم إعلان هذه المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عبر برنامج شامل للحد من التسلح، بحيث يشمل هذا البرنامج تجميد مبيعات الصواريخ الباليستية أرض - أرض تمهيدا لإزالتها، كما دعا البيان دول الشرق الأوسط إلى وضع أنشطتها النووية تحت المراقبة عبر التفتيش الدورى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واقترح حظر تصدير أو إنتاج المواد التى تصلح لصناعة الأسلحة الذرية.

وتتمثل القيمة الحقيقية لبيان باريس فى أنه مهد للإعلان الدولى حول عمليات انتقال الأسلحة وانتشارها (١٢).

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٤٢
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

صدر الإعلان الدولى حول عمليات انتقال الأسلحة فى الأول من أكتوبر ١٩٩١ عـن الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن فى أعقاب انتهـاء اجتماعـاتهم فـى لنـدن، لكـى يحدد قواعد تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط من وجهة نظر هـؤلاء الأعضـاء. وفـى الوقت الذى اتفق فيه الأعضاء على أن يحيط كل منهم الآخرين علما بالأسلحة التـى ينقلها إلى بلدان الشرق الأوسط، فإنهم وضعوا بعض المبادئ التى تحكم عمليات بيـع الأسلحة، وذلك مثل أن تؤدى تلك المبيعـات إلى زيـادة قـدرة المتلقى علـى ممارسـة الحق المشروع فى الدفاع عن النفس، وأن تشكل ردا متوازيا على التهديـدات الأمنيـة العسكرية، وأن تزيد من قدرة من يحصل عليها على المشاركة فى الاتفاقات الإقليمية وغيرها من الترتيبـات الجماعيـة أو أى ترتيبـات تنسجم مـع ميثـاق الأمـم المتحـدة المتحدة. وبرغم ذلك فإن هذا الإعلان وغيره مـن المبـادرات والخطـط الخاصـة بضبـط التسـلح والحد من التسلح فى الشرق الأوسـط، والتـى حـرص الغـرب علـى أن يبـادر بالإعلان عنها خلال العام ١٩٩١، افتقدت عددا من الأسس المنطقية التى يمكن بيان بعض منها كالآتى :

• فصلت المقترحات الأمريكية والفرنسية بين نزع الأسلحة الكيميائيـة والأسـلحة البيولوجية من ناحيـة، ونـزع الأسـلحة النوويـة مـن ناحيـة أخـرى، وانتهـت هـذه المقترحات إلى القول بنزع السـلاح الكيميـائى والبيولوجـى الـذى تعتمـد عليـه الـدول العربية فى مواجهة السلاح النووى الإسرائيلى، مـع تـرك هـذا السـلاح الأخـير دون القول بنزعه.

• تشابهت جميع المقترحات فى الاعتماد علـى صيـغ فضفاضـة يخضـع تحديـد أبعادها لرؤية الدول الكبرى، وذلك مثل صيغة "الأسلحة المزعزعة للأمـن" ، وكذلـك صيغة " الحد الأدنى للأمن ".

• اتفقت جميع المقترحات والمبادرات على عدد من الأمـور، أولهـا عـدم المسـاس بالسلاح النووى الإسرائيلى، وثانيها استمرار مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط فى كل الأحول، وثالثها حرمان العرب من أن يكون لديهم أى رادع فوق تقليدى.

ولهذا يتضح أمامنا أن ما اتفقت عليه مقترحات ومبادرات الدول الكبرى للحد من التسلح ونزع السلاح فى الشرق الأوسط لايبدو مؤهلا للمضى قدما على طريق التوصـل إلى نتائج عملية مرضية فى ذلك المجال، وأن ما اختلفت عليه تلك المبادرات أفقدهـا بالفعل أى فرصة لكى تحظى بتعاون عملى إيجابى من الأطراف الضالعة فيها وبصفة خاصة الأطراف العربية.

أما معالجة قضايا الحد مـن التسلح على المستوى الإقليمـى فـى منطقـة الشـرق الأوسط، فإن العمل فيها تبلور فـى إطـار لجنـة الحـد مـن التسـلح والأمـن الإقليمـى المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربيـة وإسـرائيل. وعلـى امتـداد الجولات التى عقدتها هذه اللجنة والتى بلغت ست جولات كان آخرها تلك الجولـة التى عقدت فى شهر ابريل عام ١٩٩٦، تـأكد بوضـوح أن قضيـة ضبـط التسـلح فـى الشرق الأوسط ليست قضية إقليمية فى المقام الأول، وانما هى قضية محكومة إلى حد كبير بمواقف ومصالح الدول الكبرى التى خرجت من الحرب الباردة – وعلى رأسها

الولايات المتحدة – وهى تشعر بنشوة النصر، وهو النصر الذى كـان يدفعهـا لمواصلـة الاستفادة من إنجازاتها فى المرحلة السابقة، والتأكيد على مكانة حلفائها فى الشـرق الأوسط، وبالتحديد إسرائيل، وعلى هذا تحولت المفاوضات التى تمت فى إطار لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى بين الدول العربية من ناحية، وإسرائيل مـن ناحيـة أخرى إلى مايشبه حوار الطرشان، حيث تدخل إسرائيل قاعة المفاوضات من منطلـق إحساسها بالتفوق (حيث أنها تنفرد بامتلاك السلاح النـووى) واعتمـادا علـى ثقتهـا بأنه لاشئ ملزم لها حيث لاتملك الدول العربية آليات ضغط كافيـة علـى إسـرائيل، كما أن الولايات المتحدة تريد أن تبقى على التفوق الإستراتيجى المطلق لاسرائيل على الدول العربية، وتقف أوروبا فى هذا الصراع موقف المتفرج، خصوصا بعد أن نجحـت واشنطن فى تأكيد تبعية الشرق الأوسط لها، وأن مايدور علـى سـاحته مـن تطـورات استراتيجية هى أمور تخضع لرؤية الإدارة الأمريكية فى إطـار تعاونهـا مـع إسـرائيل بهدف الإبقاء على الأوضاع التى تحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية / الإسـرائيلية على ماهى عليه دون تغيير (١٣).

وعلى مدار الجلسات الست التى عقدت فى إطار لجنة الحد من التسـلح، ركـزت إسرائيل على فكرة ترتيبات بناء الثقة وما ينجم عنها مـن إنشـاء اتصـالات سياسـية وعسكرية بينها وبين الدول العربية، وباتباع إسرائيل لهذا التكتيك فإنها كشفت عن حقيقة الأهداف التى تتطلع إلى تنفيذها مـن وراء التزامهـا بحضـور اجتماعـات هـذه اللجنة (١٤)، وأولها تعطيل التوصل إلى حلول للقضايا السياسية القائمة بينها وبـين الدول العربية، وثانيها إنشاء خطوط اتصال مباشرة بينها وبين الدول العربية لتقليص احتمالات نشوب الحرب، وثالثها تعيين ضباط ارتباط، ورابعها الاتفاق على تفتيش مشترك على الحدود، وكما هو واضح فإن أيا من هـذه الأهداف لايوجـد بينـه وبـين الحد من التسلح ارتباط وثيق، وأن تنفيذها لايؤدى إلى تحقيق تقدم يذكر على صعيـد هذا الحد، ومع ذلك فـإن هـذه المقترحـات تصلـح لأن تكـون أساسـا للسـيطرة علـى التحركات العسكرية، ففى ظل امتلاك إسرائيل للسلاح النووى ورفضها التخلى عنـه يصبح احتمال تحقيق هذه السيطرة فى صالح إسرائيل أكثر مما هو فى صالح الـدول العربية.

وقد اعتبرت إسرائيل أن تنفيذ تلك الخطوات أمرا ضروريا للانتقال إلى ما أطلقـت عليه "الضبط الأمنى" الذى يقوم على امتلاك أنظمة ردع مستقرة لمنع القوى الإقليمية من شن أى عمليات هجومية مباغته (١٥)، وفرض قيـود علـى نوعيـات معينـة مـن الأسلحة. وأخيرا تطوير إجراءات أكثر عمقا للأمن وبناء الثقـة. وعلـى الرغـم مـن أن إسرائيل قد وافقت خلال الجولة الثانية من جلسات لجنة الحد مـن التسـلح والأمـن الإقليمى متعددة الأطراف على مناقشة كل مستويات التسلح (بمـا فـى ذلـك السـلاح النووى)، إلا أن هذه الموافقة فقدت كل قيمة لها فيما بعد. حيث اشترطت إسـرائيل أن يكون تنفيذ ذلك تاليا لتحقيق السلام فى المنطقة.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	١٢٧
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

الليكود .. ومسألة التسلح النووى الإسرائيلى

محمد عبد السلام

فى مناظرة تلفزيونية بين "شيمون بيريز" و" مناحيم بيجن" خلال حملة انتخابات عام ١٩٧٧ ، قال بيريز فى اطار تعداده لإنجازات المعراخ التاريخية " ولدينا شئ ما فى دايمونا"، مشيرا - بطريقته التقليدية فى التعبير - الى أن حزب العمل هو الذى قام ببناء القدرات النووية الاسرائيلية. سواء بالتفكير فى اقامة برنامج نووى ، أو الحصول على متطلبات بناء هذا البرنامج ، أو بدء تشغيل برنامج نووى عسكرى ، أو إتخاذ قرار انتاج السلاح النووى ، أو تطوير وسيلة نقل صاروخية له ، أو إدارة العملية السياسية المتصلة بذلك . وكان ذلك صحيحا الى حد كبير فيما يتصل بحزب العمل وشيمون بيريز شخصيا. لكن بعد عام ١٩٧٧، الذى وصل فيه الليكود الى السلطة فى اسرائيل لأول مرة ، أصبحت مسألة القدرات النووية "إسرائيلية" بصفة عامة ، وليست خاصة بحزب العمل فقط ، إذا اتخذت حكومات الليكود التى شكلت بعد ذلك ، أو شاركت فى الإئتلافات الحكومية ، قرارات أساسية تتصل بتطوير القوة النووية الاسرائيلية . وربما لاتكون تلك القرارات بحجم القرارات الكبرى التى إتخذت فى فترة ١٩٤٨ - ١٩٧٧ ، لكنها لاتقل فى أهميتها الاستراتيجية ، واندفاعها أحيانا، عن كثير مما قام به حزب العمل فى الفترات السابقة ، سواء بحكم توجهات استراتيجية قد لاتختلف نسبيا عن توجهات قادة المعراخ التى دفعتهم الى السير فى الطريق النووى العسكرى ، أو بحكم التطور الذاتى الطبيعى لبرنامج نووى عسكرى يسير استنادا على أسس استراتيجية / تكنولوجية - غريزية لايملك أحد القدرة على الوقوف أمام حركتها ، أو يمكنه - بالمعايير السائدة داخل اسرائيل خلال المرحلة الماضية - أن يتحمل مسئولية ذلك .

ويحاول هذا التقرير أن يطرح بعض جوانب العلاقة المعقدة بين حزب الليكود ومسألة التسلح النووى الاسرائيلى من عدة زوايا تتصل بدور الليكود فى عملية تطوير القوة النووية الاسرائيلية ، وتوجهات قادة الحزب التاريخيين والحاليين بشأن استخدام الأسلحة النووية الاسرائيلية ، ثم تصورات الليكود الخاصة بإزالة الاسلحة النووية فى اطار عملية التسوية السلمية فى ضوء البيانات المتاحة بهذا الشأن ، وذلك فى ظل مجموعة محددات تتصل بأبعاد داخلية اساسية لقضية التسلح النووى فى اسرائيل ، يمكن رصدها فى النقاط التالية :

١ - أن قضية القوة النووية الاسرائيلية كانت دائما داخل اسرائيل قضية قيادات سياسية وعسكرية ، وربما علمية ، وليست قضية مؤسسات وهياكل سياسية رسمية أو حزبية ، أو رأى عام ، رغم أن تاثير تلك الهياكل والمؤسسات والرأى العام ، ربما يزداد نسبيا مع الوقت ، ببطء شديد ، وعلى مستويات محدودة . فقد تم اتخاذ كافة القرارات الخاصة بإمتلاك البنية العسكرية والأسلحة النووية ، وتم تحديد الإطار الاستراتيجى لاستخدام تلك الأسلحة ، والصيغة الخاصة بمستقبلها إقليميا ، من خلال مجموعات قيادية محدودة عملت أحيانا فى ظل آليات خاصة غير رسمية ، تتم السيطرة من خلالها على الشئون النووية ، باستشارة المؤسسات الرسمية أو بدون علمها ، لكنها كانت قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، فى أغلب الأحيان ، وكانت مخولة بشكل عرفى من جانب الهيكل الأوسع لصنع القرار بالقيام بذلك ، باعتبار أنهم "حراس الأمن " الاسرائيلى ، كما حدث من جانب مجموعة بن جوريون / بيريز / دايان / بيرجمان فى انشاء البرنامج النووى العسكرى ، وكما حدث من جانب دايان / آلون فى صياغة استراتيجية الغموض النووى القائمة ، وكما حدث من جانب مجموعة رابين / بيريز / آلون فى تحديد صيغة التعامل الاقليمى مع التسلح النووى . وكما حدث من جانب مجموعة بيجين / شارون / ايتان فى إعلان مبدأ المحافظة على الإحتكار النووى ، بل أن الظروف قد سمحت أحيانا لشخصيات مثل "موشى دايان" وحده ، بموافقة الآخرين أو تغاضيهم ، باتخاذ واحد من أهم القرارات النووية فى تاريخ اسرائيل ، وهو قرار انتاج السلاح النووى عام ١٩٦٨ ، فالقضية - من حيث المبدأ -

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	١٢٧
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

ترتبط بقيادات اكثر مما ترتبط بمؤسسات ، رسمية أو حزبية .

٢ - أن مسالة القوة النووية الاسرائيلية كانت عادة قضية استراتيجية ، وليست قضية سياسية، فهناك توافق عام يصل الى حد الاجماع أحيانا بشأن التوجهات الأساسية المتصلة بها ، سواء على المستوى الرسمي أو الاكاديمي ، فلاتوجد انقسامات جوهرية حولها بصورة تتيح الحديث عن تيارات حقيقية ، وانما وجهات نظر في ظل إطار محدد ، ولم تستخدم بوضوح من جانب الأحزاب الاسرائيلية لاعتبارات سياسية داخلية ، فالرأى العام يبدو بعيدا عن الموضوع . فقد جرت نقاشات عامة ورسمية أحيانا داخل اسرائيل حول السياسة النووية التي يجب اتباعها أو تطويرها في الفترات التي بدا أن اسرائيل بصدد إتخاذ قرارات ذات أهمية بهذا الشأن ، كما حدث عام ١٩٥٨ ، وعام ١٩٦١ ، وعام ١٩٦٥ ، وعام ١٩٦٨ ، وعام ١٩٧٤ ، وعام ١٩٧٦ ، وعام ١٩٨٢ ، وعام ١٩٨٦ ، وعام ١٩٩١، وعامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، حول قضايا مختلفة بدأت بما إذا كان يجب أن تقيم اسرائيل برنامجا نوويا عسكريا أم لا ، وصولا الى ما إذا كان يجب ان تقدم اسرائيل على اتخاذ خطوة في إتجاه ازالة الاسلحة النووية أم لا ، مرورا بقضايا تفصيلية هامة كإتباع استراتيجية نووية معلنة أم الاستمرار في استراتيجية الغموض النووى ، وكانت هنا دائما ضوابط لمثل هذه الجدالات ، بحيث يمكن القول أن المقولات والتصورات الأساسية الخاصة بالإعلان أو عدم الاعلان عن وجود السلاح النووى ، وشكل استراتيجية استخدامه ، وكيفية التعامل معه اقليميا ، قد استمرت "سياسيا" على ماهي عليه دون اهتزازات هامة . فتبعا لتعبير شهير قاله عيزرا وايزمان - رئيس اسرائيل الحالي - عندما كان وزيرا للدفاع أواخر السبعينات حول السلاح النووى " إن الرجال يحبون دفن رؤوسهم في التراب عندما يقفون أمام أشياء لايجدون في أنفسهم القدرة على مواجهتها " . فهذه القضية تتسم بجمود نسبي .

٣ - أن الميراث النووى الاسرائيلي يرتبط في الأساس - كما سبقت الاشارة - بحزب العمل ، رغم إسهام الليكود الكبير في تطوير القوة النووية الاسرائيلية . فبعيدا عن القضايا الخاصة باقامة البنية الأساسية لانتاج الأسلحة ، وإتخاذ قرار انتاجها بالفعل ، وبدء عملية واسعة لتطويرها كما وكيفا ، فإن حزب العمل قد أرسى ثلاثة أسس رئيسية حددت مسار المسألة النووية الإسرائيلية الاسرائيلية الى حد كبير ، وهي :

أ - الاستمرار في تطوير عناصر القوة النووية الاسرائيلية . فطبيعة الصفقة النووية التي عقدت بين اسرائيل وفرنسا عام ١٩٥٧، وخلفيات قرار التجميد النووى عام ١٩٦٦ ، ومجموعة قرارات أوائل السبعينات ، قد جعلت من مسألة الاستمرار في التطوير قضية اساسية ، يصعب التعامل معها بصورة مرنة في حدود معينة .

ب - ارساء استراتيجية الغموض النووى المقصود ، فمنذ أن إتخذت هذه الاستراتيجية شكلها المتكامل عام ١٩٦٩ ، استمرت العبارة المرتبطة بها (إن اسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووى الى المنطقة ، لكنها لن تكون الثانية التي تفعل ذلك) تتردد ، وفشلت محاولات الانتقال لاستراتيجية معلنة رسميا ، رغم أن ذلك قد حدث عمليا إلى حد كبير .

د - إرساء أسس التصور الاسرائيلي الخاص بالتعامل مع المشكلة النووية في الشرق الأوسط ، فقد رفضت اسرائيل في اواخر الستينات الانضمام الى معاهدة NPT ، وأعلنت عام ١٩٧٥ عن تصوراتها الخاصة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشـرق الاوسط ، ولاتزال تلك الاسس تحكم الرؤية الاسرائيلية بدون تعديلات ذات أهمية .

فتحركات الليكود على هذا المستوى قد استندت الى قاعدة ارساها حزب العمل في الاساس وكانت استمرارا لها على بعض المستويات ، لكن ليس بشكل آلى ، وتجاوزت المعدلات المتصورة لحركتها في حالات أخرى .

في هذا الاطار يمكن رصد النقاط التالية :

اولا : الليكود وتطوير القوة النووية الاسرائيلية .

لم تكن سياسة الليكود في عملية تطوير القوة النووية الاسرائيلية مجرد استمرار للأطر التي وضعها حزب العمل بهذا الشأن ، ولم تكن كذلك استمرارا متسارعا لها ، وانما ماهو اكبر من ذلك . فقد تولى الليكود السلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧ بزعامة مناحيم بيجين ، واستمر في الحكم حتى عام ١٩٨١ ، حيث تمكن من الفوز مرة اخرى في الانتخابات واستمر في السلطة حتى عام ١٩٨٤ ، وتشكلت بعد ذلك حكومتان ائتلافيتان تم تبادل السلطة خلالها بين شيمون بيريز واسحق شامير حتى عام ١٩٩٢ ، حيث فاز حزب العمل في الانتخابات ، واستمر في السلطة بزعامة اسحق رابين حتى عاد الليكود مرة أخرى الى الحكم عام ١٩٩٦ ، فقد كانت سنوات السلطة المنفردة بالنسبة لليكود هي سنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٤ ، وهي سنوات مثيرة بالنسبة لعملية تطور القوة النووية الاسرائيلية ، اذا أنها شهدت مايلي :

١ - رفع طاقة مفاعل دايمونا من ٧٠ ميجاوات الى ١٥٠ ميجاوات . فقد كانت مصادر مختلفة قد اكدت ان طاقة مفاعل دايمونا قد رفعت الى ٧٠ ميجاوات في النصف الثاني من السبعينات ، ثم اشارت مصادر أخرى الى حدوث عملية رفع كبيرة لطاقة المفاعل الى ١٥٠ ميجاوات في نفس الفترة. وثمة جدل حول ما اذا كانت عملية التطوير الاخيرة قد تمت خلال أواخر فترة حكم حزب العمل ، أم بمجرد وصول الليكود الى السلطة . وترجح معظم المصادر أنها حدثت بعد وصول الليكود الى السلطة ، اذا لم تكن اللجنة الوزارية للشئون الامنية " (جماعة الأمن) التي تشكلت في اسرائيل بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تضم من بين الصقور النوويين سوى "شيمون بيريز" بينما كانت القيادتان الاخريان (اسحق رابين ، ايجال ألون) من الحذرين تقليديا تجاه السلاح النووى . لذا يؤكد سيمورهيرش - مؤلف كتاب الخيار شمشون - أن قرار رفع طاقة المفاعل قد اتخذ في فترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ عندما تولت حكومة مناحيم بيجين السلطة . وربما يؤكد ذلك ايضا ان مصادر أخرى تقرر أن طاقة المفاعل قد رفعت عام ١٩٨٣ ، وليس قبل ذلك .

٢ - اجراء تجربة جزر " الأمير إدوارد" النووية عام ١٩٧٩ . فقد اتخذت حكومة الليكود أحد اخطر القرارات النووية في تاريخ اسرائيل ، وهو قرار إجراء تجربة نووية يوجد يقين بشأن وقوعها .فرغم ان عملية انتاج وتطوير الاسلحة النووية الاسرائيلية قد بدأت اواخر الستينات ، الا أن أية حكومة لم تقدم على اجراء

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــــدد :	١٢٧
المصـــــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

لاتندفع نحو وضع خطط طوارئ لامتلاك اسلحة نووية لمواجهة تهديدات نووية مكشوفة . وكان من المرجح – حسب معظم التحليلات – ان التصورات الرسمية لاستخدام الأسلحة النووية الاسرائيلية في هذه المرحلة ، تركز على استخدامها كسلاح " ردع نهائي " في اطار سيناريو الملاذ الأخير، لمواجهة أية عمليات عسكرية عربية شاملة تهدد وجود اسرائيل ، اضافة الى الاستخدامات السياسية المتصلة باستخدام السلاح النووي كأداة مساومة أو ضغط في مواجهة الدول العربية والولايات المتحدة . وكان العدد المتصور للرؤوس النووية التي تمتلكها اسرائيل حتى وصول الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ محدودا بصورة يصعب من خلالها تصور تجاوز النوايا الاستراتيجية الاسرائيلية استخدامات الردع النهائي والمساومة السياسية الى استخدامات أخرى .

لكن عندما تولى الليكود الحكم في اسرائيل عام ١٩٧٧ ، بدأت التقييمات الخاصة باستخدامات الاسلحة النووية الاسرائيلية تختلف الى حد كبير عما كانت عليه ، استنادا على تصريحات رسمية من جانب قيادات الليكود ، ووقائع فعلية جرت خلال فترة ١٩٧٧ – ١٩٨٤، اضافة الى مصادر معلومات مختلفة حول مايدور على هذا المستوى داخل اسرائيل . فقد كانت هذه الفترة قد شهدت مايلي :

١ – بروز بوادر التفكير في امكانية استخدام الاسلحة النووية في "الاجبار" بهدف اكراه الدول العربية عن طريق التهديد المستتر ، على قبول ماتريده اسرائيل ، أو قيامها فعليا بفرض ماتريده تحت مظلة القوة النووية . فقد كانت لدى رئيس الوزراء مناحيم بيجين ، ووزير الدفاع (في اوائل الثمانينات) إرئيل شارون ، ورئيس الأركان رفائيل ايتان ، وهي المجموعة التي تشكل قيادة القوات النووية ، تصورات خاصة بالسيطرة في منطقة الشرق الأوسط ، وممارسة مستويات من الاجبار ضد الدول المحيطة باسرائيل ، واللجوء الى استخدام القوة المسلحة بكثافة غير معتادة ، دون ان يكون ذلك خيار أخير ، استمرار لأفكار كان " موشى دايان " قد حاول تطبيقها قبل ان يتوارى ، خاصة وان حجم وتعقيد الترسانة النووية الاسرائيلية كان قد بدأ يصل الى مستوى يسمح لقيادات الليكود بالتفكير في ذلك .

٢ – إعلان اسرائيل رسميا مبدأ المحافظة على الإحتكار النووي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . ففي ٩ يونيو ١٩٨١ أعلن رفائيل ايتان رئيس الاركان ، ما أصبح يسمى " مبدأ بيجين "بقوله" أن اسرائيل لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدى العرب ، كما أنها لن تسمح لأى دولة عربية أن تطمح في الحصول على السلاح النووي لاستخدامه في تدمير اسرائيل " ، وذلك في أعقاب قيام اسرائيل بقصف مفاعل أوزيراك العراقي بعدة أيام ، وكان ذلك يعني أن اسرائيل لن تتفاوض ، أو تتساوم سياسيا لاخلاء الشرق الاوسط من الاسلحة النووية ، وإنما ستفعل ذلك بوسائلها الخاصة ، ومنها استخدام القوة العسكرية . فقد وضح بصورة أخرى أن الحكومة الاسرائيلية قد إعتمدت " سياسات القوة" كاطار للتعامل مع دول الشرق الاوسط .

٣ – قيام اسرائيل بعملية نشر واسعة ، غير مسبوقة ، لعناصر قوتها النووية ميدانيا بحيث تكون جاهزة للاستخدام ، تجربة ميدانية لاختبار مدى دقة تصميمات الاسلحة النووية ، وقابليتها للاستخدام (الانفجار) الفعلي ، او تطوير نوعيات أخرى من الرؤوس النووية. فأحيانا يثار أن تجربة تحت الارض قد أجريت في النقب اواخر عام ١٩٦٦ ، الا ان المؤكد هو أن اسرائيل قد اعتمدت على اساليب مختلفة كالمحاكاة الكومبيوترية ، أو المشاركة في التجارب الفرنسية ، أو الحصول على نتائج التجارب الامريكية ، أو التصميم الدقيق للاسلحة الذرية ، للتأكد من فاعلية رؤوسها النووية ، الى ان اتخذت حكومة مناحيم بيجين قرار باجراء تجربة نووية جنوب شرق رأس الرجاء الصالح ، بالتعاون مع جنوب إفريقيا ، في سبتمبر ١٩٧٩ ، تم من خلالها اختبار جهازنووي اندماجي تكتيكي لتطوير ترسانة اسرائيل النووية ، رغم ماكان يمكن ان ينتج عن ذلك من مخاطر على مستوى علاقات اسرائيل الخارجية، خاصة مع الولايات المتحدة ، ووضعها الدولي العام.

٣ – تطوير اسلحة نووية هيدروجينية ونيوترونية . فقد قامت اسرائيل في فترة ١٩٨١ – ١٩٨٣ ببناء وحدات إنتاج مواد الليثيوم – ٦ والتريتيوم ، والديوتيريوم ، في منطقة مفاعل دايمونا بمركز النقب الذري ، اضافة الى منشاة خاصة (إم – إم ٢) بتجميع تلك الخامات وتصنيعها وتحويلها الى مكونات قنابل حرارية – نووية (هيدروجينية) ، وهي مسألة اثارت جدلا في كتابات مختلفة يتصل باهداف اسرائيل من انتاج مثل هذه القنبلة غير الملائمة للاستخدام عمليا في ساحة الشرق الاوسط الضيقة ، ورجحت بعض التحليلات ان هدف اسرائيل ربما يكون انتاج اسلحة نووية نيوترونية – تكتيكية في الاساس مع عدد قليل من الرؤوس الهيدروجينيه ، وذلك بعد ان كانت قد قامت بإختبار ١٩٧٩ لهذا الغرض . وقد ترافقت هذه التطورات مع اكتشاف عملية تهريب حوالي ٨١٠ من أجهزة كرايترون من الولايات المتحدة الى اسرائيل في نفس الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٣) ، واعتراف وزير الدفاع الاسرائيلي بذلك وهي اجهزة يمكن أن تستخدم لضبط عملية التفجير في الاسلحة النووية ذات التصميمات المعقدة . وقد أثار ذلك تساؤلات أخرى حول عدد الاسلحة التي كانت اسرائيل قد قررت انتاجها من النوعيات المشار اليها .

إن هذه التطورات توضح أن حكومة الليكود قد اندفعت في عملية تطوير القوة النووية الاسرائيلية الى مدى لم يكن متصورا قبل ذلك ، وأنها كانت مصممة على القيام بما تعتقد أن عليها أن تقوم به على المستوى النووي . فهذه النوعية من القرارات تحديدا تقترب من كونها "طفرات" الى درجة أنها لاتزال تثير تساؤلات مختلفة حتى الآن (١٩٩٦) حول ما اذا كانت قد تمت بالفعل ام لا ؟ فما قام به الليكود اكبر بكثير من مجرد استمراره في اتباع سياسة العمل النووية .

ثانيا : الليكود واستخدام القوة النووية الاسرائيلية

لقد كانت حكومة حزب العمل قد قامت بصياغة استراتيجية لاستخدام الاسلحة النووية تقوم على مبدأ الغموض النووي المقصود " . أى الاعتماد على تأثيرات سلاح لايوجد يقين حول وجوده بحيث لاتستطيع الدول العربية تجاهل احتمالات وجوده ، وتقدم على القيام باعمال تهدد كيان اسرائيل وفي نفس الوقت

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	١٢٧
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

وتوسيع دائرة الاهداف المحتملة لرؤوسها النووية لتشمل كافة الدول الرئيسية فى المنطقة ، وبعض القوى الكبرى خارجها ، فقد أشارت تقارير مختلفة أن اسرائيل قد قامت لأول مرة بنشر بعض وحدات صواريخها النووية فى النقب والجولان فى أنفاق ، أو محملة على عربات ،عام ١٩٨١ بحيث أصبحت بالفعل خارج السرداب ، وأدت رؤية شارون الواسعة لأمن اسرائيل الى توجيه بعض الصواريخ لجنوب "الاتحاد السوفيتى" على النحو الذى فجر أزمة فيما بعد بين الطرفين عام ١٩٨٧ ، عندما قامت اسرائيل باختبار صاروخ جيركو - ٢ . وأوضحت تطورات لاحقة جرت عام ١٩٩١ ، خلال فترة حكم "اسحق شامير" أن حكومة الليكود كانت تفكر بجدية فى احتمالات استخدام الاسلحة النووية "المعدة للاستخدام" ضد العراق فى حالة استخدامه " الاسلحة الكيماوية "ضدها .

وفى الواقع ، فإن خبرة فترات حكم الليكود بالنسبة لاستخدام الاسلحة النووية تشير الى أنه لايوجد تصور محدد متماسك يستند على أسس استراتيجية لدى الليكود بهذا الشأن . فقد تم التفكير من جانب قيادات أوائل الثمانينات فى استخدام " التهديد، النووى" لأغراض الاجبار ، وليس الردع، ثم منيت استراتيجية اسرائيل الأمنية بشبه كارثة فى حرب لبنان التى تمت خلالها محاولة لتطبيق الاجبار. واهتزت حكومة الليكود (١٩٩٠-١٩٩١) بشدة من جراء الاعلان عن وصول العراق الى العتبة النووية ، بعد أن كانت تظن أن سياسة المحافظة على الاحتكار النووى قد حققت أهدافها بفعالية. وأدت عملية تضخيم وتنويع الرؤوس النووية الاسرائيلية ، وتوسيع دائرة أهدافها المحتملة الى ارتباك شديد فى التصورات الخاصة بأنماط استخدامها ، على نحو ما وضح فى الكتابات الاسرائيلية التى طورت أفكار الردع العام والردع المحدود وحروب السحق والتصعيد، وما اليها . اضافة الى أن معظم قيادات الليكود ذاتها لم تخرج من المعسكر النووى ، ولم تستوعب محدداته بشكل متوازن ، فمناحيم بيجين كان يعلن عام ١٩٦١" أنه لايوجد سبب يمنع اسرائيل من الحصول على القنبلة النووية " فى الوقت الذى كان بن جوريون يحاول فيه أن يبعد أنظار العالم عن مفاعل دايمونا ، كما أن تاريخ إرنيل شارون يشير الى عدم قناعته بجدوى السلاح النووى ، ووقوفه ضد "دايان " فى محاولاته لنقل الاستراتيجية الاسرائيلية من الاطار التقليدى الى الاطار النووى فى أواخر السبعينات ، مع أنه فكر خلال حرب لبنان فى إستخدام ما للسلاح النووى لحل مشكلته فيها . لذا فإنه لاتوجد لدى الليكود أفكار مستقرة متوازنة حول استخدام الاسلحة النووية ، رغم أن معظم قياداته يعتقدون أنه هام للغاية ، ومؤثر بشدة ، وهذا هو مصدر القلق الحقيقى بهذا الشأن . فمن الممكن أن يطرح ، أو يحدث ، أى شئ .

ثالثا : الليكود وإزالة الاسلحة النووية الاسرائيلية :

ارتبطت تصورات الليكود الخاصة بالتعامل مع مشكلة التسلح النووى فى الشرق الاوسط بما تمت وراثته من حزب العمل بهذا الشأن ، فهناك اطار واحد يحكم التفكير الاسرائيلى فى هذه المسألة ، وهو " إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط"، وفقا للمحددات والتصورات الاسرائيلية الخاصة بها . لكن ثمة خصوصية لليكود على هذا المستوى تتصل بنقطتين :

أ - أن حكومات الليكود لاتبدو مستعدة للتفاهم حول هذه المسألة ، أو مقيدة بشدة فى القيام بذلك ، فهى ترفض التفاوض حولها بصورة شبه رسمية .

ب - أن حكومات الليكود تربط - فى الكتابات والتفاهمات غير الرسمية - تنفيذ هذا التصور بتفصيلات وتعقيدات تجعله غير ممكن التنفيذ عمليا .

فأحيانا يبدو أن حكومات الليكود تفضل ترك التعامل مع هذه القضية لغيرها ، أو أنها - حسب تعبير وايزمان- لاتجد فى نفسها القدرة على الوقوف أمامها .

إن التصور الاسرائيلى العام ، الذى ارساه ايجال الون وزير الخارجية الاسرائيلى عام ١٩٧٥ ، وتم تطوير التفاصيل الخاصة به حتى مايو ١٩٩٦ ، يقوم على إمكانية اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الاوسط ، لكن - فى ظل عملية التسوية السلمية القائمة حاليا - على أساس مايلى :

١ - أن يتم التفاهم حول إقامة هذه المنطقة بعد "تحقيق السلام". وليس هناك مفهوم محدد لما يعنيه تحقيق السلام ، لكن تبعا للرؤية الاسرائيلية، فإنه ليس توقيع معاهدات سلام ، وإنما اثبات الالتزام بما يتم التوقيع عليه ، وتعاون واسع مع اسرائيل ، وبالطبع يمكن طرح أسئلة أخرى حول " معايير الالتزام" ، "ومدى التعاون". وهكذا لايوجد توقيت محدد من جانب اسرائيل للتفاهم حول إزالة الاسلحة النووية من المنطقة ، على النحو الذى يمكن من خلاله فهم أسس الكتابات الاسرائيلية التى تشير الى أن السلاح النووى لايزال ضرورى لأمن اسرائيل ، وضمانا للإلتزام بما يتم التوصل اليه ، وجزء من الحل المطلوب للمنطقة ، ويمكن التعايش معه ، فهو عنصر استقرار إقليمى فى التصورات الإسرائيلية .

٢ - أن يتم تطبيق صيغة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية استنادا على "معاهدة اقليمية" عامة ، مثل معاهدة تيلاتيلولكو ، التى تم التفاوض بين أطرافها قبل توقيعها لعدة سنوات ، ولم تدخل حيز التنفيذ الفعلى إلا بعد ٢٨ سنة تقريبا من عرضها للتوقيع. وتضيف اسرائيل الى ذلك ضرورة استناد المعاهدة الاقليمية الى معاهدات ثنائية تتم بينها وبين كافة الدول الرئيسية فى المنطقة ، بما فيها ايران وليبيا والعراق ، وهى دول غير أطراف فى المفاوضات الاقليمية لضبط التسلح والأمن الاقليمى ، لأسباب مختلفة ، واستنادها كذلك على نظام إقليمى للرقابة والضمانات يمارس عمله بأسلوب "التفتيش الخاص" وتطرح فى خلفية هذه الخطوات صفقة كبرى يتم من خلالها تخلى اسرائيل عن السلاح النووى مقابل ترتيب الاوضاع الأمنية فى المنطقة. وفقا لتصورات اسرائيل.

إن هذا التصور يمثل جوهر رؤية حزب العمل ، كما يمثل جوهر رؤية تكتل الليكود ، للتعامل مع المشكلة النووية فى المنطقة ، فلاتوجد لليكود رؤية مختلفة جوهريا للإطار العام ، لكن خبرة تعامله مع عملية "التفاهم" حول تطبيق هذا الإطار فى ظل عملية التسوية السلمية ، تشير الى مايلى :

١ - أن حكومة الليكود - شامير قد رفضت خلال الجلسات

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	١٢٧
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

التحضيرية للمفاوضات متعددة الاطراف بموسكو فى فبراير ١٩٩٢ والدورة الأولى للجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى التى عقدت فى واشنطن خلال مايو ١٩٩٢ الحديث عن المسألة النووية بأية صورة . وقد تطور هذا الموقف ابتداء من الدورة الثانية التى عقدت فى سبتمبر ١٩٩٢ فى ظل حكومة العمل - رابين نحو ابداء الاستعداد لمناقشة كافة أنظمة التسليح الموجودة فى المنطقة ، ووصل الامر الى تقديم وعد بمناقشة قضية التسلح النووى فى دورة نوفمبر ١٩٩٤ بعمان ، لكن حكومة العمل - رابين قد إتخذت قرارا ، رغم ذلك ، فى ابريل ١٩٩٥ ، برفض ادراج موضوع المشكلة النووية على جدول أعمال المفاوضات، وإن لم يمنع ذلك اجراء نقاشات غير رسمية حوله ، فالخلافات بين العمل والليكود على هذا المستوى طفيفة الى حد كبير وترتبط بالتطبيق باكثر مما ترتبط بالتصور العام .

٢ - أن حكومة الليكود - شامير قد طرحت فى الجولة الأولى تصورا يركز على أولوية النقاش حول اجراءات بناء الثقة بين اطراف عملية التسوية ، قبل الدخول فى مفاوضات حول قضايا التسلح . ومشكلة اجراءات بناء الثقة أنها تعبر عن مجموعة من ترتيبات الأمن التى تبدو بلا حدود واضحة ، ويختلط فيها ماهو " الية " بما هو "قضية" ، وقد تم الإتفاق فى الجولات التالية على التعامل بشكل متوازى مع اجراءات بناء الثقة وقضايا ضبط التسلح ، لكن تم الاستغراق فى مناقشة اجراءات بناء الثقة ، وتم الاتفاق بالفعل على انشاء مجموعة من المراكز والشبكات والترتيبات فى اطارها باعتبار انها " الممكن فى الوقت الحالى وتؤدى أية محاولة من جانب الدول العربية لطرح القضية الاساسية الى توتير الاجواء ، ووقف المفاوضات فهناك جمود فى الطرح التفاوضى الاسرائيلى، ولايختلف الليكود عن العمل كثيرا . لكن يبدو أحيانا أيضا ان الليكود اكثر "عصبية" فى التعامل مع المسألة النووية على هذا المستوى من العمل كما يبدو أنه يأمل فى تنفيذ تصوراته الأمنية الإقليمية كاملة قبل فتح الملف النووى .

فى النهاية ، فان تكتل الليكود قد قام بدور أساسى فى عملية تطوير القوة النووية باتخاذ قرارات استراتيجية "متطرفة" تتصل بها فى إطار رؤيته لأهميتها فى الحفاظ على أمن اسرائيل، لكن لاتوجد لديه تصورات متوازنة لاستخدامها ، فقد حاول أيضا تجاوز إطار الاستخدام الذى أسسه حزب العمل فى اتجاه أنماط متطرفة أيضا لاستخدام القوة النووية ، وتقتصر مواقفه الخاصة بإزالتها على مضاعفة التعقيدات الخاصة بإطار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية الذى شكله حزب العمل ، وهى كلها أمور يمكن أن تكون ذات انعكاسات أساسية على مستقبل التسوية السلمية ، كما إنعكست من قبل على مسار الصراع قبل عام ١٩٩١ . فالمسألة النووية ، كلها ، لا تتسم بالتوازن فى فترات حكم الليكود.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٦
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

نظرة متفحصة على أسلحة الدمار الشامل (1ـ4)

قلق عالمي من سهولة تطوير عناصر الحرب الجرثومية والڤيروسية واستخدامها

هناك الآلاف من حاملي الشهادات العالية القادرين على تطوير البايولوجيا القاتلة

مما يزيد من خطرها أنها منخفضة الكلفة وشديدة الفعالية

- قذف التتار مدينة كافي بجثث ضحايا الطاعون فهلك 25 مليون أوروبي
- الأميركيون «اختبروا وباء الهانتا ڤيروس» في مناطق الهنود الحمر

أسلحة الدمار الشامل من جرثومية ڤيروسية (بايولوجية) وكيماوية سامة ونووية حديث العالم كله في ضوء الأزمة الحالية الناشبة بين العراق والأمم المتحدة التي دخلت الآن مرحلة حاسمة في ضوء تهديد الولايات المتحدة وبريطانيا بضرب العراق.

الدكتور أ. امين سابا من اكسفورد في بريطانيا يعرض لنا في اربع حلقات خلفية كاملة عن هذا السلاح وتاريخه وملابساته وأساليب استخدامه والاخطار الكبيرة الناجمة عنه

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٦
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

تطالعنا الصحف والمجلات بكثرة في السنوات الاخيرة بمخاوف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا من اخطار الاسلحة الجرثومية التي يشتبه بان عددا متزايدا من الدول النامية في طور تطويرها. وتستعمل هذه الاوساط الشكوك التي تحوم حول قدرة بعض الدول كالعراق كدليل لصدق هذه المخاوف. وتتوالى التقارير المنشورة من قبل مراكز الابحاث العسكرية الاميركية ومراكز الابحاث الخاصة والجامعية عن مخاطر هذه الاسلحة سواء كانت بحوزة دولة من دول العالم الثالث، او بحوزة مجموعة ارهابية.

وكان يوم 20 مارس (آذار) من سنة 1995 هو اليوم الذي نقل هذا الحديث من عالم النظرية والتخمين الى عالم الواقع الخطير حيث استخدمت مجموعة شبه دينية يابانية الغاز السام من نوع «سارين» SARIN في عملية ارهابية في شبكة انفاق القطارات في مدينة طوكيو اسفرت عن مقتل اثني عشر فردا واصابة اكثر من خمسة آلاف آخرين في غضون دقائق.

وهذا القلق المتزايد يعتبر مفارقة خاصة بانتهاء الحرب الباردة التي تقلص خطر الحرب النووية والتي من خصائصها الدمار الشامل.

كما ان هذا القلق منبعه سهولة تطوير وانتاج السلاح الجرثومي وسهولة استخدامه نسبيا وصعوبة اكتشاف انتاجه، ومن ثم استخدامه الا بعد فوات الاوان.

وحسب التقارير الواردة من اميركا، فان باستطاعة اي شركة منتجة للدواء او مصنع صغير للجعة انتاج كميات وفيرة من السلاح الجرثومي. ويذهب البعض الى انه باستطاعة افراد قليلين في غرفة وبمعدات تكلف عشرة الاف دولار فقط، انتاج سلاح جرثومي فعال. بالاضافة الى ذلك فان التطورات في العلوم البكتيرية والفيروسات ازدادت كثيرا واصبح الآلاف من حاملي الشهادات العالية لهم الخبرة الكافية لتطوير برنامج للسلاح الجرثومي.

والسلاح الجرثومي في منعطف خطير الآن، اذ هل سينتشر بين جيوش العالم وبين الجماعات الارهابية؟ ويصبح استعماله مجرد مسألة وقت؟ وهل المعاهدات الدولية قادرة على منع انتاجه وخزنه في المستودعات وهو السلاح القليل التكلفة والشديد الفعالية؟ وهل تبدأ الدول النامية بتطوير السلاح الجرثومي حتى تصل الى «توازن» عسكري مقابل اسلحة الدمار الاخرى التي بحوزة الدول العظمى؟ هذه كلها اسئلة مهمة وخطيرة، وتطورات يجب على البشرية جمعاء مواجهتها بالحكمة والتعقل، بدعم «الاخلاق» بين الافراد والدول حتى لا تاخذ الحرب والارهاب هذا الاتجاه الخطير. ومنطقيا لا نستطيع مناقشة موضوع انتشار الأسلحة الجرثومية من دون التطرق الى موضوع اسلحة الدمار الشامل بجميع انواعها التي تتضمن الاسلحة النووية والاسلحة الكيماوية. فترسانات الدول العظمى مليئة بالآلاف من القنابل والصواريخ النووية الكافية لتدمير العالم باكمله اكثر من مرة.

وبالاضافة الى الدول العظمى فان الهند وباكستان واسرائيل تملك ايضا سلاح الدمار الشامل كالسلاح النووي.

بالنسبة لاسرائيل، فان وجود السلاح النووي بحوزتها يجعل التوازن العسكري في غير صالح الدول العربية، وهذا يجعل السباق لاقتناء السلاح النووي من قبل هذه الدول «منطقيا». وهذا يضعنا امام قضية صعبة وشائكة. فقد تلجأ بعض دول المنطقة الى تطوير السلاح الجرثومي لتضمن التوازن العسكري بينها وبين اسرائيل وهذه خطوة ذات خطورة كبيرة على امن المنطقة وأمن العالم.

ومن اهم القضايا التي يجب ان تحاول حلها الدبلوماسية العربية، وكذلك الضغط الشعبي من جميع ابناء المنطقة هي: اولا منع انتشار السلاح الجرثومي ومنع تطويره واقتنائه وخزنه، ثانيا الضغط الشديد على اسرائيل عربيا ودوليا للتخلي عن السلاح النووي، خاصة الكيماوي والجرثومي، لانه اذا استمرت اسرائيل في اقتناء اي من انواع السلاح وسلاح الدمار الشامل فستكون مطالبة شعوب المنطقة بعدم تطوير سلاح يعادل السلاح الاسرائيلي أمرا صعبا. وفي ما يلي تفاصيل حول الاسلحة الجرثومية، وما نبتغيه من هذا التحقيق، هو التحذير من هول هذا السلاح حتى لا تتهور دولة او جماعة في انتاجه او استعماله.

الأسلحة الجرثومية عبر التاريخ

يرجح ان هذه الاسلحة قد استعملت منذ اقدم العصور. ومن المؤكد ايضا ان هذا الاستعمال كان منفرا ومكروها لدى اغلب المجتمعات والجماعات البشرية. وكرهت الحضارات القديمة منها والحديثة استعمال السموم والجراثيم في الحروب. ويفسر البعض هذا النفور بانه غريزي مصدره عميق داخل النفس البشرية، اذ ان من طبيعة البشر محاربة الألم والامراض. وحذرت كتب الحضارة الهندية القديمة من استعمال السموم والاسلحة المخفية في القتال، وكذلك منعت الجيوش الاسلامية اثناء الحروب الصليبية استعمال السموم وتسميم البشر، او الحيوانات او المياه. ومع ذلك دونت سجلات التاريخ عدة استعمالات لهذا النوع من السلاح حيث لوث جنود الرومان آبار مياه اعدائهم بجثث الحيوانات.

كما استعمل القرطاجيون الثعابين السامة لبث الذعر بين جنود الرومان حيث القوها على اسطح سفنهم الحربية، بينما قذف جنود التتار بجثث ضحايا مرض الطاعون فوق مدينة كافي kaffe في منطقة شبه جزيرة القرم سنة 1346، وفتك وباء الطاعون بسكان المدينة واستسلمت البقية. وانتشر مرض الطاعون من هذه المدينة في السنة التالية الى جميع انحاء اوروبا وحوض البحر المتوسط فاتكا باكثر من 25 مليون نسمة.

وفي الزمن الحديث وفي اميركا الشمالية في القرن الثامن عشر واثناء الصراع البريطاني ـ الفرنسي، حول المنطقة، استخدم ضابط بريطاني بطانيات ملوثة بمرض الجدري كاداة حرب حيث اهداها الى قبائل الهنود الحمر المتعاونة مع الفرنسيين ففتك مرض الجدري بالآلاف منهم مما ادى الى هزيمتهم. وتفسر سهولة انتشار مرض الجدري بين الهنود الحمر بعدم سابق تعرضهم لهذا المرض.

واثناء الحرب الاهلية الاميركية رمت القوات الكنفدرالية بجثث الخيول والحيوانات الميتة الاخرى في البحيرات والانهار لتلويث مصادر مياه شرب القوات الاتحادية.

وفي بداية هذا القرن في اليابان كونت وحدة عسكرية علمية عرفت وحدة رقم 731 تحت قيادة الجنرال ايشي مهمتها تطوير السلاح الجرثومي والكيماوي. ومن بين ما نجحت هذه الوحدة في تطويره قنبلة من الخزف تزن 25 كيلوجراما تحتوي على البرغوث الحي الناقل لمرض الطاعون. كما طورت قنابل اخرى لنشر امراض التيتانوس (الكزاز) والجمرة الخبيثة والتيفوئيد والدزنتاريا.

وفي سنة 1942 تكبدت الصين خسائر عالية في الارواح من جراء استخدام اليابان لهذا السلاح ضدها.

ولدى استسلام اليابان للولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 استولى الجيش الاميركي على نتائج هذه الابحاث بكاملها مقابل اعفائه للباحثين اليابانيين من المحاكمة والادانة. وعلى ما يبدو فان استعمال اليابانيين لهذا السلاح هو الاستعمال الموثق الوحيد في هذا القرن.

اما بريطانيا والمانيا فكان لهما منذ الثلاثينات برنامج لتطوير الحرب الجرثومية، ونفذ هذا البرنامج مع بداية الحرب العالمية الثانية. ومن التجارب المعروفة التي قام بها البريطانيون نشرهم لمرض الجمرة الخبيثة على جزيرة غونيارد Gunyard الصغيرة قبالة ساحل اسكوتلندا بهدف دراسة عوامل الانتشار وفعالية المرض كسلاح. ومن النتائج المهمة لهذه التجربة انها اهلكت الكثير من حيوانات الجزيرة. وانتشرت الجرثومة في البيئة لدرجة ان الجزيرة اصبحت محظورة على البشر الى يومنا هذا!!

وقبل نهاية الحرب انتجت بريطانيا قنبلة عنقودية محملة بجراثيم الجمرة الخبيثة سميت بـ «القنبلة ـ ن» N - bomb. وبغرض ابادة حيوانات الماشية الالمانية صنعت بريطانيا قوالب غذائية مملوءة بجراثيم الجمرة الخبيثة وصل عددها الى خمسة ملايين قالب. وتشير التقارير الى ان هذه الاسلحة الجرثومية لم تستعمل في الحرب العالمية الثانية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٦
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

وبنت بريطانيا في نفس الفترة اكبر مبنى من نوعه في العالم يحتوي على مركز الدفاع الكيماوي والجرثومي في منطقة بورت داون. وازدادت التجارب البريطانية بعد الحرب حيث أجريت تجارب قرب جزر الباهاماس الكاريبية سنة 1948، وفي بحار اسكوتلندا سنة 1952 و1953، وفي بحار الباهاماس ثانية في سنوات 1954 و1955.

وبعد الحرب العالمية الثانية شرعت بريطانيا واميركا وكندا في التعاون المشترك في هذا المجال، ثم بدأت اميركا تأخذ مكانة متميزة في تطوير السلاح الجرثومي، فأجرت تجارب عديدة في قاعدة فورت دتريك.

وقد واجهت اميركا سنة 1956 اتهامات من قبل الاتحاد السوفياتي بانها تستعمل السلاح الجرثومي في الحرب الكورية، وأدى هذا الاتهام الى بدء سباق لتطوير هذا السلاح المميت تحت حجة الدفاع بين الدول العظمى بما فيه الاتحاد السوفياتي نفسه، وتحولت السياسة الرسمية الاميركية سنة 1956 من استعمال هذا السلاح في الرد فقط الى امكانية استعماله كسلاح هجومي.

وقضية تطوير هذا السلاح كسلاح دفاعي قضية شائكة، اذ انه في الحقيقة يصعب التفريق بين برنامج دفاعي وآخر هجومي، حيث انه بدراسة الجراثيم لصنع اللقاحات والادوية والالبسة الواقية يتحتم صنعها وانتاج نفس هذه الجراثيم التي يمكن استخدامها في الاسلحة الهجومية. وهذه الميزة يطلق عليها المصطلح «الاستعمال الازدواجي».

ولنا عودة الى هذا المصطلح عندما نتحدث عن معارضة الدول النامية واحتجاجها لزيادة التشديد والمراقبة من قبل الدول المتقدمة لمرور وانتقال العلوم الحيوية مثل التقنية الحيوية من دول العالم الاول الى دول العالم الثالث تحت ستار التخوف من انتشار علوم تطوير السلاح الجرثومي.

وفي الخمسينات ازدادت التطورات في مجال علوم البكتريا والفيروسات وعلوم الجينات الوراثية، وازدادت الجهود في دراسة انواع جديدة من الجراثيم، وكذلك في طرق نشرها في البيئة. وتعرضت القواعد العسكرية والمناطق التي حولها وبعض المدن لتجارب سرية كان الهدف منها دراسة الطرق المختلفة لنشر الجراثيم، مثل استخدام الطائرات، او القنابل، او البخاخات.

والمعروف عن هذه التجارب هو اقل بكثير مما هو مجهول عنها، والقليل المعروف يثير القلق في أوساط عدة.

ففي سنة 1950 تعرضت مدينة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا لبخ بالبكتريا المسماة «السراتيا» Serratia التي تم اختيارها على انها ليست ممرضة. واحيطت هذه التجارب بسرية تامة مما جعل سكان المدينة مشاركين في تجربة عسكرية كبيرة دون اذن منهم او موافقة. ومن النتائج السرية التي كانت بحوزة منفذي التجربة ان الجرثومة انتشرت بين السكان وان نسبة الامراض المعدية سجلت ارتفاعا كبيرا وصل خمسة الى عشرة اضعاف نسبتها المعتادة.

وفي سنة 1966 تم نشر بكتيريا B. Subtilis في شبكة انفاق المواصلات في مدينة نيويورك ودرست هذه التجربة بدقة، ومن نتائجها ان الجرثومة كانت قد انتشرت في جميع انحاء شبكة الانفاق بمساعدة «الرياح» المصاحبة لمرور القطارات.

وللاتحاد السوفياتي كذلك برنامج متعدد المجالات في تطوير السلاح الجرثومي، الا ان المعلومات عنه اقل توفرا من المعلومات عن البرامج الاميركية، في سنة 1979 انفجر مختبر للعلوم الحيوية في مدينة سفردلوسك وانتشر وباء الجمرة الخبيثة في المدينة قاتلا تسعين من سكانها ومصيبا المئات الآخرين. ونفت السلطات السوفياتية آنذاك ان يكون سبب الوباء هو الانفجار في المختبر واتهمت اللحوم الملوثة بمرض الجمرة كسبب لهذا الوباء. واعترف رئيس جمهورية روسيا بوريس يلتسين سنة 1992، بان الحادث الواقع سنة 1979 في مدينة سفردلوسك كان سببه انفجار في مختبر للعلوم الحيوية كان يجري تجارب السلاح الجرثومي ووعد أيضا ان روسيا سوف توقف كل هذه التجارب، لكنه من المعروف ان هذه البرامج ما زالت متواصلة. ويؤكد بعض الخبراء الغربيين قلقهم من وجود علماء ذوي خبرة عالية في مجال السلاح الجرثومي في الاتحاد السوفياتي السابق، وهؤلاء العلماء غالبا ما يكونون بحاجة الى فرص عمل ملائمة يفكرون بالانتقال او الهجرة الى دول تريد ان تطور برنامجا للسلاح الجرثومي.

والجدير بالذكر ان قلق الاوساط الغربية هذا مركز على بعض الدول المهددة لأمنهم كايران والعراق وسورية وتستثني من ذلك اسرائيل، بالرغم من هجرة اليهود السوفيات المكثفة اليها في السنوات الاخيرة. ومن المؤكد ان من ضمنهم الآلاف من حاملي الشهادات العالية والعاملين سابقا في مجال تطوير الاسلحة المختلفة.

وفي روسيا الان سبعة مراكز متخصصة لدراسة وتطوير السلاح الجرثومي ومن امثلة الابحاث دراسة امكانية زرع مورثات «جينات» سم ثعبان الكوبرا في فيروس الانفلونزا ليموت مصاب الانفلونزا بسم الكوبرا.

تواصل الولايات المتحدة الاميركية منذ الثمانينات ابحاثها وتجاربها حول السلاح الجرثومي في الكثير من القواعد العسكرية والمختبرات الجامعية. وقد ارتفعت الميزانية السنوية المخصصة لتطوير السلاح الجرثومي من مئة وستين مليون دولار سنة 1980 الى بليون دولار سنة 1986.

وتفيد بعض المصادر غير الرسمية ان ظهور وباء الهانتا فيروس Hanta Virus سنة 1993 في منطقة قبائل الهنود الحمر في جنوب غربي اميركا كان نتيجة تجارب عسكرية على فيروس الهانتا نفسه.

والملاحظ ان الاهتمام بالفيروسات كسلاح جرثومي وازداد في السنوات الاخيرة لاسباب عملية منها، صعوبة علاج الامراض الفيروسية، ازدياد التطور في اللقاحات المانعة حيث يسهل استخدام الفيروس عندما يكون الجنود لهم مناعة ضد المرض، وكذلك ازدياد تطور علم الفيروسات وعلوم التقنية الحيوية.

والجدير بالذكر انه في سنة 1965 كانت اغلبية الجراثيم المدروسة من نوع البكتيريا (20 من اصل 31 عاملا جرثوميا) اما في سنة 1983 فكانت الفيروسات تمثل الاغلبية (19 من اصل 22).

اخيرا، وفي شهر ديسمبر (كانون الاول) 1997 قررت القيادة العسكرية الاميركية بلسان وزير دفاعها وليم كوهين حقن جميع افراد الجيوش الاميركية والاحتياط بلقاح ضد مرض الجمرة الخبيثة، والذين بلغ عددهم 2,5 مليون.

وتتلقى اول مجموعة من الجنود هذا اللقاح في صيف 1998 وعددهم مائة الف وهم موجودون حاليا في منطقة الخليج العربي، وكوريا الجنوبية، وذلك لانهم حسب تقييم البنتاجون هم الجنود الاكثر تعرضا لاحتمالات استعمال السلاح الجرثومي.

حرب الخليج وما بعدها

لا يخلو اي تعليق او كتاب يتعلق الاسلحة الكيماوية او الجرثومية من الحديث عن حرب الخليج.

ففي بداية ازمة الخليج سنة 1991 بدأت الاوساط الغربية والاسرائيلية الحديث عن امكانية استخدام العراق السلاح الكيماوي اكثر من امكانيته استعمال السلاح الجرثومي، وصرف لكل جندي من جنود الحلفاء الذين كانوا في الخليج ملابس واقنعة واقية، بينما وزعت في اسرائيل الاقنعة الواقية من السلاح الكيماوي على كل اسرائيلي واسرائيلية حيث تعذر التفريق بين الهستريا الجماعية والقلق الحقيقي طيلة مدة حرب الخليج. والجدير بالذكر انه لم توزع اي اقنعة واقية على المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

واذا كانت احتمالات لجوء العراق لاستعمال السلاح الجرثومي ضئيلة جدا حسب توقعات العسكريين الاميركيين انفسهم، فان الجنود الاميركيين والبريطانيين الذين انتشروا في صحراء الخليج قد تلقوا لقاحات واقية متعددة ضد بعض الامراض التي قد تستعمل كسلاح جرثومي، كمرض الطاعون والجمرة الخبيثة. واضيفت الى هذه، جرعات لقاحات ضد امراض مستوطنة في بيئة الخليج العربي والعراق. وكان بعض هذه اللقاحات في الطور التجريبي وغير مصرح بها رسميا من قبل السلطات الفيدرالية الصحية الاميركية.

وحقن الجنود ايضا بمواد كيماوية اخرى منها مادة البيريدوستغمين Pyridostigmine كمادة واقية ضد الغازات الكيماوية التي تصيب الاعصاب. ومن المفارقات، انه حسب دراسات البنتاجون نفسه، فان مادة البيريدوستغمين نفسها لا تحمي ضد «السارين» و«الفي اكس» اللذين كان يشتبه انهما بحوزة العراق، بل العكس فان هذه المادة تجعل هذين الغازين اكثر فعالية وفتكا.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٦
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وبعد عودة الجنود الاميركيين والبريطانيين من الخليج بدات تظهر في الآلاف منهم اعراض مرض غريب ومجهول الهوية، حير الاطباء. ونفت الجهات الصحية العسكرية وجود هذا المرض بين الجنود على الاطلاق لفترة طويلة. ولكن اصرار المصابين وخطورة اعراضهم وعددهم الكبير جعل نفي وجود هذا المرض مستحيلا. ومن المقترحات التي قدمت لتفسير المرض استعمال العراق للسلاح الكيماوي، ثم طرحت نظرية استعمال العراق للسلاح الجرثومي، ثم طرحت نظرية ان الحرائق الهائلة لآبار النفط هي السبب، ثم طرحت نظرية ان تفجير القوات الاميركية لمخزن السلاح الكيماوي هو السبب، فضلا عن غيرها من هذه التفسرات. بيد انه من المؤكد ان العراق حسب التقارير الرسمية العسكرية الاميركية لم يستعمل السلاح الجرثومي ولا الكيماوي. ويضيف المحللون العسكريون انه لم تتوفر لدى العراق في ذلك الوقت القدرة على تعبئة السلاح الجرثومي بدقة وفعالية وتوصيلة الى ميدان المعركة.

وقد بلغ عدد الجنود الاميركيين المصابين «بمرض حرب الخليج» اكثر من خمسين الف جندي.

اما الجنود البريطانيون فقد بلغ عددهم اربعة الاف، ومن الملاحظ انه لم يظهر هذا المرض على الجنود الفرنسيين العائدين من الخليج.

ويفسر ذلك ان القادة العسكريين الفرنسيين كانوا قد رفضوا تلقيح جنودهم بهذه الجرعات المختلفة من اللقاحات والمواد الكيماوية التجريبية. وظهر تفسير يقول ان الجنود الاميركيين لقحوا بعدة لقاحات ومواد كيماوية في فترة وجيزة كما تعرضوا ايضا لانواع مختلفة من المواد الكيماوية تستعمل في تدريب الجنود للوقاية من السلاح الكيماوي (كاختبار الاقنعة والملابس الواقية والاسعاف الاولي) وهذا هو السبب في ظهور هذا المرض بينهم.

ونشر في اميركا بحث سنة 1996 اجراه الدكتور محمد ابو دنيا حيث حقنت الحيوانات بمادة البيريدوستغمين ومواد استعملت في تدريب الجنود. وقد ظهرت اعراض المرض نفسه بين حيوانات التجربة.

وبعد مماطلات طويلة وضغوطات عديدة اعترفت السلطات العسكرية الاميركية بحقيقة وجود مشكلة تستدعي دراسة الموضوع من ناحية علمية. وما زال البنتاجون يرفض الاعتراف بوجود مرض معين او فريد اصاب الجنود في منطقة الخليج العربي حسب تقرير له سنة 1995.

وقد اتهمت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بعد حملات تفتيشها للعراق في السنوات التي تلت الحرب برنامج تسلحه باسلحة الدمار الشامل وخاصة الكيماوية والجرثومية، حيث اتهمت العراق بانه يخفي كميات كبيرة من المواد الغذائية المعدة خصيصا لانتاج الجراثيم مشيرة الى استيراده لكميات تفوق حاجته السنوية من هذه المواد بعدة اضعاف.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٧
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

نظرة متفحصة على أسلحة الدمار الشامل (2ـ4)

خسائر اقتصادية مدمرة تنجم عن الهجوم بالأسلحة البايولوجية

أسلحة الدمار الشامل من جرثومية ڤيروسية (بايولوجية) وكيماوية سامة ونووية حديث العالم كله في ضوء الأزمة الحالية الناشبة بين العراق والأمم المتحدة التي دخلت الآن مرحلة حاسمة في ضوء تهديد الولايات المتحدة وبريطانيا بضرب العراق. الدكتور أ. امين سابا من اكسفورد في بريطانيا يعرض لنا في اربع حلقات خلفية كاملة عن هذا السلاح وتاريخه وملابساته وأساليب استخدامه والاخطار الكبيرة الناجمة عنه

● بمقدور جرام واحد من البوتولينوم قتل 10 ملايين إنسان ● نسبة وفيات جرثومة الجمرة الخبيثة تبلغ 90% و100 كيلوجرام منها تقتل مليوناً إلى ثلاثة ملايين إنسان ● الحرب الجرثومية لا تعرف الحدود ولا تفرق بين العدو والصديق

من الملاحظات المهمة المسجلة تاريخياً، قلة استعمال السلاح الجرثومي كسلاح في يد الجماعات «الإرهابية» بالمقارنة مع الأسلحة التقليدية.

وفي ما يلي مراجعة تاريخية موجزة لهذا الاستعمال او التحضير له:

في عام 1972 القي القبض على افراد ينتمون إلى «مجموعة الشمس المشرقة» (The Order of rising sun) الاميركية وبحوزتهم اربعون كيلوجراماً من بكتيريا التيفوئيد.

وفي عام 1984 تم العثور في المانيا الغربية انذاك اثناء تفتيش السلطات البوليسية لشقة تسكنها مجموعة من الجيش الاحمر الالماني على أوعية زجاجية مليئة بالبكتيريا المنتجة لسم البوتولينوم (Botolinum) وفي عام 1986 حوكم بعض اعضاء جماعة بينية تابعة لباغوان راجنيس في ولاية أوريغون الاميركية لتلويثهم اربعة مطاعم بجرثومة السالمونيلا المسببة لمرض التيفوئيد بما ادى إلى إصابة العديد من المواطنين.

وفي مارس (اذار) 1995 هاجم افراد مجموعة اوم شينريكيو (Aum Shynrikyw) شبه الدينية أنفاق القطارات في مدينة طوكيو مستخدمين غاز السارين السام مما اودى بحياة 12 فرداً وإصابة أكثر من خمسة الاف شخص اخر وجب إدخالهم إلى المستشفى. ولولا قلة خبرتهم وعدم استعمالهم الدقيق في نشر هذا الغاز لهلك الآلاف من مستعملي القطارات.

واثناء تفتيش البوليس الياباني لاحد مختبرات هذه المجموعة بعد اسبوع من حادث الأنفاق تم العثور على اوعية تحتوي على سم البوتولينوم القاتل. ووجدوا ايضاً مختبراً ما زال مقفلاً لخطورة دخوله نظراً لوجود انواع خطيرة من الجراثيم داخله. ووجد البوليس الياباني مستندات ودلائل على آن بعض العلماء المنتمين إلى هذه المجموعة قاموا برحلة إلى زائير لدراسة مرض إيبولا الڤيروسي (EBOLA) وجمع العينات من المصابين لتطويره كسلاح جرثومي.

وفي مايو سنة 1995 طلب عضو في جماعة يمينية بيضاء في اميركا من مختبر متخصص عينة من بكتيريا مرض الطاعون. وتم إرسال العينة فعلاً بالبريد ولكن المختبر ارتاب في الأمر واتصل بالسلطات المتخصصة حيث القي القبض على طالب العينة. ولدى استجوابه عن غايته من بكتيريا الطاعون اجاب بأنه يريد دراسة الفئران المصابة بالطاعون للرد والدفاع ضد هجوم يعده صدام حسين مستخدماً جراثيم الطاعون.

وطبعاً كان جوابه كذباً وحجة واهية. وبعد هذا الحادث ازدادت مخاوف السلطات الاميركية من تمكن العديد من الجماعات الأخرى من الحصول على هذه الجراثيم بسهولة والتهديد باستعمالها.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : مقدمة — رقم العـــدد : ٧٠١٧
المصــــدر : الشرق الاوسط — تاريخ الصـدور : ١٩٩٨

الآثار الاقتصادية لهجوم إرهابي

تحت عنوان «الآثار الاقتصادية لهجوم إرهابي بالسلاح الحيوي الجرثومي» نشر مركز الوقاية والتحكم في الأمراض باتلانتا بولاية جورجيا الاميركية بحثاً هدفه التقييم بالأرقام لآثار العمليات الإرهابية بالسلاح الجرثومي حتى يتسنى للسلطات المعنية وضع خطة صحية لحماية المواطنين.

وقيم الباحثون ثلاثة سيناريوهات باستعمال ثلاثة انواع مختلفة من الجراثيم المسببة للمرض على مدينة اميركية كبيرة.

والجراثيم المستعملة هي مرض الجمرة الخبيثة، والبروسيلا (الحمى المالطية) ومرض التولاريميا. وبين الباحثون ان التكلفة الاقتصادية تتراوح بين 477 مليون دولار لكل مئة الف فرد تعرض لجرثومة الحمى المالطية و26 بليون دولار لكل مائة الف تعرض لمرض الجمرة الخبيثة. ويؤكد التقرير ان الوقاية المحددة السريعة كالأدوية، هي السبيل الاهم للتقليل من هذه الخسائر.

ومن النتائج الاخرى ان وقع العملية الإرهابية يعتمد على نوعية العامل الحيوي الجرثومي المستخدم، وعلى طريقة النشر والتبديد في البيئة، ومناعة السكان المعرضين، وسهولة وجود واستخدام انظمة علاجية فعالة بعد التعرض للمرض، وقدرة العامل الحيوي على التكاثر والانتشار في البيئة ومن ثم نقل المرض لمجموعات بشرية أخرى.

• استخدام السلاح الجرثومي ضد الزراعة والحيوانات

ومثلما تدور الأبحاث في شان تطوير السلاح الجرثومي ضد الإنسان، تجري ايضاً لتطوير هذا السلاح ضد محاصيل الزراعة والحيوانات ذات الفائدة الغذائية. وقيل إنه اثناء الحرب العالمية الأولى قام العلماء الألمان بنشر مرض الجمرة الخبيثة بين الخيول التي كانت تصدرها الولايات المتحدة إلى حلفائها في اوروبا.

واثناء الحرب العالمية الثانية طوّر السلاح الجرثومي كي يصيب ثم يتلف المحاصيل الزراعية من قمح وشعير وارز وبنجر السكر وتقول التقارير إن الولايات المتحدة وفي الاشهر الأخيرة للحرب العالمية الثانية، بحثت إمكانية رش السلاح الجرثومي على محاصيل الارز، وهو القوت الرئيسي للشعب الياباني. وقيل إن عاملين جعلاها لا تستعمل هذا السلاح:

الاول هو وجود السلاح النووي بحوزة الولايات المتحدة، والثاني هو احتمال ان تضطر الولايات المتحدة إلى إطعام الشعب الياباني نتيجة تلف محاصيل الارز لسنوات من جراء وجود الجراثيم المنشورة في البيئة.

والمعروف أن المحاصيل الزراعية معرضة سنوياً لاوبئة تصيبها في مناطق ودول كثيرة مسببة اضراراً اقتصادية عالية تصل إلى مئات الملايين للمحصول الواحد. ومع أن التقارير العسكرية الأميركية تقول إن استعمال هذا النوع من السلاح ليس ذا اهمية عسكرية مباشرة، اي انه لا يضمن الانتصار العسكري في ميدان المعركة، فإن الخوف من استعمال هذه الجراثيم كاسلحة اقتصادية يتواصل بل يتزايد.

تصنيف الأسلحة الجرثومية

يتكون السلاح الجرثومي (العوامل الحيوية) من البكتيريا والفيروسات والركتسيا (Rickestsia) والفطريات والسموم الحيوية. بالإضافة إلى الكائنات الدقيقة التي جرى تغيير او تعديل جيناتها الوراثية عن طريق علم الهندسة الحيوية (Bioensinering).

وفي ما يلي بعض الأمثلة لكل من هذه التصنيفات:

الفيروسات: إيبولا (EBOLA) وفيروس الهانتا (Hanta Virus)، التهاب النخاع الخيلي الفنزويلي (Venezvelan Equine Encephalitis).

الركتسيا: مرض الكوكسيلا (Coxiella)، حمى الكيو (Q Fever) والتيفوس (Typhus).

البكتيريا: الكوليرا، الطاعون، الجمرة الخبيثة (Antrax)، سالمونيلا (Salmonella).

السموم الحيوية: سم البوتولين (Botulin)، وسم المطيثات الحاطمة وهي كائنات دقيقة عدلت مورثاتها لتصبح اكثر تفوقاً وفتكاً، او إمدادها مناعة «ضد العلاجات والأدوية المتوفرة.

مزايا وسيئات السلاح الجرثومي

عندما يقيّم السلاح الجرثومي من وجهة النظر العسكرية البحتة يتضح ان له عدة ميزات وعدة سيئات.

اهم المزايا هي:

لاغلب الأسلحة الجرثومية فعالية عالية للقتل فمثلاً باستطاعة جرام واحد من سم البوتولينوم ان يفتك بعشرة ملايين إنسان. وتصل نسبة الوفيات ممن تعرضوا لجرثومة الجمرة الخبيثة إلى 90% وتصل احياناً إلى مائة في المائة.

ويكفي رش مئة كيلوجرام من جرثومة الجمرة الخبيثة في الليل في جو صحو قليل الرياح لأن تغطي مساحة ثلاثمئة كيلومتر مربع، وان تقتل من مليون إلى ثلاثة ملايين إنسان.

ومن المزايا ايضاً رخص كلفة هذا السلاح بنسبة كبيرة مقارنة بالأسلحة الأخرى، حيث قيمت تكلفة بعض الأسلحة في أميركا بمدى تاثيرها وتكلفتها على الكيلومتر المربع الواحد، فالسلاح التقليدي (قنابل ومدافع) تكلف الفي دولار والسلاح النووي يكلف 800 دولار والسلاح الكيماوي 600 دولار والسلاح الجرثومي دولاراً واحداً. ولهذا وصف السلاح الجرثومي بانه «السلاح الذري للفقراء». ووصفه اخرون بانه «السلاح الذري للكسالى» لسهولة إنتاجه.

ومن مميزاته ايضاً انه مادة حية، إذ تستطيع فاكهة معينة، او قنبلة محملة بالجراثيم ان توصل السلاح الجرثومي إلى هدف وان تنشره في البيئة. وإضافة إلى ذلك فإن عدداً قليلاً نسبياً من الجراثيم كاف لإحداث المرض وانتقال العدوى وانتشاره بين السكان على شكل وباء. وفي المقابل، فإن السلاح التقليدي ينفجر مرة واحدة فقط وينتهي.

وسيئات السلاح عديدة:

واهمها انه يصعب التحكم فيه والتنبؤ نتائج استعماله. فالطقس والعوامل الجوية عوامل متغيرة ومهمة تؤثر كثيراً على فعالية السلاح.

ومن السيئات ايضاً احتمال استفحال المرض في البيئة بما يجعلها خطيرة خطراً مستمراً كما حدث في جزيرة غرونيارد (Grunyard) الاسكوتلندية منذ بداية الاربعينات.

والجراثيم لا تعرف الحدود بين الدول ولا تفرق بين العدو والصديق. والسيئة الأخرى أن من يستعمل هذا السلاح سوف يواجه استنكاراً شديداً من المجتمع الدولي ووصمة عار ابدية من سائر الشعوب والحضارات. ويرجع ذلك إلى ان هذا السلاح مثير للاشمئزاز وهو ضد كل صفات الغريزة البشرية. إذ كيف يكون رد فعل الشعوب وهي ترى طفلاً يموت من جراء فيروس سلاح جرثومي وعلى جسمه تنتشر بؤر دامية تسيل منها السوائل والدماء قاضية عليه خلال يوم واحد فقط.

صفات بعض الأسلحة الجرثومية

فيروس الإيبولا وهو من الامراض البارزة وظهر في افريقيا الاستوائية في اوائل السبعينات في زائير والسودان الجنوبي. وآخر وباء حدث سنة 1992 في زائير وفتك بالكثير واضطرت السلطات

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٧
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

الصحية الدولية إلى عزل مناطق شاسعة بالكامل من زائير لمنع انتشار المرض. وهو مرض ذو عدوى عالية ويقتل بسرعة. وتظهر الاعراض بعد يومين من التعرض للفيروس على شكل حمى عالية والام مفاصل ونزيف من فوهات الجسم. والمرض ليس له علاج.

سم البوتولينوم (Botulinum)

وتنتجه بكتريا معينة تسمى Clostvidium Botulinom، وهي اكثر سماً من الغازات الكيماوية السامة. وهي معروفة لانها تسبب تسمم الغذاء المحضر بطرق غير صحية. وجرام واد من السم النقي يستطيع قتل عشرة ملايين إنسان ويعرقل السم مرور الإشارات العصبية مسببا الشلل في وقت قصير، واعراضه تظهر بعد 12 إلى 24 ساعة، واولها الغثيان والإسهال ثم الضعف وشلل التنفس الذي ينتهي بالموت. وهناك لقاح مانع يستطيع إيقاف تطور السم.

مرض الجمرة الخبيثة (Antrax)

وهي بكتيريا الجمرة الخبيثة، المنتشرة بين حيوانات الماشية خاصة في اسيا وافريقيا والبكتيريا تستطيع إصابة الجنس البشري ايضاً عن طريق الاستنشاق وهو الأخطر وتصل نسبة الوفيات إلى اكثر من 90%. وتبدأ الاعراض خلال يوم او اثنين على شكل سعال وحمى والم مفاصل ونزيف داخلي وخارجي وهناك لقاح جيد ضد المرض. وكذلك المضادات الحيوية قد تمنع الموت إذا استخدمت مبكراً.

التعرف على هوية المواد الحيوية

هذا البرنامج الذي بداه الجيش الاميركي سنة 1995 هدفه بحث وتقييم وتطوير التقنيات التي سوف تساعد الجيوش الاميركية على اكتشاف نوع الجرثومة المستخدمة من قبل العدو والتعرف عليها وتحييها بهدف تخفيض عدد المصابين والضحايا في ميدان المعركة. وتبلور هذا البرنامج حتى اصبح في مايو (ايار) 1997 مركزاً على نوعين من طرق تحديد الهوية.

الأول: نظام للتحذير من الرذاذ والغيوم الحيوية من بعد، وهو عبارة عن نظامين مختلفين متكاملين:

ا ـ عبارة عن مجموعات من اجهزة حسية تعمل من بعد موضوعة في اماكن متعددة مستخدمة تقنية تعداد الجسيمات الدقيقة الموجودة في الجو.

ب ـ اجهزة حسية تعمل من بعد تستخدم الأشعة ما فوق البنفسجية تعطي معلومات انية (فورية ومباشرة) كاشفة عن نوع العوامل الحيوية الموجودة كرذاذ في طبقات الجو. وتستطيع هذه الأجهزة الحسية ان تفرق بين الرذاذ الطبيعي الموجود اصلاً في الجو ورذاذ العامل الحيوي القاتل.

الثاني: نظام تلقائي لتشخيص الحامض الخلوي (DNA-RNA) وهو الحامض الموجود في كل بكتيريا وفيروس. والفكرة تعتمد على التمييز من الاحمضة الخلوية المختلفة معتمدة على التفاعل المضاعف المتسلسل (PCR) ومؤدية إلى تحديد هوية العامل الحيوي وتمييزه عن العوامل الحيوية التي لا تسبب اي خطر.

وقد جرت هذه الأبحاث في قاعدة دوغواي في ولاية يوتاه الاميركية. ومن النتائج المعلنة ان هاتين التقنيتين يمكنهما تحديد هوية غيمة غير مرئية متكونة من عامل حيوي على شكل رذاذ.

ويعمل هذا البرنامج بالإضافة إلى تطوير التقنيات والأجهزة إلى تطوير النماذج العملية التي تحاكي الواقع (Modelling) في اكثر من سيناريو وفي اكثر من سيناريو وفي اكثر من عوامل جوية وحربية مختلفة. ويتوقع ان يستمر هذا البرنامج حتى نهاية 1998. وسوف تبدأ التجارب العملية الميدانية مستخدمة الجراثيم الحية سنة 1999.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٨
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

نظرة متفحصة على أسلحة الدمار الشامل (3-4)

السلاح الكيماوي فقتل 100 ألف وأصيب أكثر من مليون

جميع الأطراف المتحاربة في الحرب العالمية الأولى استخدمت

أسلحة الدمار الشامل من جرثومية فيروسية (بايولوجية) وكيماوية سامة ونووية حديث العالم كله في ضوء الأزمة الحالية الناشبة بين العراق والأمم المتحدة التي دخلت الآن مرحلة حاسمة في ضوء تهديد الولايات المتحدة وبريطانيا بضرب العراق. الدكتور أ. امين سابا من اكسفورد في بريطانيا يعرض لنا في اربع حلقات خلفية كاملة عن هذا السلاح وتاريخه وملابساته وأساليب استخدامه والاخطار الكبيرة الناجمة عنه

تشمل اسلحة الدمار الشامل انواعا مختلفة من الانظمة، وهي السلاح النووي والسلاح الكيماوي والسلاح الجرثومي (البيولوجي)، واهم خصائصها انها تنشر الموت والدمار والامراض على نطاق جغرافي واسع. وهي لا تلقى الكثير من الاهتمام، لأن شعوب وافراد المجموعة الانسانية تشعر بسلبية حادة تجاه تطوير هذا النوع من السلاح. كما تستنكر وضع هذا النوع من السلاح ضمن ترسانة الاسلحة الموجودة لدى بعض الدول.

لكن هذا الاتجاه السلبي والاستنكار لم يمنع قادة الجيوش ورؤساء الدول العظمى من التسابق في تطوير هذه الانواع من اسلحة الدمار الشامل، احيانا في سرية كاملة، واحيانا اخرى علانية.

واللافت للنظر أن كل هذه الاسلحة طورت واستخدم كذلك بعضها من قبل الدول نفسها التي تسمى بالدول العظمى وهي ذات الدول التي تطلق على نفسها اسم الدول المتقدمة او المتحضرة. وهذا التناقض وصل اوجه بتطوير الاسلحة النووية في النصف الثاني من هذا القرن ووصل الامر بان اصبح لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا ثم الصين عشرات الآلاف من القنابل الذرية والنووية الكافية لتدمير العالم مئات المرات، مرة تلو المرة (ولكنه لن يبقى اي على قيد الحياة يستطيع اطلاق الصواريخ الباقية ليحصل التدمير الثاني والثالث... الخ). وتسمى القدرة على التدمير الكامل هذه «بضمان التدمير المشترك» (Mutually Assuved Dest-vuction) بمعنى انه اذا ما ارادت دولة عظمى تدمير دولة عظمى اخرى بالصواريخ النووية، سيكون رد فعل هذه الدولة اطلاق صواريخ نووية مماثلة ضامنة التدمير المشترك، والعالم باسره [illegible]

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العــــدد :	٧٠١٨
المصــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

وهذا الجنون المتمثل بالقدرة على الدمار المشترك الكامل استفحل في الاوساط العسكرية، وفي قيادات هذه الدول، واستمر حتى بعد سلسلة من الاتفاقيات للحد من الاسلحة النووية، وكذلك حتى بعد انتهاء الحرب الباردة بنهاية الاتحاد السوفياتي سنة 1991. ففي حوزة هذه الدول اكثر من 70 الف سلاح نووي منتشر في القواعد العسكرية حول العالم وفي الغواصات القابعة في اعماق البحار.

بدأ تطوير سلاح الدمار الشامل جديا في بداية القرن الحالي. وكان اول استخدام له من قبل المانيا في بداية الحرب العالمية الاولى، وذلك في ابريل (نيسان) عام 1914، ضد الجنود الفرنسيين القابعين في خنادق منطقة «ابري» Ypres عندما استيقظ الجنود الفرنسيون صباح يوم بارد قليل الرياح ونظروا تجاه الافق القريب ورأوا غمامة صفراء ملتصقة بالارض تتجه نحوهم، وما ان بدأت هذه الغمامة بتغطيتهم حتى بدأ الجنود يشعرون بالحرقة في عيونهم وجلودهم ويضيق في جهازهم التنفسي وانتهى الامر بموتهم او تشويههم. ونتج عن هذه البداية ان السلاح الكيماوي استعمل من قبل كل الجهات المتحاربة في الحرب العالمية الاولى وأدى ذلك الى مقتل اكثر من 100 الف جندي واصابة اكثر من مليون. ولنا عودة تفصيلية الى السلاح الكياوي في ما بعد.

السلاح النووي

كانت الحرب العالمية الثانية مسرح تطور كبيرا للاسلحة المعروفة، التقليدية منها والكيماوية. لكن التطور الكبير كان في مجال السيطرة على الطاقة الذرية، واكتشاف حجم الكتلة الحرجة لليورانيوم الذي يضمن سلسلة تفاعلات متواصلة تؤدي الى انتاج طاقة كبيرة تحدث انفجارا وتدميرا هائلا.

وكانت لدى اغلب الدول المتحاربة برامج لتطوير هذا السلاح المرعب.. وكثف العلماء في اميركا جهودهم العلمية في عدة جامعات ومعاهد في قواعد عسكرية سرية. وبعد حدوث تطورات مهمة في حقل علم الذرة استدعيت مجموعة من العلماء المتخصصين. ووضعوا في منطقة عسكرية نائية في «لوس الاموس» في سرية تامة لتطوير القنبلة الذرية. سمي هذا البرنامج بمشروع «منهاتن»، وكان تحت قيادة «روبرت اوبنهايمر» الذي انتهى بتطوير قنبلة ذرية جرت تجربتها لاول مرة في شهر يوليو (تموز) عام 1945، في صحراء في جنوب غرب اميركا. واتخذ قرار القاء قنبلة ذرية على مدن اليابان بسرعة بعد ذلك حيث القيت بالفعل على مدينة هيروشيما يوم 6 اغسطس (آب) سنة 1945، اي بعد شهر واحد فقط من تجربتها في الصحراء. تلاها بعد ثلاثة ايام القاء قنبلة ذرية ثانية على مدينة ناغازاكي التي دمرت هي ايضا بالكامل. ومات عشرات الآلاف من المدنيين على الفور وعشرات الآلاف على مدى الاسابيع والسنوات التالية من جراء اضرار الاشعاع النووي والاصابات. وكان من سوء حظ مدينة ناغازاكي ان المدينة الثانية التي اختيرت لالقاء القنبلة الذرية الثانية، وهي «كوكورا»، كانت تحت غطاء كثيف من السحب في ذلك اليوم.

والجدير بالذكر ان الانسان الوحيد الذي استقال من مشروع «منهاتن» قبل تجربة القنبلة الذرية هو «جوزف روتبلات»، الذي انضم الى المشروع في بداية سنة 1944، وفسر انضمامه للمشروع بانه السبيل الوحيد لمنع هتلر من استعمال القنبلة الذرية هو تهديده باستعمالها ضده بالمقابل. ولكنه استقال من المشروع في نهاية السنة ذاتها بعد تأكده أن الالمان قد فشلوا في تطوير وحيازة القنبلة الذرية. وفسر استقالته من المشروع «ان اسباب تطوير القنبلة قد انتفت». واصبح جوزف روتبلات من العلماء المضادين لتطوير السلاح النووي، وكان كذلك من مؤسسي جمعية «بوغواش»، وهي جمعية دولية من العلماء المهتمين بانهاء سباق التسلح النووي، ثم حاز جائزة نوبل للسلام سنة 1954.

وقد اوضح «روتبلات» في خطاب تسلمه للجائزة انه يرفض النظرية التي تقول ان الردع النووي هو الذي منع من قيام الحروب اثناء الحرب الباردة. واضاف ان «القوتين العظميين، لم تتأكدا من قدرة الواحدة منهما على ابادة الاخرى بعد تلقيها الضربة النووية الاولى». كذلك ازدادت حدة سباق التسلح واصبحت الترسانة النووية اقوى فاقوى حتى وصل الامر باقتنائهما حوالي 80 الف قطعة سلاح نووي. واضاف «جوزف روتبلات» في مقابلة صحافية مع صحيفة «الدنايشن» الاميركية الاسبوعية، «ان رئيس مشروع منهاتن روبرت اوبنهايمر كان مليئا بالتناقضات، بحيث انك لو عرفت فلسفته تجاه الحياة لما صدقت انه كان من مؤيدي القاء القنبلة على هيروشيما وناغازاكي، والواقع انه كان من مؤيدي ذلك. وهذا الفساد والتفكك الاخلاقي لرجل مثل اوبنهايمر كان ملازما له لسنوات، ففي سنة 1943 (سنتان بعد تشغيل اول مفاعل نووي في العالم) كان يريد رش مواد اشعاعية على المانيا لتسميم الارض والنبات والانسان بهدف قتل نصف مليون الماني».

وكان استعمال السلاح النووي ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية خطوة خطيرة في الطريق نحو سباق التسلح النووي والمعسكر الغربي (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) والمعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي). وانضمت الصين الى هذا السباق بعد سنوات لتكون الحالة العامة وصمة عار كبيرة ضد الحضارة البشرية جمعاء.

ومن خصائص هذا السلاح انه يحتاج الى خبرات علمية ومقدرة تقنية عالية، ناهيك من ميزانية كبيرة، مما ادى الى احتكاره من قبل الدول العظمى السابق ذكرها لسنوات.

ان وجود السلاح النووي بيد الدول العظمى لم يجعل العالم اكثر سلما كما بدا للبعض، بل على العكس حدثت حروب كثيرة راح ضحيتها الملايين، اهمها حرب كوريا وحرب فيتنام والحرب في شبه القارة الهندية والحروب الاهلية في افريقيا، وحروب الشرق الاوسط، وحرب الخليج وحرب يوغوسلافيا الاهلية. ويقول الجنرال جورج لي بتلر الذي تراس القيادة الاستراتيجية للولايات المتحدة حتى سنة 1994 وكان ايضا من سنة 1991 الى سنة 1994 المسؤول الاول بعد تلقي امر بدء الحرب النووية من رئيس الولايات المتحدة، اذ من بعده يبدأ العد

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٠١٨
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

التنازلي لحرب نووية شاملة. قال الجنرال في مقابلة صحافية انه «من قبيل المعجزة ان العالم لم يشهد حرباً نووية طيلة الخمسين سنة الماضية». ويضيف: ان هذا لا يعود الى مقدرة السلاح النووي على الردع، بل كان مسالة حظ لا غير. ويضيف الجنرال بتلر: ان الاتحاد السوفياتي وضع نظام «اليد المبتورة» بحيث يمكن لهذا النظام اطلاق الصواريخ النووية اتوماتيكيا حتى لو دمر مركز «القيادة والتحكم» كليا.

ويتساءل: اين الردع في ذلك؟

هذا التخوف من تدمير مركز «القيادة والتحكم» أدى الى وضع الصواريخ الحاملة للقنابل النووية في حالة تاهب دائم وصل بها الامر الى ان اطلاقها يكون «حال اعلان الانذار» وهو النظام المعتمد في كل من سوفيتية والولايات المتحدة الى يومنا هذا. اي انه سوف تطلق الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية حالما يطلق الانذار بان الجهة المعادية قد اطلقت صواريخ في اتجاهها.

والسؤال هل يمكن السيطرة على هذا النظام؟ الجواب يكون بالنفي حيث اذا ما اطلق صاروخ من روسيا مثلا باتجاه الولايات المتحدة من غواصة، فانه سوف يصل الاراضي الاميركية بعد حوالي 12 دقيقة واذا ما اطلق من الاراضي الروسية فانه سوف يصل بعد حوالي اقل من نصف ساعة بقليل. ويستغرق اكتشاف الصاروخ واعلان الانذار حوالي نصف دقيقة من اطلاقه. وقد ينعقد اجتماع يضم الرئيس ومستشاريه وبعض القيادات العسكرية خلال الخمس، او العشر دقائق التالية. ويتحتم خلال هذا الاجتماع اتخاذ قرار بعد دقيقة، او اثنتين قبل وصول الصاروخ المطلق من الغواصة، او خلال اقل من عشرين دقيقة اذا ما اطلق من الاراضي الروسية. وان دل ذلك على شيء، فانما يدل على ان هذه الحقائق تدحض استراتيجية الردع وتمثل ما يطلق عليه «ضمان الدمار المشترك» اي بداية لحرب تعني نهاية العالم وحضاراته بالتاكيد.

من المؤكد ان الهند والباكستان واسرائيل تملك اسلحة نووية. وتقول التقارير المطلعة ان خمسين دولة لها المقدرة العلمية والتقنية على بناء القنابل النووية، ولكن معظمها لا يريد ذلك. لقد شيدت اسرائيل بسرية تامة وبمساعدة فرنسا التقنية والعلمية والمالية مفاعل «ديمونا» النووي في صحراء النقب الذي بدأ عمله سنة 1957. ومن الامور التي ظلت سرية لسنوات طويلة هو تعاون اسرائيل وحكومة جنوب افريقيا البيضاء العنصرية، ولكن بعد هزيمة النظام العنصري وتولي الحكم المؤتمر الوطني الافريقي (وهو حزب الرئيس نيلسون مانديلا) قررت جنوب افريقيا سنة 1991 اتلاف القنابل، واتلاف المقدرة على صنع هذه القنابل الذرية. وبهذه الخطوة الحضارية الرائعة تكون جنوب افريقيا هي اول دولة في التاريخ تقوم بذلك. في سنة 1992 قامت اوكرانيا وبلاروس وكازخستان (دول كانت في السابق ضمن الاتحاد السوفياتي) بتسليم السلاح النووي الموجود على اراضيها الى روسيا. وبذلك اصبحت دولا مجردة من السلاح النووي. وهكذا تصبح افريقيا ومنطقة جنوب المحيط الهادئ (استراليا ونيوزلندا وبابوا نيوغينيا) واميركا الجنوبية مناطق مجردة من السلاح النووي.

إسرائيل والسلاح النووي

قضية اقتناء اسرائيل للاسلحة النووية سابقة خطيرة في منطقة الشرق الاوسط (وتملك اسرائيل اسلحة متطورة وبكميات كبيرة من النوع الكيماوي، وكذلك الجرثومي البايولوجي). وقد رفضت اسرائيل مرارا التوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، ورفضت كذلك مرارا ان تضع منشاتها النووية تحت التفتيش الدولي. وعندما رفضت مصر تجديد توقيعها لمعاهدة منع انتشار السلاح النووي في صيف 1995 حتى توقع اسرائيل على نص المعاهدة ذاتها وتوافق على تفتيش منشاتها، واجهت مصر ضغطا اميركيا قويا يحثها على التوقيع، وهددت اميركا بقطع برنامج المعونات المالية لها، وفي نفس الوقت لم تضغط اميركا على اسرائيل للتوقيع على المعاهدة. وهذه الازدواجية في التعامل ليست شيئا جديدا، ولكن وجودها في مجال سلاح الدمار الشامل يشكل سابقة وقضية خطيرة جدا وعلى الدول العربية وضع سياسة موحدة اتجاهها هدفها تجريد المنطقة كلها من هذه الاسلحة.

وقبل 12 سنة كشف موردخاي فعنونو، وهو اسرائيلي كان يعمل في مفاعل ديمونا النووي عن برنامج اسرائيل لانتاج الاسلحة النووية. واوضح بالصور والخرائط التي نشرتها الصحف عن وجود اكثر من 200 قنبلة نووية بحوزة اسرائيل تمكنها من تدمير كل عاصمة عربية عشر مرات مرة تلو المرة. وخطفت المخابرات الاسرائيلية موردخاي فعنونو وهو في زيارة لمدينة روما ونقلته في صندوق الى اسرائيل ليحكم عليه سريا وبسرعة بالسجن الانفرادي لمدة 18 سنة. ويعيش فعنونو حاليا في زنزانة انفرادية منذ 12 سنة لا يكلمه او يزوره احد طيلة الوقت. ولم تابه اسرائيل بالنداءات الانسانية من جهات كثيرة في العالم لاطلاق سراحه او على الاقل نقله من السجن الانفرادي، الذي اثر على صحته البدنية والنفسية.

وفي الستينات سرقت اسرائيل شحنة من اليورانيوم اللازم لصناعة السلاح الكيماوي من فرنسا وهربت به عن طريق البحر الى تل ابيب.

هذه القضية كانت ولا تزال خطيرة على مستوى العلاقات الدولية وسلوكيات الدول، لكن الغرب لم يستنكرها حينئذ الا شكليا ولم تعاقب اسرائيل على فعلتها. ان مفاعل ديمونا الفرنسي الصنع هو من النوع القديم ولكنه يشغل باقصى طاقة له، مما يشكل خطرا على البنية المحيطة وعلى الدول العربية المجاورة.

وتستمر اسرائيل في سياسة التعتيم على التسربات الاشعاعية التي تحصل باستمرار إما عن طريق تسرب الاشعاع من المفاعل نفسه، او من مخزونها الكبير للنفايات الاشعاعية الواقعة فوق بحيرة مياه جوفية كبيرة يشمل نطاقها الاردن والمملكة العربية السعودية. وظهرت تقارير صحافية في الاونة الاخيرة بان اسرائيل تلقي بهذه النفايات الاشعاعية في البحر مقابل الدول العربية، وكذلك في مناطق الضفة الغربية المحتلة. وفي شهر ديسمبر (كانون الاول) 1997 حكمت محكمة اسرائيلية بالتعويض لاسرة احد العاملين بمفاعل ديمونا الاسرائيلي بمبلغ 700 الف دولار لانه توفي اثر تعرضه للاشعاع النووي المتسرب اثناء عمله داخل المفاعل. والجدير بالذكر ان هذه القضية هي الاولى، وهناك عشرات من القضايا الاخرى من العاملين امام المحكمة ذاتها، وعندما سئل ممثل جمعية «السلام الاخضر» الاسرائيلية وهي فرع من «جمعية السلام الاخضر» الدولية عن مفاعل ديمونا والتسربات الاشعاعية كان رده لصحيفة «الجارديان» البريطانية بان جمعية السلام الاخضر الاسرائيلية لا تكترث ولا تهتم بهذه الامور، اذ هي من الامور الامنية الاسرائيلية.

بقي القول ان السلاح الثالث الذي يوصف بسلاح الدمار الشامل هو السلاح الجرثومي او السلاح البيولوجي لانه مكون من نظم حياتية او من كائنات دقيقة او من مشتقاتها. ومن اكثر الامثلة شهرة الجمرة الخبيثة وهي بكتريا تسبب المرض والموت السريع. ويستخدم السلاح الجرثومي لنشر المرض بين افراد الجنس البشري او الحيوانات المفيدة (الماشية مثلا) او بين المحاصيل الزراعية. ان وجود مثل هذا السلاح بدأ يزرع الخوف في اوساط كبيرة في انحاء العالم خاصة في الاوساط السياسية والعسكرية الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا التي بدات تدق ناقوس الخطر نتيجة ازدياد احتمال بدء دول كثيرة بتطوير سلاح جرثومي له خصائص سلاح الدمار الشامل الذي لا يحتاج الى تقنية متقدمة، ولا الى خبرات علمية عالية، ولا الى مختبرات واجهزة متقدمة. ويطلق على هذا السلاح ايضا اسم «القنبلة النووية للدولة الفقيرة او غير المتقدمة». ويرى الكثيرون من المتخصصين في الشؤون العسكرية وشؤون منظمات «الارهاب» انه من الضروري ان تبدأ الولايات المتحدة بوضع خطوات عملية وجدية لمواجهة خطر السلاح الجرثومي. ويذهب البعض الى ان الهجوم بالسلاح النووي على ارض الولايات المتحدة هو مسالة وقت لا غير.

وفي الحلقة الثالثة سوف نلقي ضوءا شاملا على هذا السلاح الجرثومي وتطوره وانواعه.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سعيد اللاوندى
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــدد :	٤٠٧١٩
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

كيف استقبلت اجتماعات لوكسمبورج انباء القنبلة الباكستانية؟

الملف النووى يفرض نفسه ويغير مسار مباحثات وزراء خارجية الناتو

كان الملف لايخلو من «دراما سياسية» مكثفة عندما انهى وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسى الجولة الأولى من اجتماعاتهم صباح الخميس ٢٨ مايو فى واحدة من اضخم القاعات الرسمية فى دوقية اللوكسمبورج..

كانت امارات الفرحة تبدو على وجوه بعضهم، بينما انخرط البعض الآخر فى احاديث ودية وهم فى طريقهم إلى مائدة الغداء التى اعدت لهم فى نظام محكم ودقيق..



رسالة لوكسمبورج

د . سعيد اللاوندى

وبينما كان وزير خارجية اليونان منهمكا فى شرح وجهة نظر بلاده لنظيره البريطانى بشأن التحفظ على خطة مساعدة البانيا ومقدونيا التى اقرها الحلف، فإذا بالأنباء التى تبثها شاشات التليفزيون داخل قاعة الغداء تعلن إطلاق باكستان لثلاثة تفجيرات نووية..

وعلى الشاشات التى تصور الاجتماعات تابعنا ردود فعل وزراء خارجية حلف شمال الأطلسى الـ ١٦ الذين وقع الخبر عليهم كالصاعقة ولبثوا لحظات صامتين، ساكنين وكأن على رؤوسهم الطير، ولاحظنا أن الوجوه تجهمت، وانقلبت الأسارير، وارتفع الدم فى عروق بعضهم وخصوصا روبين كوك وزير الخارجية البريطانية الذى كان الأعلى صوتا فى استنكاره لهذا العمل الذى اقدمت عليه باكستان فى جراة منقطعة النظير من وجهة نظره. والتفتت الأنظار صوب السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية، التى امتقع وجهها فجأة بمجرد سماع الخبر، وبدا واضحا عليها انها «حائرة» لاتدرى ماذا تقول، او ماذا عساها تفعل..

وكان لابد من قرار سريع وحاسم، جرى على الشكل التالى: أن يتناول الوزراء غداءهم كما كان مقررا، على ان يخرج إلينا فى قاعة الصحافة اللحقة بقاعة الاجتماعات متحدث رسمى يعلن استنكار حلف شمال الأطلسى - باسم وزراء خارجيته المجتمعين فى بروكسل - لهذه التجارب التى تعرض المنطقة كلها للخطر بحسب ماجاء فى البيان الذى دعا باكستان إلى وقف تجاربها النووية، وحل مشكلاتها مع الهند بطريقة سلمية، وحذر فى ذات الوقت من اللعب بالسلاح النووى بين البلاد التى بينها صراعات حدودية مثل الهند وباكستان..

الملف النووى

وكان طبيعيا أن تأخذ المباحثات بين وزراء خارجية حلف الناتو منحنى جديدا، أو على الاقل يضاف إلى جدول أعمالها، قضية جديدة هى قضية الملف النووى، فكان أن اقترح إيريك ديريك وزير خارجية بلجيكا ان يتصدر الملف النووى، قائمة القضايا التى يناقشونها فى الاجتماعات المقرر انعقادها فى ٨ يونيو الجارى..

ولم ينس وزير الخارجية البلجيكى ان يبدى دهشته من السباق النووى الذى تعيشه حاليا الهند وباكستان. وقال فى نبرة لاتخلو من استياء: كيف لدولتين مثل الهند وباكستان تنسيان كم الصعاب التى تواجههما داخليا ثم ينغمسان فى صراع شرس من أجل التسلح النووى..

وفى الوقت الذى كان المتحدث باسم حلف الناتو يعد صياغة محكمة لبيان اخر يصدر عن الحلف، حملت الأنباء مجددا قيام باكستان بإجراء تجربتين ناجحتين أخريين.. وهو ماجعل وزير الخارجية البريطانى روبن كوك يتساءل ساخرا:

● أما كان من الأفضل لهاتين الدولتين - يقصد الهند وباكستان - ان يكرسا جهودهما من أجل مكافحة الامية بين شعبيهما.. بدلا من الدخول فى هذا السباق لامتلاك السلاح النووى..؟!

.. ولأن العيون كانت تترصد مادلين أولبرايت، تنتظر منها تعليقا، فإذا بها تخرج عن صمتها الحائر وتصف التجارب النووية الباكستانية بأنها «خطأ خطير» وتدعو الحلفاء - فى حلف الناتو - بضرورة اتخاذ تدابير قوية ورادعة لباكستان.. وممارسة ضغوط خارجية عليها، وفرض عقوبات فورية..

● وكانت فرنسا على لسان وزير خارجيتها هيبير فيدرين قد أعربت عن أسفها لوقوع هذه التجارب فذكر أن بلاده كانت ولاتزال تدعو باكستان إلى التخلى عن برامجها النووية، ولكن أحدا لم يستجب لذلك. ولم ينس وزير الخارجية الفرنسى ان يبدى تحفظ بلاده على فكرة فرض عقوبات على باكستان وهى الفكرة التى تحمست لها، وأطلقتها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية..

.. وكان لابد أن يتحدث خافير سولانا سكرتير عام حلف شمال الأطلسى الذى أدان التجارب النووية الباكستانية والهندية، مشيرا إلى تأثيرها الضار على أمن واستقرار المنطقة والعالم، ودعا الهند وباكستان إلى ضرورة التفاهم والتوصل إلى اتفاق يضمن مشاركتهما فى عدم انتشار السلاح النووى..

.. وبدوره تحدث وزير خارجية روسيا ايفجينى بريماكوف فطالب باتخاذ إجراءات قوية لحث البلدين - الهند، وباكستان - على توقيع معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، مشيرا إلى أن روسيا قلقة بسبب تدهور الأوضاع بين الهند وباكستان إلى حد التنافس النووى وقال إن هذا الصراع سيضر حتما بالمنطقة ضررا بالغا. وإن لم يخف بريماكوف تحفظ بلاده على فكرة فرض عقوبات على باكستان..

.. وبحسب مصادر الحلف فى لوكسمبورج، كانت التفجيرات الباكستانية فرصة لفتح نقاش شارك فيه عدد من وزراء خارجية الحلف حول مايعرف «بالنادى النووى» وهل بالإمكان أن يظل عدد أعضائه خمسة أعضاء، أم أن الهند بعد التفجيرات التى احدثتها يومى ١١ و١٣ مايو الماضى، ثم باكستان بعد تفجيراتها الستة الأخيرة، يمكن أن تنضم إلى «النادى النووى» ليصبح عدد أعضائه سبعة أعضاء بدلا من خمسة!

.. ويتردد أن الإجابات والمواقف كانت متباينة فى بعض التفاصيل، وإن مالت جميعا إلى إغلاق عضوية «النادى النووى» على الخمسة الأصليين..

.. ثم طُرحت فكرة أن تأتى المفاجأة الأخرى من جانب إيران، التى تذكر تقارير حلف شمال الأطلسى انها تبذل جهودا كبيرة فى طريق التسليح النووى، وأن روسيا كانت على رأس الدول التى صدرت إليها التكنولوجيا النووية الحديثة..

وابدت أطراف داخل اجتماعات حلف شمال الأطلسى تخوفها مما يسمى بالقنبلة النووية الإسلامية، باعتبار ان باكستان وإيران دولتان إسلاميتان..

والمعروف أن هناك تيارا تقوده إسرائيل يحذر من وصول السلاح النووى إلى أيدى الإيرانيين ويرى أن «إيران النووية» ستكون أشد خطرا على توازن واستقرار المنطقة من اى شىء اخر..

وحذر وزراء خارجية حلف شمال الأطلسى من دخول دول جديدة النادى النووى، وقالت مصادرهم إن الدول الخمس الأصلية قد اتفقت فيما بينها على الاعتدال، وعدم تهديد بعضها البعض باستخدام السلاح النووى، وهو الأمر الذى لايتوافر فى حالة الهند وباكستان ناهيك عن أن بينهما صراعات حدودية قد تفقدهما صوابهما وتدفع إحداهما للتحرش بالأخرى نوويا!

وحول ردود فعل حلف الناتو والاتحاد الاوروبى إزاء تجارب الهند وباكستان النووية، يرى المراقبون فى لوكسمبورج أن إجراء هذه التجارب من جانب الدولتين لم يكن مفاجأة، أو هكذا ينبغى أن يكون لسبب واحد هو ان الحزب الوطنى الحاكم فى الهند كان قد اعلن فى برنامجه الانتخابى عن ضرورة الإسراع فى تنفيذ البرنامج النووى.. أما باكستان، فكانت قد أعلنت - عقب تفجيرات الهند فى ١١ و١٣ مايو الماضى - أنها تحتفظ بحقها فى اتخاذ جميع التدابير التى تضمن لها أمنها، وهو مايعنى أنها يمكن أن ترد بتجارب نووية مماثلة..

القنبلة النووية الإسلامية

واشار المراقبون إلى أن خطر التفجيرات الباكستانية قد يظل محدودا إن انحصر فى إطار قانون يعرف باسم قانون تاليون ويقول: «العين بالعين، والسن بالسن».. أما إذا امتد إلى جوانب ونواح أخرى، فإن الخطر سيصبح - والحالة هذه - دائما..

وايا كان الامر، فالثابت أن الأوروبيين يعترفون بأن امتلاك الهند وباكستان للقنبلة النووية سوف يغير من التوازن الجيوبوليتيكى للمنطقة.. ويرصدون فى هذا الاتجاه فرضيتين: الأولى هى أن يحدث تقارب بين واشنطن وبكين فى أسرع وقت، فى ضوء الزيارة القريبة للرئيس الأمريكى كلينتون للصين..

والثانية أن يحدث تقارب بين بكين وإسلام أباد يدعمه الانتشار العسكرى الدفاعى ويشمل السلاح النووى بطبيعة الحال..

.. صحيح أن الفرضية الثانية سوف تقود إلى إحداث توتر كبير بين اليابان والولايات المتحدة، لكن الثابت أن الفرضيتين تعملان على عزل الهند..

وعلى هامش اجتماعات وزراء خارجية حلف شمال الأطلسى فى دوقية اللوكسمبورج، تعددت الاجتهادات والتفسيرات فى مغزى هذا السباق النووى بين الهند وباكستان..

فهناك من يرى أن الهند فى حاجة إلى الدخول فى هذا السباق لكى تدعم ائتلافها الحكومى فى الداخل، ولكى تبعث بثلاث رسائل للخارج الأولى موجهة لباكستان تقول فيها إنك لن تلعبى وحدك فى سباق الكبار!

والثانية إلى الصين، حيث ترغب أطراف حكومية هندية فى أن تجعل من الهند قوة فى حجم قوة الصين..

والثالثة إلى الولايات المتحدة وتتضمن نوعا من التمرد على هيمنتها على العالم..

ويرى البعض أن الهند بذلك تريد أن تجبر الآخرين على التعامل معها على أنها دولة كبرى ضمن الهيراركية الدولية والعالمية الجديدة، أو ربما لكى تلفت الانتباه إليها لكى تكون الأعلى صوتا والأحق بأن يكون لها مقعد فى مجلس الأمن فى حالة الشروع فى توسيعه كما يتردد..

وأيا كان الأمر، فالثابت أن تجارب الهند وباكستان النووية، كان من ثمارها شيئان:

الأول هو أنه كشف الضعف المخجل الذى ظهرت به أجهزة الرصد والاستخبارات الأمريكية التى عجزت عن كشف الترتيبات التى سبقت عملية التفجيرات سواء فى الهند أو باكستان..

والثانى هو أن الخطر النووى سيظل قائما مادامت معاهدة حظر التجارب النووية لم تصدق عليها كل الدول التى تملك السلاح النووى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية..

.. وشىء أخر تجدر الإشارة إليه هو عجز حلف الناتو عن أخذ موقف موحد من تفجيرات باكستان النووية، وتحفظ بعض وزراء خارجية الحلف على فكرة فرض عقوبات على باكستان هو أكبر دليل على ذلك..

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٤١١١٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.. والصراع بين العرب وإسرائيل

دعا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جوزيه بسبانى الاسبوع الماضى الدول العربية للانضمام الى معاهدة حظر هذه الاسلحة، وطالب الدول العربية - التى لم توقع هذه المعاهدة - بان تتوقف عن ربط انضمامها بتوقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية. وقال -في المؤتمر الرابع للدول الموقعة على الإتفاقية- إنه آن الأوان لكي تتساءل هذه الدول اذا ما كان هذا الربط في مصلحتها أم لا.. ونحن لا ندرى أى مصلحة يقصدها السيد مدير المنظمة؟ كما أننا لا ندري ما هي الأسس التى بني عليها أراءه الخاصة بقضية اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.

بداية فإننا لا نملك التحدث باسم الدول العربية، ولكننا يمكن ان نوضح الموقف المصرى تجاه قضية نزع أسلحة الدمار الشامل، وهو موقف واضح لا لبس فيه. بداته مصر بتوقيعها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وصدقت عليها عام ١٩٨١، وتمثل ايضا الموقف المصرى فى المبادرة المصرية - الايرانية عام ١٩٧٤ لإقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الاوسط ومبادرة الرئيس مبارك لإخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل عام ١٩٩٠ بالإضافة الى المشاركة في لجان نزع السلاح المنبثقة عن مؤتمر مدريد ومجهوداتها فى معاهدة اعلان قارة افريقيا منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من هذا الموقف المصرى الثابت تجاه قضية أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، فإن مصر لم توقع اتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية والتى وقعتها ١٢٥ دولة فى باريس عام ١٩٩٣، وهذا الرفض المصرى للتوقيع يرجع الى عدة اسباب استراتيجية تتعلق بالظروف التى تمر بها المنطقة وتأثيرها المباشر على الامن القومى العربى بصفة عامة، ويمكن أن نذكر من هذه الاسباب ما يلي :

■ تم تكريس الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووى فى المنطقة وذلك بعد التمديد اللانهائى لمعاهدة عدم الانتشار النووى في نيويورك فى ١٥ ابريل ١٩٩٥ وعدم التوقيع الإسرائيلى على المعاهدة.

ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة قضية امتلاك إسرائيل للاسلحة النووية من عدمه، حيث إن الامر الآن تجاوز هذه القضية إلى مسالة تقدير القوة النووية لإسرائيل والتى قدرها البعض بـ ٢٠٠ رأس نووى على الأقل، ومنهم موردخاى فانونو الفنى الإسرائيلى الهارب الذى كان يعمل فى أحد المختبرات النووية الإسرائيلية والذى تم اختطافه فيما بعد ومحاكمته فى إسرائيل.

■ وحتى فى مجال الأسلحة الكيميائية نفسها، فإن إسرائيل ليست بعيدة عن امتلاك وتطوير تلك الأسلحة. وقد كشف انفجار طائرة العال الإسرائيلية عام ١٩٩٢ فوق امستردام بهولندا عن هذا الاتجاه بعد اكتشاف شحنات مواد كيميائية تستخدم في صنع غاز السارين على متن هذه الطائرة.

وتمتلك إسرائيل عدة مصانع لإنتاج الغازات المستخدمة فى الاسلحة الكيميائية اهمها المصنع الذى يقع بالقرب من بلدة الناصرة. ويضاف إلى تلك مصانع إنتاج الأدوية التى يمكن تحويلها إلى إنتاج الغازات الحربية عند الحاجة. وقد كشفت صحيفة لو فيجارو الفرنسية في فبراير من العام الحالي عن أن هناك مصنعا يدعي "نيس زيونا" للأسلحة الكيميائية والبيولوجية يدار بواسطة مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي مباشرة وينتج ٤٣ نوعا من الأسلحة الكيماوية.

ويضاف الى تلك كله ان إسرائيل نفسها لم تصدق علي اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية حتى الآن بالرغم من التوقيع عليها منذ فترة

■ في ظل هذا الامتلاك والاحتكار الإسرائيلى لأسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، تحظى إسرائيل برعاية أمريكية لضمان التفوق النوعى والكمى لإسرائيل على دول المنطقة، فقد تبنت الولايات المتحدة استراتيجيات مختلفة تجاه الدول التى تمتلك أو تشك فى انها تمتلك اسلحة فوق تقليدية وتراوحت هذه الاستراتيجيات من الحظر التجارى والعزلة الدولية، كما فى حالة إيران مرورا بالحصار الاقتصادى والعسكرى كما فى حالة ليبيا وصولا الى التدمير المباشر للمواقع كما هو فى حالة العراق. كما فرضت عام ١٩٩١ قيودا شديدة على تصدير الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا الصواريخ الى ٤٨ دولة تشمل كل دول منطقة الشرق الأوسط.

■ قامت بعض الدول النووية الكبرى مثل الصين وفرنسا بإجراء تجارب نووية بعد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووى مما قد يزيد الاحساس بضرورة امتلاك الدول ذات المستوى التكنولوجى المتوسط لرادع فوق تقليدى والذى يسميه البعض سلاح الفقراء.

■ إن تولى حكومات متطرفة مقاليد السلطة فى إسرائيل أمر يجعل أمن الدول العربية مهددا بشكل لا يمكن قبوله فى ظل التوتر الذى تدفع إليه هذه الحكومات، وفى ظل عدم التوصل إلى صيغة للسلام فى المنطقة، وبالتالى فإنه من غير المقبول ان يكون أحد اطراف العملية السلمية محتكرا للسلاح النووى ويتم حرمان باقي الدول من امتلاك أي نوع من انواع الأسلحة المتطورة.

وتأسيسا على ما سبق فإن الظروف الدولية والاقليمية لا تسمح لمصر بتغيير موقفها الرافض لتوقيع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية والذى ينبع من امنها القومي وليس من رفض الاتفاقية فى حد ذاتها، حيث اكدت مصر استعدادها للتوقيع بشرط انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية. وقد تكون بعض الدول العربية قد خرجت عن الاجماع العربى بعدم التوقيع ولكن يجب ان نتفهم الخصوصية المصرية فى هذا الشأن، حيث إنها تعتبر حسب التصنيف الكلاسيكى من دول المواجهة .

جاسر الشاهد

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

مقدمة

هناك فارق كبير بين امتلاك قدرة على إنتاج سلاح معين، وامتلاك النظام التسليحي ذاته. فامتلاك القدرات يبدو للوهلة الأولى مسألة تكنولوجية ـ فنية لا تكتسب أبعاداً إستراتيجية مباشرة، خاصة إذا لم يكن مستوى تطور تلك القدرات يتيح للدولة "خياراً عسكريا" في مدى زمني قريب، وإذا لم تكن الدولة المعنية تحيط إستراتيجيتها الدفاعية بإطار يضعها في خانة "دول العتبة النووية"، أما امتلاك السلاح النووي، أو بصورة أدق "القوة النووية" Nuclear Forces ، فإنه يطرح عناصر إستراتيجية مباشرة في المعادلات الحاكمة للموازين العسكرية - الإستراتيجية القائمة في إقليم معين .فالسؤال الذي يطرح عادة بالنسبة للقدرات النووية هو ما إذا كان من الممكن أن يتم تحويلها إلى أسلحة .أما السؤال الذي يثار عندما يتم امتلاك الأسلحة هو : كيف يتم استخدامها ؟ .فمن الصعب أن تضع الدول في حساباتها "العسكرية" وجود قدرات نووية كأمر ملح أو خطر يستلزم إجراءات طوارئ، لكن من المستحيل أن تتجاهل وجود أسلحة نووية.

إن مشكلة " المضمون الأساسي " لهذه المقولة، والذي يؤكد على التمييز بين امتلاك الأسلحة النووية، وامتلاك القدرات النووية ، هو أنه لا ينطبق عملياً بنفس القدر على كافة المستويات .ففي أقاليم مختلفة من العالم لا يتم النظر إلى القدرات النووية، أو التعامل معها، على أنها " أسلحة نووية محتملة ". وثمة أكثر من ٦٠ دولة في العالم تمتلك قدرات نووية ذات أهمية ، مثل كندا واليابان وألمانيا والسويد وكوريا الجنوبية، دون أن تثار أسئلة حقيقية، تمثل تياراً جادا ، حول احتمالات تحولها عسكريا إلى دول تمتلك أسلحة نووية، فعلى هذا المستوى تبدو تلك المقولة مبالغا فيها ، لكنها في منطقة كالشرق الأوسط تبدو أيضا بعيدة عن الواقع .فإسرائيل تعتبر امتلاك أية دولة في المنطقة قدرات نووية مصدر تهديد لأمنها يستلزم اتخاذ إجراءات معينة، وصلت في بعض الأحيان إلى قصف مفاعل نووي (أوزيراك العراقي في عام ١٩٨١) ، وتدميره. كما أن الولايات المتحدة لا تفرق عادة بين القدرات النووية المدنية والقدرات النووية العسكرية .بل أن تيارا مهما داخل الدول العربية ذاتها لا يستطيع أن يصدق أن هناك فارقا بين القدرة والقوة، وأنها لا تؤدي إليها بالضرورة .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الإستراتيجية لامتلاك القدرات النووية من جوانبها المختلفة، مفترضة أن هناك أبعادا إستراتيجية لامتلاك تلك القدرات، لكنها أبعاد شديدة التعقيد، لا تقتصر على كونها قاعدة لامتلاك الأسلحة النووية في بعض الحالات، وتحيط بها محددات مختلفة تعين نطاق ومجال تأثيراتها .كما ترتبط بها متغيرات وسيطة متعددة تجعل من الأحكام العامة بهذا الشأن تبسيطا أكثر مما يجب، وذلك من خلال المحاور التالية :

أولا : إطار تحليلي : يشمل المفاهيم والمقولات المتصلة بامتلاك وانتشار القدرات النووية ؛

ثانيا : ظاهرة انتشار القدرات النووية على المستوى الدولي ؛

ثالثا : الأبعاد الإستراتيجية لإنتشار القدرات النووية على المستوى الدولي ؛

رابعا : اتجاهات تأثير امتلاك القدرات النووية في الشرق الأوسط. .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

فى إطار تلك الدراسات ، يعتبر مفهوم " القدرات النووية " أحد المفاهيم الرئيسية فى تحليل قضايا الإنتشار النووى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ويرتبط هذا المفهوم بإمتلاك عناصر البنية الأساسية النووية المتصلة بدورة الوقود النووى التى تتمثل - بصورتها المتكاملة نسبيا فى :

١. نشاطات إستكشاف وتعدين وتخصيب (إلى درجة منخفضة) اليورانيوم الطبيعى ؛
٢. إمتلاك مفاعلات نووية للأبحاث أو تجارية (طاقة كهربية ، تحلية مياه) بطاقات مختلفة ؛
٣. إمتلاك معامل أو منشآت لمعالجة ، أو إعادة معالجة (فصل) ، وقود المفاعل النووى ؛
٤. امتلاك مرافق وتسهيلات لتخصيب اليورانيوم إلى درجة عالية (كبديل آخر) ؛
٥. توافر تسهيلات مكملة للحصول على الماء الثقيل / الخفيف ، ودفن النفايات النووية .

إن تلك العناصر تمثل مجرد عناوين عامة لقوائم تفصيلية وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والهيئات ذات العلاقة ، تضم أعدادا كبيرة من المواد الحساسة ، والمعدات والتسهيلات مزدوجة الاستخدام ، التى يتم حظر بيعها أو نقلها ، أو تقييد تداولها ، أو مراقبتها باستمرار . فوفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تشتمل قائمة المواد الحساسة على :

أ. المادة المصدرية ، كاليورانيوم متعدد النظائر ، أو " الفقير " بالنظير ٢٣٥ ، أو الثوريوم ، وأى مادة أخرى تحتوى على واحدة أو أكثر من المواد السابقة ؛

ب. المادة الانشطارية الخاصة ، وتتضمن البلوتونيوم - ٢٣٩، واليورانيوم - ٢٣٣ ، واليورانيوم المخصب بالنظيرين ٢٣٥ و ٢٣٣ ، وأى مادة أخرى تحتوى على تلك النظائر .

أما المعدات التى تشملها قائمة المواد الحساسة ، فهى المفاعلات والمعدات اللازمة لها ، ومصانع إعادة معالجة عناصر الوقود المشع ، والمعدات اللازمة لها ، ومصانع إنتاج عناصر الوقود، وفصل نظائر اليورانيوم ، ومصانع انتاج الماء الثقيل والديوتيريوم ومركباته والمعدات اللازمة . ويوجد ما لا يقل عن ٨ أنواع من المصانع التى تستخدم لفصل النظائر ، سواء بالانتشار الغازى ، أو الطرد المركزى ، أو الفوهة النفاثة ، أو التحليل الكهربى ..إلخ .أما بالنسبة للمفاعلات ، فإن اللوائح الخاصة بها تشمل المفاعلات الكاملة ، أو أى مكون من مكوناتها، سواء آلات تحميل وتفريغ الوقود ، أو التحكم فى المفاعلات ، أو أنابيب الضغط، أو مضخات المبردات .فالنظم الفرعية المكونة لما يسمى عموما عناصر دورة الوقود النووى ، والتى تدخل تحت عنوان " القدرات النووية " فى جانبها الحساس ، متعددة .

أما القوائم الدولية المعتمدة للمعدات والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا المتصلة بها ، والتى لا يفترض أنها حساسة بنفس المستوى ، إذ أن لها استخدامات مختلفة مدنية - عسكرية ، فإنه يصعب حصرها ، إذ أنها تشتمل على البيانات والبحوث العلمية الأساسية، والمساعدات الفني (التدريب) ، والمواد مزدوجة الاستخدام ، والمعدات المتصلة بالانتاج ، وكذلك الاستخدام (التشغيل والتركيب) ، وهو ما أوضحت حالة عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل

الإطار التحليلى : المفاهيم والمقولات المتصلة بامتلاك وانتشار القدرات النووية

إن تحليل الآثار الإستراتيجية لإنتشار القدرات (أو التكنولوجيا) النووية ، فى مناطق العالم المختلفة ، على الأمن الدولى ، يرتبط بتيار التحليلات التى سادت خلال مرحلة ما بعد الحرب البـاردة (١٩٩١ - ١٩٩٨) بشأن تداعيات موجة الانتشار النووى التى تشكلت خلال تلك المرحلتس، واعتبرت أخطر موجات الانتشار النووى خلال النصف الثانى من القرن العشرين . لكن مع ذلك ، كان ثمة اهتمام بتحليل هذه المشكلة ، بمستوى ما ، خلال مرحلة الحرب الباردة ، بالصورة التى أوضحتها - على سبيل المثال - دراسة خبراء الأمم المتحدة ، فى إطار برنامج دراسات نزع السلاح ، حول " التطورات العلمية والتكنولوجية وأثرها على الأمن الدولى " التى جرت مناقشات واسعة حولها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ [1] وذلك على الرغم من أن الإهتمامات الأساسية فى تلك المرحلة كانت تتركز على مشاكل إنتشار " الأسلحة " ، وليس القدرات النووية . فقد تصاعد الإهتمام الحقيقى بتلك المشكلة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، على النحو الذى وضح فى دراسات :

Roger C. Molander , Peter A. Wilson , Scott D. Sagan , Seth Cropsey , Ted Gallen Carpenter , Bengamin Frankel , Edward N.luttwak , Ryukichi Imai , Thomas S. Stewart , Barry M . Blechman , Albert Carnesal and Peter Clawsen.

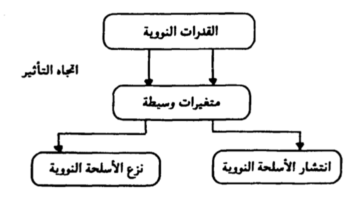
وضمن هذا التيار من الكتابات ، اهتمت بعض الدراسات بمشكلة الآثار الإستراتيجية لإنتشار القدرات النووية ، بشكل مباشر ، وقدمت إسهامات نظرية أساسية فى تحليلها ، أهمها كتابات :
Brad Roberts , Leonard S . Spector , Marc Dean Millot , Lewis A .Dunn , Kenneth N.waoltz , Michael Moodie and Eric H . A r nett .

إضافة إلى بعض التقارير الهامة الصادرة عن عدد من مراكز الدراسات الإستراتيجية ، كتقرير " الإنتشار النووى : مواجهة التحديات الجديدة "، الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى ، وتقرير " تقويمات إستراتيجية ، ١٩٩٥ " ، الصادر عن معهد دراسات الأمن القومى الأمريكى ، وتقرير " مستقبل الأسلحة النووية " ، الصادر عن مؤسسة كارنيجى للسلم الدولى عام ١٩٩٥ .

العراقية كثيرا من تعقيداتها ، فهى تشتمل (على سبيل المثال) على معدات اختبار الاهتزاز ، والألومنيوم ذى القوة العالية ، وآلات لف الأسلاك والصمامات المقاومة للصدأ ، وأعمدة تقطير الهيدروجين ، والكاميرات السريعة ، والمكثفات ، والنابضات ، وأجهزة المناولة عن بعد ، وعدد هائل من المعـدات الأخـرى التى تدخل تحت بند القـدرات التكنولوجيـة الصناعيـة ، وأيضـا "التسهيلات " النووية ، وإن لم تكن كذلك بالضرورة .

وتقرر معظم تلك الدراسات أن البنية النووية للدول التى تمتلك قدرات نووية قد تشتمل على عناصر إضافية ، أو موازية ، وربما غير معلنة ، تجعل تلك البنية أكثر تعقيدا مما يشار إليه عادة فى نطاق "دورة الوقود النووى " ، خاصة فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة . فقد ظهرت مجموعة جديدة من موردى التكنولوجيا النووية خلال السنوات الماضية ، وأصبحت التعاملات فى مجال الحصول على المعدات النووية ذات طابع مركب ، وتضخم حجم السوق السوداء لتجارة المواد النووية بصورة غير مسبوقة ، وأصبح إنتقال الخبرات والمعارف النووية أكثر سهولة ، بحيث أصبح من الممكن الحصـول على المواد النووية (كالبلوتونيوم) دونما إرتباط بمتطلبات دورة الوقـود النووى، أو إنتاج مواد نووية (كاليورانيوم المخصب) عن طريق معدات للتخصيب دون حاجة إلى مفاعلات نووية . وترتبط هذه النشاطات فى الغالب بوجود برامج نووية عسكرية .

وتهتم كافة دراسات الإنتشار النووى تقريبا بتحليل الأبعاد الإستراتيجية لإمتلاك أو إنتشار القدرات النووية ، أى دلالاتها أو إنعكاساتها بالنسبة لإحتمالات إمتلاك أو إنتشار الأسلحة النووية ، أو تأثير إمتلاكها وإنتشارها على التوجهات الخاصة بالتعامل مع مشكلات التسلح النووى ، باعتبار أن ذلك يمثل الإشكالية الأساسية فى هذا المجال .فالقدرات النووية (وفقا لمنطق الدراسات الإستراتيجية) ليست مجرد قدرات ذات مضامين تكنولوجية - إقتصادية ، وإنما هى قدرات ذات أبعاد إستراتيجية ، تتصل بما تمثله من " خيارات عسكرية " تتيح للدول المالكة لها ، وفق محددات معينة ، أن تتجه نحو إنتاج أسلحة نووية ، إضافة إلى ما تطرحه من " مخاطر نووية " قد تدفع الدول المالكة لها ، وفق محددات معينة أيضا ، نحو التعاون بهدف إيجاد ترتيبات أمنية تعاونية تتصل بعدم إنتشار الأسلحة النووية .



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

وتوضح تحليلات الإنتشار النووى أن هناك مقولتين رئيسيتين تحكمان العلاقة بين إمتلاك وإنتشار القدرات النووية ، وبين كل من الإتجاه نحو نشر الأسلحة النووية ، أو الإتجاه نحو التوصل إلى ترتيبات لمنع نشرها ، كل على حدة ، هما :

الأولى : أنه لا توجد علاقة مباشرة بين إمتلاك القدرات النووية ، وإنتشار الأسلحة النووية فى مناطق العالم المختلفة ، فالقدرة على إنتاج السلاح شيء ، وإنتاجه شيء آخر . فعلى الرغم من أن إنتشار القدرات النووية يسهل بالفعل إنتشار الأسلحة النووية ، ومن المحتمل أن يعجل أو يسرع وتيرة الإنتاج ، أو يتيح ذلك ، الا أن العلاقة ليست " أوتوماتيكية" [٢] فهناك مجموعة من العوامل الوسيطة التى تحكم العلاقة بين إنتشار القدرات النووية ، وإنتشار الأسلحة النووية ، تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالإتجاه نحو إنتاج الأسلحة النووية ، أو الإمتناع عن إنتاجها.

وإنطلاقا من وجود تباينات واسعة بين الدول التى تمتلك قدرات نووية ، فبعضها دول متقدمة ، وبعضها دول نامية ، وكذلك وجود إختلافات كبيرة فى نوعية الضغوط الإقليمية التى تتعرض لها ، والتى تترواح بين عدم وجود ضغوط ذات أهمية ، ووجود تهديدات أمنية مباشرة، فإن ثمة عوامل مختلفة تحدد ما إذا كانت تلك الحالات ، كل على حدة ، سوف تتجه نحو إمتلاك الأسلحة النووية ، أم تمتنع عن ذلك .لكن تشير كثير من هذه التحليلات إلى أربعة عوامل أساسية أو مشتركة ، تختلف أوزانها من حالة إلى أخرى ، تمارس تأثيرها على سلوك كافة الدول المالكة للقدرات النووية ، خاصة دول العالم النامى ، وهى :

١. مستوى تطور القدرات النووية – العسكرية . ويرتبط هذا العامل بمدى قدرة الدولة (أو دول منطقة معينة) على إنتاج الأسلحة النووية . فهناك مستويات من القدرات النووية ، تتباين بمدى واسع بين إمتلاك بنية نووية أولية ترتبط بإستخدامات مدنية محدودة للطاقة النووية، وإمتلاك برامج نووية متطورة ، تتضمن عناصر عسكرية تتيح للدولة إنتاج جهاز Device نوويا. كما أن هناك متطلبات علمية – تكنولوجية عسكرية إضافية ، يتحدد على أساسها ما إذا كانت الدولة قادرة على تحويل هذا الجهاز إلى " سلاح " نووى أم لا ؟ فالتكنولوجيا النووية العسكرية ذاتها لا تترجم عمليا دائما إلى " نظم تسليحية " نووية .

٢. دوافع إمتلاك الأسلحة النووية . ويرتبط هذا العامل بمدى قوة دوافع إمتلاك السلاح النووى لدى الدول ، وإستمرارية هذه الدوافع ، أو إستمرارية العوامل المشكلة لها ، لفترة زمنية طويلة دون تغيير . وقد إهتمت كتابات مختلفة – على نحو ما هو قائم بشأن تحليل مستويات تطور القدرات النووية –بتحليل هيكل الدوافع والضغوط والأسباب التى تدفع الدول نحو السعى لإمتلاك أسلحة نووية . وركزت على دافع الأمن ، ثم دافع المكانة ، بإعتبارهما الدافعين الأكثر أهمية على هذا المستوى ، مع فارق واسع نسبيا بينهما ، فيما يتصل بالدول النامية .

٣. تمويل البرامج النووية العسكرية . ويرتبط هذا العامل بمدى قدرة الدولة على تمويل برامج

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

إنتاج الأسلحة النووية ، لاسيما بالنسبة للدول النامية ، عبر فترة طويلة . فثمة تقديرات تشير إلى أن الحد الأدنى لتكاليف عملية إنتاج ، بدون رقابة دولية ، لقنبلة نووية واحدة يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار سنويا . وتزداد هذه التكلفة بمعدل ١٠ - ١٥ مرة ، إذا ما تمت إقامة برنامج ضخم يستهدف إنشاء "قوة نووية" (٣) ، تشتمل على " وسائل توصيل " ، وقواعد إطلاق ، ونظم قيادة وسيطرة وإتصال . فتمويل البرامج العسكرية النووية عامل أساسي .

٤. القيد الدولي على إنتاج الأسلحة النووية . ويرتبط هذا العامل بطبيعة وشدة القيود المفروضة على التوجهات العسكرية - النووية من جانب القوى الدولية المسيطرة ، خاصة الولايات المتحدة ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فمحاولات السعي نحو إنتاج أسلحة نووية قد تواجه بضغوط سياسية ، وعقوبات اقتصادية ، وتهديدات عسكرية متصاعدة ، تؤثر بشدة على حسابات العائد -التكلفة المتصلة بقرار إمتلاك الأسلحة النووية ، بما قد يمنع إتخاذ القرار ، أو يدفع نحو العدول عنه ، كما أنها - القيود الدولية - قد تعرقل عملية بناء القوة النووية في بعض مراحلها . وتمثل حالة الهند وباكستان نموذجا ذا دلالة بهذا الشأن .

فهناك عوامل تكنولوجية ـ عسكرية ، وأمنية ـ سياسية ، واقتصادية ـ مالية، ودولية ، يتفاوت وزنها من حالة إلى أخرى ، تتدخل في العلاقة بين إمتلاك القدرات النووية وإمتلاك الأسلحة النووية .

الثانية : أن هناك "علاقة" - بمستوى ما - بين إنتشار القدرات النووية ، والإتجاه نحو إيجاد ترتيبات أمنية - سياسية للتعامل مع "المشكلة النووية" ، وربما الإتجاه، كمرحلة متقدمة أو تالية ، نحو إيجاد صيغ أو أطر لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . فالتيار الرئيسي في دراسات ضبط التسلح ، والإنتشار النووي ، يشير إلى أنه لايزال من الصعب تحديد ما إذا كان إنتشار القدرات التكنولوجية النووية يدفع في إتجاه إيجاد صيغ إقليمية للسيطرة على إنتشار الأسلحة النووية ، أم لا ؟ من واقع تحليل التفاعلات المتصلة بهذه المشكلة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فلا تزال التطورات التي تتم على هذا المستوى في أقاليم العالم المختلفة محدودة ، وإن كانت هامة . (٤) كما أن إقامة الترتيبات الشاملة للسيطرة على إنتشار الأسلحة النووية (كالمناطق الخالية) ترتبط بعوامل معقدة ، أوسع من تأثيرات إنتشار القدرات النووية . لكن رغم ذلك تشير دراسات متعددة إلى أن إنتشار القدرات النووية يدفع في إتجاه التفاهم حول مجموعة من الترتيبات الأمنية السياسية المتصلة بالتعامل مع المشكلات أو المخاطر التي يطرحها أو يثيرها إنتشار القدرات النووية ذاتها . دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى التقدم نحو خلق أطر متكاملة لمنع إنتشار الأسلحة النووية ، وإن كانت الترتيبات المشار اليها ترتبط بهذه الأطر .

إن إنتشار القدرات النووية - كما تقرر تلك الدراسات -يؤدي إلى بروز مخاطر تتجاوز "خطر إمتلاك أسلحة نووية " ، تطرح أبعادا إضافية لإنتشار القدرات النووية ، منها ما يلي :

١. مخاطر سياسية : تتصل بالتوترات والضغوط السياسية التي يمكن أن تؤدي اليها حالة

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

القلق إزاء احتمالات إتجاه إحدى الدول التى تمتلك قدرات نووية نحو إنتاج أسلحة نووية ، بما يخلق حالة مستمرة من الترقب الإقليمى ، أو الشكوك المتبادلة ، التى قد تدفع الدول نحو الاستمرار فى تطوير قدراتها النووية خطوات أخرى تقلص الفاصل الزمنى والعملى بين امتلاك القدرة وامتلاك القوة، بحيث قد تجد دول معينة نفسها " دول عتبة نووية" دون أن تخطط لذلك ، بل قد تعبرها على نمط نموذج التفجير النووى الهندى السلمى عام ١٩٧٤ ، وهو ما قد يؤدى بدول المنطقة إلى التفكير فى مجموعة من "إجراءات بناء الثقة" التى يمكن من خلالها تحييد التوترات والشكوك والضغوط المختلفة .

٢ مخاطر عسكرية : تتصل بطبيعة المرافق النووية كهدف target أى حيوى ، أو بإمكانية استخدام " إفرازات " القدرات النووية عسكريا ، فقد تطرح احتمالات جادة للاعتداء على المفاعلات النووية فى حالات الحرب ، أو التوترات الحادة ، وتطرح أيضا احتمالات إلقاء النفايات النووية المشعة لأغراض عدائية فى حالات التوتر المسلح، فالمرافق النووية قد تكون "رهينة" تم ضربها من جانب الدول الأضعف فى مواجهة تهديدات لا قبل لها بها ، لتنتج تأثيرات تبدو وكأنها مستوى من استخدام الأسلحة النووية ، وهو ما طرح مفاهيم مثل الأسلحة الاشعاعية Radiological Weapons والحرب الاشعاعية Radiological Warfare ، وهى تهديدات كامنة قد تسعى دول الإقليم لعقد ترتيبات تمنع حدوثها .

٣. مخاطر بيئيــة : تتصل بمجموعة من المشكلات التى يمكن أن تترتب على انتشار المنشآت النووية فى منطقة معينة ، مثل تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات والمرافق ، أو دفن النفايات النووية ، علنا أو سرا ، أو نقلها فى ظروف غير مأمونة ، وكل ما يتصل بمفاهيم الحوادث النووية أو الكوارث النووية ، والتى لا تقتصر آثارها عادة على الدول التى تقع داخلها ، وإنما تمتد إلى الدول المجاورة ، لا سيما فى الأقاليم ذات الأبعاد الجغرافية الضيقة ، التى تضم دولا صغيرة أو متوسطة الحجم ، متجاورة . وحتى بالنسبة للأقاليم مترامية الأطراف ، فإن حدوث كارثة نووية يؤثر على أطراف عديدة ، وقد يؤدى ذلك بالدول إلى التفكير فى اتخاذ إجراءات مشتركة للطمأنة أو الإنذار المبكر ، أو المكافحة ، فى حالة انتشار القدرات النووية .

٤. مخاطر خاصة : فهناك نوعية متزايدة الأهمية من المخاطر المتصلة بانتشار القدرات النووية ترتبط بأمن المرافق والمعدات والمواد النووية فى الظروف العادية ، وفى حالة انفجار عدم الاستقرار السياسى داخل الدول ، على نحو ما طرح خلال تفكك الاتحاد السوفيتى ، وما ارتبط بذلك من مشكلات سيطرة على القوات والقدرات النووية ، فقد طرحت نظريا وعمليا مشكلات من نوع الاستيلاء على المواد أو المعدات النووية ، أو تهريبها من قبل عناصر أو جماعات مختلفة للاتجار فيها أو استخدامها ، وفقا لمذهب مثيرة كتب عنها كثيرا مثل السوق النووية السوداء أو الإرهاب النووى ، وتفاعلات تتصل بمواد وعمليات يصعب التأكد من وجودها أو عدم وجودها كما أثير بالنسبة للزئبق الأحمر - ٢٠ .



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	مقدمة	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

في هذا السياق ، تطرح تلك الأبعاد آثارا إستراتيجية مفترضة في إتجاه إيجاد ترتيبات تعاونية نوعية أو جغرافية بين الدول ، وربما تدفع – في مرحلة متقدمة – نحو إيجاد صيغ أو نظم للسيطرة على إحتمالات إنتشار الأسلحة النووية ، أو إزالتها (حسب الحالة) في مناطق العالم المختلفة .

على مستوى العلاقة بين الإتجاه المتضمن في هذه المقولة ، والإتجاه المتضمن في المقولة السابقة، تشير كتابات عديدة إلى نقطتين :

الأولى : أنه لا توجد علاقة بالضرورة بين الإقدام على إمتلاك الأسلحة النووية ، أو الامتناع عن إنتاجها ، وبين الإتجاه نحو خلق ترتيبات تعاونية للتعامل مع مخاطر إنتشار القدرات النووية، على المستوى الدولي أو الإقليمي ، فالدول المسلحة نوويا ، أو التي تمتلك قدرات نووية فقط ، تقيم ترتيبات مختلفة على المستوى المشار إليه .

الثانية : أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الإمتناع عن إنتاج أسلحة نووية ، وبين الإتجاه نحو تطوير الترتيبات التعاونية الخاصة بالتعامل مع المخاطر النووية ، إلى أطر واسعة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، فالدول قد تكون " مجبرة " على الإمتناع ، لكن " الإمتناع الإقليمي " يخلق – مع ذلك – بيئة ملائمة للتوجه نحو إقامة مثل هذه المناطق .

إن أدبيات الإنتشار النووي تطرح – في سياق هاتين النقطتين – بعض العوامل الوسيطة ، الخاصة بإتجاه الأقاليم التي تشهد إنتشارا للقدرات النووية نحو إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، يمكن أن تكتسب أهمية في أطر أو حالات مختلفة ، كالإتجاه نحو الديمقراطية في السياسة الدولية . فثمة إشارات إلى أنه كلما إتجهت الدول أو المناطق نحو الديمقراطية ، كلما قلت إحتمالات الإتجاه نحو إنتشار الأسلحة النووية ، وإزدادت إحتمالات الإتجاه نحو إقامة " مناطق سلام " أو الإتجاه نحو تدعيم التعاون الإقتصادي بين الدول ، فهناك مقولات تشير إلى أنه كلما تعمق التعاون الإقتصادي بمستوياته الأساسية (تجارة وإستثمارا) بين دول إقليم معين، كلما تقلص الإتجاه نحو إمتلاك وسائل الحرب ، وتدعم الإتجاه نحو إقامة "مناطق تعاون" . لكن معظم الدراسات تولي أهمية خاصة لتأثير أنماط الصراعات القائمة وهيكل ترتيبات الأمن في منطقة ما على توجهاتها الخاصة بإقامة نظم للسيطرة على الإنتشار النووي ، فإحتمالات إقامة تلك النظم أو الأطر ترتبط بطبيعة الترتيبات الأمنية السائدة في المناطق المختلفة .

المعـاهـدة النـوويـة

نصوصها

المعـاهـدة النـوويـة

نصوصها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١-	معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية	ممدوح عبد الغفور حسن	كتاب "الاسلحة النووية"	-	١٩٩٥	٣٣

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	ممدوح عبد الغفور حسن
الموضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	"كتاب الاسلحة النووية "	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

إن الدول العاقدة لهذه المعاهدة المشار إليها فيما يلى بتعبير " أطراف المعاهدة " ،

إذ تدرك الدمار الذى تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة ، وضرورة القيام ، بالتالى ، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادى خطر مثل تلك الحرب وباتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب ،

وإذ تعتقد أن انتشار الأسلحة النووية يزيد كثيرا من خطر الحرب النووية ،

ومراعاة منها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التى تدعو إلى عقد اتفاق بشأن منع زيادة انتشار الأسلحة النووية ،

وإذ تتعهد بالتعاون على تسهيل تطبيق ضمانات الوكاله الدولية للطاقة الذرية على النشاطات النووية السلمية ،

وإذ تبدي تأييدها للجهود البحثية والاستحداثية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق اللازم ، في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لمبدأ الضمان الفعال لتدفق الخامات والمواد الانشطارية الخاصة باستعمال الأدوات والوسائل التقنية الأخرى في بعض المناطق الاستراتيجية ،

وإذ تؤكد المبدأ القاضي بأن تتاح ، للأغراض السلمية ، لجميع الدول الأطراف في المعاهدة ، سواء منها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فوائد التطبيقات السلمية للتقنية النووية ، بما في ذلك أية منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية من استحداث الأجهزة المتفجرة النووية ،

واقتناعا منها بأنه يحق لجميع الدول الأطراف في المعاهدة تطبيقا لهذا المبدأ أن تشترك في أتم تبادل ممكن للمعلومات العلمية لتعزيز إنماء تطبيقات الطاقة الذرية للأغراض السلمية ،

وأن تسهم فى ذلك التعزيز استقلالا أو بالاشتراك مع الدول الأخرى ،

وإذ تعلن انتواءها تحقيق وقف سباق التسلح النووى فى أقرب وقت ممكن ، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة فى سبيل نزع السلاح النووى ،

وإذ تحث جميع الدول على التعاون لبلوغ هذا الهدف ،

وإذ تذكر أن الدول الأطراف فى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجى وتحت سطح الماء ، الموقعة فى عام ١٩٦٣ ، أبدت ، فى ديباجة المعاهدة ، عزمها على تحقيق الوقف الأبدى لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية ، وإذ تود زيادة تخفيف التوتر الدولى وزيادة توطيد الثقة بين الدول ، تسهيلا لوقف صنع الأسلحة النووية ، ولتصفية جميع مخزوناتها الموجودة ، ولإزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من ترساناتها القومية تنفيذا لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل فى ظل مراقبة دولية شديدة فعالة ،

وإذ تذكر أن الدول ملزمة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ،

بالامتناع ، فى علاقاتها الدولية ، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو ضد استقلالها السياسى أو على أى وجه آخر مناف لمقاصد الأمم المتحدة وأن تعزيز إقامة وصيانة السلم والأمن الدوليين ينبغى أن يجرى بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى الأسلحة ،

قد اتفقت على ما يلى : -

المـــــــادة الأولى

تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا فى هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أى مكان لا مباشر ولا بصورة غير مباشرة ، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى ، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة ، وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية صورة أخرى .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	ممدوح عبد الغفور حسن
الموضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	"كتاب الاسلحة النووية " -	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

المـــــــادة الثانيـة

تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا فى هذه المعاهدة بعدم قبولها من أى ناقل ثان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، أى نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة وبعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو افتنائها بأية طريقة أخرى ، وبعدم التماس أو تلقى أية مساعدة فى صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى .

المـــــــادة الثالثـة

١ – تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا فى هذه المعاهدة بقبول الضمانات المنصوص عليها فى اتفاق يجرى التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظام الوكالة الأساسى ونظام ضماناتها، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحرى تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة منعا لتحويل

استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ، ويراعى ، فى إجراءات تنفيذ الضمانات المنصوص عليها فى هذه المادة ، تطبيقها على الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة سواء كان يجرى إنتاجها أو استخدامها فى أى مرفق نووى رئيسى أو كانت موجودة خارج ذلك المرفق . ويراعى تطبيق الضمانات المطلوبة فى هذه المادة على جميع الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة فى جميع النشاطات النووية السلمية المباشرة داخل إقليم تلك الدولة ، تحت ولايتها ، أو المباشرة تحت مراقبتها فى أى مكان آخر .

٢ - تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فى المعاهدة بعدم توفير (أ) أية خامات أو مواد انشطارية خاصة ، (ب) أو أية معدات أو مواد معدة أو مهيئة خاصة لتحضير أو استخدام أو إنتاج المواد الانشطارية الخاصة ، لأية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، للأغراض السلمية ، إلا إذا كانت تلك الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة فى هذه المادة .

٣ - يراعى فى تنفيذ الضمانات المطلوبة فى هذه المادة التزام أحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة وتفادى عرقلة نماء الأطراف الاقتصادى أو التقنى أو التعاون الدولى فى ميدان النشاطات النووية السلمية ، بما فى ذلك التبادل الدولى للمواد والمعدات النووية بغية تحضير أو استخدام أو إنتاج المواد النووية للأغراض السلمية لأحكام هذه المادة ومبدأ الضمان المنصوص عليه فى ديباجة المعاهدة.

٤ - تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والتى تكون أطرافا فى هذه المعاهدة بعقد اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستيفاء الشروط المطلوبة فى هذه المادة ، وتفعل ذلك إما استقلالا أو بالاشتراك مع الدول الأخرى وفقا للنظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويبدأ التفاوض على عقد تلك الاتفاقات فى غضون ١٨٠ يوما من بعد نفاذ هذه المعاهدة . ويبدأ التفاوض ، بالنسبة إلى الدول التى تودع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد فترة الـ ١٨٠ يوما ، فى موعد لا يتجاوز تاريخ ذلك الإيداع . وتنفذ تلك

الاتفاقات فى موعد لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا من بعد موعد بدء المفاوضات.

المـــــــادة الرابعة

١ - يحظر تفسير أى حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بالحقوق غير القابلة للتصرف التى تملكها جميع الدول الأطراف فى المعـــاهدة فى إنماء بحث وإنتـــاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أى تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة .

٢ - تتعهد جميع الدول الأطراف فى هذه المعاهدة بتيسير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، ويكون لها الحق فى الاشتراك فى ذلك التبادل . وتراعى كذلك الدول الأطراف فى المعاهدة ، والقادرة على ذلك ، التعاون فى الإسهام استقلالا أو بالاشتراك مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية ، فى زيادة إنماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ولا سيما أقاليم الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية التى تكون أطرافا فى هذه المعاهدة ، مع إيلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم المتنامية .

المــــــادة الخامسة

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فى المعاهدة باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتى تكون أطرافا فى هذه المعاهدة بالفوائد التى يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية ، وذلك على أساس عدم التمييز ووفقا لأحكام هذه المعاهدة ، وفى ظل المراقبة الدولية المناسبة وعن طريق الإجراءات الدولية المناسبة ، ولتأمين عدم تحميل تلك الدول الأطراف عن الأجهزة المتفجرة المستعملة إلا أقل نفقة ممكنة وعدم تضمين تلك النفقة أية مصاريف من مصاريف البحث والاستحداث ، ويكون للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتى تكون أطرافا فى هذه المعاهدة مكنه الحصول على تلك الفوائد ، بموجب واحد أو أكثر من الاتفاقات الدولية الخاصة ، عن طريق هيئة دولية مختصة يتوفر فيها التمثيل الكافى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويبدأ إجراء

المفاوضات بشأن هذا الموضوع بعد نفاذ المعاهدة بأقرب وقت ممكن . ويجوز أيضاً ، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتى تكون أطرافا فى هذه المعاهدة ، أن تحصل على تلك الفـوائد ، إن رغبت ذلك ، بموجب اتفاقات ثنائية .

المـــــــادة السادسة

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فى المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى فى موعد قريب وبنزع السلاح النووى ، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل فى ظل مراقبة دولية شديدة فعالة .

المـــــــادة السابعة

لاتتضمن هذه المعاهدة أى حكم يخل بحق مجموعة من الدول عقد معاهدات إقليمية تستهدف تأمين عدم وجود أية أسلحة نووية فى أقاليمها المختلفة .

المـــــــــادة الثامنـة

١ - يجـوز لأية دولة من الدول الأطراف فى المعـاهدة اقـتـراح إدخال أية تعديلات عليها ، ويقدم نص أى تعديل مقترح إلى الحكومـات الوديعـة التى تتـولى إنهـاءه إلى جـمـيع الدول الأطراف فى المعـاهدة . وتقـوم الحكومـات الوديعـة بعدئذ ، إذا طلب إليـهـا ثلث الدول الأطراف فى المعـاهدة أو أكثـر ، لعقـد مؤتمر للنظر فى ذلك التعديل تدعو إليه جميع الدول الأطراف فى المعاهدة .

٢ - يقتضى إقرار أى تعديل نيله أغلبية أصوات جميع الدول الأطراف فى المعاهدة بما فيها أصوات جميع الدول الحائزة للأسلحـة النووية والتى تكون أطرافا فى المعـاهدة ، وجمـيع الدول الأطراف الأخـرى التى تكون ، عند إنهـاء التـعـديل ، أعضاء فى المجلس التنفيذى للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينفـذ التـعـديل ، بالنسبـة إلى كل دولة من الدول الأطراف تودع وثيقـة تصديقها عليـه ، بإيداع وثائق تصديق أغلبية جميع الدول الأطراف ، بما فيها وثائق تصديق جميع الدول

الجائزة للأسلحة النووية والتى تكون أطرافا فى المعاهدة وجميع الدول الأطراف الأخرى التى تكون ، عند إنهاء التعديل ، أعضاء فى المجلس التنفيذى للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينفذ التعديل بعد ذلك ، بالنسبة إلى أية دولة طرف آخر ، بإيداع هذه الدولة الطرف لوثيقة تصديقها عليه .

٣ – يعقد للدول الأطراف فى المعاهدة ، بعد خمس سنوات من نفاذها ، مؤتمر فى جنيف بسويسرا لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكد من أنه يجرى تحقيق أهداف الديباجة وأعمال أحكام المعاهدة . ويجوز بعد ذلك ، على فترات خمس سنوات ، باقتراح يقدم لذلك من أغلبية الدول الأطراف فى المعاهدة إلى الحكومات الوديعة ، تأمين عقد مؤتمرات مماثلة الغرض لاستعراض سير المعاهدة .

المــــــــادة التاسعة

١ – تعرض هذه المعاهدة لتوقيع جميع الدول . ويجوز الانضمام إليها فى أى وقت لأية دولة لم توقعها قبل نفاذها وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة .

٢ – تخضع هذه المعاهدة لتصديق الدول الموقعة لها وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، المعينة بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الوديعة .

٣ – تنفذ هذه المعاهدة بإيداع وثائق تصديق الدول المعينة حكوماتها بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الوديعة وأربعين دولة أخرى من الدول الموقعة لهذه المعاهدة . ويقصد في هذه المعاهدة بتعبير الدول الحائزة للأسلحة النووية كل دولة صنعت أو فجرت سلاح نووى أو أى جهاز متفجر نووى آخر قبل ١ كانون الثانى (يناير) ١٩٦٧ .

٤ – تنفذ هذه المعاهدة ، بالنسبة إلى الدول التى تكون قد أودعت وثائق تصديقها عليها أو انضمامها إليها بعد نفاذها ، ابتداء من تاريخ إيداع تلك الدول لوثائق تصديقها أو انضمامها .

٥ – تنهى الحكومات الوديعة على وجه السرعة ، إلى جميع الدول

الموقعة لهذه المعاهدة أو المنضمة إليها ، تاريخ كل توقيع ، وتاريخ إيداع كل وثيقة تصديق عليها أو انضمامها إليها ، وتاريخ نفاذها وتاريخ ورود أية طلبات لعقد أى مؤتمر ، وأية إعلانات أخرى .

٦ – تقوم الحكومات الوديعة بتسجيل هذه المعاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

المـــــــادة العاشرة

١ – يكون لكل دولة من الدول الأطراف ، ممارسة منها لسيادتها القومية ، حق الانسحاب من المعاهدة إذا قررت أن ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها القومية العليا . ويجب عليها إعلان ذلك الانسحاب ، قبل ثلاثة أشهر من حصوله ، إلى جميع الدول الأخرى الأطراف فى المعاهدة وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢ – يصار ، بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة ، إلى

عقد مؤتمر لتقرير استمرا نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة . ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف فى المعاهدة .

المـــــــــادة الحادية عشرة

حررت هذه المعاهدة بخمس لغات رسمية متساوية هى الأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والفرنسية ، وتودع فى محفوظات الحكومات الوديعة . وتقوم الحكومات الوديعة بإرسال صور مصدقة منها إلى حكومات الدول الموقعة لها أو المنضمة إليها .

وإثباتا لما تقدم ، قام الممثلون الواردة أسماؤهم أدناه بتوقيع هذه المعاهدة بعد تقديم تفويضاتهم التى وجدت مستوفية للشكل حسب الأصول .

حررت من ثلاث نسخ وتم التوقيع على المعاهدة فى لندن وموسكو وواشنطن فى الأول من يوليو ١٩٦٨ .

جوانب القوة والضعف

المعـاهـدة النـوويـة

جوانب القوة والضعف

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١-	جوانب القوة والضعف	مراد ابراهيم الدسوقى	التقرير الاستراتيجى	-	١٩٩٤	٤٨
٢-	الخطر النووى بين التوسع والانحسار	ياسر الفهد	السياسة الكويتية	١٠٦٢٤	١٩٩٨	٥٥
٣-	هل يستعيد السلاح النووى هيبة الاوطان المستضعفة	فوزية أبو الخير	الحياة	١٢٩٠٢	١٩٩٨	٥٧

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

جوانب القوة والضعف فى المعاهدة :

تتكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (Non Pro- lifiration Treaty-NPT) من ديباجة واحدى عشر مادة ، وتعكس الديباجة مفهومين أساسيين المفهوم الأول يتعلق بخطورة السلاح النووى ومايمكن أن تحدثه الحرب النووية من «دمار بالبشرية قاطبة» وبضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتفادى خطر مثل تلك الحرب «واتخاذ التدابير اللازمة» لحفظ أمن الشعوب «والمفهوم الثانى ذلك يتضمن تعهد أطراف المعاهدة فى هذه الديباجة بتسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النشاطات النووية السلمية وعلى تأييدها لجهود البحث والتطوير الرامية الى تعزيز ذلك التطبيق .وهذا المفهوم يؤكد المبدأ القاضى باتاحة فوائد التطبيقات السلمية للتقنية النووية لجميع الدول الأطراف فى المعاهدة سواء المالكة للسلاح النووى أو غير المالكة له.

ومن خلال التذكير بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجى وتحت سطح الماء الموقعة فى العام١٩٦٣، والرغبة فى تخفيف التوتر الدولى وزيادة توطيد الثقة بين الدول تسهيلا لوقف صنع الاسلحة النووية ، تصل الديباجة الى خلاصة عامة مؤداها أن الدول ملزمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالأمتناع عن التهديد باستخدام القوة فى علاقاتها الدولية وتمهد بذلك لمواد المعاهدة الأحدى عشر التى تعالج قضايا عدم الانتشار النووى فى محورين:

المحور الاول: تعهد الدول الأطراف فى هذه المعاهدة بعدم نقل السلاح النووى وعدم قبوله والتعهد بوقف السلاح النووى والتعهد بقبول الضمانات التى يتم الأتفاق عليها بين كل دولة على حدة من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى ، مثلما جاء فى المادة الأولى والمادة الثانية والمادة الثالثة وكذلك المادة السادسة من المعاهدة.

المحور الثانى: محور مساعدة الدول المالكة للسلاح النووى للدول غير المالكة للسلاح النووى فى الحصول على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وهو الأمر المنصوص عليه فى المواد الرابعة والخامسة.



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وبينما تبدو مواد المعاهدة حريصة على منع انتشار السلاح النووى وتحقيق التوازن بين الدول المالكة للسلاح النووى والدول غير المالكة له فى مجال الأستخدام السلمى للطاقة النووية ، فانها أتاحت أيضا فرصة اقتراح ادخال أية تعديلات عليها (المادة الثامنة) ووضعت لقبول تلك الاقتراحات بالتعديل شروطا معينة مثل أن يطلب ثلث الدول الاعضاء (أو اكثر) ذلك التعديل وأن يعقد مؤتمر تدعى اليه جميع الدول الأطراف فيالمعاهدة للنظر فى ذلك التعديل ، كما كفلت المعاهدة أيضا حق الدولة الموقعة فى الأنسحاب من المعاهدة اذا قررت هذه الدولة أن ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة «قد أضرت بمصالحها القومية العليا» (المادة العاشرة)، وبينما حددت المادة نفسها فترة سريان المعاهدة بخمسة وعشرين عاما ، فانها رتبت عقد مؤتمر بعد انقضاء هذه المدة لبحث استمرار نفاذ المعاهدة الى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة على أن يكون اتخاذ هذا القرار «باغلبية الدول الاطراف فى المعاهدة». ٢

وادراكا لأهمية عملية المراجعة فان الجزء الثالث من المادة الثامنة قرر عقد مؤتمر فى جنيف / سويسرا بعد خمس سنوات من دخول المعاهدة حيز التنفيذ «لاستعراض سير المعاهدة بغية التاكد من أنه يجرى تحقيق أهداف الديباجة وأعمال أحكام المعاهدة» كما أجاز ذلك الجزء عقد مؤتمر كل خمس سنوات باقتراح من أغلبية الدول الاطراف فى المعاهدة الى الحكومات الوديعة» لتحقيق الهدف نفسه. (الحكومات الوديعة هى الحكومات التى تودع لديها وثائق التصديق على المعاهدة وهى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السنفيتى السابق الذى حلت روسيا محله كحكومة دولية).

وعلى الرغم من كل النجاحات التى احرزتها المعاهدة إلا أن ذلك النجاح شابه ثلاث اخفاقات رئيسية:

الأول : الأخفاق فى تحقيق عالمية المعاهدة.

الثانى : الأخفاق فى تنفيذ المادة السادسة والخاصة بوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى.

الثالث : الأخفاق فى تحقيق الشفافية النووية فى اطار بناء الثقة الخاص بنظام منع الأنتشار.

ويرجع الأخفاق فى تحقيق عالمية المعاهدة الى فشلها فى اجتذاب عدد من الأطراف المهمة اقليما وعالميا اليها ويؤدى ذلك الى تزايد القلق حول نوايا تلك الأطراف كما أن ذلك يحبط الجهود العالمية فى منع الانتشار النووى.



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعي :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ففى الشرق الأوسط هناك اسرائيل التى ترفض رفضا مستمرا الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أنها ترفض أن تفتح منشآتها النووية للتفتيش الكامل فى اطار اجـراءات الضـمـانات الدوليـة (Safeguards) وهى الأمور التى تثير مزيد من الشكوك مجددا تجاه البرنامج النووى الأسرائيلى. وبينما كانت ردو الفعل الصادرة عن المجتمع الدولى شديدة فى بعض الحالات لمواجهة تحديات نظام منع الانتشـار ، إلا أن الدول التى لم تنضم حصلت على ميزات نوعية عضدت من موقفها وأصبحت فى موقف أفضل بكثير من الدول التى وقعت على المعاهدة والتزمت بها ، وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط .ومن ناحية اخرى فان نزع السلاح النووى يسير بمعدل بطئ للغاية ، كما أن الضمانات السلبية (المناسبة بدرجة كافية) غير موجودة .كذلك يصعب القول بأن المادة السادسة من المعاهدة (وهى المادة الخاصة بوقف سباق التسلح النووى) قد حظيت بالأحترام أو الالتزام الواجب سواء من جانب الدول المالكة للسلاح والمنضمة منها أو الدول المالكة للسلاح النووى وأحجمت عن الأنضمام للمعاهدة. وربما يكوون أبرز أوجه فشل المعاهدة هو وجود قصور شديد فى الآليات التى يمكن أن تعتمد عليها المعاهدة لمعالجة مثل هذا الوضع.

وتعد المادة السادسة واحدة من أقصر مواد المعاهدة ولكنها اكثرها وضوحا حيث جاء فيها:

«تتعـهـد كل دولة من الدول الأطراف فى المعـاهدة بمواصلة اجراء المفاوضات اللازمة وبحسن نية حول التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى فى موعد قريب وحول نزع السلاح النووى ، وكذلك حول معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل فى ظل مراقبة دولية شديدة وفعـالة» ولكن اذا نظرنا الى واقع الحال دوليا واقليميا فاننا سرعان ماتكتشف أن أيا من التعهدات لم ير النور بعد .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك تقدما قد تم احرازه على صعيد المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الروسى والولايات المتحدة ، إلا أننا ينبغى أيضا أن نؤكد أن هذا التقدم يعد قليلا جدا بالمقارنة بما جاء فى المادة السادسة من المعاهدة كما أن أثار هذا التقدم لاتطول الا طرفيه فقط. وينبغى التأكيد فى هذا السياق على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن تستمر كواحدة من الآليات التى يعتمد عليها المجتمع الدولى اعتمادا اساسيا فى مواجهة قضايا الانتشار النووى ولكن يجب قبل ذلك التعرف على نقاط الضعف الأساسية فيها لتلافيها ومعالجتها وهى النقاط التى تتلخص فى الآتى:

• لم تفلح معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى منع انتشار هذه الاسلحة وان كان هناك من نجاح فانها سيطرت على معدل انتشار هذه الاسلحة.

• لم تنجح هذه المعاهدة فى منع تزايد عدد الدول المالكة للسلاح النووى ، ولم تنجح فى السيطرة على التحسينات التى أدخلت على الاسلحة النووية الموجودة فى ترسانات الدول المعلن عن امتلاكها للسلاح النووى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى (سابقا)، فرنسا ، الصين)، ولايمكن فى هذه الحالة اعتبار أن نزع السلاح النووى الذى يحدث حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسى يرجع الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، حيث أنه ناجم عن التحسن فى العلاقات بين الطرفين الذى جاء نتيجة انتهاء الحرب الباردة.

• أدت المعاهدة فى شكلها الحالى الى اضفاء صفة شرعية وقانونية على مبدأ امتلاك الدول المعلن عنها دولا نووية للسلاح النووى ، كما أدت الى وجود تفرقة بين الدول المالكة للسلاح النووى والدول غير المالكة له. وعندما كان التفاوض جاريا لابرام تلك المعاهدة فى الستينيات فإن هدفها كان منع المزيد من الدول الصناعية الرئيسية من امتلاك السلاح النووى ، ولكن هذه المعاهدة تعتبر الآن – وعلى نطاق واسع – بمثابة الاداة التى يعتمد عليها فى السيطرة على الانتشار فى دول العالم الثالث لصالح الدول المالكة للسلاح النووى (علنا أو سرا).

وبينما كانت الفائدة الأساسية التى ستجنيها دول العالم الثالث من هذه المعاهدة هى الوعد بالمساعدة فى الحصول على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية ، فان الواقع يؤكد أنه لايوجد مايقنع أى طرف من أطراف العالم الثالث بوجود هذه المساعدة. وعلى سبيل المثال فإن من بين الفوائد التى كان يمكن لدول العالم الثالث أن تحصل عليها طبقا لنصوص المعاهدة ، عملية تطوير المفاعلات النووية لانتاج

الطاقة الكهربائية والتى تصلح لدول العالم الثالث ويمكن الحصول عليها فى مقابل التكاليف التى تستطيع هذه الدول أن تتحملها ، غير أن من المشكوك فيه أن هناك جهدا منظما فى هذا الاتجاه .

وبينما تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) هى الجهة المسئولة عن تنفيذ وادارة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات الدولى ، إلا أن هذه الوكالة ذات تأثير محدود للغاية على المستوى الاقليمى وبصفة خاصة اقليم الشرق الأوسط الذى تعانى الدول العربية فيه من مشاكل أمنية خطيرة مصدرها السلاح النووى الأسرائيلى. وهنا ينبغى الأشارة الى حقيقة أن أى تدابير للسيطرة على التسلح لايمكن أن تنجح فى أى منطقة من العالم مالم تكن العلاقات بين دول هذه المنطقة متحررة من الضغوط التى يمكن أن تنجم عن وجود السلاح النووى.

وتبدو الطبيعة التمييزية Discriminatory لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى حقيقة ان الأطراف خارج المعاهدة (أى غير الموقعة عليها) تتمتع بميزة اقتصادية فى مجال تجارة المواد النووية ، حيث تنص المعاهدة على أن أطرافها الموقعين عليها يتعين عليهم قبول مايقتضيه نظام الضمانات الدولى (International Safeguards) من عمليات تفتيش على كل منشئاتهم النووية فى حين أن الأطراف الغير موقعة (Non - Parties) يمكنهم استيراد وتصدير المواد النووية والمعدات ومكونات المنشآت النووية دون أن تخشى من أى عمليات تفتيش واسعة النطاق.

والاكثر من ذلك فانه من المهم اقتناص كل فرصة للتوصل الى حل لهذه القضايا بشكل فعال. وبالنظر الى الفشل النابع من افتقاد الارادة السياسية ، فانه يمكن اقتراح اضافة ملحق بالضمانات الأيجابية (NSA) الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .كخيار عملى يمكنه تهدئة مشاعر القلق لدى أغلبية كبيره من الدول غير المالكة للسلاح النووى التى سيعد هذا افملحق بالنسبة لها بمثابة تأكيد له مصداقية دولية ويتمتع بصفة قانونية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وتعد عملية التوقف عن انتاج المواد الانشطارية لاستخدامها فى انتاج الاسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى بمثابة أداة لقياس الالتزام الحقيقى للدول المالكة للسلاح النووى المعلن عنها رسميا والدول الأخرى المالكة لهذا السلاح دون اعتراف رسمى فى نظام نزع تسلح نووى حقيقى مع وضع المخزون من تلك المواد فى الاعتبار . ويمكن فى هذا الحالة التفاوض على معاهدة للتوقف عن انتاج المواد الأنشطارية (Cut-of Treaty = CoT) وفى هذه الحالة يمكن أن يؤدى اقدام الدول المالكة للسلاح النووى

على الاعلان عن ماليها من مخزون من الاسلحة النووية من مختلف الأنواع قبل انعقاد مؤتمر المراجعة والتجديد الى بناء الثقة كما أنه أمر ضرورى لتأكيد الالتزام بالتخلص من السلاح النووى فى المستقبل .

نظرا لكثرة نقاط الضعف فى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT) وطبيعتها التمييزية فانها يمكن أن ينظر اليها على أنها احدى الآليات التى يمكن الاعتماد عليها ضمن عدد من الآليات الأخرى لأنشاء نظام دولى فعال لمنع الأنتشار النووى .وأهم هذه الآليات معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT) التى يجرى التفاوض حولها حاليا فى مؤتمر السبعة والثلاثين لنزع السلاح (CD) فى جنيف ، وثانى هذه الآليات هو معاهدة منع انتاج المواد الأنشطارية لانتاج الاسلحة النووية (سوف تبدأ مناقشات وقف انتاج المواد الأنشطارية للاسلحة النووية فى اجتماع مؤتمر نزع السلاح فى العام ١٩٩٦).

وينبغى ملاحظة أن أى اتفاقية لمنع انتاج هذه المواد لن تكون ناجحة مالم تشتمل على منع انتاج البلوتونيوم واليورانيوم المخصب للأغراض المدنية مثلما تشتمل على انتاج المواد الانشطارية الأخرى التى تستخدم لانتاج الأسلحة النووية .

ومن الأمور المشجعة على المضى قديما فى سبيل اقامة هذا النظام أن الادارة الأمريكية قد اقترحت أن توقف عمليات انتاج المواد الأنشطارية المخصبة لمستوى انتاج السلاح النووى فى الدول المالكة للسلاح النووى ولاتعلن عن ذلك صراحة مثل اسرائيل والهند أو على الأقل يتم ادخالها تحت مظلة اتفاقيات للتحقق من عدم انتاجها لمواد انشطارية للاسلحة النووية. ولكن ربما كان هناك اعتراض على هذا الاقتراح من منطلق انه يضفى صفة قانونية على امتلاك عدد قليل من الاسلحة النووية ، ويضيف من ثم عضوا جديدا الى قائمة الدول النووية. ولايعد ذلك الأقتراح بديلا عن انضمام اسرائيل (والهند وباكستان) الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما أنه سوف يرسى سابقة خطيرة حيث يمكن أن يشجع ذلك دولا أخرى لانتاج عدد من القنابل النووية سرا ثم توافق بعد ذلك على أن تدخل انتاجها من المواد الأنشطارية فى اطار التفتيش وتنضم الى هذه المجموعة.

وعموما فان الخط السياسى الذى يجب ان يحكم عمليات منع الأنتشار هو اغراء هذه القوى بالأنضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ومايترتب على ذلك من

قبول ماتنص عليه اتفاقية الضمانات الدولية من تفتيش كامل لمنشآتها النووية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	ياسر الفهد
الموضوع الفرعى :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	١٠٦٢٤
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

الخطر النووي بين التوسع والانحسار

■ عندما دكت هيروشيما ومن بعدها ناغازاكي بالقنابل النووية الأميركية منذ أكثر من خمسة عقود من الزمن، أخذ الحديث عن أخطار التدمير النووي يستأثر باهتمام رجال السياسة والشعوب والعالم كله لفترة طويلة من الزمن. ولكن هذا الاهتمام كان يشتد في الفترات التي تجري فيها هذه الدولة أو تلك بعض التجارب الذرية، ويفتر في أوقات أخرى عندما يمر زمن طويل لا يتم خلاله اجراء تجارب من هذا النوع. وعندما قامت الهند ثم الباكستان خلال مايو من هذا العام، باجراء بعض التفجيرات النووية، عاد الخوف النووي ليلف العالم من جديد ويزرع الرعب في قلوب كثيرين من الناس. وبدخول هاتين الدولتين النادي النووي، يصبح عدد أعضاء هذا النادي، سبع دول بالاضافة الى اسرائيل التي لم تكشف بعد بصورة صريحة وعلنية عن قدراتها النووية. ويقف العالم اليوم أمام مفارقة نووية عجيبة ، فإذا أمكن ابقاء عدد الدول النووية على حاله، دون انضمام دول أخرى جديدة، ولحاقها بالقطار النووي، فإن معنى ذلك ان الدول النووية ستبقى في وضع تسلحي أفضل من باقي الدول، وستمارس السيادة عليها مستقبلا. اي انه سيكون لها امتياز عسكري خاص ليس من مصلحة الدول غير النووية ان تقبل به الى أمد غير محدود. وهذه من دون ريب مشكلة لا يستهان بها. ومن الجهة المقابلة، فإذا سمح لجميع الدول بالتسلح النووي، ستنشأ أخطار ماحقة لا يمكن تصور مداها. إذ، ان اندلاع أي نزاع حربي بين دولتين، حتى لو تم القتال بينهما بالاسلحة التقليدية، قد يدفع بهما، أو قد يدفع باحداهما، ولا سيما تلك التي تبدو على وشك خسران الحرب، الى استخدام الاسلحة الذرية انقاذا للموقف، ودفعا لهزيمة محتملة.

وهذه المشكلة، كما هو واضح، قد تكون أخطر من المشكلة الأولى المتمثلة باحتكار عدد محدود من الدول للقدرات النووية. هناك إذن احتمالان، أحلاهما مر. أحدهما يحول العالم الى كتلتين تمارس فيهما الأولى السيطرة على الثانية، من الوجهة النووية، في المدى البعيد، والاحتمال الثاني يؤدي الى انتشار الاسلحة النووية واشاعتها بين مختلف الدول، بمن فيها الدول التي قد يحكمها حكام طائشون. وفي هذه الحالة، فإن الحاكم المتهور يمكن في أي وقت ولأسباب بسيطة أن يشعل فتيل حرب نووية مدمرة تحرق الأخضر واليابس وتحول العالم الى يباب. وبالنسبة لنا نحن العرب، فإن الأمر محير. وذلك لأننا اذا دعونا الى الحد من الانتشار النووي، فإن هذا سيعني السماح لاسرائيل بالبقاء محتفظة بامتياز نووي على العرب. وإذا نادينا بضرورة السماح باشاعة الاسلحة النووية، اتهمنا بعدم مراعاة مصالح العالم وبجره الى اخطار ماحقة.

مجمل القول، ان السماح أو عدم السماح بشيوع أسلحة الدمار النووي، قضية جدلية لم يتم حسمها، والوصول الى رأي نهائي بشأنها. إلا ان هناك أمرا مؤكدا، وهو أن أحسن طريقة لتجنيب العالم كارثة نووية كاملة أو كوارث متفرقة، تتمثل بتبني مبدأ الشورى. وهذا معناه ان التشريعات والدساتير في أية دولة من الدول، المتقدمة أو المتخلفة، ينبغي الا تسمح لرئيس أن يكون وحده صاحب القرار في شن الحرب النووية. وبالتالي

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	ياسر الفهد
الموضوع الفرعي :	جوانب القوة والضعف	رقم العدد :	١٠٦٢٤
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

عليه، قبل اتخاذ مثل هذا القرار الخطير، ان يحصل على موافقة البرلمان أو أية جهة استشارية في الدولة. وهذا الأمر غاية في الاهمية والحساسية، فالحاكم الطائش في أية دولة نووية اذا كان مطلق اليدين، ويستطيع ان يفعل كل ما يحلو له او يخطر ببـاله، بامكانه ان يقود العالم كله إلى أتون المآسي والويلات النووية التي لا تحدها حدود.

وعلى كل حال، فإن المثل الذي مفاده ان كل شيء يحمل في ذاته نقيضه، ربما ينطبق على موضوعنا الحالي، فقد تبين أخيرا للعلماء انه توجد في الفضاء البعيد كتلة صلبة هائلة يتوقع ان تصطدم بالكرة الارضية خلال نصف مليون سنة، فتقضي على الحضارة الانسانية باكملها. وبعد أن أجرى علماء الفلك الأميركيون تجارب مستفيضة غاية في الدقة بواسطة أكثر اجهزة الكومبيوتر تقدما وتعقيدا، اكتشفوا أن بالامكان التنبؤ بالاصطدام المقبل قبل سنوات من وقوعه، وعندئذ إذا تم ارسال صواريخ محملة بترسانة نووية ضخمة وتوجيهها نحو الكتلة الصلبة، فان هذا كفيل بتفتيتها والقضاء عليها قضاء مبرما.

وهكذا، فإن القنابل النووية سلاح ذو حدين. وهي قادرة على ازهاق أرواح ملايين البشر والحاق الدمار بالأرض كلها، كما أنها، في الوقت نفسه، يمكن ان تنقذ العالم وسكانه من هجمة شرسة لجسم ضخم غريب يسبح في الفضاء. الأمر، اذن، يعود الى الانسان نفسه، فهو الذي يوجه منجزات العلم والتكنولوجيا نحو الشر أو صوب الخير.

ياسر الفهد

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	فوزية ابو الخير
الموضوع الفرعي :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	١٢٩٠٢
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

هل يستعيد السلاح النووي هيبة الأوطان المستضعفة على الأرض؟

■ كم هو مسل عالم السياسة، فبدونه لم أكن أدري، كمعظم النساء والرجال أيضاً، ماذا افعل بسأم المساء بدون خيبة امل كلينتون في مساعيه الهاتفية لثني باكستان عن تفجيراتها النووية الخميس ١٩٩٨/٥/٢٦، كيف كنا سنقيس نحن سكان الجنوب منسوب السعادة والارتباك في دمائنا الخائرة لامتلاك اول قنبلة إسلامية؟!

بدون حنق وحقد الاتحاد الأوروبي، برئاسة بريطانيا، ومنكرته الشديدة اللهجة إلى باكستان، كيف كان لنا نحن المتكفؤون على هزائمنا العامة وخلاصاتنا الخاصة ان نعرف باهمية التوصل إلى الوصفة السحرية النووية التي سلمنا منذ زمن لا ننكره بانها ملكية سرية مقدسة وحق تاريخي لا منازع فيه للأعضاء الدائمين في النادي النووي للكبار منذ ان اغلقوا عضويتهم عليهم عام ١٩٦٨ بالتشريع القانوني القائل إن عضوية نادي الرعب تقتصر على الأعضاء الخمسة الذين قاموا بتفجيراتهم النووية قبل ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، اي التنين الصيني والدب الروسي والحمل الرومانسي الفرنسي والذئب العجوز الانكليزي وراعي البقر الاميركي بالطبع!

بدون ظهور أنياب الناتو لحلف شمال الأطلسي، كيف كنا سنحس بدبيب الفيل الهندي أو برفيف النملة الباكستانية وبالعلاقة الكوميدية السوداء التي تجمع في «نكتة» شعبية واحدة بين قوائم الفيل وسيقان النملة؟!

بدون تحسب رئيس وزراء باكستان لتلك الانتخابات التي أوصلته إلى السلطة في رفضه لاستجداءات الرئيس الأميركي، كيف كنا سنخمن ان هيبة الشعوب على حكامها أمضى من هيبة أميركا؟!

● فهل حقاً ان تلك الدولتين الهند وباكستان قد اخذتا العالم على حين غرة وفي غفلة من نادي الرعب... لتفاجأ أميركا والغرب على مشارف صيف ١٩٩٨ بتفجيراتهما النووية المتبادلة؟!

● هل بلغت العلاقة بين أميركا والصين ذروة الوفاق التجاري والسياسي بما يسمح لواشنطن بان تنكر حقاً على الهند تطوير برنامجها النووي؟!

● هل حقيقة ان هناك اتجاهاً اميركياً غربياً جاداً لنزع السلاح النووي عالمياً... ام ان نزع السلاح النووي يقصد به نزع التسلح من دول معينة؟!

أمامي تقرير اخباري عن جريدة «الاندبندنت» وآخر عن «التايم» يؤكدان ان الغرب، خصوصاً أميركا، لم يكن جاداً يوماً في موضوع نزع التسلح النووي. وانه على رغم عقد الاتفاق الشامل لحظر التجارب النووية التي وقعها الخمسة الأعضاء في النادي النووي و١٤٥ دولة أخرى من الدول غير النووية، إذ صرح اعضاء من منظمة الأمم المتحدة من المعنيين بمحادثات مؤتمر نزع التسلح في جنيف، ان المفاوضات المعنية بالتحضير لمعاهدة الحظر النهائي للسلاح النووي عام ٢٠٠٠ تعاني من التعثر بسبب المواقف المتباينة بين أميركا وروسيا في ما يخص القنابل النووية على وجه التحديد. بما يوضح ان ليس هناك اتجاه جاد فعلاً في نزع السلاح النووي عن دول بعينها على الأخص. فبينما تطرح كل من كندا ونيوزيلندا واستراليا صيغة معاهدة متشددة ضد التسلح النووي، تقف أميركا والنصف الآخر من الغرب على طرف النقيض داخل هذه المحادثات. وتبدي اميركا امتعاضاً وقلقاً ازاء هذه اللهجة المتشددة تجاه التسلح النووي، بل عبرت اميركا عن استيائها الشديد من القول بمعاهدة متشددة بسبب ما يمكن ان يكون لمثل هذه المعاهدة من اثر سيئ على إسرائيل، اي الدولة التي تمتلك من دون ظلال شك قنبلة نووية غير معلنة. والكلام الأخير منقول بالحرف الواحد عن تقرير «التايم» عدد ١٩٩٨/٦/١٢.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	فوزية ابو الخير
الموضوع الفرعى :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	١٢٩٠٢
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

● إذن، هل ما حدث قبل أسابيع بين الهند وباكستان استثناء مرعب يذكر حقاً بأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، أم أن الاعلام الغربي امعاناً في تسليتنا يوظف حادثي التفجير في تعميم الرعب عبر القارات بما يبرر اجراءاته المضادة تجاه الهند وباكستان وكل من تسول له نفسه ان يحذو حذوها من دول الجوار، غير المرغوب في امتلاكهم لسلاح نووي، اي غير المرغوب في استغنائهم عن خدمات الغرب العسكرية، وغير المرغوب الاستغناء عن اموالهم في شراء السلاح الغربي والاميركي؟!

● هل يستعيد السلاح النووي هيبة الأوطان المستضعفة على الأرض... ام ان لذلك حداً ادنى من الشروط الداخلية والخارجية التي لا بد من توافرها لفرض هذه الهيبة؟!

إذا كانت اميركا والغرب لم يُفاجا حقاً بالبرنامج النووي لكل من الهند وباكستان، فما الذي ازعجهما وما الذي ازعج اميركا بالذات عندما علمت ان العملاق قد استوى في القمم. هل توتر اميركا وتشنجها كانا بسبب توجسها بأن مقاسات العملاق قد لا تكون بالضرورة من الذي يمكن حمله في الجيب الخلفي للجينز الأميركي... أم ان هناك سيناريوات مستترة اكثر تسلية وإثارة، وقد تكون اعقد من سحر الساحر وابسط من تحسبات السياسة.

السيناريو الأول

إنه سواء كانت أميركا والغرب على علم مسبق أو على جهل مطبق ببرنامج كل من الهند وباكستان في التسلح النووي، فليس لهما الآن إلا انقاذ ما يمكن انقاذه من ماء الوجه ومن هيبة الرعب المراقة في ازقة دول فقيرة. ولذلك فإن اميركا بافتعالها كل هذا الضجيج الاعلامي حول التفجيرات الاختبارية بجنوب اسيا، إنما ارادت ان تخلط الاوراق على المسرح الدولي لتستطيع بعد ان تهدأ الضجة التي افتعلت من إعادة توزيع الأدوار بالطريقة التي تتكيف مع مصالحها، وبالطريقة التي لا تجعل زمام قيادة الرعب يفلت من يدها.

فبعد ان يكون وجود قوة نووية في جنوب اسيا قد ضمن لاميركا تحجيم الصين بحرمان بكين من موقع الصدارة كقوة اقليمية وحيدة في المنطقة، وهو هدف أميركي لا يمكن التقليل من شانه في قراءة مسار الحدث السياسي الجاري لعلاقة أميركا بغير القوى الغربية في العالم، كبعد آخر من أبعاد سياسة الاحتواء التي تعتمدها اميركا في توظيف التناقضات على الساحة الدولية، فإنه سيكون في الامكان الشروع في الخطوة التالية لهذا المتغير النووي الجذري.

والخطوة التالية على الأرجح، حسب هذا السيناريو، هي تاطير هذا الواقع الجديد للقوى النووية بالشكل الذي لا يخرج على رؤية وارادة اميركا في توازن قوي عالمي جديد تكون هي زعيمته ومدبرته، وقد بدت تباشير هذا السيناريو تلوح في الأسابيع التالية بعد اختبارات التفجير النووية الأخيرة، وذلك في بعض الكتابات الاميركية الغربية التي أخذ بعضها يطرح في «واشنطن بوست» و«التايم» و«نيوزويك» على شكل تحليلات وتعليقات سياسية ساخرة حيناً، وجادة أحياناً، تقول إن على اميركا ان تستوعب مستجدات القرن الجديد. ومن ذلك، السيناريو الذي جاء في مجلة «نيوزويك» للعدد الصادر ١٩٩٨/٦/٨ الذي يذهب إلى القول إن على اميركا ان تقوم بخطوات عملية عدة لمواجهة المتغيرات النووية الجديدة. ويقدم ذلك السيناريو وصفته البراغماتية لاحتواء الوضع الجديد بالصورة الآتية:

في ظل القانون الدولي يفترض نظرياً ان كل الدول تقف سواسية امام هذا القانون. غير ان الواقع انهم ليسوا كذلك في عالم السياسة. وبناء

عليه، يقترح هذا السيناريو تقسيماً جديداً للقوى العالمية يعيد توزيع الادوار بين القوى العالمية القديمة والصاعدة، بما يضمن ويكرس التركيبة السلطوية القائمة في العلاقات الدولية بقيادة أميركا. وإعادة توزيع الأدوار تنطلق من تقسيم دول العالم إلى ثلاث مجموعات «فئوية»، اي أنها ثلاث مجموعات ذات تفاوت طبقي، إن صح التعبير، في علاقتها ببعضها البعض، وبالتالي في علاقتها بتوزيع السلطة لصنع القرار الدولي، وهذه المجموعات هي: ١- مجموعة الدول النووية الكبرى، وعلى وجه التحديد الغرب وأميركا. ٢- مجموعة الدول النووية الجديدة، التي يمكن بل يجب احتواؤها تحت مظلة الدول النووية الكبرى. وهذه المجموعة هي على وجه التحديد، كما يسميها هذا السيناريو، هي الهند وباكستان وإسرائيل. إذ ان احتواءها يمكن ان يجعل منها دولاً موالية، ظهيرة ومساندة في تحركات المجموعة الأولى. ٣- مجموعة الدول غير النووية، وهذه المجموعة الاخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات هي: أ - الدول غير النووية ذات القوة الاقتصادية مثل اليابان والمانيا، التي يمكن ان تتمتع بحماية الدول الكبرى عسكرياً ضمن شروط توازن القوى السياسي والاقتصادي بينها وبين المجموعة الأولى. ب - الدول غير النووية من دول العالم الثالث، وهذه المجموعة هي الدول الأسهل انقياداً، ومنها عدد من دول العالم العربي وافريقيا واميركا اللاتينية. ج - الفئة الثالثة من مجموعة الدول غير النووية هي دول الشغب، مثل ليبيا وإيران والعراق. وهي الدول التي، بحسب هذا التصنيف البرغماتي، تحتاج إلى إحكام القبضة السياسية والعسكرية والاقتصادية على رقبتها.

وهكذا نجد ان مثل هذا السيناريو الخطير... الخطير... الخطير يكاد يمر من تحت عيوننا ونحن مشدوهين بقدرة المهرج على القفز على كل تلك الحبال من دون أن يسقط في الشرك. فيا لها من تسلية فادحة.

السيناريو الثاني

ان العالم الغربي بزعامة اميركا وان كان لم يرَ غضاضة في غض الطرف عن البرنامج النووي لكل من الهند والباكستان لخلق حالة من التوقع لتوازن قوى اقليمي محتمل في منطقة جنوب اسيا خاصة فانه كان يراهن على ان ذلك التوقع فيما لو تحقق فإنه لن ياخذ اي اتجاه الا بموافقته ووفق مقتضيات مصلحته. اي انه لن يطلق رياحاً قد تجري بما لا تشتهي سفن اميركا او اسطولها السيء السمعة. غير ان مجرد رفض نواز شريف طلب اميركا عدم اجراء الاختبارات التفجيرية كان بداية الصدمة لتذكير أميركا بعقدها القديمة، وبانها وإن كانت تستطيع المراهنة على اعتى الانظمة السياسية من الانظمة العسكرية الى الانظمة الديكتاتورية الا انها لا تستطيع المراهنة على ارادة الشعوب. ولذلك فإن مسارعة اميركا لاعلان القصاص الاقتصادي على باكستان مثلاً، لم يكن من قبيل الضغط على الحكومة الباكستانية بقدر ما كان محاولة لمعاقبة صور الصحف التي تظهر فيها الشعب الباكستاني الفقير شامخاً جذلاً معتداً.

ويبدو ان موقف اميركا من الهند لا يخرج عن هذا السياق فهي اذ تسوق على الهند الملامة نفسها والقصاص الاقتصادي ايضاً، فانما تفعل ذلك لتتاكد ان زمام الامور لا يزال بيدها. وإذ تردد وسائل الاعلام الغربية والاميركية ذلك القول الفج والوقح الذي يذكر بمرحلة الاستعمار بان الغرب واميركا قد اكتسبا وحدهما حق امتلاك السلاح النووي بما اظهراه من عقلانية ورشد في التحكم بهذا السلاح طوال سنوات الحرب الباردة، فإن ذلك لا يكشف عن محاولة مستميتة للتاكيد للذات وللعالم استمرار الموقع التسلطي الاستعلائي للغرب ولأميركا على غيرها من الدول وحسب، بل انه يعني ان هذا الغرب بقيادة اميركا لا يريد شريكاً أخر خصوصاً من قارة عريقة مثل شبه القارة الهندية بزخمها الحضاري وباحتياطها البشري الذي يبلغ سدس الكرة الارضية ليدخل معهما شريكاً في صناعة القرارات الدولية المستقبلية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	فوزية ابو الخير
الموضوع الفرعي :	جوانب القوة والضعف	رقم العـــــدد :	١٢٩٠٢
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

كما ان هذا الغرب بزعامة اميركا كما عبرت تصريحات سياسية ووسائل اعلامه يخشى ان تكون بادرة حيازة كل من الهند وباكستان على قنابل ذرية خارج عضوية نادي الرعب المعهودة مجرد خطوة البداية لاستشراء شوكة العالم غير الغربي. اذ يقول تحقيق طويل قام بعرضه كل من مايكل هيرش وجون بيري في مجلة «نيوزويك» ان خطر الاختبارات النووية في شبه القارة الهندية، فيما لو ان جنوب آسيا نجح في فرض واقعه السياسي الجديد على العالم، وفيما لو تقبلت اميركا والغرب هذا الواقع هو ان منطقة الشرق الاوسط قد تسير في الاتجاه نفسه وتحذو حذو الهند وباكستان، وهذا سيكون له اثر سيء واضح على اسرائيل (الدولة النووية غير المعلنة). ايضاً ستكون امكانية ايران لتطوير سلاح نووي احتمالاً غير بعيد طالما ان هناك دولتين على حدودهما الجنوبية تمتلكان اسلحة نووية. وهذا بدوره قد يهدد السعودية، الذي قد تلجا الى باكستان لطلب المساعدة التقنية في المجال النووي. غير ان «نيوزويك» التي ربما تفترض ان هناك عداء معروفاً بين طهران وواشنطن بما يكفي لان يستنتج القارئ معه سبب تحفظها عن حيازة ايران بالذات على سلاح نووي، فإنها لا تقول لنا لماذا يكون هناك تحفظ واشارة خاصة وان بدت خفية من ان تقوم المملكة العربية السعودية بتطوير مثل هذا السلاح الذي قد يغنيها عن سؤال اللئيم، وذلك في ما يبدو كانه سكوت متعمد عن خشيتهم مما يمثله موقع السعودية في العالم على الصعيدين الاسلامي والبترولي. وعوضاً عن ذلك تكتفي «نيوزويك» بالقول ان الخطر يكمن في ان الخبرات النووية قد تنتقل من باكستان التي اعلنت نفسها باعتزاز كاول دولة اسلامية نووية، الى العالم العربي، وهذا يخلق مساحة بطول ثلاثين الف متر كبؤر للتازم تمتد من الحدود الشرقية على البحر الابيض المتوسط الى منطقة الهملايا.

فهل حقاً ان اخشى ما تخشاه اميركا هو نشر العدوى النووية حرصاً على نظافة البيئة، ام انها تفضل ذلك خشية ان تفقد سطوتها وهيبتها على شعوب الارض، فتلجا الى المبالغة المسرحية في الوصاية على مصلحة الشعوب التي تصورهما شعوباً غير راشدة؟

في اجتهادنا ان التصعيد الغربي الاميركي المنظم الذي صاحب ويصاحب امتلاك كل من الهند وباكستان لاسلحة نووية ومحاولة توجيهه وجهة غير عقلانية هو في حد ذاته اخطر من امتلاك تلك القنابل النووية نفسها. والا ما الذي يجعل من المقبول والمعقول ان تمتلك اسرائيل قنبلة نووية واسلحة دمار شامل اخرى دون ان يشكك في عقلانيتها ورشدها وهي الدولة التي تقيم على ارض شعب آخر منذ خمسين عاماً وبعداء سافر لكل شعوب المنـطقة المجاورة، بينما لا يـــرى في امتلاك كل من باكستان والهند لقنابل نووية الا وجه واحد وجه خطورته في خلافهما السياسي.

اذن فليس الموقف خشية ابوية على باكستان والهند ولكنه التحسب من ان تكون اميركا عندما اطلقت على لسان رئيسها السابق جورج بوش مقولة النظام العالمي الجديد خلال حربها في الخليج عام ١٩٩٠ ومع سقوط الاتحاد السوفياتي قد تسرعت كثيراً ولم تحسب انه في اقل من عقد من الزمان سيكون هناك مثل هذه المتغيرات الجذرية على الساحة الدولية بما يعني سقوط تصورها للنظام الدولي كما بشرت به وكما ارادت ان تصوغه قوة نووية خارج نادي الرعب المعتاد.

الموقف الدولى

المعـاهـدة النـوويـة

الموقف الدولى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١-	ظاهرة انتشار القدرات النووية على المستوى الدولي	محمد عبد السلام	كراسات استراتيجية	٧٦	١٩٩٩	٦١

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي – عام	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

ظاهرة انتشار القدرات النووية على المستوى الدولي

اتخذت مشكلة الانتشار النووي Nuclear Proliferation سمظاهر جديدة ، أشد خطورة ، وأقل تحديدا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، بحيث أصبحت من أهم المشكلات الدولية المثارة ، أو التي يمكن أن تثار في أي وقت ، بفعل تطورات مختلفة أدت إلى تصاعد أهميتها ، منها انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور دول نووية جديدة من ورثة الترسانة النووية السوفيتية ، أثارت أوضاعها تفاعلات معقدة قبل أن تستقر نسبيا ، وانحسار احتمالات حدوث حرب نووية عالمية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على نحو طرح تساؤلات معقدة حول مستقبل الأسلحة النووية واستراتيجيات استخدامها، وحدوث تحولات هامة في أوضاع دول العتبة النووية التقليدية. فجنوب أفريقيا قررت إزالة أسلحتها النووية ، عام ١٩٩٣ ، بينما قررت كل من الهند وباكستان الإعلان عن تلك الأسلحة عام ١٩٩٨ . إضافة إلى كل ذلك ، أوضحت حالات أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية ، وعملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتفاعلات تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، أن النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية قد تصدع .

لكن أهم التطورات التي أدت إلى تصاعد أهمية مشكلة الإنتشار النووي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد ارتبطت بانتشار القدرات النووية The Spread (Diffusion) Of Nuclear Capabilities بصورة تبدو غير قابلة للسيطرة عليها ، بحيث إنتشرت القدرة على إنتاج أسلحة نووية Nuclear Weapons Capabilities ، على نطاق واسع ، في مناطق مختلفة من العالم . فقد أشارت تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (١٩٩٤) إلى أن ما يزيد على ٢٢ دولة في العالم تمتلك برامج نووية عسكرية "قيد العمل"، تمكن بعضها من تحقيق أهدافه بالفعل منذ فترة ، بينما يتوقع أن يتمكن البعض الآخر من تحقيق أهدافه بمرور الزمن (٥) كما ذكر تقرير جهاز الإستخبارات الروسية الذي نشر لأول مرة خلال يناير ١٩٩٣ ، حول إنتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم ، أن ١٦ دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعتبر مالكة ، أو على

وشك إمتلاك ، أو تسعى إلى إمتلاك ، تلك الأسلحة ، خاصة النووية (٦) وأكد تقرير "تقويمات إستراتيجية – ١٩٩٥ " ، الذى يصدر عن معهد دراسات الأمن الوطنى بالولايات المتحدة " أن ٢٠ دولة على الأقل تمتلك أو تسعى لإمتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية "(٧) ، بحيث توقعت لجنة ليسلى – ويلستر في تقريرها عن الإستراتيجية (الأمريكية) الشاملة طويلة المدى ، أن ٤٠ دولة سوف تمتلك القدرة التكنولوجية على إنتاج أسلحة نووية بحلول سنة ٢٠٠٠ . (٨) فقد أصبح تزايد عدد الدول التى تمتلك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية يمثل أحد أهم ملامح مرحلة ما بعد الحرب الباردة .وذلك لعدة عوامل، منها :

١. التوسع فى إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . فهناك حوالى ٦٠ دولة فى العالم – إضافة إلى القوى العسكرية النووية – تمتلك برامج نووية مدنية ، بحيث وصل عدد المفاعلات النووية إلى ما يزيد عن ٤٨٥ مفاعل نووى ، إضافة إلى ١٠٢ مفاعل تقريبا تحت الإنشاء.(٩)

٢. توافر مخزون هائل ومتزايد من المواد النووية المتخلفة عن تشغيل المرافق النووية ، وتفكيك الأسلحة النووية .فقد وصلت تقديرات المخزون العالمى المعروف من المواد الصالحة لإنتاج الأسلحة النووية إلى ١٥٠ طنا من اليورانيوم – ٢٣٥ ، و٢٥٠ طنا من البلوتونيوم – ٢٣٩ . (١٠)

٣. إتساع نطاق عمليات السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية فى العالم، بفعل تقلص السيطرة على المنشآت النووية ، خاصة فى روسيا ودول الكومنولث المستقلة ، بحيث وصل عدد حالات التهريب التى تم ضبطها فى ألمانيا فقط عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٣٤٠ حالة. (١١)

ولقد أدى تزايد عدد الدول القادرة على إمتلاك أسلحة نووية – إستنادا إلى المؤشرات الخاصة بإنتشار التكنولوجيا النووية – إلى تصاعد الإهتمام بمشكلة " إنتشار القدرات النووية " ، كمشكلة خاصة أو مستقلة ، ذات أبعاد إستراتيجية تتجاوز مجرد دلالاتها بالنسبة لإحتمالات إنتشار الأسلحة النووية ، رغم أن تلك الإحتمالات ظلت الإطار المسيطر للإهتمام بها . فقد أشارت كتابات مختلفة إلى ضرورة إعادة تعريف المفهوم التقليدى للإنتشار النووى ، الذى ساد خلال سنوات الحرب الباردة ، لأنه لم يعد يحيط بكافة الأبعاد الهامة لمشكلة الإنتشار النووى .

وأكد " براد روبرتس " – على سبيل المثال – على ضرورة التركيز على إنتشار القدرات النووية The Prolieferation of Weapons Capabilities ، أوبصيغة أخرى إنتشار وسائل إنتاج الأسلحة النووية . فقد أدى التركيز على الأسلحة والنظم التسليحية إلى تقليص الإهتمام بإنتشار مواز ، ومساو فى أهميته ، إن لم يكن يزيد على المدى الطويل ، هو إنتشار البنية التكنولوجية – الصناعية لإنتاج الأسلحة (١٢) ولم تطرح أسئلة هامة حول الدلالات الإستراتيجية لإنتشار القدرات النووية بالتوازى مع ما كان يطرح بشأن الدلالات الإستراتيجية لإنتشار - أو إحتمالات إنتشار ـ الأسلحة النووية .

ان ملامح عملية الإنتشار النووى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة – فى هذا السياق – تشير إلى أن القدرة على إنتاج الأسلحة النووية قد إنتشرت بصورة أكثر إتساعا بكثير من نطاق إنتشار الأسلحة النووية ذاتها ، بحيث نشأت ما يسميه تقرير صادر عن RAND Corporation " دولا تمتلك أسلحة نووية عمليا ، بحيازتها تكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية، قد تتخذ القرار السياسى بإمتلاك تلك الأسلحة " (١٣) ، أو ما يسميه براد روبرتس " المجموعة الجديدة من الدول " القادرة من الناحية الفنية على إنتاج أسلحة نووية ، التى يمثل سلوكها أحد العوامل الحاسمة التى تحدد طبيعة النظام الذى سيقوم بين الدول فى المرحلة القادمة .

ويوضح الجدول المرفق بالدراسة أن انتشار القدرات النووية يمثل بالفعل ظاهرة ، مثلما حدث على مستوى الأسلحة التقليدية ، فيما يتصل باتساع قاعدة صناعة الدفاع المرتبطة بانتاج معدات عسكرية . ففى عام ١٩٤٥ ، لم يكن ينتج المعدات العسكرية غير أربعة بلدان خارج الدول المتقدمة ، هى الأرجنتين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا ، وفى عام ١٩٩٥ ، كانت أكثر من ٤٠ دولة فى العالم تفعل ذلك، وأكثر من ٢٥٪ منها لديها بنية أساسية قوية لصناعة الدفاع ، كما أن هناك ١٠٠ نظام من الأسلحة التقليدية الرئيسية تم الترخيص بانتاجها فى دول العالم النامى . (١٤) لكن انتشار القدرات النووية لم يدفع فى اتجاه إنتاج تلك الأسلحة بشكل آلى ، فدول محدودة العدد هى التى قامت بذلك فقط ، فى إطار برامج نووية عسكرية منذ البداية ، كما أن التطورات الدولية لا تسير فى اتجاه واحد، فثمة دول امتلكت هذه الأسلحة ثم تخلت عنها ، أو كانت على وشك امتلاكها ، وقررت ألا تفعل ذلك ، إلا أن المستقبل يحمل احتمالات أكثر تعقيدا.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى – عام	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

الأبعاد الإستراتيجية لانتشار القدرات النووية على المستوى الدولى

فى الإطار السابق ، يوجد اتجاهان رئيسيان يشيران إلى الآثار الإستراتيجية القائمة والمحتملة لإنتشار القدرات النووية على المستوى الدولى ، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إستنادا إلى تحليل السلوك الفعلى أو المحتمل للدول التى تمتلك قدرات عسكرية نووية ، من واقع تفاعلات سنوات ١٩٩١ - ١٩٩٨، وهما :

أولا : إتجاه الإنتشار الواسع للأسلحة النووية

يشير التيار السائد فى دراسات الإنتشار النووى خلال مرحلة مابعد الحرب الباردة (والذى يطلق عليه أحيانا Neo-Nonproliferation) إلى أن القدرة على إنتاج الأسلحة النووية قد إنتشرت بالفعل . (١٥) وأن من الصعب إيقاف البرامج النووية لبعض الدول خاصة لما يسمى The Rouge States، (١٦) ، وأن كل ماهو منستطاع للتعامل مع مشكلات إنتشار الأسلحة النووية هو إبطاء الإنتشار، وليس إيقافه أو إنهاؤه (١٧) على نحو ما أوضحت حالة التفجيرات النووية الهندية الباكستانية فى مايو ١٩٩٨ ، وأن ما أصبح مطروحا هو : كيف نتعايش مع إنتشار الأسلحة النووية ؟ ، بدلا من :كيف نمنع إنتشارها ؟ (١٨) وبصيغة أخرى، فإن السؤال المهم لم يعد هو كيف يمكن وقف إنتشار الأسلحة النووية ، لكن كيف يمكن منعها من أن تستخدم ؟ (١٩) فهناك يقين بأن عددا من دول العالم سوف يتجه نحو إمتلاك أسلحة نووية فى المدين القصير والمتوسط ، وأن السلاح النووى سوف ينتشر عبر مناطق العالم المختلفة - كما يقرر روجر مولاندر وبيتر ويلسون - خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة. (٢٠)

لقد أدت عوامل مختلفة ، تبلورت خلال مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، إلى سيطرة هذا الإتجاه ، أهمها ما يلى :

الناجمة عن محطات الطاقة سيئة التصميم ، أو سيئة الإدارة ، ومشاكل تصريف النفايات النووية [٢٥] ، على النحو الذى طرح مشكلات مختلفة تتصل بالحوادث النووية ، أو التلوث النووى. [٢٦] كما ظهرت مشاكل تهريب المواد النووية ، أو الإستيلاء عليها ، والإتجار فيها ، إضافة إلى الإنعكاسات المحتملة لعدم الإستقرار السياسى أو الإقليمى عبر العالم ، بفعل الصراعات المسلحة الدولية والداخلية ، فيما يتصل بالمساس بالمنشآت النووية . فقد أسفرت "المعضلة النووية " . حسب تعبير ألان كراس – عن وجه جديد "لن ينتهى فى أى مدى زمنى قريب" .[٢٧] وأدى ذلك إلى ظهور تفاعلات متفرقة تتصل بتلك المخاطر ، كما حدث بشأن مشكلة مفاعل تشرنوبيل ، والسيطرة على المواد النووية . ونوقشت هذه القضايا ، وغيرها على نطاق واسع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ووكالات نزع السلاح الدولية ، وصدرت بشأنها قرارات وتوصيات مختلفة إستندت على أوراق عمل قدمت من جانب العديد من الدول ، بما أدى إلى تبلور ملامح أولية لإتجاه نحو خلق أو إرساء ترتيبات وتدابير وإتفاقيات مختلفة للتعامل مع المشكلات التى يطرحها إنتشار القدرات النووية ، وهى ترتيبات تتصل عادة ـ جزئيا أو كليا – بالأطر الخاصة بالسيطرة على إنتشار الأسلحة النووية ، كإنشاء المناطق الخالية منها ، على مستويات دولية وإقليمية مختلفة .

فى هذا الإطار ، فإنه على الرغم من أن التفاعلات المتصلة بمشكلة الإنتشار النووى على المستوى الدولى ، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١ – ١٩٩٨) ، تشير إلى غلبة إتجاه السيطرة على إنتشار الأسلحة النووية ، إستناداً على الحالات التى يمكن رصدها بهذا الشأن ، الا أن عوامل مختلفة تشير إلى أن إحتمالات إنتشار الأسلحة النووية لا تزال قائمة، وأن أسس إتجاه السيطرة على إنتشار الأسلحة النووية لا تزال غير مستقرة ، فى ظل الإنتشار الواسع للقدرات النووية فى العالم ، أهمها ما يلى : [٢٨]

١. أنه إذا كانت مجموعة من الدول قد عدلت عن قرار إمتلاك أسلحة نووية خلال الفترة الماضية ، كالبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية ، فإن مجموعة أخرى من الدول قد مضت نشاطاتها النووية ، وأنتجت أسلحة نووية بالفعل كإسرائيل والهند وباكستان، بل أن كلا من الهند وباكستان قد قامتا بخطوة درامية حادة بالإعلان عن امتلاك تلك الأسلحة .

٢. أن كثيرا من الدول التى عدلت عن قرار إمتلاك أسلحة نووية يمكن أن تعدل أيضا عن قرار" عدم الإمتلاك" اذا تعرضت لضغوط إستراتيجية (داخلية – إقليمية – دولية) ، خاصة فى ظل...

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى – عام	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

- أنها تمتلك بالفعل قدرة متطورة على إنتاج الأسلحة النووية (كوريا الشمالي) ، ولديها مخزون من المواد النووية (جنوب إفريقيا) ؛
- أن تقارير مختلفة تشير إلى أن بعضها لا يزال مستمرا فى عمليات الأبحاث السرية المتصلة بتطوير الأسلحة النووية (البرازيل ـ تايوان) ؛
- أنه لا توجد نظم أو آليات جادة للرقابة تضمن عدم عودة تلك "الدول الممتنعة"The Abstaining States عن قراراتها فى حالة مواجهتها تهديدات إقليمية خطيرة . إن مشكلة هذه النقطة ، هى أن أول إشارة بأن دولة ما من الدول الواقعة فى إقليم معين ، يشهد إنتشاراً للقدرات النووية ، ستغير موقفها ، سوف تدفع الآخرين لأن يتبعونها ، خشية إمتلاك الأسلحة النووية ، أو إعادة إمتلاكها ، فى وقت متأخر نسبيا .

٣. أنه حتى الدول التى تعتبر أمثلة تقليدية لدول إتخذت قرارات إستراتيجية قاطعة بعدم إمتلاك أسلحة نووية ، كاليابان ، قد شهدت جدلا حوال إمتلاك أسلحة نووية ، عندما بدأت تتعرض لتهديد نووى محتمل من جانب إحدى الدول المجاورة لها .

٤. أن مسار عملية إنتشار الأسلحة النووية يشير إلى أن كل فترة من الفترات تشهد ظهور مجموعة من الدول تحاول إمتلاك أسلحة نووية ، تعقبها مجموعة أخرى . وأذا كان إتجاه عدم الإنتشار قد تغلب فى الحالات الحادة التى شهدتها مرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٦ ، وهى العراق وكوريا الشمالية ، فإن نفس المرحلة قد بدأت تشهد ظهور حالات أخرى New Proliferants، مثل إيران وتايوان .

٥. أن " عدم الإنتشار " قد حقق تقدما بالفعل فى الفترة الراهنة ، لكن ذلك قد تم ـ فى معظم الحالات التى تتم الإشارة إليها بهذا الشأن ـ لأسباب لاعلاقة لها بالآليات التقليدية لعدم الإنتشار (معاهدة NPT ، السيطرة على الواردات ... الخ) ، فقد تم ذلك فى أطر إستثنائية (العراق) ، أو داخلية (جنوب إفريقي) ، أو بصفقات مكلفة (كوريا الشمالية) ، وهكذا.

٦. أن محاولات إقامة نظم خاصة للتفتيش النووى ، أو ترتيبات إقليمية واسعة لمنع إنتشار الأسلحة النووية ، أو إخلاء الأقاليم الدولية منها ، تواجه مشكلات مختلفة عملياً ، حتى فى الحالات التى شهدت " تسويات أو حلولا " للمشكلات النووية . كما أن محاولة تفعيل النظام ".. لمنع إنتشار الأسلحة النووية NPT لا تزال محل نقاش .

وهكذا فإن التفاعل بين هذين الإتجاهين ، فيما يتصل بدلالاته بالنسبة لواقع ومستقبل التسلح النووى فى العالم ، يتسم بالتعقيد الشديد ، بحيث يصعب تحديد الآثار الإستراتيجية القائمة والمحتملة لإنتشار القدرات النووية ، فى ظل الأطر التقليدية للإنتشار النووى ، بشكل دقيق . إذ لم يعد من الممكن تحليل واقع ومستقبل التسلح النووى إستنادا على المفاهيم والنماذج البسيطة التى سيطرت على دراسات الإنتشار النووى خلال الحرب الباردة . فكما تشير دراسة ماكجورج باندى ، ووليم ج . كرو ، وسيدنى د . دريل ، فإن العالم الحقيقى معقد وواعد فى نفس الوقت ، بدرجة أكبر مما تظهره أية صورة مبسطة له على أنه عالم يضم دولا مالكة للأسلحة النووية ، وأخرى لا تمتلكها وفقاً لما هو مقرر فى معاهدة NPT على سبيل المثال (٢٩) فتبعا لتصنيف تقرير "تقويمات إستراتيجية – ١٩٩٥" لدول العالم ، إستنادا على مستوى تطور برامج تسلحها النووى ، توجد – بإستثناء الدول الخمس النووية الكبرى – عدة مجموعات من الدول ، قد تزيد أو تقل ، أهمها ما يلى : (٣٠)

أ. دول تمتلك قدرات نووية غير معلنة States With Undeclared Nuclear Capabilities

ب. دول تقوم بنشر الأسلحة النووية حاليا Instant Proliferators

ج. دول تمتلك برامج تسلح نووى قائمة States With Established Nuclear Weapons Programs

د. دول تمتلك البنية النووية الأساسية States With Basic Expertise And Infrastructure

هـ. دول تمتلك البنيـــة النووية اللازم States With Necessary Expertise And Infrastructure

ان خريطة التسلح النووى فى العالم قد أصبحت معقدة فى المرحلة الحالية . ومن المحتمل أنها ستصبح أكثر تعقيدا فى المستقبل . فالتصورات الخاصة بوجود عالم مسلح نوويا ، أو عالم خال من الأسلحة النووية ، تصورات بسيطة . فإنتشار مستويات مختلفة من القدرات النووية سوف يفرزمستقبلا أكثر تعقيدا مما هو قائم الآن . لكن ملامح المستقبل سوف تختلف من منطقة إلى أخرى ، تبعاً لمحددات وأنماط سلوك الدول التى تمتلك قدرات نووية فى كل منطقة من مناطق العالم .

١. إنتشار التكنولوجيا النووية المتطورة ، أو المكملة ، أو المزدوجة ، وهي التكنولوجيا التي تتيح للدول تطوير أو تحويل قدراتها النووية بإتجاه إمتلاك أسلحة نووية ، كقدرات إعادة المعالجة ، أو التصميم الهندسي ، أو البنية الصناعية ، أو الحاسبات الآلية .إذ " قلل من صعوبة أن تكون الدول قادرة على صناعة أسلحة نووية " (١٢) ، كما تشير حالات العراق وكوريا الشمالية .

٢. تصاعد الدوافع التي يمكن أن تجعل الدول تتجه نحو إتخاذ قرار إمتلاك الأسلحة النووية. فإضافة إلى أن الدول لاتزال ترى السلاح النووي رمزاً للقوة ، يقرر كينيث والترز ـ على سبيل المثال ـ أنه يمكن رصد سبعة أسباب لسعي الدول نحو حيازة هذا السلاح في المرحلة الحالية (٢٢)، أهمها إنهيار الأطر الأمنية التي سادت خلال الحرب الباردة ، على النحو الذي تطرحه حالات مثل اليابان وتايوان .

٣. تصدع نظم منع إنتشار الأسلحة النووية ، سواء على مستوى التعهدات الثنائية ، أو التحقق متعدد الأطراف ، أو الإتفاقيات الدولية ، وأهمها النظام الدولي لمنع إنتشار الأسلحة النووية المتمثل في NPT ، الذي عاني من عدم فعاليته ، ورفض التعاون معه ، أو عدم الثقة فيه ، مع صعوبة تطويره بإدخال "نظام التفتيش الخاص" مثلا ، كما وضح في حالات متعددة كالعراق وكوريا الشمالية وإيران وإسرائيل .

وقد أدت تحليلات هذا الإتجاه إلى تبلور توجهات (في الدراسات وداخل المؤسسات) تدفع نحو التحرك من إطار " عدم الإنتشار" Non Proliferalion ، بمفهومه وسياساته التقليديين ، إلى أطر أخرى ، بمفاهيم وسياسات جديدة ، تهدف إلى منع الدول المشكوك في نواياها من إمتلاك قدرات نووية سلمية من الأساس ، بالضغط على الدول التي تزودها بالتكنولوجية النووية (مثلا) ، أو مواجهة الإنتشار بأساليب إكراهية عنيفة في المناطق التي تشهد حالات إنتشار حادة ، كإستخدام الأداة العسكرية لقصف المنشآت النووية (مثلا) ، أو تجاوز منع الإنتشار إلى التعامل مع نتائجه العملية ، ببناء نظم دفاع صاروخي متطور (مثلا) ، أو إدارة عملية الإنتشار النووي في المناطق التي وقع فيها الإنتشار النووي بالفعل ، بإجراءات بناء الثق (مثلا) . وتم التعبير عن ذلك بمفاهيم بديلة لعدم الإنتشار ، مثل Counter - Prolifertion أو Anti - Proliferation أو Proliferation Mangment فقد أدى إنتشار القدرات النووية إلى تبلور تيار يركز على " مرحلة ما بعد الإنتشار النووي " .

فى المقابل يؤكد الإتجاه التقليدى فى دراسات الإنتشار النووى ، أن إنتشار القدرات النووية لم (ولن) يؤدى بالضرورة إلى إنتشار الأسلحة النووية على المستوى الدولى ، فبينما يظل حقيقيا – كما يقرر ليونارد سبكتور – أن مزيدا من الدول ، بما فى ذلك دول العالم النامية ، سوف تمتلك القدرة على صناعة الأسلحة النووية عبر الزمن ، "فإنه ليس من الحتمى أنها سوف تختار أن تفعل ذلك" (٢٣) ، حتى فى تلك الحالات التى يرتبط فيها إمتلاك السلاح النووى – بالنظر إلى مستوى تطور البنية التكنولوجية النووية – بمجرد إتخاذ القرار السياسى بذلك ، كما توضح حالات اليابان وألمانيا والسويد وكندا على سبيل المثال ، اضافة الى حالتى البرازيل والأرجنتين اللتين إنضمتا مؤخرا الى هذه الفئة من الدول . فكل دولة تقوم بعملية تحليل معقدة لمستويات مختلفة من العوائد (التى ترتبط بدوافعها لإمتلاك الأسلحة النووية) والتكاليف (الأعباء المالية الكبيرة ، الضغوط السياسية الدولية) المرتبطة بقرار إنتاج السلاح النووى قبل إتخاذه .

وتمارس عوامل مختلفة تأثيراتها على قرارات الدول، على النحو الذى أدى إلى تغيير كثير منها لقراراتها النووية ، بوقف او تجميد برامجها النووية – العسكرية ، أو عدولها عن الإحتفاظ بالأسلحة النووية ، كما حدث فى حالات كوريا الشمالية ، وأواكرانيا ، وإن كانت الحالة الهندية – الباكستانية تلقى بظلال كثيفة على ذلك . فالقدرات التكنولوجية النووية تعتبر شرطا ضروريا لإمتلاك الأسلحة النووية ، لكنها ليست كافية وحدها للدفع فى هذا الإتجاه .

ثانيا : إتجاه السيطرة على إنتشار الأسلحة النووية

لم تكن احتمالات حدوث انتشار واسع للأسلحة النووية فى مناطق العالم المختلفة هى الإتجاه الوحيد لتأثير إنتشار القدرات النووية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فقد أدى إنتشار القدرات النووية – بدرجات مختلفة – إلى تبلور تفاعلات مختلفة تدفع فى الإتجاه المضاد ، وهو اتجاه السيطرة على إنتشار الأسلحة النووية ، توازت مع تطورات مختلفة تؤكد أن العالم لايسير فى اتجاه إنتشار الأسلحة النووية ، لكن ربما فى إتجاه إيجاد أطر أو نظم أو ترتيبات تعاونية ، للحد من مخاطر إنتشار القدرات النووية ، أو منع إنتشار الأسلحة النووية ، أو إخلاء بعض المناطق من الأسلحة النووية القائمة أو المحتملة ، على النحو الذى يمكن الإشارة إلى عدة نقاط بشأنه :

١. أن الإنتشار الواسع للقدرات النووية (كأحد العوامل الأساسية) ، قد أدى إلى اتجاه القوى الدولية الرئيسية فى العالم ، خاصة الولايات المتحدة ، إلى الدفع فى إتجاه تأكيد قوة النظم الدولية لمنع إنتشار الأسلحة النووية ، وخوض "معركة" بهدف إستقرارها كأطر ملزمة لكافة الدول الأطراف فيها ، كما حدث بشأن عملية التمديد اللانهائى لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية NPT فى النصف الأول من عام ١٩٩٥ . وكذلك محاولة تطوير نظم للرقابة الإكراهية على القدرات النووية ، المستندة على قرارات مجلس الأمن الدولى ، كنظام التفتيش الخاص الذى تم تطبيقه فى الحالة العراقية ، كما تمت محاولات لتطبيقه فى حالة كوريا الشمالية .

٢. أن الإنتشار الواسع للقدرات النووية (كأحد العوامل الأساسية) ، قد أدى إلى قيام الولايات المتحدة ، والدول المتحالفة معها ، بتطوير توجهات سياسية عملية لمنع إنتشار الأسلحة النووية ، فى ظل نوايا واضحة بأنها - حسب تعبير السفير توماس جراهام "لن تسمح لأية دولة أخرى بإمتلاك الأسلحة النووية . (٢٤) وذلك بأساليب (مكافأة أوعقاب) سياسية واقتصادية وعسكرية ، أدت إلى عدول بعض الدول عن الإستمرار فى برامجها النووية العسكرية (كوريا الشمالية) ، أو عن الإستمرار فى الإحتفاظ بالأسلحة النووية (أوكرانيا) .

٣. أن الإنتشار الواسع للقدرات النووية (وقدرات التدمير الشامل عموما) قد أدى - كعامل هام إلى قيام الولايات المتحدة والدول الكبرى بطرح عدة مشروعات - مبادرات دولية أو إقليمية ، للسيطرة على إنتشار الأسلحة النووية ، وصولا إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية فيها . إضافة إلى إرتباط التعامل مع مشاكل الإنتشار النووى (وإن لم يكن ذلك بالضرورة) ، بالتوصل إلى ترتيبات لمنع إنتشار الأسلحة النووية فى الأقاليم التى تشهد تلك المشكلات . وتوازى ذلك مع تطورات هامة كقيام إحدى الدول " طواعية "بتفكيك ما لديها من أسلحة نووية ، وبدء مفاوضات متعددة الأطراف تركز - فى أهم مستوياتها - على إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية (أو أسلحة الدمار الشامل) فى إطار تسويات إقليمية كبرى ، أو غير ذلك ، كما حدث فى الشرق الأوسط وإفريقيا .

لكن على مستوى آخر يتصل بما سبق ، فإن إنتشار القدرات النووية فى مناطق العالم المختلفة قد أدى - كعامل رئيسى - إلى خلق ما يسميه ماكجورج باندى ، ووليم ج. كرو ، وسيدنى د. دريل ، الخطر النووى The Nuclear Danger إذ أدى إنتشار القدرات النووية إلى بروز أخطار نووية اخرى ، إضافة إلى مشكلة الخطر الناجم عن الرؤوس النووية "المحتملة" ، كتلك الأخطار

الموقف الدولى ـ الامم المتحدة

المعـاهـدة النـوويـة

الموقف الدولى ـ الامم المتحدة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١ـ	صداع فى راس الامم المتحدة	مصطفى السيد	العالم اليوم	١٢٣٧	١٩٩٥	٧١
٢ـ	الصراع النووى تحت سقف الامم المتحدة	الجريدة	الاهرام	٣٩٥٨٠	١٩٩٥	٧٢

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مصطفى السيد
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولى : الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	١٢٣٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

الانتشار النووى.. والتجارب الذرية

صداع فى رأس الأمم المتحدة

□ إعداد ـ مصطفى السيد

تشهد أروقة منظمة الأمم المتحدة فى الوقت الحاضر شدا وجذبا حول موضوعين اساسيين هما تجديد معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية والمفاوضات الخاصة بالتوصل إلى معاهدة لحظر "تجارب النووية تحت الارض.

وكان الخلاف والفشل هما السمة المميزة للاجتماعات التى عقدت فى هذين الشأنين مؤخرا فى نيويورك وجنيف.

ففى نيويورك.. فشل الاجتماع التحضيرى لمؤتمر تجديد معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية فى الاتفاق على تجديد طريقة التصديق على المعاهدة خلال المؤتمر الرئيسى المقرر عقده فى مقر الامم المتحدة فى ابريل القادم.

فعلى الرغم من اقرار مفاوضى الاجتماع التحضيرى جدول أعمال مؤتمر ابريل القادم، إلا أنهم فشلوا فى تحديد طريقة التصويت على المعاهدة، وإمكانية تمديدها والذى يتطلب أغلبية الموقعين عليها وعددهم 170 عضـوا.. وازاء هذا الفشل فإن الخيارات ستكون مفتوحة بين تمديد غير محدد تطالب به الدول الكبرى وتمديد لفترة محدودة تسعى إليه دول العالم الثالث..

وفى جنيف بدأت مؤخرا دورة عام 1995 لمؤتمر نزع السلاح والذى يستمر لمدة 9 أسابيع تحت رعاية الامم المتحدة، وهو المؤتمر الذى يضم فى عضويته 38 دولة.

وتنبع أهمية هذه الدورة من أنها تأتى قرب موعد تجديد معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية.. وتسيطر الخلافات ايضا على المفاوضات الجارية فى هذه الدورة بسبب الخلاف على مسائل حيوية مثل نطاق المعاهدة والتصديق عليها وتاريخ سريانها.

ففى الوقت الذى دعت فيه الولايات المتحدة إلى ضرورة البدء الفورى فى المفاوضات الخاصة بوضع معاهدة دولية لحظر التجارب النووية تحت الارض وضرورة الانتهاء منها قبل سبتمبر القادم، ترى دول نووية اخرى مثل الصين وفرنسا انها لن تكون مستعدة لذلك قبل سبتمبر 1996. ورغم اتفاق جميع الدول الاعضاء بمؤتمر نزع السلاح على ضرورة هذه المعاهدة إلا أنهم يختلفون على الشكل الذى يجب أن تكون عليه..

فمعظم الدول الاعضاء تريد أن يكون هناك حظر كامل على التجارب الخاصة بجميع أنواع التفجيرات فى العالم، لكن هناك بعض الدول النووية تصر على ضرورة احتفاظها ببعض الامكانيات لإجراء تجارب آمنة فى مجالات سلمية فى الوقت نفسه، تحاول الولايات المتحدة إدخال نص فى المعاهدة يسمح لأى دولة بالانسحاب منها بعد 10 سنوات من توقيعها أو الانسحاب الفورى منها إذا تعرضت مصالحها القومية للخطر.. وهذا مالم توافق عليه دول اخرى واعتبرته امرا معوقا للمفاوضات.. وإزاء هذه الخلافات.. سعت الولايات المتحدة إلى دفع المفاوضات قدما وأعلنت تنازلها مؤخرا عن طلبها الخاص بالانسحاب بعد 10 سنوات من توقيع المعاهدة، كما أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ايضا مد فترة حظر التجارب النووية الأمريكية حتى يتم التوصل إلى المعاهدة.. واقترح السفير رالف ايرل رئيس الوفد الأمريكي فى مؤتمر نزع السلاح أن يبقى مؤتمر نزع السلاح فى حالة انعقاد دائم حتى سبتمبر القادم إذا لم يتم الانتهاء من المفاوضات قبل انتهاء الدورة فى ابريل القادم..

ويذكر أن مؤتمر نزع السلاح قد اقر معاهدة موسكو الخاصة بحظر التجارب النووية فى الجو وتحت الماء ويسعى الآن لحظر التجارب تحت الأر

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى : الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٣٩٥٨٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

الصراع النووى تحت سقف الأمم المتحدة:

مراجعة المعاهدة فرصة لن تتكرر لتسجيل مواقف الدول غير النووية وحصولها على ضمانات أمنية

تحت سقف الأمم المتحدة وعلى مدى اربعة اسابيع تلتقي الآن دول العالم لتراجع أهم وثيقة دولية يتعلق بها أمن ومستقبل البشرية وبعد خمس وعشرين عاما من اقرار معاهدة حظر الانتشار النووى، التي قسمت العالم الى قسمين: جيتو الدول التي لا تملك ونادى الدول التى تملك السلاح النووى وتستاثر بعضوية النادى النووى رسميا طبقا للمعاهدة.

المراجعة في حد ذاتها تمثل اهمية كبرى لدول العالم الثالث التي تسعى لتامين أمنها القومى فى مواجهة التهديد باستخدام السلاح النووى ضدها او ان تصبح ضحية لعدوان نووى.

وسواء نجحت الحملة الأمريكية الرهيبة التى جابت العالم لتضمن التجديد المطلق للاتفاقية او إذا فشل التجديد المطلق فان المراجعة في حد ذاتها فرصة لن تتكرر للدول التى لا تملك السلاح النووى، والتى تنازلت عن هذا الحق عندما وقعت وصدقت على معاهدة حظر الانتشار النووى، لكى تطالب وتصر على الحصول على ضمانات أمن جديدة وعلى تسجيل مواقفها بالنسبة للائحة المعاهدة وأيضا بالنسبة لاسلوب التصويت الذى يتم بموجبه تقرير مستقبل هذه الوثيقة الهامة ومستقبل البشرية سواء بالتجديد للطلق أو المحدود.

ولعل أهم ما تحاول دول العالم الثالث تحديده الآن هو تحقيق توافق أراء واجماع دولى على اى نتيجة يتم التوصل إليها بالنسبة لمستقبل هذه المعاهدة.

وكما قال السفير الدكتور نبيل العربى للاهرام فان القضية اخطر من ان تترك للتصويت عليها بعدد محدود من الدول أو بأغلبية بسيطة لانها تمس مستقبل البشرية والعالم كله.

وتحاول دول العالم الثالث الآن مراجعة المواد التي ستحدد أسلوب التصويت طبقا للائحة الاجراءات، هذا رغم ان المادة العاشرة من الاتفاقية تنص على ان يتم البت فى لستمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى او تمديدها لفترة او لفترات اضافية محددة تتخذ بأغلبية أصوات الدول الاطراف فى المعاهدة.

هذا فى الوقت الذى لثارت فيه الولايات المتحدة ضجيجا هائلا تردد في عواصم العالم التى زارها مستشارو الرئيس كلينتون ويتردد الآن فى قاعات وأروقة الأمم المتحدة بأن أمريكا ضمنت العدد اللازم لموافقة الدول على التحديد الدائم للاتفاقية.

ورغم هذه الحملة الأمريكية الضارية فان الشكوك مازالت تحيط بحقيقة هذه الحملة النفسية التى يعتقد الكثير من دول عدم الانحياز المجتمعة فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك الآن بأنها نوع من الدعاية الأمريكية ضخمتها واشنطون لتؤثر على مواقف الدول المترددة لكى تؤيد المطلب الأمريكى.

وقد استخدمت الولايات المتحدة وسخرت كل أجهزتها على مدى العامين الأخيرين لتحصل على موافقة الدول على التجديد المطلق للاتفاقية.

وشاركت أجهزة الخارجية الأمريكية والبنتاجون والمخابرات الأمريكية وخبراء أمريكا فى الحد من التسلح فى جمع أصوات الدول لصالح الموقف الأمريكى.

وهناك محاولات لدول عدم الانحياز تجرى الآن أيضا لتحقيق الاقتراع السرى على المعاهدة حينما يحين الوقت للتصويت عليها خلال الاسبوع الأخير من مراجعة الاتفاقية وسيكون ذلك حوالى التاسع من مايو القادم.

وتعلق دول العالم الثالث أهمية على دعم المعاهدة بحيث تعبر عن مواقف ومصالح الدول الأعضاء التى وافقت على نبذ الخيار النووى بانضمامها للمعاهدة.

هذه الدول غير النووية لا تريد هدم المعبد ولكنها تريد تقوية الضمانات التى تسمح لشعوبها بأن تشعر بالأمن والأمان فى ظل عدم وجود اتفاقية شاملة حتى الآن لإنهاء التسلح النووى.

وبعد مرور خمسة وعشرين عاما من اقرار معاهدة حظر الانتشار النووى لا توجد اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية حتى الآن.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٣٩٥٨٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

وترى مجموعة عدم الانحياز ان الوقت مناسب الآن لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى لتحديد وتأكيد عالمية المعاهدة بانضمام كل الدول التى استفادت من وجودها خارج المعاهدة وقامت ببناء ترسانات نووية، وضمنت عدم خضوعها للتفتيش الدولى لوجودها خارج القاهرة.

وبرغم ان معاهدة حظر الانتشار النووى أعطت حق امتلاك أسلحة نووية للدول الخمس فقط امريكا، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا «الاتحاد السوفيتي سابقا» وحظرت إنتاج وانتشار السلاح النووى على دول أخرى الا انه فى ظل الاتفاقية استطاعت إسرائيل ان تصبح قوة نووية كبرى وكذلك الهند مضت فى تجاربها النووية وكذلك باكستان وحتى الآن اغمضت الدول الكبرى اعينها عن قيام هذه الترسانات النووية فى الشرق الأوسط وآسيا رغم المخاطر التى ترتبط بوجود ترسانات نووية وسط محيط من الدول التى لا تملك السلاح النووى ولا الخيار النووى.

وفى أروقة الأمم المتحدة الآن وداخل قاعات المراجعة ترتفع أصوات أندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - نيجيريا ودول أخرى تعترض على عدم وجود ضمانات كافية تحمى البشرية من التهديد النووى وقد اعدت مجموعة عدم الانحياز مذكرة تتضمن مواقف المجموعة بالنسبة للمراجعة ومصر تعمل مع هذه المجموعة لتحقيق عالمية المعاهدة ونزع السلاح النووى واقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وفى العالم وكما هو واضح فإن الفرصة الراهنة لمراجعة المعاهدة قد فجرت صراعا على المسرح الدولى ليس فقط فى الشرق الأوسط حيث تحتكر إسرائيل السلاح النووى ولكن أيضا فى مناطق اخرى من العالم فى أمريكا اللاتينية حيث تتزعم المكسيك رفض التجديد الدائم للمعاهدة، واليابان أكبر حليف لأمريكا تدعو لإزالة التسلح النووى وتتعرض بدورها للضغوط الأمريكية فى الحرب الساخنة بين اليابان وأمريكا حول التجارة و انخفاض سعر الدولار.

وحتى داخل الادارة الأمريكية فان هناك جناحا ينتقد انصياع الادارة لما تريده فرنسا وبريطانيا بدلا من تعاون أمريكا مع ما تريده دول اخرى مثل المانيا واليابان والاستماع لمطالب دول العالم الثالث.

وقال مسئول أمريكى شارك فى الحملة الأمريكية لإقناع الدول بالتصويت مع التجديد المطلق للاتفاقية قال: ان الولايات المتحدة لم تلتفت الى مطالب دول حليفة وهامة جدا مثل المانيا واليابان ووقفت مع بريطانيا وفرنسا ضد المانيا واليابان ودول أوروبية اخرى تريد ان تحقق تحركا اسرع نحو وقف التجارب النووية وإزالة اسلحة الدمار والأسلحة النووية بالذات طبقا لنصوص معاهدة حظر الانتشار النووى، وقال هذا المسئول ان هذا الموقف الأمريكى قد جعل مهمة المسئولين الامريكيين الذين زاروا اربعين دولة اصعب بكثير بالنسبة لإقناع الدول فى الموافقة على التجديد المطلق بدون شروط.

ويعتقد مساعدو الرئيس كلينتون انه إذا لم تحصل الولايات المتحدة على التمديد الدائم للاتفاقية فانها قد تفقد دورا قياديا فى زعامة العالم فى مجال التسلح النووى وايضا منع الانتشار النووى.

وتزعم الدعاية الأمريكية ان الولايات المتحدة قد ضمنت الآن موافقة أغلبية الأصوات على التمديد الدائم يضم هذا العدد ٧٩ صوتا تقول أمريكا انها ضمنتها بالاضافة إلى أصوات متردده تميل الى تأييد الموقف الأمريكى بمعنى ان الولايات المتحدة مازالت تمارس الضغوط على هذه الدول المترددة.

ومن بين ١٧٤ دولة أعضاء فى الاتفاقية يقول المسئولون الأ... ان ٧٨ دولة مازالت مترددة، ٢٧ منها تميل للانصياع لرغبة امريكا، ٢٣ دولة قالت لا وان ٧٩ دولة موافقة.

وقال المسئول الأمريكى ان فشل الولايات المتحدة فى اتخاذ اجراءات كافية قبل انعقاد المؤتمر لمواجهة قلق الدول قد وضع الادارة فى وضع تواجه فيه اضطرابا فى اللحظات الاخيرة بالنسبة للأصوات المطلوبة لتحقيق هدف أمريكا بالتجديد المطلق للمعاهدة.

تؤكد الولايات المتحدة انها لن تؤيد اى خيار اخر غير التمديد الدائم، وتعتبر ذلك عنصرا مركزيا لاستراتيجية الأمن الأمريكى.

وبالنسبة لأمريكا فإن على قمة المشاكل التى مازالت تواجهها هذا الصراع الدائر فى الشرق الأوسط بين مصر وإسرائيل.

وفى دفاعها عن التجديد الدائم اثارت امريكا مبررات لا يقبلها عقل تقول ان التجديد المطلق للمعاهدة هو فى صالح مصر وإسرائيل. على السواء حتى مع استمرار وجود إسرائيل خارج المعاهدة.

ويؤكد المسئولون الأمريكيون ان مصر دولة هامة جدا فى معاهدة حظر الانتشار وكان لها دور فاعل فى المفاوضات خلال فترة الستينات ولذلك فان الولايات المتحدة تعتمد على تأييد مصر لتمديد المعاهدة. وقد أعطت الولايات المتحدة وكذلك الدول الأعضاء فى المعاهدة وقتا لاستمرار الحوار بحيث يتم التصويت على مستقبل المعاهدة فى نهاية انعقاد المؤتمر وعلى أمل ان تؤدى المراجعة إلى طمأنة الدول التى تشعر بالقلق إزاء تجديد المعاهدة بدون ضمانات.

وتؤكد دول عدم الانحياز ان اهم فشل للاتفاقية هو عدم تحقيق العالمية بانضمام كل الدول إليها وبعد خمسة وعشرين عاما فهناك دول مثل إسرائيل والهند وباكستان ترفض الانضمام إليها وكلها دول استفادت ببقائها خارج المعاهدة، وحصلت على مواد نووية عسكرية، بل واستخدمت تسلحها النووى كسلاح لحل مشاكلها الاقليمية ولدعم مركزها على المسرح الدولى.

إسرائيل وحدها هى الدولة الوحيدة التى تتمتع بتأييد استراتيجى من حليف استراتيجى ولا تحرك ساكنا عندما يطرح وضعها غير المشروع كدولة نووية خارج معاهدة حظر الانتشار النووى بينما الهند والباكستان تتعرضان لبعض الضغوط الدولية وان كانت غير مؤثرة فى موقف الدولتين.

وطبقا للمصادر الرسمية الأمريكية فان إسرائيل تستخدم قدرتها النووية للتأثير على مفاوضات السلام الدائرة الآن، كورقة اساسية لممارسة الضغوط على سوريا وعلى الفلسطينيين وعلى دول الشرق الأوسط.

طبقا لهذه المصادر فان إسرائيل تمتلك مفاعلا للماء الثقيل ينتج أسلحة نووية، ولا يخضع لتفتيش وضمانات هيئة الطاقة الذرية، رغم ان إسرائيل عضو بهيئة الطاقة الذرية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الامم المتحدة	رقم العـــــدد :	٣٩٥٨٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

وقالت المصادر الرسمية الأمريكية ان إسرائيل تستطيع إنتاج عشرة رؤوس نووية كل عام وقد بدأ المفاعل الإسرائيلي إنتاج السلاح النووي في عام ٦٣ بمساعدة فرنسا وزادت قدراته من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات في عام ١٩٧٠ وبذلك زاد انتاجه من البلوتونيوم المخصب إلى ٤٠ كيلو جراما في السنة وهناك برنامج أخر ينتج ٤٠ كيلو جراما أيضا.

بالاضافة الى ذلك تمتلك إسرائيل مفاعلا للماء الثقيل ٢٥٠ ميجاوات ينتج ٥٠ كيلو جراما من البلوتونيوم كل عام.

وطبقا لتقرير أمريكي فان إسرائيل اشترت مواد نووية من دول اخرى من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وفي عام ١٩٨٦ . اختفت كمية من اليورانيوم المخصب من بنسلفانيا وذهبت لإسرائيل.

وطبقا للتقرير فان إسرائيل تمتلك يورانيوم يكفي لمدة ٢٠٠ عام قادمة، وتستطيع إنتاج ١٠٠٠ طن من اليورانيوم، وتمتلك الآن (٢٠٠) مائتي راس نووي.

ويقول التقرير ان التكنولوجيا الإسرائيلية تسمح لها بتطوير برامجها النووية خاصة بعد ان حصلت من الولايات المتحدة على أجهزة السوبر كمبيوتر التي تستخدم في تطوير وتفجير التجارب النووية.

الموقف المصري

بالنسبة لمصر فان كل الخيارات مفتوحة فالحكومة المصرية قد فجرت الوضع الشاذ لإسرائيل في قلب العالم العربي وبالنسبة لعدم الانتشار النووي.

هذا الصراع قد فتح الملف النووي الإسرائيلي على مصراعيه ولن يغلق بإنتهاء مؤتمر مراجعة الانتشار النووي، نظرا للارتباط الحيوي بين اقامة السلام في الشرق الأوسط وبين رفض مفاهيم التفوق العسكري وضرورة اخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار الشامل وتؤكد مصر ان اي خلل في التوازنات الأمنية لابد أن يولد شكوكا تعود بالمنطقة إلى التنافس والسباق والنزاع والصراع والصدام.

وإسرائيل ليست طرفا في المفاوضات المتعلقة بتمديد المعاهدة كما انها ترفض الدخول في مفاوضات حول نزع السلاح النووي في اطار اللجنة الاقليمية المنبثقة عن مؤتمر مدريد لان إسرائيل تخشى ان تضطر الى تقديم تنازلات من خلال جرها في المفاوضات.

وتاريخ مصر في محاولة حمل إسرائيل على الدخول الى معاهدة حظر الانتشار النووي طويل.

في عام ١٩٧٩ وفي اطار التوقيع على معاهدة السلام طلب الدكتور بطرس غالي وزير الدولة في ذلك الوقت ان توقع إسرائيل على معاهدة حظر الانتشار النووي ورفض المفاوضون الإسرائيليون اقتراح الحكومة المصرية.

وقد استمرت مصر في دفع موضوع حظر الانتشار النووي من خلال الأمم المتحدة ومطالبة إسرائيل بالتوقيع على المعاهدة.

في يونيو ١٩٨٨ دعا وزير خارجية مصر - إسرائيل ان تنضم للمعاهدة وان تضع كل امكاناتها النووية تحت التفتيش الدولي بواسطة هيئة الطاقة الذرية الدولية.

وأوضحت مصر موقفها بأن التفتيش على المفاعلات الإسرائيلية ضرورة لضمان عدم وجود اسرار غير معلن عنها بالنسبة للمخزون النووي الإسرائيلي.

في نوفمبر ١٩٩٠ اثار رئيس وفد مصر السفير عمرو موسى في ذلك الوقت نقطة هامة هي ان انضمام إسرائيل للمعاهدة يجب ان يسبق اية اجراءات لضمان اخلاء الشرق الأوسط من اى اسلحة نووية.

وطالب رئيس وفد مصر بان تلتزم إسرائيل بوقف التسلح النووي ليتوازى ذلك مع التزام الدول العربية بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وان تعمل كل دول المنطقة لوضع نظام اكثر فاعلية لضمان عدم ادخال السلاح النووي في الشرق الأوسط.

وأعلن السفير عمرو موسى أمام الأمم المتحدة ان المجتمع الدولي لا يستطيع ان ينتظر اقامة منطقة منزوعة السلاح النووي لان الوضع خطير في الشرق الأوسط ولا يحتمل انتظارا طويلا ويجب التصدي فورا لهذا الخطر وما يترتب عليه من غليان وتوتر في المنطقة.

في نفس الخطاب أصر رئيس وفد مصر على اتخاذ اجراءات تضمن شفافية النظام النووي في الشرق الاوسط بأن تصدر دول المنطقة التزامات وكذلك الدول الخارجية التي ساعدت إسرائيل في برامجها النووية تكشف عن حقيقة البرامج النووية الإسرائيلية.

مصر أيضا أوضحت موقفها في اطار اللجنة الاقليمية للحد من التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد عندما طالب رئيس وفد مصر الوزير المفوض نبيل فهمي بأن تعلن دول المنطقة التزامها بمعاهدة حظر الانتشار النووي . وان تقبل بنظام الضمانات، وهذا يتطلب اخضاع كل برامجها النووية للتفتيش النووي.

من الواضح ان مصر تصر على ان تتخذ إسرائيل خطوات فورية ومحددة تؤكد انها تتحرك في اتجاه الالتزام بالمعاهدة وان مصر لا تطالب إسرائيل بالتخلي عن امنها.

ويتصدر هذا الخلاف المصري - الإسرائيلي مسرح مؤتمر مراجعة اتفاقية حظر الانتشار رغم عدم وجود اسرائيل داخل هذا الحوار الدائر في الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة تعلم ان الملف النووي الإسرائيلي قد فتح على مصراعيه وان مستقبل نظام حظر الانتشار النووي مرهون بانضمام إسرائيل في وقت ما إلى نظام حظر الانتشار النووي وفتح برامجها النووية للتفتيش الدولي.

وكما قال الدكتور نبيل العربي فان أحدا لا يعلم كيف سيكون مستقبل الشرق الأوسط بعد ٢٥ عاما إذا ظلت إسرائيل خارج معاهدة حظر الانتشار النووي.

الخمس الكبار:

عدد التجارب على الأسلحة النووية:

الولايات المتحدة ١٩٤٥ - ١٩٩٢ أكثر من ألف اختبار.

روسيا: ١٩٤٩ - ١٩٩٠: ٧١٥ اختبارا

فرنسا: ١٩٦٠ - ١٩٩١: ٢١٠ اختبارا

الصين: ١٩٦٤ - ١٩٩٤: ٤١ اختبارا

بريطانيا: ١٩٥٢ - ١٩٩١: ٤٤ اختبارا، وقد وافقت جميع الدول الكبرى باستثناء الصين عام ١٩٩٢ على وقف الاختبارات بصفة لانهائية

الموقف الدولى ـ موقف امريكا

المعـاهـدة النـوويـة

الموقف الدولى ـ موقف امريكا

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١ـ	عصر الانفلات النووى	محمد سيد احمد	الاهرام	٤١٢٣٣	١٩٩٩	٧٥
٢ـ	بعد رفض الكونجرس المصادقة على المعاهدة النووية	الجريدة	السياسة الكويتية	١١١٣	١٩٩٩	٧٧

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد سيد احمد
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: امريكا	رقم العـــــدد :	٤١٢٣٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

عصر الانفلات النووى

اعتقدنا، عقب سقوط الاتحاد السوفيتى، ونهاية النظام العالمى ثنائى القطبية، أن الخطر النووى لم يعد يهددنا.. فمع بلوغ الحرب الباردة بين السوفيت والولايات المتحدة حداً بالغ الخطورة، قيل إن «معادلة الرعب النووى» حمت الجانبين من اللجوء إلى استخدام السلاح النووى.. غير أن هذا «الامتناع» كان قائما على عداء مستحكم بين الطرفين، لا على تفاهم واتفاق.. وهنا مكمن الخطر.. بيد أن أحد القطبين قد زال.. وقيل إن التفاهم على عدم التعامل قط مع الأسلحة النووية أصبح وارداً.. ولكن هناك الآن ما يشكك فى هذا الافتراض.. ولأسباب هى بالفعل مدعاة لقلق شديد.. ففى أيام معدودة، وقع أكثر من حدث يكشف عن مدى هشاشة المعادلة النووية فى عالمنا الراهن..

هناك فى المقام الأول قرار الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس الامريكى برفض توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بدعوى أن المعاهدة لا تحمى الأمن الامريكى حماية كافية.. هناك أيضا الانقلاب العسكرى فى باكستان، فى وقت يظل فيه التوتر شديداً بين إسلام أباد ودلهى.. والدولتان عرضة لمواجهة تفضى إلى استئناف القتال على الحدود بينهما فى كشمير، وخطر ان تفلت الأمور لدرجة إشعال مواجهة بالتفجيرات النووية.. وبوجه عام هناك إدراك متعاظم بأن «تشيرنوبيل» قد لا تكون الكارثة النووية الأخيرة من هذا النوع. وإن تسرب مواد مشعة من مفاعل قديم فى دولة صناعية متقدمة مثل اليابان قد نبه العالم كله إلى أن هذا وارد من قبل مفاعلات نووية فى مواقع أخرى، وبالذات من قبل الجيل الأول من المفاعلات التى بلغت حدا من الشيخوخة يعرضها لحالة عدم استقرار مزمنة..

والحقيقة أن الاعتقاد أصلا بأننا فى «أمان نووى»، بعد نهاية الحرب الباردة، كان مجرد وهم منذ البداية.. فلقد استقرت الأمور على عدم التعرض للترسانات النووية للدول الخمس الكبرى صاحبة حق الفيتو فى مجلس الأمن، بينما طولبت بقية دول العالم بالتخلى نهائيا عن التسلح النووى.. وترتب على ذلك نوع من «الابرتهايد النووى» الذى يميز دولا عظمى عن غيرها.. لماذا يؤذن للصين، على سبيل المثال، أن تكون دولة نووية وليس هذا مقرراً للهند؟.. وإذا أتيح للهند أن تصبح نووية، فلماذا تحرم باكستان؟ الخ..

ثم كانت هناك الدول التى أصبحت نووية سرا، وعلى رأسها إسرائيل.. وفى عام ١٩٩٣، صدر تصريح علنى من دولة جنوب إفريقيا قبل أن يتولى مانديلا الحكم فيها، يؤكد أن بريتوريا كانت تملك ست قنابل نووية، وأنها قد قررت أن تدمرها.. وكشفت حكومة جنوب إفريقيا - وقتذاك - أن امتلاكها لهذه الأسلحة لم يكن فى المقام الأول بفضل تفوقها العلمى والتكنولوجى، وإنما بفضل الدعم العلمى الذى حصلت عليه من إسرائيل.. وأنها قد دمرت القنابل الست، للحيلولة دون سقوطها فى أيدى حكومة للأغلبية السوداء بعد التخلى عن نظام الأبرتهايد، ذلك أن الأسلحة كانت لحماية بيض جنوب إفريقيا، ونظام الأبرتهايد، ولم تكن لتزويد حكم السود بها!!.. وهكذا عرف وبشكل رسمى - وباعتراف بريتوريا ذاتها - أن كلا من إسرائيل وجنوب إفريقيا دولة قد اصبحت نوويةسرا وأنها قد تعاونت

بيد أن هناك أيضا العراق.. وربما مجموعة أخرى من الدول، تتهمها الولايات المتحدة «بالدول السافلة»، لمحاولتها هى الأخرى أن تصبح نووية، بعد أن أصبحت أسرار كثيرة متعلقة بصنع هذه الأسلحة متاحة.. ثم أصبح تسلح هذه الدول بالأسلحة النووية، أمرا مبررا فى نظرها، بعد تكشف أن إسرائيل تحتفظ بترسانة من الأسلحة النووية، الأمر الذى يجعل السكوت على احتكارها هذه الأسلحة مساسا «بموازين الرعب النووى» فى الشرق الأوسط.. وتهديدا متجددا للسلام فى المنطقة..

وخوض دول عديدة سباقا سريا لاقتناء أسلحة نووية كانت النتيجة المباشرة لتطبيق نظام الابرتهايد فى مجال التسلح النووى.. وربما كان التمييز ممكنا من الوجهة العملية بين دول نووية وأخرى غير نووية مادامت كانت أسرار التكنولوجيا النووية مقصورة على دول متقدمة تكنولوجيا دون سواها.. وحتى فى ذلك الوقت، الذى بلغت فيه الحرب الباردة أوجها، أسهمت الجاسوسية العلمية بدور كبير فى كسر الاحتكار.. وانتشرت أسرار صنع هذه الأسلحة بالتدريج..

وكان للهند بالذات موقف متميز. عارضت دلهى منذ البداية أن يكون هناك تمييز نووى.. وعارضت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لا من منطلق أن المعاهدة تحظر نشرها، ولكن من منطلق أن الحظر ليس مطبقا على الدول جميعا دون استثناء.. وقد تختلف الآراء حول دوافع الهند.. فلقد اكدت دلهى دائما أن موقفها مبدئى.. غير أنه قد يقال إن الدافع الحقيقى هو حرمان الهند من «حق» تملكه الصين.. وأن فى هذا تمييزاً لا يحتمل.. أى أن الموقف لأسباب إقليمية لا دولية.. وبغض النظر عن الدوافع، فكان ينبغى توقع أن دو[ل] تشعر بأن أمنها مهدد لن تتورع عن السعى إلى اقتناء أسلحة نووية، وأن تتخذ «السماح» (أو «الترخيص») الذى تملكه إسرائيل فى هذا الصدد تكأة لتضفى على مساعيها «مشروعية» تخوض بها هى الأخرى سباق التسلح النووى سرا.. خاصة الآن بعد أن أصبحت تكنولوجيا صناعة هذه الأسلحة معروفة..

ولم يعد سرا أن العراق كان ضمن الدول التى سعت.. وامتلاك إسرائيل ترسانة نووية سرية قد أشعر قادة العراق بأن مسعاهم فى هذا الصدد «دفاع مشروع عن الذات». غير أن النظام العراقى قد عرض نفسه، عقب هزيمته فى محاولة غزو الكويت، لمأزق كبير.. ذلك أنه قد وجد نفسه مضطرا أن يوقع اتفاقاً شمل ضمن شروطه حق الدول التى ألحقت به هذه الهزيمة فى تفتيش ما يملكه من أسلحة محظورة بصفة منتظمة لضمان خلوه من أية أسلحة للدمار

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد سيد احمد
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: امريكا	رقم العـــــدد :	٤١٢٣٣
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

الشامل، ومنها بالطبع الأسلحة النووية .. والصدامات المتكررة منذ ذلك التاريخ بين العراق «وأنسكوم» وكالة الأمم المتحدة التي كلفت بمراقبة أسلحة العراق المحظورة)، هي تعبير عن محاولة النظام العراقي الإفلات من هذا القيد، بينما تصر عليه عاصمتان بالذات:

واشنطن ولندن..

وقد اتضح أنه لا العراق ولا إيران، ولا الدول العربية عموما هي وحدها المتهمة بمحاولة الاستحواذ على أسلحة نووية سراً.. بل بلغت أزمة التسلح النووي ذروتها في شبه القارة الهندية، حيث بدا أن الهند، تحت ضغوط الظروف الإقليمية قد تخلت عن منطقها «المبدئي» السابق في مجال التسلح النووي.. وكانت هناك تفجيرات نووية خمسة أطلقتها دلهي، وتفجيرات ستة أطلقتها باكستان، مما نبه العالم كله إلى أن التركيز على العراق وحده في ملاحقة الخطر النووي عبث، وأنه ليس بالنهج الكفيل باحتواء انتشار هذه الأسلحة.. فإن الموضوع ليس موضوع خروج على النظام العام من قبل دولة معينة، وصفتها واشنطن بالسافلة Roguestate.. وإنما عيب يمس في الصميم النظام الأمني على صعيد العالم كله..

ثم تاتي الضربة القاضية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن قبل الكونجرس الأمريكي تحديداً.. وهاهي واشنطن وقد أظهرت أنها عاجزة عن فرض معاهدة حظر الأسلحة النووية التي كان الرئيس كلينتون أول من وقعها عام ١٩٩٦. لقد أراد الكونجرس باغلبيته الجمهورية إحراج كلينتون، والانتقام منه بعد أن أفسد هو محاولات الكونجرس لتنحيته عقب فضيحة مونيكا جيت.. وهكذا أصبحت فضيحة أمريكية داخلية سببا في تعريض النظام الأمني الدولي لاضطراب كبير.. فكيف الخروج من المأزق؟..

لذلك جاز لنا أن نقول إن أنصار فرض معاهدة حظر الأسلحة النووية، دون تعميم الحظر ليشمل دول العالم جميعا، قد تكبدوا هزيمة سياسية منكرة، في ظرف يزداد فيه خطر انتشار هذه الأسلحة، بل وأيضا في ظرف يتعرض فيه الجيل الأول في المفاعلات النووية، حتى تلك التي اقيمت لاغراض سلمية، للتاكل، ولخطر أن تصيبها كوارث، كتلك التي حدثت في تشرنيوبيل..

إن روسيا، على سبيل المثال، لا تملك القدرة المالية لإجراء عمليات صيانة وتجديد على النحو المطلوب.. وحتى الدول التي تملك القدرة المادية، والفنية، لتجنب مثل هذه الكوارث، أصبحت تتعرض هي الأخرى لحوادث مقلقة، كما حدث فعلا في اليابان أخيرا.. فما العمل، وقد سجل إلى الآن - حسب مجلة «تايم» الأمريكية - عدد من الحوادث «الصغيرة» طوال السنوات الأخيرة بلغ عددها عدد المفاعلات النووية العاملة في مختلف أرجاء الارض.. أي حادث واحد لكل مفاعل في المتوسط!!.. ما العمل عندما بلغت الاستعانة بالطاقة النووية ١٦٪ من مجموع إنتاج الطاقة في العالم، وأن دولة مثل فرنسا تعتمد على الطاقة النووية بنسبة ٧٥٪ من طاقتها؟..

تدعو هذه الحقائق إلى التساؤل حول مستقبل الطاقة النووية وهل من الممكن أن تحتفظ دول بالحق في امتلاك أسلحة نووية بينما تحرم دول أخرى.. أم أننا بتنا بصدد نظام للامن قد أشهر إفلاسه فعلا، لما ينطوي عليه من أخطار، لا في حالة نشوب حروب وحسب، و،إنما حتى في ظل السلام..

قد يقال إن أي مسعى لمنع كل الدول، حتى الدول العظمى، من حق امتلاك أسلحة نووية، قد يترك الباب مفتوحا لتمتلكها فقط عصابات من اللصوص والإرهابيين يعملون خارج نطاق الشرعية الدولية.. وهذا لا شك خطر قائم.. ولكن هل نملك التسليم بأن هذه معضلة يتعذر إيجاد حل لها..

ونحن، على أي الأحوال، بصدد تحد ليس سبيل التغلب عليه هو القبول بنظام الابرتهايد النووي السائد.. بما كشفه من هشاشة بالغة؟..

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :		الجريدة	
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: امريكا	رقم العـــــدد :	١١١١٣		
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	. ١٩٩٩		

بعد رفض الكونغرس المصادقة على معاهدة حظر التجارة النووية

هل دخلت الولايات المتحدة مرحلة الانكفاء والانعزال بعيداً عن الاحداث

■ تمتطي الولايات المتحدة الكرة الأرضية مثل تمثال ضخم، فهي تهيمن على قطاعات الأعمال والتجارة والاتصالات، ولها اقتصاد هو الانجح في العالم، فيما تعتبر قوتها العسكرية الأولى فيه، ومع هذا، وبسبب ما سبق كله، فإن التمثال غامض ولا يمكن الاعتماد عليه، وبما انها تمتلك هذا القدر الكبير من القوة، فإن اميركا لا تعرف كيف تتصرف، فهل ينبغي عليها العمل وحدها دون اية عوائق على الساحة العالمية؟ أم ان عليها ان تخفف قوتها بالتعاون مع الآخرين وعن طيب خاطر؟

ان عملية التصويت التي تمت في اميركا مؤخراً ضد المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اظهرت المعضلة في ذروتها. دعوا الان جانباً - ولو ان ذلك صعب - الحزبية السمجة والشديدة للزعماء الجمهوريين في مجلس الشيوخ، والذين لم يسمحوا إلا بيوم واحد من النقاش في شان المسألة قبل أن يرافقوها الى المشنقة، اما الانقسام الاكثر معقولية في شان المعاهدة فكان يتعلق بما إذا كان على الولايات المتحدة أن تتصرف كدولة مستقلة ذات سيادة، وترفض معاهدة لم تكن مانعة ولا تحتمل اكثر من تفسير فيما يخص امنها، او ما اذا كان ينبغي عليها رغم ذلك أن ترضي حلفاءها بالتصديق عليها.

لقد تم شجب اولئك الشيوخ الذين صوتوا ضد المعاهدة ليس من جانب الرئيس كلينتون وحده، بوصفهم انعزاليين، وهو وصف يتم تداوله وينتشر بحرية هذه الايام، بيد أن الانعزالية الحقيقية لم تعد موجودة في العالم المتواصل والمعولم، لنهاية القرن العشرين. اذ كان بعض الذين صوتوا برفض المصادقة على المعاهدة من «الغينغريتشيين»، نسبة الى نيوت غينغريتش الرئيس السابق لمجلس النواب، والذين يؤمنون بأقل قدر من تدخل الدولة في الداخل والخارج على حد سواء، الا ان من الافضل اطلاق لقب «احاديي الجانب»، وهم الاشخاص الذين يؤمنون بأن احد الشروط المسبقة والضرورية للقوة يتمثل في حرية العمل على الساحة الدولية، ولاشك أن نفوذ هؤلاء وتأثيرهم في تزايد مستمر.

تحظى مسألة الاتجاه نحو العالم، بدلاً من الانكفاء والنأي عنه بالقبول على وجه العموم في اميركا، وبالمقابل، فإن الحالة بالنسبة الى التعددية هي في الغالب ابعد من ان تكون واضحة بذاتها. فالمؤسسات التعددية هي في الغالب بيروقراطية ومملة ولا تتمتع بالكفاءة، وهكذا فإن اميركا تقوم من وقت الى آخر بالاستئساد عليها وتجاهلها وترفض دفع ما يترتب لها عليها، اما المعاهدات متعددة الاطراف فيكمن تاثيرها في تقييد الموقعين عليها، في الوقت الذي تتجول فيه الدول الشاذة بحرية، لهذا فإن اميركا تبدي اعتراضها، وقد تتقبل البلدان الصغيرة الحماية التي توفرها الادوات التعددية، اما بالنسبة الى قوة عظمى، فإن هذه الادوات تمثل عوائق على استقلالها، فالتدخل الذي قامت به ادارة كلينتون في كوسوفو وتيمور الشرقية، اصبح موضع شجب متزايد خصوصا من جانب الجمهوريين بوصفة «تعددية اصابها الجنون، واتفاقا غير مميز للطاقة الاميركية على قضايا ضئيلة وبعيدة. وفي الايام الاخيرة أجرى الكونغرس الاميركي خفضا كبيرا في مساهمة اميركا في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاخرون.

يتصور حلفاء اميركا احيانا ان مكانة اميركا كقوة عظمى حولتها، او يجب ان تحولها، الى قوة عملاقة لامبالية من أجل السلام والصالح العام. الا ان اميركا دولة مثل اية دولة اخرى، دائما ما تكون مصالحها في المقدمة تقريبا. وقد يصاب العالم بالصدمة وهو يشهد الغزو الاميركي لغرينادا او بنما، الا ان هذه هي الولايات المتحدة تعمل - بإذن او دون اذن من اي طرف اخر - لحفظ النظام في عالمها، وبما انها لا تواجه خطرا مباشرا من عدد محدد، فان الخطر الاكبر قد يبدو في الغالب في الخيوط التعددية التي تربط «غيليفر» هذا وتقيده. ومع ذلك، فمنذ انهيار العدو السوفياتي - والذي كان على مدى سنوات يحظى بالأولوية المطلقة - لم يسرب احد شيئا عما تعنيه مصالح اميركا. فالكونغرس الذي يعاني من ارتباك واضطراب في هذا الجانب وكل جانب اخر من السياسة الخارجية لا يعرف، والرئيس

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: امريكا	رقم العـــــدد :	١١١١٣
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

كلينتون غير المدرب والمهتم دائما بالشؤون الاتية، لا يمكنه تبيان هذه المصالح بوضوح. ويمكن القول من خلال الطريقة التي يتحدث بها احاديو الجانب ان حرية العمل تبدو هي الاولوية المطلقة بالنسبة الى اميركا. وفي الحقيقة فإن اول مصلحة لاميركا تكمن في ان يكون العالم مستقرا وديمقراطيا بشكل متزايد ويعيش في سلام. إذن ماهي افضل السبل لتحقيق السلام، يجادل البعض، ومن بينهم جورج بوش، في ان المتفوق العسكري الواضح هو افضل استراتيجية لتحقيق السلام، فما من دولة ستكون من الحمق بحيث تنافس الولايات المتحدة في سباق تسلح جديد، ومن خلال تزعمها للعالم بقوة، بدل ان تنهمك في «العمل الاجتماعي» المتمثل بعمليات لا متناهية من نشر القوات وعمليات حفظ السلام، فإن بامكان اميركا ان تضمن هدوء الجميع وسكينتهم، لكن هذا مجرد وهم، فاميركا السلبية، حتى لو كانت مسلحة بالدروع بشكل ضخم لن تكون ذات فائدة للاخرين ولا حتى لنفسها، ولكي تفرض الاستقرار على عالم فوضوي يثير الدهشة باستمرار، فإن اميركا بحاجة الى العمل مع حلفاء. فعندما هدد صدام حسين امدادات اميركا النفطية تم حشد اكبر تحالف رأيناه بناء على اوامر اميركا نفسها، وعندما تهدد دول خارجة على القانون مثل كوريا الشمالية او العراق السلم بالاسلحة النووية او البيولوجية، تبرز الحاجة الى تعاون دولي لمحاولة احتوائها، ولا يتم خلق مثل هذا التعاون من العدم.

فهو بحاجة الى عملية دائمة ومتواصلة من التفاوض والاتصال والمساعدة المشتركة، وهي المساعدة التي قد تنطوي (الرئيس كلينتون فهم الامر رغم كل اخطائه) على وضع المال والقوة البشرية في اماكن ليس لاميركا مصلحة فيها من الناحية الظاهرية. ان الاصرار على المضي قدما بشكل منفرد ليس امرا غير مفيد فحسب، بل يتسبب في هزيمة الذات، لأن بلدا من دون حلفاء يخسر النفوذ والتأثير كلما وقفت وحيدا. وعلاوة على ذلك فان ذلك يخلق سابقة خطيرة. فاستقلالية اميركا وعملها بشكل منفرد مقبول من جانب اصدقائها، الى الحد الذي هي عليه. لأن الولايات المتحدة تشاركهم قيمهم الديمقراطية ،بيد ان احادية الجانب من اي طرف قد تكون مدعاة للقلق وعدم الاستقرار . والى جانب ذلك فاذا ما كانت اميركا تعتقد ان بإمكانها التصرف دون اية قيود في العالم، فكيف لها ان تقنع دولا اخرى بأن عليها تقبل القيود؟

كان الرئيس كلينتون يأمل في اقناع الهند وباكستان ،الجارين النوويين اللدودين، بالتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية. وبما ان اميركا نفسها رفضت المعاهدة ،فان من المرجح ان تذهب جهوده ادراج الرياح. والحفاظ على السيادة والاستقلالية لا يساوي خسارة النفوذ والتأثير هذه، وفي غضون اسابيع من الآن، تفتتح اعمال اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل، وهو ما يمثل تمريناً كبيرا في التعددية لأفضل الاهداف المتمثلة في تحرير التجارة العالمية. وتقترب اميركا البلد المضيف من الاجتماع بتجهم، حيث تضررت مصداقيتها بوصفها صانعة للمعاهدات، وهي في حالة من التحدي يصعب ان تشجع الاخرين بالتقليل من الحواجز المفروضة على التجارة. وهذا النوع من المزاج اقل فاعلية بكثير من التعاون. ومن غير المرجح ان يشهد العام المقبل الكثير من التطور. فقد قرر الكونغرس بشكل حاسم ان الحزبية لم تعد تتوقف عند حافة الماء، اذ سيتم ركل السياسة الخارجية جيئة وذهابا وبشكل متوحش ،كما حدث مع الميزانية ، ولو ان ذلك لايتم دائما لاسباب ضعيفة وسيئة.

وقد تم اضعاف الرئيس كلينتون بشكل اكثر من عادي في نهاية فترة الولاية الثانية. اما الجمهور الاميركي، الذي تركز عيونه على الانتخابات، فلن يهتم كثيرا بما يحدث وراء البحار. الا ان الاميركيين قد يفكرون في امر واحد . فاذا ما رفضت اميركا التشابكات المتعددة الاطراف ،فقد تكون حرة في ذلك ،لكنها ستكون وحيدة ايضا، وستكون قائدة لا تجد من تقوده، في عالم يزداد عدم استقراره بسبب عزلتها .وهذه سيادة واستقلالية. لكن على القوة العظمى ان تكون اكبر واكثر حكمة من ذلك.

«الايكونومست»

الموقف الدولى

موقف اسرائيل

الموقف الدولى

موقف اسرائيل

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة من منحة السلام الى محنة الحرب	محمد الملوانى	الاهرام	١٢٣٦	١٩٩٥	٧٩
٢	الامن الاسرائيلى وتوازن الرعب النووى	طه المحجوب	الاهرام	٣٩٥٥٦	١٩٩٥	٨١
٣	أول قنبلة نووية اسرائيلية الهوى امريكية الصنع	محمد اسعد عبد الرءوف	الاهرام	٣٩٥٦٦	١٩٩٥	٨٤
٤	الدولة العبرية ومعاذيرها النووية	عبد التواب عبد الحى	العالم اليوم	١٢٩١	١٩٩٥	٨٧
٥	حكومة اسرائيل الجديدة والمسألة النووية	سامح راشد	الاهرام	٤٠٠٢٣	١٩٩٦	٩١
٦	استراتيجية اسرائيل النووية فى المنطقة	نعيم ابراهيم	السياسة الكويتية	١٠٤٢٠	١٩٩٧	٩٦
٧	على اسرائيل القبول بالتفتيش الدولى	حسام سويلم	الحياة	١٣٠١٦	١٩٩٨	١٠٠

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد الملوانى
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٢٣٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٥

الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة.. من «منحة» السلام إلى «محنة» الحرب

الخطر الأول: كسر احتكار إسرائيل للسلاح النووى

على هامش ازمة العلاقات الإسرائيلية ـ المصرية التى تشهدها هذه الايام اكثر الخلافات حدة منذ توقيع معاهدة السلام بين الجانبين عام 1979.. تدور فى اوساط القيادة الإسرائيلية بشقيها السياسى والعسكرى مناقشات واسعة بشأن الاستراتيجية التى يتعين على إسرائيل انتهاجها خلال السنوات المتبقية على نهاية القرن العشرين والسنوات العشر التالية لها.

الهم الاكبر: انتشار «الأصولية الإسلامية» فى الشرق الأوسط

وبما أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تلعب الدور الرئيسى فى بلورة وصياغة الخطط الاستراتيجية لإسرائيل فإن النقاش داخل هذه المؤسسة يتركز على تحديد مصدر «الخطر» فى المستقبل والسبل الكفيلة بالقضاء عليه فى المهد أى مواجهته إذا تحول إلى «تهديد وشيك».

ومن البدهى أن يضيف توتر العلاقات مع مصر مؤخرا بعدا جديدا فى هذه المناقشات ولكنه بالتأكيد ليس هو الدافع الوحيد إليها، وكما يقول عدد من الساسة وكبار العسكريين الإسرائيليين فإن طبيعة المرحلة الحالية التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط وما قد يترتب عليها من تطورات ومستجدات هى من ابرز العوامل التى تقف وراء مراجعة التوجهات والمواقف الإسرائيلية وصياغة استراتيجية جديدة. ويرى معظم المحللين أن العبء الاكبر فى عملية المراجعة هذه يقع على عاتق رئاسة الاركان بالجيش الإسرائيلى باعتبارها اعلى سلطة عسكرية منوط بها وضع الجزء الاساسى من تلك الاستراتيجية — أو حجر الاساس لها — ثم تقديمها إلى القيادة السياسية.

وفى مطلع الشهر الماضى تولى الجنرال أمنون شاحاك رئاسة الاركان خلفا للجنرال ايهود باراك. ورغم أن تغيير رئيس الاركان الإسرائيلى إجراء «روتينى» يحدث كل اربع سنوات فى المعتاد إلا أن وقوع الاختيار على شخصية بعينها لتشغل منصبا بهذا القدر الكبير من الاهمية والحساسية دائما ما تكون له دلالات. من هنا فإن معرفة مفاتيح شخصية رئيس الاركان قد تقود إلى التعرف على نمط تفكيره وتوقع اسلوبه الخاص فى القيادة والاقتراب من تحديد طبيعة توجهاته المستقبلية.

والجنرال أمنون ليبكن شاحاك — رئيس الاركان الخامس عشر لإسرائيل منذ انشائها عام 1948 ـ ولد فى تل ابيب عام 1945 — وبدأ حياته العسكرية فى إحدى وحدات المظلات برتبة ملازم وشارك فى حربى يونيو 1967 واكتوبر 1973 على جبهة سيناء. وعندما رقى إلى رتبة عميد اسندت إليه قيادة قطاع بيروت والشوف إبان الغزو الإسرائيلى للبنان عام 1982. بعد ذلك بعام عين قائدا للمنطقة الوسطى العسكرية التى

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد الملواني
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: اسرائيل	رقم العـــدد :	١٢٣٦
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٥

تشمل الضفة الغربية المحتلة ثم تسلم في عام 1986 رئاسة جهاز المخابرات العسكرية حتى فبراير 1991 ليتولى بعدها منصب مساعد رئيس هيئة الاركان إلى منتصف 1993 حين كلفه اسحق رابين رئيس الوزراء برئاسة الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الحكم الذاتي مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تم اختياره في يناير الماضي لمنصب رئيس الاركان.

واثناء سنوات خدمته العسكرية حصل شاحاك مرتين على «وسام الشجاعة» وهو ارفع أوسمة الجيش الإسرائيلي بينما يصفه بعض زملائه من كبار الضباط بأنه خجول متردد تعوزه روح الاقدام ويقول عنه الساسة المقربون إنه هادىء الطباع غير مغامر.

وعندما كان مساعدا لرئيس الاركان عام 1991 اثار شاحاك غضب حكومة اسحق شامير بالادلاء بتصريح صحفي قال فيه إن منظمة التحرير الفلسطينية ادخلت تغييرا جوهريا على موقفها واصبحت تقبل بوجود إسرائيل كدولة.

وعلى النقيض من موقف شامير اشاد رابين زعيم المعارضة أمامها بالجنرال شاحاك ووصفه بأن لديه حسا سياسيا إلى جانب خبرته العسكرية.

ومن زوايا ثلاث يبدو شاحاك مختلفا عمن سبقوه إلى رئاسة هيئة الاركان:

الزاوية الأولى: الصفات الشخصية

الثانية: المهارات السياسية المكتسبة إلى جانب اتساع الخبرة العسكرية.

الثالثة: اختلاف الظروف المحيطة به داخليا واقليميا عن تلك التي احاطت بأربعة عشر رئيسا سابقا للاركان.

ولعل الزاوية الثالثة هي اقواها جميعا من ناحية التأثير على نظرة شاحاك لدوره في حسم الجدل الدائر داخل المؤسسة العسكرية - السياسية في إسرائيل حول «مصادر الخطر التي تهدد اسرائيل مستقبلا على حد قول خبراء استراتيجيين إسرائيليين.

أول الاخطار كما يتصورها هؤلاء الخبراء أن تمتلك دولة أو اكثر في الشرق الأوسط اسلحة نووية خلال السنوات المتبقية من هذا القرن.. وهم بذلك يقصدون ايران التي يزعمون أنها قادرة على إنتاج قنبلة ذرية في غضون فترة تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات ويرددون هذا الزعم ضمن ضجة مفتعلة هدفها التغطية على امتلاك إسرائيل لهذه الاسلحة وتبرير رفضها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي ويؤمن شاحاك مثل سلفه باراك بعقيدة عسكرية تتضمن العمل على منع اى دولة في المنطقة من الانضمام إلى النادي الذي مع الاحتفاظ لإسرائيل بقدراتها النووية.

أما اكبر الاخطار المتوهمة فهو ما يسمونه «المد الاصولي» أو «خطر التطرف الإسلامي» في المنطقة حيث ترى إسرائيل وتروج لمقولة إنه بعد انهيار الشيوعية تشكل «الاصولية الإسلامية» التهديد الأكبر للسلام والاستقرار والاقتصاد العالمي!.

بالاضافة إلى ما سبق هناك تحديات أخرى في المستقبل المنظور تنتظر شاحاك، منها ترتيب إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج عدد من مدن الضفة الغربية ثم الانسحاب - في مرحلة تالية - مع وضع بدائل لجميع الاحتمالات لاسيما وأن القيادة السياسية تدعى ان مثل هذا الانسحاب سوف يحرم إسرائيل من عمق استراتيجي توفره الاراضي الفلسطينية المحتلة. ومن بين التحديات ايضا المواجهة المحتملة مع المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان إذا ترتب على الانسحاب الإسرائيلي منها جميعا أو من أجزاء منها اخلاء وتفكيك المستوطنات القائمة فيها. هناك كذلك التحدى المتمثل في حل معضلة الأمن على «حدود» إسرائيل الشمالية مع لبنان بعد ثبوت فشل الاستعانة بميليشيات عميلة متمركزة داخل شريط حدودي عازل.

وربما لا يضطر شاحاك إلى خوض حرب عاجلة أو طويلة الامد أو حرب استنزاف مع دولة أو دول مجاورة. ولكنه بلاشك سيعمل على وضع خطط حروب أو هجمات خاطفة. رابين بنفسه كشف عن ذلك حينما دعا القيادة العسكرية في أعقاب تعيين شاحاك رئيسا للاركان إلى الاستعداد لحرب «خارج الوطن» بالرغم من أن كل ما يجرى مرتبط بتاسم عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويستلفت النظر أنه تزامن مع هذه الدعوة تسريب تقرير من المخابرات العسكرية إلى الصحف الإسرائيلية يتوقع نشوب حرب إسرائيلية مع مصر خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما!. وكان أول تصريح للجنرال شاحاك كرئيس للاركان أن جيشه سيواصل الاستعداد لخوض «أصعب المحن وهي محنة الحرب وقال إن الجيش الإسرائيلي سوف يستمر في التزود بأحدث الاسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا وسيواصل التصدى للعنف والارهاب في كل مكان».

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طه المجوب
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	٣٩٥٥٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

رؤية استراتيجية

□ قضية السلام.. ومستقبل الشرق الأوسط:

الأمن الإسرائيلى.. وتوازن الرعب النووى

اذا كنا قد ركزنا فى المقال السابق على قضية الامن فى الفكر الاسرائيلى، فذلك لان الامن فى حد ذاته يمثل العنصر الرئيسى المؤثر على مستقبل منطقة الشرق الاوسط. وهو بالنسبة لاسرائيل يمثل جوهر فكرها الاستراتيجى لان الامن بالنسبة لها مرتبط ارتباطا عضويا بهاجس الوجود ذاته. والاحساس بالحاجة الى تطبيق مفاهيم لها طابع تنفرد به إسرائيل بين الدول.. طابع يركز على قضية التوازن باعتباره الضمانة الاساسية لاستمرار هذا الوجود وتكريسه.. لذلك تعتبر قضية توازن القوى الاستراتيجى بين اسرائيل والعرب هى القضية المحورية التى تدور حولها نظرية الأمن الاسرائيلى.

ذلك لان معنى التوازن من وجهة نظر اسرائيل هو تحقيق «الامن المطلق» سواء بشقه الايجابى المتمثل فى جمع كل عناصر القوة الشاملة بمفرداتها المختلفة والتى تضم بالاضافة للقوة العسكرية - التقليدية وغير التقليدية - التفوق التكنولجى والقدرة الاقتصادية والنفوذ السياسى.. او شقه السلبى الذى يسعى الى حرمان العرب من الحصول على اى عنصر من عناصر القوة.. لكى تبقى اسرائيل دائما صاحبة «اليد العليا» فى المنطقة.

الخلل الاستراتيجى فى توازن القوى

من هذا المنطلق تحظى قضية التوازن باهمية اساسية فى الفكر الاستراتيجى العربى. رغم اختلافها اختلافا بينا عن مفهوم التوازن فى الفكر الاسرائيلى. حيث ينظر العرب الى قضية التوازن - نظرة تكاد تتناقض مع الاسرائيليين - اذ يعتبرون التوازن عنصرا ضروريا لضبط العلاقات الطبيعية بينهم وبين اسرائيل .. وما يتطلبه هذا الضبط من وجود ميزان قوى متكافئ بينهما.. بعد تجريد هذا الميزان من كل عناصر الخلل التى تكتنفه وتحوله تحولا كاملا لصالح اسرائيل على حساب القوى والمصالح العربية الامر الذى يرفضه العرب تماما ويعملون على تغييره لخدمة الامن والاستقرار فى المنطقة.

واعتقد فى حالتنا هذه ان مصدر الخلل فى قضايا التوازن الإستراتيجى بين العرب واسرائيل ياتى من عنصرين اساسيين:

الأول : جوانب التفوق الاسرائيلى فى عدة مجالات ومايجسده من مخاطر جسيمة تمثل تحديا صارخا للدول العربية عليها مواجهته والتعامل معه.. وذلك من خلال رؤية دقيقة واعية وتقييم علمى جاد لابعاد هذا التحدى واساليب التصدى له.

الثانى : اعتناق إسرائيل لمجموعة من مفاهيم الامن المختلفة التى تتعارض مع المنطق الطبيعى لمفهوم الامن . ذلك لان هدفها يتجاوز حدود «الامن الحقيقى» الى «الامن المطلق».. ومايعنيه ذلك من اشاعة التوتر فى المنطقة وحرمانها من الشعور بالامن والاستقرار.. فضلا عن ذلك تشكل هذه المفاهيم المختلفة عقبات حقيقية تعترض مسيرة السلام.. بل وتعرضها للانهيار.

لقد نجم عن وجود هذين العنصرين حالة معقدة من الخلل فى موازين القوى بين العرب واسرائيل.. تعكسها المفاهيم المختلفة لمعنى التوازن التى تعتنقها اسرائيل تؤثر بالسلب على جوانب امنية تتعلق بالامن القومى العربى.. وتشكل تهديدا جسيما ومباشرا له.

ومن المفاهيم الاساسية فى هذا المجال مفهوم «الردع النووى» القائم على التخويف النفسى والذين يطلقون عليه «توازن الرعب» والذى يعتمد على امتلاك اسرائيل الذخائر النووية ووسائل نقلها واطلاقها ويكمن هذا المفهوم وراء اصرار اسرائيل على رفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية رغم ان المعاهدة لاتحرمها من الاستمرار فى امتلاك الاسلحة النووية الموجودة حاليا.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : طه المجوب
الموضوع الفرعى : الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد : ٣٩٥٥٦
المصـــــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٥

مصادر الخلل

لاشك ان جوانب التفوق التى تحرص عليها اسرائيل والتى تسبب خللا شديدا فى ميزان القوى بينها وبين العرب لصالحها.. سوف يؤدى استمرارها إلى تعريض الامن والسلام الاقليميين لمخاطر عديدة .. تتخذ اشكالا مختلفة تجمع بين الجوانب الاستراتيجية العامة والجوانب العسكرية البحتة والجوانب التكنولوجية ويمكن تحديد ابرز هذه الجوانب فيما يلى:

● انفراد اسرائيل بقدرتين مهمتين على مستوى عال من التكنولوجيا

●● القدرة النووية سواء من حيث الذخائر النووية أو وسائل نقلها أو اطلاقها الى اهدافها مع حرصها الشديد على هذا الانفراد وسعيها لحرمان اى أطراف أخرى فى المنطقة من الوصول الى هذه القدرة ولوتطلب الامر التدخل العسكرى باسلوب «الردع الجراحى» كما حدث مع العراق عندما قامت طائرات اسرائيل بتدمير مفاعلها الذرى عام ١٩٨١.

●● القدرة الفضائية : المتمثلة فى تكنولوجيا بناء وإطلاق الاقمار الصناعية والمشاركة الفعالة مع الولايات المتحدة فى تنفيذ برامج الدفاع الصاروخى الذى يدخل فى إطار«مبادرة الدفاع الاستراتيجى» الامريكية الخاصة بحرب النجوم وفى هذا المجال تتلقى اسرائيل كل عناصر الدعم المادى والتكنولوجى والسياسى.. الذى تنظمه اتفاقية التحالف الاستراتيجى التى وقعتها اسرائيل مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ والتى مرت بعدة مراحل للتحديث والتطوير.. التى ادخلت اسرائيل فى مصاف الدول الفضائية التى تتمتع بالبعد الرابع اضافة الى البعد البرى والجوى والبحرى.

● لايقتصر ماتمتلكه اسرائيل فى مجال اسلحة الدمار الشامل على امتلاك القدرة النووية بل يشمل كذلك امتلاك قدرات فوق تقليدية يقصد بها الاسلحة الكيماوية والبيولوجية اساسا.. فهى تحتفظ بمخزون كبير من هذه الاسلحة رغم توقيعها على اتفاقية منع انتشار الاسلحة الكيماوية وازالتها عام ١٩٩٢.. بينما هى تطالب العرب بالتخلص من هذه الاسلحة.

● أما فى مجال التسلح التقليدى فقد حرصت اسرائيل دائما على تنفيذ استراتيجية ثابتة تؤكد تفوقها العسكرى التقليدى على العرب. بالحصول على احدث انواع الاسلحة واكثرها تقدما تكنولوجيا.. واقواها تسليحا خاصة فى مجال الطائرات والدبابات والصواريخ بينما تطالب العرب بتخفيض تسليحهم التقليدى والاكتفاء بحد ادنى من «الكفاية الدفاعية» وتصر على احتفاظها بتفوقها التقليدى على مايملك العرب دائما من حيث [illegible]عية واحيانا من حيث الكمية

مع استمرار عمليات التطوير والتحديث للاسلحة التقليدية الاسرائيلية دون توقف حيث تتدفق عليها النوعيات المتقدمة من نظم التسليح الغربية الاوروبية والامريكية.فضلا عما تكسبه الولايات المتحدة من اسلحة حديثة فى مستودعات الطوارئ فى اسرائيل مع اعطائها حق استخدامها اذا ماتعرضت للعدوان هذا بالاضافة الى ماتنتجه مصانعها الحربية من بعض انواع الاسلحة والمعدات العسكرية الحديثة ويستمر حرص اسرائيل على هذه الاستراتيجية حاليا فى مرحلة صنع السلام واضافة المزيد الى رصيد التفوق وبالتالى مضاعفة الفجوة التكنولوجية بينها وبين العرب وهذا يعنى بناء السلام بادوات الحرب.. الامر الذى يخلق تناقضا كاملا بين مستلزمات «السلام المستقر» الخالى من عناصر الخوف والتوتر.. ومتطلبات «الامن المطلق» بكل مايحمله من مصادر لتهديد السلام وتعريضه للانهيار.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	طه المجوب
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	٣٩٥٥٦
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

توازن الرعب

يعتبر مفهوم «توازن الرعب».. من ابرز المفاهيم الاسرائيلية المرتبطة بقضية الامن الاسرائيلي.. وهو مفهوم يتعلق بامتلاك اسرائيل وانفرادها بالاسلحة النووية.. وهي تريد الحفاظ عليه لاستخدامه كاداة لفرض «سلام الاذعان».

والواقع ان هذا المفهوم قد نبع في ظل الحرب الباردة وشكل احد معالم الصراع العالمى بين القوى العظمى لذلك فقد بدأ يتلاشى من الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة. وكان يعتمد على وجود توازن فعلي فى القدرة النووية التدميرية للطرفين المتصارعين حيث كان كلاهما خاضعا لميزان الرعب النووى بحكم ما كانت تمتلكه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت من القوى النووية والقدرات التدميرية المتبادلة.. التى يمكن ان تصيب الطرف الآخر باضرار جسيمة.. وهكذا امكن تحييد التهديد النووى من خلال توازن حقيقى بين الطرفين.

هذا الوضع لاينطبق على منطقة الشرق الاوسط. فاسرائيل كانت ومازالت هى الدولة الوحيدة فى الشرق الاوسط التى سمح لها بامتلاك اسلحة نووية لم يشاركها فى ذلك اى دولة من دول الشرق الاوسط وبالتالى فهو وضع لايمثل توازنا لذلك فهو يشكل تهديدا من جانب واحد ضد الاطراف الاخرى هدفه بث الرعب فى قلوب الشعوب العربية ومنعها من التفكير فى القيام باى عمل حاسم لمواجهة الاطماع الاسرائيلية. وقبول اقامة السلام فى منطقة الشرق الاوسط على اسنة الرماح النووية الاسرائيلية.

هكذا يظل ميزان الرعب النووى هو المتحكم فى مصير المنطقة كما تتصور اسرائيل وان تبقى هى صاحبة «اليد العليا» فيها فى كل الظروف والاحوال.. سواء ظروف الحرب او ظروف السلام المصنوع الذى تريد ان تفرضه اسرائيل على المنطقة العربية باستخدام نفس

اسلوب الردع الذى هيمن على الفكر الاستراتيجى الاسرائيلي على مدى نصف قرن ومازال وفى ظله تحاول اسرائيل ان تنصب نفسها «الدولة الاقليمية الكبرى» المدعومة من القوى الكبرى والعظمى.. القادرة على اتخاذ قرارها السياسى بحرية كاملة دون أى قيود تفرض عليها بل تصبح قادرة على فرض ارادتها السياسية على العرب.

وفى هذا السياق يجدر بنا أن نوضح حقيقة مهمة بشأن «توازن الرعب النووى»، وذلك أن محاولة احتفاظ اسرائيل بسلاحها النووى لتحقيق قدرتها على فرض «الرعب النووى» انه ان يحقق لها ماتتصوره من «أمن مطلق» يفرض وجودها ويؤكد بقاءها بالقوة.. بذلك تبقى الاوضاع فى المنطقة معلقة بلا أمن حقيقى او استقرار مضمون او سلام شامل ودائم طالما استمرت حالة اختلال التوازن الذى يعكس مخاطر وهواجس يؤدى استمرارها الى توترات وازمات يمكن أن تتصاعد لتصل الى حد الصدام المسلح.

اذن ما الذى سيبقى لاسرائيل من تاثير ايجابى لسلاحها النووى؟ الواقع انه مابقى لاسرائيل كان ومازال هو «الابتزاز النووى».. كاداة سبق لاسرائيل استخدامها فى عمليات ابتزاز فى ظروف الازمات اكثر من مرة.. ابرزها ماحدث من تهديد أثناء الاوقات الحرجة التى واجهتها إسرائيل اثناء حرب اكتوبر ٧٣ ثم اثناء تعرضها للصواريخ العراقية عام ١٩٩١.

واخيرا هل انتهى مافى جعبة اسرائيل من مفاهيم مختلة تحملها لمفهوم الامن ؟

اعتقد انه مازال هناك بقية.. نلتقى معها فى المقال التالى.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد اسعد عبد الرءوف
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العــــــدد :	٣٩٥٦٦
المصــــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٥

كاتب مقال اليوم متخصص بارز من علماء مصر، ومقاله وثيق الصلة بالمسألة النووية الاسرائيلية. انه يعيد تركيب صورة تصنيع اول قنبلة نووية فى العالم من خلال مصادر تاريخها العلمى والتكنولوجى. ويضع كثيرا من النقاط فوق حروف لعبة السياسة والأمم والدول. واذ به وهو يقدم التاريخ يغوص فى السياسة كاعمق مايكون الغوص.□

أول قنبلة نووية: «إسرائيلية الهوى» أمريكية الصنع!

يرتبط اى تناول تاريخى للاسلحة النووية الاسرائيلية ارتباطا منطقيا بمسالة تصنيع الاسلحة النووية على الاطلاق. واستبعاد هذا الارتباط من الاعتبار، يعنى فى رايى إهمال عامل اساسي ادى الى نشاة ترسانة اسرائيل النووية. فالتاريخ يقول ان اول قنبلة نووية فى العالم تاسست على فكرة الانشطار النووى ليورانيوم ٢٣٥ والتى اتخذت اسما حركيا هو «الولد الصغير» والقيت على هيروشيما فى ٦ اغسطس ١٩٤٥. كانت اهم نتائج «مشروع منهاتين» الذى نشا بناء على اقتراح عالم النسبية الاشهر البرت اينشتين فى خطاب بتاريخ ٢ اغسطس ١٩٣٩ الى الرئيس الامريكى فرانكلين روزفلت الذى تسلمه فى ١١ اكتوبر ١٩٣٩ اى بعد اسابيع من اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومعروف ان اينشتين الذى كان مديرا لمعهد القيصر فيلهلم للفيزياء ببرلين «منذ عام ١٩١٤» والذى تبني مبدأ المقاومة السلبية - قد هاجر الى امريكا في نوفمبر ١٩٣٣ بعد عشرة شهور من استيلاء هتلر على الحكم ليعمل مديرا لمعهد الدراسات المتقدمة الذى انشىء خصيصا له بجامعة برنستون وانضم اليه بعد ذلك جماعة من العلماء اليهود الذين فروا من المانيا النازية، وكان على رأسهم الفيزيائيون ليو زيلارد، واويجين فيجنر، وادوارد تيلر.

وكان اينشتين فى خطابه الى روزفلت قد اوضح اهمية الدور المحتمل للطاقة النووية، بعد ان تاكدت امكانية الحصول عليها فى اول تجربة للانشطار النووى لليورانيوم التى اجراها العالم الالمانى الاشهر اوتوهان «مدير معهد القيصر فيلهلم للفيزياء ببرلين» وفريتس شتراسمان احد تلاميذه آنذاك فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨.

وشارك في تفسير هذه التجربة كل من العالمة النمساوية اليهودية ليزا مايتز التى عملت مع هان نحو ثلاثين عاما وفرت من المانيا الى السويد فى منتصف عام ١٩٣٨، وابن اختها الفيزيائى اوتو فريش. وجذب اينشتين فى خطابه انتباه الرئيس روزفلت. الى احتمال وجود مشروع نووي الماني لاستغلال ظاهرة الانشطار النووى فى بناء مواد شديدة الانفجار يمكن استخدامها فى الحرب واسس اينشتين توقعه على حقيقتين. اولاهما نشاط كارل فريدريش فون فايتسجر احد العلماء النووين البارزين الشبان فى معهد فيلهلم للفيزياء ببرلين، وهو فى نفس الوقت ابن وزير الدولة للشئون الخارجية فى حكومة هتلر. وثانيتهما قيام هتلر بتشكيل «اتحاد اليورانيوم» من فريق الفيزيائيين الالمان البارزين للاستفادة القصوى من انشطار اليورانيوم لتقوية موقف المانيا فى الحرب. وقد تراس هذا الفريق فطحل الفيزياء النظرية فيرنر هيزنبرج وضم اوتوهان وماكس فون لوى وفالتر جيرلاخ. وكارل فريدريش فون فايتسجر وكارل فيرتس وكثيرين آخرين تركز عملهم فى معهد القيصر فيلهلم ببرلين وفى مدينة دريسدين

اثار خطاب اينشتين اهتمام الرئيس روزفلت الذى قرر تشكيل لجنة لدراسة جدوي تاسيس مشروع لبناء سلاح نووي يمكن ان يلعب دورا حاسما فى انهاء الحرب وبالفعل تاسس «مشروع منهاتين» الذى بدأ تنفيذه فى نوفمبر ١٩٤٢. وقام برئاسة الجانب العلمي التكنولوجى له عالم الفيزياء النظرية الامريكى البارز روبرت او بنهايمر الذى هاجر ابوه الالمانى اليهودى الى امريكا فى نهاية القرن الماضى. وتم اختيار الجنرال الصارم ليسلى جروفز الذى ذاعت جهوده فى انشاء وتنظيم البنتاجون ليراس الجانب العسكرى والامنى للمشروع الذى نفذ فى مدينتى لوس الاموس واوك ريدج بالاستعانة بالجهود البحثية التى تبذل بالمدن الاخرى خاصة شيكاغو. وضم فريق علماء المشروع ائمة

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد اسعد عبد الرءوف
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــدد :	٣٩٥٦٦
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

الفيزيائيين والرياضيين والكيميائيين من العلماء اليهود سواء منهم الامريكيون أو الفارون امام بطش الفاشية والنازية ومنهم على سبيل المثال ادواردتيلر، اويجين فيجنر ، هانس بيسته، اوتوفريش، اوتو شترن، فيكتور فايسكوبف، إزيدور رابى، برونو روزى، اميليو سيجرى، جون فون نيومان، ريتشارد فاينمان، فيليكس بلوخ، فراك اوبنهايمر، رولف لاندسهوف، وكلاوس فوكس، بالاضافة الى هينريكو فيرمى وآرثر كومبتون. ومعظمهم من الحاصلين على جائزة نوبل فى الفيزياء.

وفى حين كان هدف انتاج سلاح نووى يضمن لامريكا التفوق الجذرى فى الحرب وكسر شوكة المانيا واليابان عسكريا فى الزمن المنظور، واضحا امام فريق العمل فى مشروع منهاتين ومقنعا لهم، كان فريق «اتحاد اليورانيوم على الجانب الالمانى يضيع كثيرا من تعبئته المعنوية فى مناقشة ما اذا كان انتاج ووضع سلاح نووي فى يد هتلر، عملا يمكن تبريره اخلاقيا وانسانيا فيما بعد. وهل مساعدة هتلر على كسب الحرب عمل شريف، وهل هزيمته ستعد هزيمة له فحسب ام لكل المانيا؟ واصبح تركيز الفريق الالمانى، سواء عن قصد كما ادعى البعض او عن غير قصد لغياب المعارف اللازمة كما ادعى البعض الآخر منصبا على انتاج وتطويع الطاقة النووية واستغلالها - على الأرجح بعد الحرب - فى الاغراض السلمية.

وبينما تم انتاج اول قنبلة نووية «الولد الصغير» فى مدينتى لوس الاموس واوك ريدج، وأمكن أيضا انتاج اول قنبلة بلوتنيوم فى العالم بالاسم الحركى «الرجل السمين» والقيت على مدينة نجازاكى اليابانية ظهر يوم ٩ اغسطس ١٩٤٥، كان الفريق الالمانى قد انتقل إلى مدينة إلى هيشنجين الصغيرة مقرا لانتاج أول مفاعل فحم المانى لاستخراج الطاقة النووية. ومع تقهقر القوات الالمانية من هيشنجين فى ابريل ١٩٤٥، فر العلماء الالمان، واذ بهم يجتمعون فى الاسر فيما سمى «الفارم هول» بقرية جود مانشستر البريطانية، حيث استمعوا من الراديو لنبأ سقوط اول قنبلة نووية على هيروشيما «٦ اغسطس ١٩٤٥».

وقد تواكب هذا الارتباط بين جهود العلماء اليهود والامريكيين فى انتاج اول قنبلة نووية، مع جهود قادة اليهود السياسيين الذين كانوا قد اتموا تجهيز الخطط الرئيسية الاستراتيجية لتنفيذ «مشروع دولة إسرائيل» على الارض. وعمل القادة السياسيون على استنفار واستثمار كل الفعاليات اليهودية، ونخص هنا العلماء منهم - تحسبا لضمان اعتراف دولى باسرائيل عند قيامها من خلال حاجة الدول الكبرى لهذه الفعاليات ولتنفيذ مايريدونه سياسيا.

والمعروف ان هؤلاء العلماء كانوا متحمسين لقيام اسرائيل وضمان امنها. ومن بينهم البرت اينشتين نفسه برغم رفضه ان يكون اول رئيس لدولة اسرائيل عندما عرض عليه ذلك دافيد بن جوريون. ومن ناحية اخرى فطن قادة اسرائيل - قبل وبعد نشاتها - للدور الخطير الذى يمكن ان يلعبه التطور العلمى فى تطوير قوتها العسكرية والمدنية فحولوا المراكز البحثية فى مختلف المؤسسات العلمية الى مراكز جذب لأئمة الفيزيائيين والرياضيين والكيميائيين فى العالم من اليهود وغير اليهود مما مكنها من الاكتفاء الذاتى فى الكوادرالقادرة على استغلال الطاقة النووية فى الحرب والسلم معا.

هكذا يعلمنا التاريخ ان اول قنبلة نووية قد ولدت على الاقل نصف «اسرائيلية الهوي» .. وامريكية الصنع. وهو يعلمنا ايضا ان الاسلحة النووية التى بنيت بعد ذلك فى هارويل بانجلترا وفى الاتحاد السوفيتى قد تمت من خلال الدور الخطير الذى لعبه الفيزيائى كلاوس فوكس الذى انصهر فى بوتقة لوس الاموس. وهو يعلمنا ايضا ان الفيزيائى ادوارد تيلر قد تراس الفريق الامريكى الذى انتج القنبلة الهيدروجينية «١٩٥٢»، كما انه ابو القنبلة النيترونية التى تبنى تصنيعها الرئيس رونالد ريجان «١٩٨١» ثم انه القوة المحركة «لمشروع حرب النجوم» .وتعتبر اسرائيل من أوائل الدول التى سارعت بالاشتراك فيه. ويقول المنطق، انه اذا كان العلماء اليهود قد عملوا على احداث توازن بين المعسكرين فى التسليح النووي ايام الحرب الباردة فمن البديهى انهم قد عملوا على توفير الامن للدولة اليهودية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد اسعد عبد الرءوف
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: اسرائيل	رقم العـــــدد :	٣٩٥٦٦
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

كذلك يعلمنا التاريخ ان نشاة الاسلحة النووية اثناء الحرب الثانية وتطورها المخيف اثناء الحرب الباردة قد اديا الى اسدال الستار الحديدي حول الاسس العلمية والوسائل التكنولوجية لبنائها. فبينما اجازت القوى المتصارعة فى الحرب الباردة، امتلاك وتطوير القنابل النووية للصين والهند واسرائيل، اتفقت جميع هذه القوى ضد تصنيع ما يسمى «بالقنبلة الاسلامية» التي يقال ان عديدا من البلاد الاسلامية تسعى لاقتنائها.

ومع ان العالم قد تطور اليوم بحيث يستحيل «في الغد القريب» ان تظل عملية بناء الاسلحة النووية سرا فانه يتحتم على العالم البحث عن نظام بديل لذلك المعمول به الآن. فمازالت عملية انتاج الأسلحة النووية تمثل أكبر خطر. وقد ادرك نيلز بوهر «ابو الفيزياء الذرية والنووية الحديثة» خطورة هذه الأسلحة على الانسانية كلها وخطورة احتكار بعض الدول - دون الاخرى - لها فنادى في الخمسينات باعلان اسرار انتاج الاسلحة النووية، وفى نفس الوقت بقيام نظام دولي قوي يحرم على جميع دول العالم انتاج هذه الاسلحة، وبالوقوف يدا واحدة امام اى دولة تحاول انتاجها. بيد ان فكرة بوهر لم تلق ترحيبا من اى من الكتلتين العظميين اثناء الحرب الباردة. وقد ياتي اليوم الذى تتفق فيه دول العالم على افكار بوهر. وهو بالتاكيد اليوم الذى يعم فيه السلام فى كل مكان وتتفق فيه الدول على حل مشكلاتها بالطرق الحضارية.□

□ كاتب هذا المقال استاذ الفيزياء الذرية والنووية، ورئيس شعبة الفيزياء النظرية - كلية العلوم - جامعة عين شمس.□

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــدد :	١٢٩١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٥

العرب.. وسلام إسرائيل النووى «1 ـ 2»

الدولة العبرية.. ومعاذيرها النووية!؟

■ عبد التواب عبد الحى ■

لماذا تتعنت إسرائيل الان فى رفضها الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووى.. رغم مطالبتها الرسمية للدول العربية، قبل 15 عاما، بالتفاوض لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، دون تحقيق السلام الشامل كشرط مسبق، مثلما تحاجج هذه الأيام؟!

قبل أن ندحض معاذير إسرائيل وحججها التى تشبه الاحاجى، علينا أولا أن ننصت إليها.. ماذا تقول؟ وماذا يقول انصارها؟

إن كل ذرائع الدولة العبرية تنبع من فوبيا الأمن.. هذا الهاجس المرضى الذى يصورلهم أن ترسانتهم النووية هى قدس أقداس معبد الأمن الإسرائيلى، وحامى الحمى حتى لا تتكرر ماساة «الماسادا» مرة أخرى.. وبكلمات ارنست ديفيد برجمان، أبى القنبلة النووية الإسرائيلية: «.. حتى لا نساق إلى المذبح كالخراف.. مرة ثانية»!

وهم يدعون أن سلاحهم النووى سلاح ردع، وأنه لن يستعمل فى صراع إقليمى. وتناصرهم فى ذلك اراء كثيرة، يورد أمين هويدى فى كتابه «الصراع العربى الإسرائيلى» جانبا منها.. فالرادع النووى فى يد إسرائيل، فى رأيهم، سوف يكون مثل اللقاح المهدىء لتصعيد العنف، بسبب الخوف الذى يفرضه، وهو ضرورة يقتضيها السبق العربى المحتم فى مجال الأسلحة التقليدية، مما يجعله يفرض الاستقرار عن طريق نظرية «التدمير المرفوض»! كما أنه يفرض فترة هدوء إجبارية، تعمل كفاتحة لتهدئة تدريجية للتوتر، تؤدى إلى زوال الحروب وإحلال السلام! وانفراد إسرائيل بالقدرة النووية، فى رايهم، يفرض الاستقرار عن طريق «الاحتكار».. بينما فى حالة تعدد القدرات النووية فى المنطقة، فإن الاستقرار يتم فرضه عن طريق «الرعب المتبادل»!! يرون كذلك أن تصاعد درجات العدوان إلى حد المواجهة النووية، هو فى ذاته رادع للعدوان، يخفف من حدة العداء، ويهذب الاندفاع فى الصراع!



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحي
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٢٩١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

تحتشّد فى الذهنّ عناصر المرافعة لدحض كل ما سبق، لكننا نمسك عقالها مؤقتا، ونواصل عرض وجهة النظر الإسرائيلية على لسان نصير اخر لإسرائيل أشد عتوا.. إنه ديفيد بيرفين أمريكي طالب دكتوراه فى العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا. يرى ديفيد بيرفين - السياسة الدولية. إبريل 95 - أن ربط مصر لتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل للاتفاقية، أدى إلى زيادة الاحساس بعدم الاطمئنان لدى العديد من الاسرائيليين، الذين فهموا الأمر على أنه محاولة تجريد إسرائيل من قوتها النووية الرادعة، وهى تواجه تهديد بعض العرب لها بالدمار..!

والموقف المصرى والعربى ضد القدرة النووية الإسرائيلية - عن ديفيد بيرفين - ليس له معنى. والمخاوف العربية ليست فى مكانها. وفى اعتراضهم على القوة النووية الإسرائيلية، يسوق العرب أسباب ثلاثة: 1 - إن وجود هذه القوة يعنى عدم الثقة المستمر فى العرب، وهو أمر لا يمكن قبوله فى وقت تجرى فيه عملية صنع السلام. 2 - إنه فى غياب الخيار النووى العربى، فإن البرنامج النووى الإسرائيلى يوجد علاقة غير متكافئة وغير عادلة، ويولد حالة من عدم التوازن ليست فى مصلحة الاستقرار بالمنطقة. 3 - البرنامج النووى الإسرائيلى يشكل تهديدا للعرب ويناقش ديفيد الأسباب العربية سببا وراء سبب.

عن انعدام الثقة، يرى أن رفض إسرائيل إنهاء برنامجها النووى يكشف عمليا عن عدم ثقتها فى نوايا العرب تجاه السلام على المدى الطويل. وفقدان الثقة هو القانون الطبيعى فى العلاقات الدولية بصفة عامة، وهو نتاج التنافس بين الدول، وتناقض مصالحها. والثقة بين الدول تتطور فقط فى ظل روابط سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة وممتدة. وهى تنبنى عادة على أساس من المصالح المشتركة والمتبادلة. أما انعدام الثقة فهو طابع العلاقات حتى بين الحلفاء. وقد عاشت مصر هذه التجربة فى تحالفاتها المختلفة مع الدول العربية. بل إن انعدام الثقة يظهر حتى فى أقدم وأنجح التحالفات.. ومثال ذلك معاهدة حلف شمال الاطلنطى «NATO» التى من مهامها إبقاء الامريكيين فى الداخل، وإزاحة الروس للخارج، وجذب الألمان إلى أسفل.. وهى بذلك تمثل فى الواقع انعدام الثقة فى نوايا كل الشركاء!

وفى خصوص العلاقات العربية الإسرائيلية، فإن التاريخ الطويل من الحدة والتوتر والعداء المشترك يجعل من الصعب إيجاد أساس جيد للثقة فى كلا الجانبين. وإسرائيل فى حالة قلق تجاه المستقبل،

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٢٩١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

خاصة أنها لا تضمن أن توازن القوة سيظل فى صالحها إلى الأبد. وهى تدرك أن التغيير فى الظروف الدولية، والظروف المحلية للعالم العربى، قد يؤدى فى المستقبل إلى تغيير سياسات العرب على نحو ينأى عن السلام ويقترب من المواجهة. ويصبح من السهل الان استنتاج السبب وراء رفض أسرائيل التخلى عن قدرتها النووية، درعها الرادع والضمانة الوحيدة فى يدها. ويلخص جيرالد شتاينبرج ما يذهب إليه ديفيد بيرفين بقوله: «إن القدرة النووية الاسرائيلية طورت لردع التهديدات الموجهة إلى البقاء القومى. وطالما ظلت هذه التهديدات مستمرة، وظلت شرعية إسرائيل واستمرار بقائها محل تساؤل، فإن السلاح النووى سوف يستمر بوصفه الضامن النهائى لإسرائيل ضد تهديدات الوجود»!!

أما الأساس الثانى لمعارضة العرب ـ المساواة. وعدم التوازن ـ فإن المساواة لا تعنى بالضرورة أن يمتلك كل طرف نفس القدرات التى يمتلكها الطرف الاخر. فالقاعدة المعروفة فى العلاقات الدولية ـ يقول ديفيد بيرفين ـ هى أن يكون هناك أمن متساو لكل الدول.. غير أن اختلاف الظروف ينتج عنه اختلاف فى المقاييس اللازمة لتحقيق الأمن المتكافىء. وحينما تكون هناك دولة صغيرة، محدودة السكان، ومحاطة بعدد من الدول التى تخشاها أو تكرهها، فإنه من الطبيعى أن يتفاقم لديها الإحساس بتهديد أمنها. وفى ظل هذا الاحساس سوف تعتمد كثيرا على عناصر الاستراتيجية، والتكتيك العسكرى، والأسلحة التى تتمتع فيها بميزة نسبية. وبهذه الخلفية يصبح واضحا لماذا تعول إسرائيل كثيرا على التكنولوجيا، وبالتحديد: السلاح النووى!

وفيما يخص التوازن فى التسلح، فإن تركيبة الأوزان على كفتى الميزان لا يجب أن تكون متماثلة تماما.. فالفروقات ينبغى أن ترصد، وكذلك أوجه عدم التماثل. وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقيات ضبط التسلح «Arms Control Agreements» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سمحت لكل طرف بالتوزيع والمزج بين الصواريخ الارضية والجوية والبحرية والرؤوس الحربية، إلى حد تم الاتفاق عليه!

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــدد :	١٢٩١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

ثم يجيء الاعتراض العربى الثالث على برنامج إسرائيل النووى، وهو أنه يشكل تهديدا للأمن القومى للدول العربية.. وهى وجهة نظر متوقعة بالنسبة لميراث إسرائيل من السياسات التوسعية والعدوانية تجاه العرب. لكن فى الوقت الذى تفكر فيه إسرائيل — يقول ديفيد بيرفين — فى إعادة الأراضى السورية والفلسطينية المحتلة، مقابل السلام والضمانات الكافية لأمنها، فإنه من الصعب مواصلة اتهام إسرائيل بالعدوانية والتوسعية.. فالتفوق الإسرائيلى الحالى فى الأسلحة التقليدية، واحتكارها النووى، لا يجعلانها مضطرة إلى إعادة الأراضى المحتلة.: من وجهة النظر العسكرية.. خاصة وأن تلك الأراضى تدعم التفوق العسكرى للدولة العبرية!

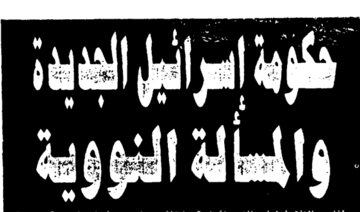
ويفترض ديفيد بيرفين أن القدرة النووية الإسرائيلية هى المعادل لتهديد العرب بتدمير إسرائيل. وبما أنه من الممكن نظريا تدمير إسرائيل فى حرب بالأسلحة التقليدية، فإنها بالمثل لا تستطيع تدمير العرب إلا بالسلاح النووى! و«توازن الرعب» هذا، سوف يلزم الطرفان جانب الحذر فى سياساتهما الخارجية والعسكرية تجاه بعضهما البعض، الأمر الذى يدعم الاستقرار!

وفى ظل إمتلاكها المفترض للسلاح النووى، فإن إسرائيل ستكون فى وضع أفضل بالتأكيد لاقتحام المغامرة السياسية اللازمة لتحقيق السلام.: ومتى نجحت فى ذلك، سوف تولد ظروف جديدة لا ينبنى فيها الأمن على أساس التفوق العسكرى وأدوات الحرب.. وإنما على أساس القبول السياسى وأدوات السلام، ومن بينها بالطبع: التعاون الاقتصادى!

....

وسوف نضع هذه الحزمة من الهراء الجدلى المنطق، فى ضوء النهار.. لتنهار!

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سامح راشد
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤٠٠٢٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦



حكومة إسرائيل الجديدة والمسألة النووية

أثارت الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها ردود فعل واسعة عربيا وعالميا، وأدى قدوم حكومة متشددة بقيادة بنيامين نيتانياهو الي موجة من الغموض والتشاؤم أضفت ضبابية على مستقبل التسوية بشتى أشكالها، ويثير عربيا علامة استفهام كبيرة حول مدي جدية السلام الاسرائيلى، ويجعل من الضرورى فى هذه الفترة الحرجة أن نجدد طرح قضايا مهمة يجب ألا نغفل عنها وفى مقدمتها المسألة النووية وانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط خاصة وقد غطت أنباء الانتخابات وتفاعلاتها على تطور مهم وحيوى يرتبط مباشرة بالأمن فى الشرق الأوسط وهو اعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، مما يثير تساؤلا مشروعا يطرح نفسه بشدة: وماذا عن الشرق الأوسط؟ فى الوقت الذى أعلنت فيه إفريقيا أخلاء دولها من الأسلحة النووية ويساندها العالم كله بما فيه الخمس الكبار، لاتزال اسرائيل محتفظة بترسانتها النووية القابعة عند كتف أفريقيا لتمثل تهديدا خطيرا لدولها التى ألزمت نفسها طواعية بالتخلى عن الخيار النووى، فضلا عن تهديدها الفائق الخطورة لجيرانها العرب الذين وافقوا العام الماضى على مد العمل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الى الأبد، ولتظل اسرائيل النغمة النشاز فى سيمفونية ضبط التسلح في المنطقة.

واذا كانت الجهود الرامية لاخلاء إفريقيا من الأسلحة النووية قد بدأت فى عام ١٩٦٤ وظلت مقيدة سنوات طويلة حتى تخلت جنوب أفريقيا عن تعنتها واتجاهها لسياسة معتدلة على كل المستويات، فان الجهود المبذولة لضبط التسلح فى الشرق الأوسط لم تتوقف منذ عام ١٩٧٤ لكنها اصطدمت دائما - ولا تزال - بصخرة العناد الاسرائيلي المتغطرس. ومن المفارقات أن ايران المتهمة حاليا بالسعى لامتلاك سلاح نووى كانت أول دولة تنادى باخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وذلك فى عام ٧٤ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها رقم ٢٩ ثم انضمت مصر الى ايران فى دعوتها تلك وتقدمت بمشروع قرار بهذا الشأن اتخذته الجمعية العامة بالفعل فى ديسمبر من نفس العام. وكانت هذه أولى خطوات السعى نحو الحد من سباق التسلح فى الشرق الأوسط وحماية المنطقة من الخطر النووى، كما تميز الاقتراح المصرى - الايرانى بالموضوعية والشمول اذ نبه مبكرا الى ان ضبط التسلح في المنطقة وانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يستلزم بالضرورة انضمام كل دول المنطقة الى معاهدة منع الانتشار N.P.T ولظروف الحرب الباردة وطبيعة النظام الدولى ذى القطبية الثنائية فى هذا الوقت لم تستطع الأمم المتحدة تحقيق تقدم يذكر رغم المطالبة المصرية المستمرة بتطبيق قواعد ضبط التسلح على المنطقة، لكن الدبلوماسية المصرية المثابرة لم تتوقف عن طرح الموضوع امام الدورات المتتالية للجمعية العامة وفى المحافل الدولية المختلفة، ثم تقدمت مصر فى عام ٨٨ بمشروع مفصل لانشاء منطقة خالية من



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سامح راشد
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: اسرائيل	رقم العـــــدد :	٤٠٠٢٣
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط اثناء دورة انعقاد خاصة للجمعية العامة، واتبعته في الدورة العادية رقم ٤٣ بمشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة يكلف الأمين العام للمنظمة الدولية باجراء دراسة عن الاجراءات والخطوات المكنة لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النو... الشرق الأوسط وأعلن الأمين العام الانتهاء منها بالفعل عام ١٩٩٠ وفى نفس العام أعلن الرئيس مبارك عن مبادرته المتكاملة لاخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وليس فقط الأسلحة النووية، وهى المبادرة التى طالب فيها جميع دول المنطقة دون استثناء بالالتزام المتبادل والمتكافىء فى هذا الخصوص ونظرا لشمول المبادرة المصرية الأخيرة فقد تمسكت مصر بالاستمرار فى المطالبة بتطبيقها من ذلك الوقت وحتى الآن، كما دأبت على اثارة المسألة النووية الاسرائيلية فى شتى المناسبات الدولية والمحافل ذات الصلة خاصة في اطار لجنة ضبط التسلح والأمن الاقليمى التابعة للمفاوضات المتعددة التى أقرتها عملية السلام فى مدريد كخط مواز للمفاوضات الثنائية ثم فى مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة منع الانتشار الذى انعقد فى العام الماضى.

موقف متعنت

على النقيض تماما من الموقف المصرى، يأتى الاصرار الاسرائيلى على التشبث بامتلاك الأسلحة فوق التقليدية وبالتحديد السلاح النووى، ورغم تناقض هذا الموقف مع ما تدعيه اسرائيل من أنها دولة مسالمة وتسعى للعيش فى وئام مع جيرانها فانها تتمسك بالاحتفاظ بما لديها من قدرات نووية أخطارها التدميرية هائلة بزعم انها دولة مهددة وتبحث عن الأمن وعلى الرغم من عدم الاعتراف صراحة حتى الآن بامتلاك قدرات نووية، الا ان تلك المسألة لم تعد محل شك أو جدل وما يستحق التساؤل بالفعل هو حدود هذه القدرات سواء من حيث الكم أو النوع وهو الأمر الذى اختلفت حوله التقديرات لكن أكثرها اعتدالا يشير الى امتلاك اسرائيل لحوالى ٣٠٠ رأس نووى فى عام ١٩٩٥، وتختلف أحجامها وقدراتها التدميرية فتبدأ من الألغام النووية فئة ٥ك طن فأقل وتصل الى قنابل تبلغ قدرتها التدميرية ٢٠٠ ك طن اى عشرة أضعاف التى القيت على هيروشيما! وقد بنى الموقف الاسرائيلى من مسألة التخلص من أسلحتها النووية على أساس من التصلب والرفض المطلق وان ظلت تغلفه لفترة طويلة بمراوغة ومناورات سياسية حيث كانت تطالب دائما بأن يكون التفاوض على الحد من التسلح فى المنطقة بشكل مباشر بينها وبين جيرانها وهى تعلم فى ذلك الوقت أن هذا الأمر مرفوض مسبقا من قبل الدول العربية، اذ أعلن ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل فى عام ٧٥ تأييد اسرائيل لاقتراح انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (الاقتراح المصرى - الايرانى) على أن يكون ذلك من خلال التفاوض بين الدول المعنية وليس من خلال الأمم المتحدة، ثم أكد أربيه ايلان مندوب اسرائيل فى الأمم المتحدة فى عام ٨٠ نفس الموقف الاسرائيلى الذى استمر على هذا المنوال حتى عام ٩١ بعد حرب الخليج الثانية عندما جددت اسرائيل نفس الموقف لكن هذه المرة رغبة فى استغلال الموقف الدولى من العراق فى التأكيد على ضرورة أن يكون ضبط التسلح فى المنطقة اقليميا ولا يرتبط بمعاهدة منع الانتشار أو يقتصر على الرقابة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وسرعان ما اتضحت حقيقة الموقف الاسرائيلى مع بدء عملية السلام فى أكتوبر من نفس العام وقبول الدول العربية اجراء مفاوضات مباشرة معها حيث بدأت اسرائيل فى الهروب من طلب القضية النووية على جدول أعمال لجنة ضبط التسلح مدعية أن قضايا الأسلحة التقليدية ذات اولوية ثم أعلنت صراحة رفضها لمناقشة الخيار النووى. وبعد الضغوط الهائلة التى تعرضت لها

عامى ٩٤، ٩٥ بمناسبة مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة منع الانتشار N.P.T خاصة من قبل مصر والدول العربية، عدلت اسرائيل موقفها قليلا فأكدت انها مستعدة لمناقشة المسألة النووية بعد استتباب الأمن والسلام الشامل فى المنطقة كما شرطت موافقتها على الانضمام لمنظومة ضبط التسلح فى المنطقة بأن يكون ذلك من خلال معاهدة اقليمية مدعية أن المعاهدة العالمية N.P.T لم تمنع العراق من تطوير برنامج نووى كما تطالب اسرائيل حاليا بادخال ايران ضمن هذه المنظومة قبل أى مناقشة لقدراتها النووية.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
اسم كاتب المقال : سامح راشد
الموضوع الفرعي : الموقف الدولى: اسرائيل
رقم العـــــدد : ٤٠٠٢٣
المصـــــدر : الاهرام
تاريخ الصـدور : ١٩٩٦

تحديد الشرق الأوسط

تثير الحجج والمناورات الاسرائيلية عدة تساؤلات تبدأ بمفهوم منطقة الشرق الأوسط فمن الضرورى وضع تحديد واضح لنطاقها الجغرافى الذى سيدخل فى إطار ضبط التسلح بها وقد كثرت التعريفات والتصورات لحدود منطقة الشرق الأوسط خاصة أنه مفهوم سياسى أكثر منه جغرافى، كما أن بعض التعريفات صارت غير ملائمة لمجريات الأمور وما يشير إلى سير الأحداث فى المنطقة، فمثلا ترى بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولى أن تفصل بين دول شمال افريقيا وبقية دول المنطقة الممثلة للشرق الأوسط لذا يلاحظ أن القمم الاقتصادية الخاصة بالتعاون الاقليمى فى المنطقة «الدار البيضاء - عمان» ورد فى عنوانها «القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، فى حين تعتبر دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، التى سبقت الاشارة لها، أن دول المنطقة تنقسم إلى مجموعة مركزية وأخرى محيطة أو هامشية (بالمعنى الجغرافى) وترى أن الدول المركزية تبدأ من ليبيا غربا إلى ايران شرقا ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا. أى أن هذه الدول هى التى تضطلع بالدور الأكبر فى ضبط التسلح واخلاء أراضيها من الأسلحة النووية، لكن يؤخذ على هذا التعريف أنه يقوم وفق معيار جغرافى بالأساس ويستبعد العوامل السياسية، كما أنه لا يتناسب وطبيعة القدرات النووية التى تمتد خطورتها إلى مسافات بعيدة فيصعب مثلا أن نعتبر ليبيا دولة مركزية وتونس أو الجزائر هامشية لأنهما لن تكونا بمنأى عن الخطر النووى الاسرائيلى الذى لن يتوقف فقط عند ليبيا لذا نرى أن الشرق الأوسط وفقا لما استقر عليه العرف السياسى عبر سنوات طويلة وحسبما يجرى التعامل معه دوليا واقليميا هو الذى يبدأ من المغرب حتى ايران ومن سوريا حتى الصومال أى جميع الدول العربية بالاضافة إلى اسرائيل وايران وأثيوبيا واريتريا. وعلى أى حال يجب أن يكون الاتفاق على نطاق التعريف خطوة تسبق المناقشات التفصيلية للمنطقة الخالية حتى لا تتاح الفرصة أمام اسرائيل للمزيد من المناورات والتسويف كأن تطالب مثلا بادخال باكستان ضمن دول الشرق الأوسط رغم أن المعروف أن توجهات باكستان وتفاعلاتها السياسية لا تؤثر فى هذه المنطقة، تماما كما هو الحال بالنسبة لتركيا فالبعض يرى أنه يمكن اعتبارها أقرب

سياسيا - لأوروبا وهكذا... فإذا سمح لاسرائيل بتفجير مثل هذه الألغام التفاوضية فإن الجدل حولها لن ينتهى.

متطلبات أساسية

التحديد الجغرافى لنطاق منطقة الشرق الأوسط ليس هو المشكلة الوحيدة النابعة من خصوصية المنطقة وتميزها عن بقية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، إذ يحظى الشرق الأوسط بعدد كبير من المضايق والممرات البحرية التى يمر بها حجم كبير من التجارة الدولية فضلا عن كونها معبرا لمناطق وأقاليم أخرى استراتيجية فى العالم، الأمر الذى يتطلب دورا ايجابيا من الدول الخارجة عن نطاق المنطقة الخالية يتجاوز مجرد التأييد المعنوى وتتحمل الدول النووية العبء الأكبر فى هذا الدور حيث يجب أن تمتنع أو على الأقل تلتزم بأن أساطيلها وسفنها التى تعبر تلك الممرات والمضايق لن تمثل فرصة لادخال التكنولوجيا النووية مرة أخرى للمنطقة، وهذا ليس إلا جزءا فقط من الالتزامات التى ينبغى على الدول النووية الوفاء بها ونعنى هنا بالأخص الخمس الكبار (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) ويتعلق جزء رئيسى من هذه الالتزامات بضرورة التوقف عن مساعدة اسرائيل على تطوير قدراتها "نووية سواء بالتمويل أو بتقديم التكنولوجيا الحديثة ونشير هنا إلى مثال واحد وهو اتفاق اسرائيل والولايات المتحدة فى مطلع هذا العام على أن تحصل إسرائيل على تسعة أجهزة حاسب الى ضخمة ومتقدمة جدا ومجهزة لإجراء التجارب النووية المعقدة عليها مما يزيد من صعوبة المشكلة النووية فى المنطقة. كما يمكن للأقمار الصناعية القيام بمهمة المراقبة والتصوير للأنشطة النووية السلمية التى يفترض أن المنطقة الخالية تسمح بالقيام بها، ويأتى هذا فى اطار «الشفافية» العسكرية كشرط ضرورى لانشاء المنطقة الخالية ولأى اتجاه نحو ضبط التسلح فى المنطقة.

ومن غير المنطقى أن نأمل فى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فورا أو بين عشية وضحاها، إذ ليس من المنتظر أن ترضخ اسرائيل للضغوط المطالبة بذلك فتوافق على التخلص مما لديها من ترسانة نووية فى التو واللحظة بل فى الواقع لو أن هذا حدث فإن الترتيبات الفنية والاجرائية ستأخذ وقتا طويلا نسبيا نظرا لضرورة مراعاة عوامل الأمان النووى. إلا أن اسرائيل ترفض مجرد اخضاع مفاعل ديمونة للتفتيش والرقابة الدولية أو الاقليمية ورفضت الانضمام لمعاهدة N.P.T بزعم أنها لم تمنع العراق عن تطوير قدراته النووية وهو زعم مردود عليه لأن الدول التى تساند اسرائيل نوويا هى

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية | اسم كاتب المقال : سامح راشد
الموضوع الفرعي : الموقف الدولي: اسرائيل | رقم العـــدد : ٤٠٠٢٣
المصـــدر : الاهرام | تاريخ الصـدور : ١٩٩٦

ذاتها التى ساعدت العراق أو على الاقل تغاضت عن اتجاهه النووى. كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم حاليا بتعديل برنامج الرقابة والتفتيش الخاص بها بعدالقصور الذى ظهر به فى حالتى العراق وكوريا الشمالية وبذلك لاتصبح لدى اسرائيل ذريعة لعدم الانضمام لمعاهدة N.P.T وما لا يعرفه الكثيرون أن تلك المعاهدة لن تمس المخزون النووى الذى تم انتاجه بالفعل وانما

تتعلق بنودها بالحيلولة دون انتاج أو شراء المزيد منها وهو ما تتجنب إسرائيل الاشارة اليه كيلا يصبح رفضها للمعاهدة بحجة المحافظة على الأمن أمرا غير مبرر وغير منطقى حيث لا تتعارض متطلبات الأمن إطلاقا مع المعاهدة إذ يكفى ما لديها حاليا ليس فقط على الأمن بل للامعان فيه تهديد جاراتها العربيات بصورة فجة.

التعامل بنفس المنطق

يجب أن تشهد التحركات الاقليمية والدولية نحو ارساء سلام شامل عادل فى الشرق الأوسط تحركا موازيا فى اتجاه التخلص من شبح أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية على وجه التخصيص، لأننا إذا افترضنا صحة ماجاء على لسان شيمون بيريز فى بداية هذا العام حول استعداد اسرائيل لمناقشة المسألة النووية بعد استكمال اتفاقات السلام فى المنطقة ومايعنيه ذلك من أن المسألة النووية تأتى فى نهاية مراحل التسوية، بافتراض أن هذا الاستعداد حقيقى وليس تسويفيا، فأن ذهاب بيريز ومجىء نيتانياهو رافضا للدولة الفلسطينية متمسكا بالمستوطنات ونافيا لنية الانسحاب من الجولان يعنى باختصار تقويض الأسس التى بنيت عليها عملية التسوية مما يستتبع بالضرورة تعطيل عجلة التفاوض أو على الأقل أن تسير ببطء شديد فى شقها السياسى، وبالتالى يتم ترحيل الشق الخاص بالأمن وضبط التسلح إلى مستقبل غير منظور وربما إلى أجل غير مسمى، وهنا تكمن خطورة عدم اثارة المسألة النووية ... هذا الفترة والاقتصار على محاولة تصحيح مسار الجوانب السياسية حيث ستطغى التعقيدات والمشاكل المفتعلة من قبل اسرائيل على الموضوعات الجوهرية ويصبح الهم الرئيسى هو كسر عدد غير قليل من الحلقات المفرغة، كما يمكن استخدام نفس المبدأ الذى جاء به نيتانياهو ليغطى به رغبته فى التراجع عن - أو على الأقل تعطيل - ماسبق الاتفاق عليه، وهو مبدأ (التفاوض بلا شروط مسبقة) فهو كما يسمح لاسرائيل بالتراجع عن التزامات سابقة فانه يسمح أيضا للعرب بالمطالبة باعادة ترتيب أولويات التفاوض سواء موضوعيا

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سامح راشد
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العدد :	٤٠٠٢٣
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

أو زمنيا وهنا يمكن وضع مسألة ضبط التسلح والقضية النووية بالتوازى مع بقية القضايا السياسية مع ملاحظة أن هذه ليست دعوة أخرى لالغاء مرجعية مدريد، لكن يجب على المفاوض العربى أن يكون على استعداد أن يتعامل مع السياسة الجديدة الليكودية بنفس منطقها لو أرادت اتباعها. وفى نفس السياق يصبح من غير المبرر على الاطلاق أن تحتج على امتلاك مصر لصاروخ سكود أو غيره من الأسلحة التقليدية ولأن تطالب اسرائيل بايقاف ايران عن السعى لامتلاك قدرات نووية - ان صح هذا الاتهام - أو أن تهدد الولايات المتحدة بضرب ليبيا لمجرد شك - ثبت عدم صحته - فى اتجاهها لبناء مصنع (قد) يستخدم لانتاج مواد كيميانية ذات استخدام عسكرى، إن الادعاء بالسعى إلى السلام، والتشبث بأدوات الحرب، لايمكن أن يظلا مجتمعين معا دائما، وتحريم امتلاك الطرف الآخر لتلك الأدوات يجعل التناقض القائم أصلا صارخا وغير مقبول، وهو تناقض لايزول إلا بتخلى اسرائيل عن التمسك بالرادع النووى أو بقبولها وجود رادع موازن لدى أى طرف فى المنطقة حتى وأن لم يكن رادعا نوويا، وهو مالانعتقد ان الساسة الليكوديين أو بالأحرى المواطن الاسرائيلى الباحث دائما عن الأمن سيرضى عنه لذلك مالم يفتح الملف النووى فى هذه المرحلة الدقيقة فلن يكون من السهولة بمكان تناوله بعد ذلك بل ربما فى ذلك الوقت يصبح أمرا غير ذى جدوى، فعلى اسرائيل المبادرة بتقديم مايثبت حقيقة نواياها السليمة فى هذا الاطار، تماما كما تفتح مجال التعاون الاقتصادى قبل التوصل لسلام نهائى وتعتبر ذلك اثباتا لحسن النوايا العربية وأنها لم تعد الدول المعزولة اقليميا المحاطة بالأعداء، ولها فى جنوب أفريقيا مثال يحتذى، فقد قامت بتفكيك رؤوسها النووية رغم أنها الدولة النووية الوحيدة فى القارة، وذلك سعيا منها - بصورة عملية - إلى التعايش فى سلام و استقرار مع جاراتها بعد أن كانت معزولة على المستوى العالمى وليس فقط اقليميا كما (كانت) اسرائيل.

ولما كانت الخطورة النووية تتعدى مفاهيم الحواجز الجغرافية وتمتد لمسافات بعيدة، فان اخلاء افريقيا من السلاح النووى يجب أن يتبعه ايضا اخلاء الشرق الأوسط منه والتخلص من اخطاره، والتبعة فى هذا تقع على اسرائيل حكومة وشعبا اذ لاينبغى اطلاقا ان يصبح اخلاء افريقيا من السلاح النووى ليس إلا تكريسا لانفراد اسرائيل به ومباركة لاحتكارها له. والجهود المصرية الهائلة وراء هذا الانجاز فى أفريقيا يجب أن تجد صداها لدى اسرائيل فى الشرق الأوسط اذ لم يكن هدف تلك الجهود مجرد المحافظة على أمن اسرائيل المستفيدة بالطبع من اخلاء افريقيا نوويا وإلا فقد لانبالغ إذا قلنا أن على مصر الا تقوم بالتصديق النهائى على المعاهدة الافريقية مالم تبدأ اسرائيل اتخاذ خطوات فعلية ايجابية فى هذا الصدد فليس من طبائع الأمور ان تكون الالتزامات دائما من جانب واحد، فالسلام المطلوب ليس السلام النووى القائم على (استقرار الخلل) وتثبيت الوضع القائم، فما لم تبادر اسرائيل إلى القاء السلاح النووى من يدها وتلتقط غصن الزيتون فإن السلام النووى الذى تتوهمه لن تصل إليه أبدا.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	نعيم اراهيم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العدد :	١٠٤٢٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

استراتيجية إسرائيل النووية في المنطقة

منع العرب من استعادة حقوقهم وفرض التسوية التي تريد من منطلق القوة

بقلم: نعيم إبراهيم

■ مع تصاعد وتيرة الحديث عن السلام بين العرب واسرائيل والسعي الحثيث لجعل منطقة الشرق الاوسط، خالية من السلاح النووي ، والاجماع على ذلك داخل وكالة الطاقة الذرية الدولية. وهو الأمر الذي بعث على التفاؤل لدى الكثيرين ، لأن الدول العربية كانت السباقة منذ سنوات لتحقيق مثل هذا التوجه، تواصل اسرائيل سعيها لتطوير قدراتها النووية. وعدم انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ووضع منشأتها تحت رقابة الوكالة المذكورة.

وفي خط مواز تواصل تهديدها للعرب بذريعة الحفاظ على أمنها، ولتبقى القوة النووية المهيمنة في المنطقة.

وفي حقيقة الامر، ان اسرائيل ومنذ قيامها فوق أرض فلسطين، وهي تعرقل كل المساعي لجعل هذه المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، من خلال ازدرائها لمثل هذه التوجهات. ولذلك لعب موقفها هذا دوراً كبيراً في تجميد برنامج وكالة الطاقة الذرية الخاص بالضمانات النووية في المنطقة حتى وقتنا هذا.

وقد رافق هذا الموقف ، موقف تغاضي دولي عن ممارسات اسرائيل النووية ، مما اثبت أن الكيان الاسرائيلي هو مصدر الخطر والرعب النووي في المنطقة.



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	نعيم اراهيم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العــــدد :	١٠٤٢٠
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

التسلح نقيض السلام

واذا كان البعض يعتقد ان التسلح النووي يشكل ضمانا لأمن اسرائيل ، فأي سلام هذا الذي يدعو اليه البعض . وتواجد السلاح النووي يشكل النقيض الأكثر رعبا وخطراً على مسيرة السلام والمستقبل . وهذا يقودنا للاشارة الى انه اذا كانت اسرائيل لم تلتزم حتى الآن بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية الاخرى ، فإن امتلاكها السلاح النووي في المنطقة حصرا ، يزيدها تمسكا بسياستها وخرقها لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون والشرعية الدوليين.

ومنذ وقت مبكر اعترف قادة اسرائيل ان دولتهم المزعومة لديها الخبرات اللازمة لانتاج اسلحة ذرية ، حيث قرر بن غوريون ضرورة ولوج اسرائيل الباب النووي ، باعتبار ان امتلاكها للسلاح النووي هو الضمان الاكيد لأمنها وتوسعها في مواجهة أعدائها العرب.

ويعتبر شيمون بيريس الاب الحقيقي للطاقة النووية العسكرية الاسرائيلية منذ ان تفاوض سراً بحكم منصبه انذاك كمدير عام لوزارة الدفاع الاسرائيلية، ونجح في استكمال بناء المفاعل النووي في ديمونة بعد ان تبرعت لجنة من اثرياء اليهود في العالم في ستينات هذا القرن لتمويل المشروع.

وتهدف اسرائيل من خلال حيازتها الاسلحة النووية الى ما يلي:

١ ـ تحقيق استراتيجية في المنطقة ومنع العرب من استعادة حقوقهم وفرض التسوية التي تريدها وتحقيق مصالحها.

٢ ـ منع أية دولة في المنطقة من امتلاك أي نوع من اسلحة الدمار الشامل.

٣ ـ استخدام السلاح النووي في المنطقة وسيلة ردع في وجه دولها.

نمط الاستراتيجية النووية الإسرائيلية

ان الوصول الى حقيقة الاستراتيجية النووية الاسرائيلية صعب بسبب السرية الشديدة التي تحيط بها اسرائيل انشطتها النووية . ونظرا لانها لا تختلف كثيرا عن الاستراتيجيات النووية العالمية ، لذا يمكن استشفاف الاستراتيجية الإسرائيلية بالاعتماد عليها وبما يتوفر من معلومات حول سياسة اسرائيل في المنطقة بدءاً من قيامها ومروراً بالحروب الكثيرة التي شغلتها. وحاليا تقوم الاستراتيجية النووية الاسرائيلية على استراتيجية الردع النووي ، علما أن لهذه الاستراتيجية انماطا متعددة هي:

أولا: استراتيجية الردع بالشك: وتعتمد على احاطة الانشطة النووية بالسرية الكاملة واعطاء تصريحات متضاربة عنها، تطلق بشكل رسمي او غير رسمي. وهذا النمط متبع راهنا في اسرائيل حيث هدف الى تقوية الشك لدى العرب عن حقيقة امتلاك اسرائيل القنبلة الذرية وبالتالي غرس القناعة لديهم بانهم غير قادرين على مواجهتها والتغلب عليها. وليس امامهم سوى قبول اسرائيل كواقع لابديل عنه.

ثانيا : استراتيجية القنبلة في القبو: وعني ان الاسلحة النووية انتجت ووضعت في المخازن تمهيدا لاستعمالها عندما ترغب اسرائيل. وهذه الاستراتيجية تبناها موشى دايان في الستينات.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
اسم كاتب المقال : نعيم اراهيم
الموضوع الفرعي : الموقف الدولي: اسرائيل
رقم العـــــدد : ١٠٤٢٠
المصـــــدر : السياسة الكويتية
تاريخ الصـدور : ١٩٩٧

ثالثاً: استراتيجية الردع العلني : وتعني الاعلان عن امتلاك السلاح النووي ليعرفه جميع من في المنطقة وفي العالم ، وتطبيق هذه الاستراتيجية يتم بأسلوبين:
- الردع بالتهديد باستخدام السلاح النووي، وهي مرحلة تسبق مرحلة الاستخدام الفعلي للسلاح النووي.
- الردع بالاستخدام الفعلي للسلاح النووي ، وهو استخدام السلاح النووي عندما تتقدم الدول العربية وتصل الى خطوط تهديد اسرائيل. أما النمط الذي يميز استراتيجية اسرائيل فهو النمط الذي يتراوح بين الردع بالشك والردع بالتهديد. ولكلا هذين النمطين انصار في اسرائيل . وسواء اختار الاسرائيليون النمط الاول أو الثاني، فهذا يعني ان اسرائيل تمتلك الاسلحة النووية . وهي لا تكتفي بذلك ، بل انها تواصل دعمها لاستراتيجية الردع النووي الجسيم الذي تهدد به بمشاركتها في برامج التسلح الفضائي.

موقف الأمم المتحدة من التسلح النووي الإسرائيلي

لقد كانت امكانية التسلح النووي في الشرق الأوسط مبعث قلق الأمم المتحدة منذ زمن طويل. وتجلى هذا القلق في سلسلة القرارات التي اتخذتها منذ عام ١٩٤٧ وفي دوراتها المتعاقبة حول مسالة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط. ففي دورتها الرابعة والثلاثين اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٨٩/٣٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١ والمعنون بـالتسلح النووي الاسرائيلي، اعربت من خلاله عن اقتناعها بان قيام اسرائيل بتطوير قدرة نووية من شانه ان يزيد من تفاقم الحالة الخطرة القائمة في الشرق الاوسط ويزيد من تهديد الامن والسلم الدوليين. الا ان اسرائيل لم تستجب لقرارات الشرعية الدولية ورفضت الالتزام بعدم صنع الاسلحة النووية . رغم النداءات الموجهة اليها من المحافل الدولية مما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة الى ادانة اسرائيل لعدم استجابتها للقرار رقم ١٤٧/٣٩ المورخ في ١٩٨٤/١٢/١٧. في حين استجابت الدول العربية المعنية للنداءات وانضمت الى معاهدة عدم الانتشار ووضعت انشطتها النووية تحت الرقابة الدولية.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	نعيم اراهيم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٠٤٢٠
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

عود على بدء

ولوحظ ان انفاق اسرائيل العسكري والنووي لم يتجه نحو الانخفاض بعد اتفاقات السلام مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية ، بل استمر يتصاعد من دون توقف . اما لماذا ؟ فذلك يعود لأسباب كثيرة اهمها ان اسرائيل وبدعم اميركي لا محدود لا تريد ان تقلص دورها العسكري والنووي، بل ستوسعه حتى ولو اخترقت الوطن العربي كله . فنزع سلاح العرب وتسليح اسرائيل هما مصلحة استراتيجية عليا للولايات المتحدة في هذه المنطقة.

ويكفي أن نذكر رد «افرايم كتسير ، احد رؤساء اسرائيل على سؤال أحد الصحافيين حول قلق الاوساط الدولية من امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية . اذ قال : أن يقلق العالم.. فهذا لن يؤثر فينا اطلاقا».

وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢ صرح كتسير امام المراسلين «بأن لدى اسرائيل القدرة على انتاج أسلحة نووية واذا احتجنا لذلك سننفذه».

أما أشكول فقد ذكر في خطاب له «ان اسرائيل ترفض التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لأن الخطر السوفياتي والعرب . يهددان سلامتها».

اعتقد ان هذه التصريحات التي هي غيض من فيض من غيض لحكام اسرائيل السابقين والحاليين ، تؤكد بوضوح لالبس فيه، هوية اسرائيل النووية العدوانية، وخطرها المحدق في كل آن وحين، في الحرب والسلام، بامتنا ومنطقتنا، حيث يسير بنيامين نتانياهو اليوم على خطى سلفه من غلاة الحركة الصهيونية العالمية ، وصولا لتحقيق المشروع الصهيوني في المنطقة العربية شاء العرب أم أبوا ، وبالحرب أو بالسلام فالمهم أن تبقي اسرائيل القوة الرئيسية المهيمنة في المنطقة نوويا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا تلقليديا وأمنيا والاستفاضة في الحديث عن كل ذلك بالتاكيد ، تحتاج الى اكثر من هذه العجالة . وعلى هذا ينبغي وضع النقاط على الحروف حتى يتوضح موقع العرب في عصر اسرائيل النووية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	حسلم سويلم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٣٠١٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

تدهور مفاعل ديمونة يهدد بكارثة في المنطقة بدائرة قطرها ٢٠٠٠ كلم

على اسرائيل القبول بالتفتيش الدولي

■ نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في الاسبوع الأخير من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٨ تقريراً أعده الخبير النووي الاميركي هارولد هاو حول الحال الفنية لمفاعل ديمونة النووي، ذكر فيه أن البنية المعدنية التي تغلف هذا المفاعل تضررت بشكل كبير بسبب مستوى الإشعاعات العالي، ومن الممكن ان يحدث فيه انهيار في اي وقت. واضافت الصحيفة الاسرائيلية أن التقرير الذي اعده هاو يرتكز على وثائق حصل عليها من داخل محطة ديمونة النووية، كذلك صور التقطتها طائرة تجسس روسية في العام ١٩٨٥، تعطي دلالات على حدوث تسرب إشعاعات كثيرة من المفاعل. وقارن بين غياب المساحات الخضراء التي تلاشت من المنطقة المحيطة بالمفاعل، وبين ظاهرة مماثلة حدثت في منطقة محطة هانفورد النووية القريبة من واشنطن، حين غابت ايضاً المساحات الخضراء منها، إلا ان الولايات المتحدة سارعت بإغلاق المفاعل منذ عشر سنوات، وانفقت البلايين من الدولارات من اجل إزالة التلوث الذي أصاب المنطقة المحيطة بالمحطة النووية.

وعقب نشر هذه المعلومات في الصحيفة الاسرائيلية، طلب عبدالوهاب الدراوشة عقد مؤتمر دولي عاجل لبحث الموضوع والعمل على منع وقوع كارثة نووية تصيب المنطقة كلها بسبب تآكل مفاعل ديمونة الذي انشئ منذ ٣٥ عاماً، وأصبح يعاني من اهتراء وتشقق، وينذر بتسرب إشعاعاته الى الخارج. وليست هذه المرة الاولى التي تثار فيها مشكلة التلوث الإشعاعي، الصادر عن مفاعل ديمونة، إذ سبق في آذار (مارس) ١٩٩٦ ان اذاع التلفزيون الاسرائيلي ضمن برنامج «نظرة اخرى» فقرة أعرب فيها علماء اسرائيليون عن تخوفهم من احتمال حدوث تسرب نووي يهدد مصادر المياه الجوفية في منطقة ديمونة، ومن ان يؤدي وقوع اي زلزال الى تسرب النفايات النووية.

وأثار هذا البرنامج ردود فعل في الدول العربية المحيطة باسرائيل، وكذلك ايران، الذين تقدموا بطلب الى الهيئة الدولية للطاقة النووية، لاخضاع هذا المفاعل للتفتيش الدولي خصوصاً وان موقعه قريب من منطقة الأخدود السوري- الافريقي، وأن حدوث اي زلزال في جنوب البحر الميت بقوة ٦ درجات بمقياس ريختر - وهي منطقة تعرضت لزلازل في السنوات الأخيرة كان آخرها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥- ليس من المتوقع ان يحتملها المفاعل، إذ أن الخطر الناتج عن الهزات الأرضية لا يتمثل في احتمالات انهيار المفاعل فقط بقدر ما يتمثل في إصابة عدد من الأنابيب فيه، وهو امر قد ينتج عنه وضع بالغ الحساسية.

تاريخ المفاعل

يشير كتاب «هاركافي» لوليم بد المعنون: «الولايات المتحدة وانتشار الأسلحة النووية» إلى أن التعاون الفرنسي- الاسرائيلي في المجال النووي بدأ في العام ١٩٥٣ بإشراف شخصي من شمعون بيريز، وذلك في إطار مخطط أشمل للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، شمل أسلحة تقليدية وفوق تقليدية، وذلك بعد أن عارض وزير الخارجية الاميركي جون فوستر دالاس إقامة علاقات خاصة مع فرنسا في المجال النووي مماثلة لتلك التي قامت بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	حسام سويلم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العدد :	١٣٠١٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وساهم هذا الموقف الاميركي في ابتعاد فرنسا عن منظمة حلف شمال الاطلسي في العام ١٩٦٠، ودفع فرنسا الى الاقتراب أكثر من اسرائيل. وخلال سنوات الشراكة النووية مع فرنسا حصلت اسرائيل، ليس فقط على مفاعل ديمونة النووي، بل ايضاً على التقنية النووية والإمكانات والمواد اللازمة حتى أصبحت اسرائيل خلال سنوات قليلة قوة نووية مهمة في منطقة الشرق الأوسط. وسمحت فرنسا للعلماء الاسرائيليين بالحصول على نتائج التجارب النووية التي اجرتها في صحراء الجزائر، وبلغ عددها حوالى ٤٢ تجربة من أجل الوصول الى تكنولوجيا (تصغير) الرؤوس النووية لقوة اقل من ٢٠ كيلو/ طن (القنبلة العيارية التي القيت على هيروشيما في العام ١٩٤٥) تكون في حدود تبدأ من نصف كيلوات/ طن وحتى ١٠ كيلو/طن، ليمكن استخدامها بواسطة صواريخ بالستية او مواسير مدفعية، وهو ما وفر على اسرائيل اجراء عدد كبير من التجارب الميدانية لكي تصل الى هذه النتائج.

وفي العام ١٩٥٥ بدأ التعاون الاسرائيلي - الفرنسي في مجال ابحاث الصواريخ أرض/ أرض في إطار شركة «داسو»، اذ حصلت اسرائيل على تكنولوجيا الصاروخ الفرنسي (MD-620 6609MD-) وهما اساس الصواريخ الاسرائيلية من طراز «اريحا». وفي العام ١٩٥٧ وقعت اسرائيل مع فرنسا عقد بناء مفاعل ديمونة، وتم الاتفاق على الاحتفاظ بسرية هذا الاتفاق. وفي ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩، بدات اسرائيل فعلاً في إقامة مفاعل ديمونة بإشراف مهندسي الطاقة النووية الفرنسيين. وسمحت الحكومة الفرنسية لشركة «سان جوبان» النووية المعروفة باسم «الجمعيه العامة للتكنولوجيا الحديثة» بإقامة مفاعل من طراز (G-3) و(G) هي اختصار كلمة «غرافيت» وهي المادة التي تستخدم كمعدل في هذا المفاعل، ويوجد مثيله في مدينة ميروكول في فرنسا.

اختير موقع المفاعل في شمال غرب مدينة ديمونة على طريق بئر سبع - ديمونة، وانتهى تشييده في العام ١٩٦٣، ثم بدأ تشغيله في العام ١٩٦٥ بطاقة ٢٦ ميغاوات. ويتميز هذا المفاعل بأن نظام التبريد فيه يعمل بالماء الثقيل، ويستخدم اليورانيوم العادي كوقود لتشغيله واستخراج البلوتونيوم ٢٣٩، وذلك بنظرية فصل البلوتونيوم، وليس بنظرية تخصيب اليورانيوم ٢٣٥.

وحصلت اسرائيل بطرق مختلفة على كميات من اليورانيوم الخام والبلوتونيوم - شملت عمليات تهريب ضخمة قامت بها «الموساد» من الولايات المتحدة ودول أوروبية عدة - لكنها تعتمد حالياً على استخراج اليورانيوم الطبيعي من الفوسفات الموجود بكميات ضخمة في حوض البحر الميت. وتكلف انشاء هذا المفاعل ١٣٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٨٢ ارتفعت طاقة المفاعل الى ٧٠ميغاوات، وفي العام ١٩٨٧ ارتفعت طاقته مرة أخرى إلى ١٥٠ ميغاوات.

وفي العام ١٩٦٠ ساورت الشكوك وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية عن طبيعة المنشآت الجاري اقامتها في منطقة ديمونة، إذ أفادت مصادر معلوماتها أن هناك مفاعلاً نووياً ينتج مواد إنشطارية قادرة على انتاج نصف قنبلة نووية سنوياً. وبطرح هذه المعلومات على اسرائيل، والصور التي التقطتها طائرة استطلاع في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠، أفادت حكومة بن غوريون آنذاك ان هذه المنشآت تتعلق بمصنع نسيج تجري اقامته.

وبتضييق الخناق عليها اعترفت تلك الحكومة بانه مفاعل ابحاث نووي لأغراض الابحاث السلمية، وكان ذلك في كانون الاول ١٩٦٠، بعد أن استدعى وزير الخارجية الأميركي السفير الاسرائيلي في واشنطن، وطرح عليه ثمانية اسئلة عن النشاط النووي.

ولم تنظم فرنسا اي اجراءات للإشراف أو التفتيش على المفاعل، سواء بواسطة فنيين فرنسيين، أو عن طريق الوكالة الدولية للطاقة النووية بغرض منع استخدامه في الأغراض العسكرية. وعلى رغم إدراك الولايات المتحدة للطبيعة العسكرية لهذا المفاعل، فإنها لم تنجح إلا في الحصول على بعض الحقوق المحدودة وغير الكافية للتفتيش. إذ قام عالمان أميركيان في شهري نيسان وأيار (ابريل ومايو) ١٩٦١ بزيارة للمفاعل، وتكررت زيارتهما في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢. ولأنهما يهوديان كتبا تقريراً في مصلحة اسرائيل قدماه الى حكومة جون كنيدي آنذاك.

وفي اعقاب هذا التقرير وصل بن غوريون الى نيويورك للقاء كنيدي، ووصفت هذه الزيارة بانها خاصة، وتوصل الطرفان الى تفاهم عام في موضوع ديمونة بشكل يتيح لكل منهما المحافظة على مصالحه في هذا الموضوع، وهي مصالح مشتركة بينهما.

وأصبح مفاعل ديمونة بعد ذلك مقراً لمركز البحوث النووية في النقب، والمعهد العلمي الرئيسي للعلوم النووية في اسرائيل، وصار كذلك مركزاً للعديد من الأنشطة النووية الاسرائيلية خصوصاً بعد أن تم تركيب معمل فصل البلوتونيوم.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	حسلم سويلم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٣٠١٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

مكونات مفاعل ديمونة

- المفاعل النووي عموماً هو الجهاز الذي تتم داخله عملية التفاعل الانشطاري المتسلسل بشكل محكوم، وأساس عمله هو تلك الطاقة الهائلة التي تنتج داخل المفاعل.

- ويعتبر مفاعل ديمونة من النوع الحراري THERMAL RE-ACTOR وليس النوع السريع FAST REACTOR. ويتكون من الاجزاء الآتية:

أ - قلب المفاعل ((CARE: وهو الجزء الذي توجد به قضبان الوقود النووي والمهدئ - وهو من الغرافيت - لسرعة النيترونات، وتبلغ كثافة الغرافيت في قلب المفاعل ١.٧جم/سم٣.

ب - عاكس النيوترونات RE-FLECTOR. وهو من مادة توضع حول الوقود وذلك لمنع هروب النيوترونات الى خارج قلب المفاعل، وهي ايضاً من الغرافيت، وتبلغ كثافتها ٦٧ جم/سم٣ ويبلغ عدد قطع الغرافيت الموجودة في مفاعل ديمونة ١٤٩٠٢ قطعة، وحجم كل منها ٢٠X٢٠X١٥٠سم، والوزن الاجمالي لها ١٢٠٧ أطنان، وهي من الاجزاء المهمة في المفاعل التي تصيبها الشيخوخة وتعرض المفاعل للكوارث.

ج - نظام التبريد COOLANT SYSTEM. والغرض منه سحب الحرارة الناتجة عن الانشطار من داخل قلب المفاعل باستمرار ليحفظ قلب المفاعل في درجة حرارة ثابتة، وذلك عن طريق تمرير المادة المبردة الى داخل قلب المفاعل، فيكتسب الطاقة الحرارية من الوقود. ثم يتم استخدام هذه الحرارة إما في توليد البخار مباشرة داخل قلب المفاعل، أو عن طريق مبادلات حرارية مصممة لهذا الغرض. ويستخدم الماء الثقيل في نظام تبريد مفاعل ديمونة، أما الطاقة الممتصة بواسطة المادة المبردة فتستخدم في إدارة التوربينات.

د - قضبان التحكم Control Rods، وهي للتحكم في معدل التفاعل الانشطاري، وبالتالي في قدرة التفاعل، وذلك عن طريق امتصاص النيوترونات بواسطة قضبان من مادة الكادميوم او البورون. فإذا كانت هناك رغبة في إبطاء التفاعل أو ايقافه يتم إدخال القضبان جزئياً أو كلياً في قلب المفاعل.

هـ - درع من الصلب، وهو يعمل كوعاء من الصلب لاحتواء المفاعل ومعداته ودوائر التبريد فيه.

و - درع خرساني، وهو عبارة عن قميص من الخرسانة المسلحة تحيط بالمفاعل من جميع نواحيه بسمك مترين، ليتحمل كل الكوارث المحتملة، كذلك لمنع نفاذ الاشعاعات الذرية الى الوسط الخارجي.

وصف المفاعل

- يتكون المجمع النووي في ديمونة من عشرة اقسام محاطة بأسلاك مكهربة تمتد الى مسافات بعيدة داخل براري النقب المليئة بالنخيل، وازيلت من امامه كل المرتفعات الرملية حتى تسهل مراقبة المنطقة بواسطة الدوريات البرية والجوية، كما توجد مراكز مراقبة فوق قمم المرتفعات المجاورة، ويحمي المنطقة عدد من بطاريات الصواريخ أرض/ جو المسموح بها بإطلاق صواريخها على اي طائرة تعبر هذه الاجواء الممنوع التحليق فيها (اسقطت طائرة إسرائيلية في هذه المنطقة بواسطة إحدى بطاريات الدفاع الجوي الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ لدخولها خطا فيها).

- والاقسام العشرة تضم (القسم رقم ١) وهو المفاعل نفسه، وهو مبنى مسقوف بقبو فضي قطره ٢٠ متراً، (القسم ٢) وفيه تتم عملية انتاج البلوتونيوم، وفي (القسم رقم ٤) يتم غمس النفاية النووية في القطران وتعبا في براميل لتدفن في الصحراء، كما توجد اقسام أخرى تضم مخازن ومنشات فنية وإدارية.

- والمبنى مكون من طابقين فوق الارضي وستة طوابق تحت الأرض ويبلغ علو الطابق الواحد ٨٠ قدماً، والجدران سميكة لتتحمل اية عمليات قصف جوي أو مدفعي، وتوجد جدران تمويه في الدور الأول الموجود فوق سطح الأرض لإخفاء المصاعد الكهربائية التي تنقل الافراد والمواد الى الطوابق الستة الموجودة تحت الأرض، التي يتم فيها تصنيع السلاح النووي.

أ - الدور الأرضي: يوجد به أربعة ابواب، أحدها لاستلام قضبان الوقود غير المشع، الذي يتم انزاله بواسطة مصعد الى صالة إعادة التشغيل في الطابق رقم ٣ تحت الأرض.

ب - الطابق رقم (١) تحت الأرض: يحوي مجموعة معقدة من المواسير والانابيب والصمامات التي تزود المنشاة بالكهرباء والنيتروجين ومواد كيماوية أخرى.

جـ - الطابق رقم (٢) تحت الأرض: يوجد به رقابة مركزية الية لعملية فصل البلوتونيوم، ومكاتب ومخازن قطع غيار، ويمكن للمراقبين مشاهدة صالة الانتاج من هذا الطابق.

د - الطابق رقم (٣) تحت الأرض: تتم فيه معالجة قضبان الوقود النووي، فتزال عنه طبقة الالومنيوم. وتجري إذابة الوقود النووي بواسطة حامض النيتريك، ثم ينقل من خلال المواسير الى صالة الانتاج الرئيسية اذ توجد مجموعة معامل يتم فيها فحص المادة وقوة تركيزها ونقاوتها.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	حسام سويلم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى: اسرائيل	رقم العـــــدد :	١٣٠١٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

هـ - الطابق رقم (٤) تحت الارض: وفيه صالة الانتاج، وتشمل معملاً رئيسياً للكيماويات يقوم بفصل البلوتونيوم عن اليورانيوم.

و - الطابق رقم (٥) تحت الارض: يتم فيه حفظ المواد النووية وهي البلوتونيوم، والليثيوم، والبريليوم، المستخدم في بناء السلاح النووي. كذلك الوحدة رقم ٩٥ لانتاج (الليثيوم ٦٠).

ز - الطابق رقم (٦) تحت الارض: توجد به صهاريج تخزين مهمات الاحتفاظ بالنفايات النووية والكيماوية.

ولحساب حجم ما تمتلكه إسرائيل من اسلحة نووية حتى اليوم، تنبغي معرفة حجم البلوتونيوم الذي انتجه مفاعل ديمونة منذ بدء تشغيله في العام ١٩٦٥. وتعتمد قوة المفاعل في فصل البلوتونيوم على كمية وقود اليورانيوم التي يتم حرقها. فمن بين كل طن متري يورانيوم خام يجري حرقه داخل المفاعل يتم استخدام ١٠٠٠ غم بلوتونيوم ٢٣٩.

وعلى أساس أن المفاعل يمكنه أن ينتج غرام بلوتونيوم إذا كانت قوته ١٠٠٠ كيلو وات في ايام عمله، فإنه يمكننا تقدير حجم البلوتونيوم الذي تم استخدامه منذ إنشاء المفاعل حتى اليوم معتمدين على المعادلة الآتية:

عدد كيلو غرامات البلوتونيوم المستخدم في عام واحد = قوة المفاعل بالميغاوات × عدد أيام العمل في السنة.

أمراض الشيخوخة

يعتبر العمر الافتراضي لأي مفاعل نووي حوالي ١٥ سنة، يجري بعدها عمرة عمومية كاملة وتجديد لمعظم أجزاء المفاعل، ويتم خلالها التاكد من صلاحية جسم المفاعل (الوعاء الصلب والقميص الخرساني)، وعدم وجود أي شروخ أو تشققات فيه تسمح بنفاذ الاشعاعات للخارج. كذلك التفتيش على قطع الغرافيت وسلامتها واستبدال التالف منها. كما ينبغي أن تجرى قياسات دورية لمستوى الإشعاع في المنطقة المحيطة بالمفاعل فوق سطح الأرض وفي الجو وتحت الأرض والمياه الجوفية والبحار او البحيرات القريبة من المفاعل. وفي حال اكتشاف ارتفاع درجة الاشعاع عن المسموح به، ينبغي أن يوقف تشغيل المفاعل فوراً والبحث عن اسباب زيادة درجة الإشعاع.

ولما كان مفاعل ديمونة عمره الآن حوالي ٣٥ سنة، فهو يعمل باقصى طاقته لانتاج اكبر كمية ممكنة من البلوتونيوم، وهو ما ينعكس في امتلاك اسرائيل ترسانة ضخمة من الاسلحة النووية تصل لحوالي (٣٠٠ راس نووي) تفوق ما لدى كل من بريطانيا وفرنسا، فإنه ينبغي في ضوء المعلومات التي اوردتها اخيراً صحيفة «يديعوت أحرونوت» ان يتم إيقاف العمل في مفاعل ديمونة، واخضاعه للتفتيش من قبل الهيئة الدولية للطاقة النووية للتاكد من سلامته، وهو ما ترفضه اسرائيل، إلا ان على الدول الكبرى وفي مقدمها الولايات المتحدة ان تضغط على إسرائيل لإجراء هذه التفتيشات حرصاً على مصالحها المهددة في المنطقة.

لانه في حال حدوث انفجار في المفاعل أو تسرب اشعاعي، ففضلاً عن النتائج التدميرية الرهيبة التي يمكن ان تصيب منطقة الانفجار وتبيد الانسان والحيوان والنبات، في دائرة نصف قطرها قد يصل الى اكثر من ٥٠ كم، فإن الاشعاعات الناتجة قد تصل تاثيراتها الضارة على البيئة الى دائرة نصف قطرها ١٠٠٠ كم، اذ تسبب تلوث الأجواء والمياه الجوفية ومياه البحار والاراضي والكائنات الحية فوق الأرض وتحت الماء (طبقاً لاتجاه الريح) وذلك لمدة قد تصل الى أشهر عدة كما حدث من الانفجار الذي وقع في مفاعل تشيرنوبل في اوكرانيا، في الثمانينات ووصل تاثير إشعاعاته الى تركيا وسورية، الأمر الذي أدى الى موت الاسماك في البحار وتلوث النباتات ومياه الشرب وسبب العديد من الأمراض للبشر اخطرها السرطان.

ومع الوضع في الاعتبار ان منطقة حوض البحر الأحمر القريبة من مفاعل ديمونة تشارك فيها خمس دول عربية، فإنه لا مناص من الاصرار على إلزام إسرائيل بقبول اعمال التفتيش على مفاعل ديمونة بواسطة الهيئة الدولية للطاقة النووية، كذلك التوقيع على الاتفاقات الدولية التي تلزمها بذلك، مثلها في ذلك مثل باقي الدول حرصاً على سلامة شعوب هذه المنطقة، وحمايتها من كارثة مروعة قد تحدث إذا ما وقع انفجار جزئي أو كلي أو تسرب إشعاعي من هذا المفاعل، خصوصاً أن إسرائيل لا تعمل وفقاً لمعايير الأمان النووي الدولية.

الموقف الدولى

موقف الشرق الاوسط

الموقف الدولى

موقف الشرق الاوسط

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المجسم الرهيب للفناء الشامل	عبد التواب عبد الحى	العالم اليوم	١٢٧٦	١٩٩٥	١٠٤
٢	" تلاتيلولكو " التفتيش النووى ... بالطلب	عبد التواب عبد الحى	العالم اليوم	١٢٨٨	١٩٩٥	١٠٧
٣	مخاوف الدمار الشامل فى الشرق الاوسط	حسين فتح الله	الاهرام	٤٠٠٣٥	١٩٩٦	١٠٨
٤	قضايا الشرق الاوسط النووية من منظور عالمى	جاسر الشاهد	قراءات استراتيجية	١٠	١٩٩٦	١٠٩
٥	اعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية	سعيد الجزائرى	ملف التسعينات فى اعمال المخابرات	-	١٩٩٧	١٢٧
٦	اتجاهات تأثير انتشار القدرات النووية فى الشرق الاوسط	محمد عبد السلام	كراسات استراتيجية	٧٦	١٩٩٩	١٣٤
٧	الانتشار النووى : هل الدور القادم على الشرق الاوسط	خالد الفياض	قراءات استراتيجية	٨	١٩٩٩	١٤٧

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٢٧٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

العـــرب .. وســــلام إسرائيل النــــــــووي

المجسم الـــرهيب للفنـــاء الشـــامل !

عبد التواب عبد الحى

مـاذا لـو فعلتها إسرائيل، تحت أية ظروف واردة الاحتمال، ووجهت ضربة نووية لعاصمة عربية، أو عدة عواصم.؟ ماهي معالم صورة الفناء الشامل.. بشرياً وحضارياً، كيف تتكون وتتكوم؟

المجسم الرهيب للدمار الشامل تسجله عدة مراجع عسكرية وعامة. لكني اعتمد بصفة أساسية علي مرجعين لتشكيله : «الأسلحة النووية وتأثيراتها»، إصدار الدار العربية للموسوعات . و«الشتاء النووى» لمارك هارول. قد تنفجر القنبلة انفجاراً جوياً.. وقد ... ن الانفجار ارضياً، بحيث تلامس كرة النار الناجمة عن الانفجار سطح الأرض، وتنتشر كمية من الحطام المصحوب بنشاط إشعاعي، مسببة غباراً ذرياً يتساقط بعد ذلك فوق مناطق واسعة تحيط بمكان الانفجار. والانفجار الارضي للقنبلة يحدث دماراً كبيراً في منطقة محدودة، وهو الأنسب لضرب المدن!

وفورا انفجار القنبلة، وفي أقل من جزء من المليون من الثانية، ترتفع بفعل الانفجار كرة نار تشبه عش الغراب، حرارتها تتجاوز عشرات الملايين من الدرجات المئوية، مصحوبة بخمسة من الإشعاعات القاتلة : جسيمات الفا . إشعاع بيتا. اشعة X الحرارية . أشعة جاما . والنيوترونات . كما يرتفع الضغط الجوى بصورة قاتلة ! وتشير التجارب إلى أن معدل الهلاك البشري في المناطق المدنية يصل الى 70٪ ، إذا ارتفع الضغط الجوي إلي 5 أرطال علي البوصة المربعة. وترتفع نسبة الهلاك عن ذلك كلما اقتربنا من مركز الانفجار، مثلما تقل نسبياً كلما ابتعدنا عنه!

كما تنجم عن كرة النار نبضة ضغط هائلة تنتقل إلي لدائرة المحيطة حاملة جمرات النار ومختلف انواع الإشعاعات، تسمي موجة العصف "Blast Wave".. مما يؤدي إلى اشتعال الحرائق في نطاق أوسع. والثابت من تجربة ضربة هيروشيما النووية، أن 82٪ من جملة 130 مبني رئيسياً بالمدينة، احترقت بالكامل .. 20٪ منها تم احتراقها خلال الدقائق الثلاثين الاولي التالية للانفجار. غير أن بعض المباني بضواحي المدينة لم تبدأ بها الحرائق إلا بعد 15 ساعة من الانفجار، وذلك بفعل الجمرات الملتهبة التي حملتها موجة العصف !

ووفقاً لـ «القانون الثاني» للديناميكا الحرارية، فإن الطاقة الناتجة عن الانفجار النووي تتحول إلي حرارة. كما تنطلق طاقة النظائر المشعة على شكل إشعاع كهرومغناطيسى يشكل 3 : 4 من الطاقة الكلية للانفجار . والإشعاع النووي قد يكون إشعاعاً مباشراً "Immediate Radiation" وهو الذي ينبعث خلال دقيقة واحدة بعد الانفجار. وقد يكون إشعاعاً متخلفاً "Residual Radiation" وهو الذي ينبعث بعد أكثر من دقيقة من بداية الانفجار، في أعقاب بدء انتشار الغبار



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعي : /	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٢٧٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

الذرى "Fallout" . ويسبق ذلك كلـه وميض لحظة الانفجار "Flash". أمـا الـوميض فيسبب العمي التام الـدائم ، أو العمي الجزئي. بينما تسبب الإشعـاعـات الحرارية حـروقـا تتراوح بين السطحية والعميقة والحرق الكـامل. كما يـدمـر نـواة الخلية الحية في الإنسـان والحيوان، فيفقـدهـا قدرتها على الانقسـام "Mitosis" الذى هـو أساس النمو ورالحيـاة . فتموت الخلية، ويمـوت الإنسان والحيـوان ! ووحدة قياس التعرض للإشعـاع هي الراد RAD، والجرعة المميتة منه LETHAL DOSE، هـي 450 راد. 50٪ مـن الذين يتعرضـون للجرعة المميتة، يمـوتون على الفور. وقليلون يشفون نتيجة قـابلية الجسم لإصلاح التلف الناجم عن الاشعاع، وقـد يكون الشفـاء جزئيـا بعد مـرور عـام كـامل، بينما يبقى مـا يتراوح بين 10٪ و20٪ من التلف كتاثير دائم حتى نهاية العمـر! وأكثر أجزاء الجسم تاثرا بالاشعـاع النووى هي: 1 ـ نخاع العظم وهو المصنع المنتج للخلايا الدموية الجديدة.

2 ـ بطـانة الامعاء 3 ـ خـلايا الدمـاغ والعضلات حيث يسبب دمار خلايـا المخ عطلا فى الجهاز العصبى المركزى.ويؤثر الاشعاع النووى على الجينات، ويحدث ما يسمى بالطفـرة الوراثية. MATATION وإذا كان الجين الجديد خليـة تناسلية، فإنـه يحدث تشويها فى الصفات الوراثية، ربما ظهر فى أقرب جيل، وقد يتأخر ظهـوره لعـدة أجيـال! ومـن الاشعـاعـات المتخلفـة إشعاعات بيتا وجاما. وهي تسبب العجز والهلاك. كما أنها تتلف منطقـة اللمس فى الجلـد، مما يجعل نهايـات الاعصاب مكشـوفة، ويفقد جسم الانسـان والحيوان

عن كرة النار، فإنها تصبح موجة العصف الحارقة!

المؤلم أن الحرائق النـوويـة فى المدينـة لن تجد من يطفئهـا.. فـالهلاك سيعم الجميع، بما فيهم رجـال الاطفاء والشرطة والجيـش والاسعاف والمستشفيات والموظفون العمـوميون. ولن يجد أحـد من ينجده من الحكام والمحكومين! وسيـواجه المصابون والنـاجون من الحرائق بانقطاع مصادر المياه والكهرباء، وتعطل وسـائل النقل والاتصـال بفعل الموجـة الكهرومغنـاطيسية! أيضا سـوف ينشب صراع ضار بين الناجين حول مستلزمات الحياة وضرورات البقاء: الغذاء. الماء. الملبس. والملجأ! وتصاب السلطات ـ أو ما بقى منها ـ بالعجز عن السيطرة على توزيع أية موارد حيوية متاحة، فضلا عن انعدام امكان تلقى المساعدات من الخارج، بسبب التلوث بالغبار الذرى!

سـوف تبقى فقط الجهـود الفـرديـة والمشتركـة للناجين والثابت من تجربة

هيروشيما وناجازاكي أن الهجرة الفورية للسكان من المنـاطق المستهـدفة فى أعقـاب الضربـة النوويـة، انقلبت فى اليوم التالى إلى تدفق جماعى فى اتجاه مسرح المأساة بحثا عن الاقارب ونجدة للأصحاب!

ـ هذا المجسم الرهيب للفناء الشامل الذى يمكن ان يصيب عاصمـة عربية بفعل قنبلة نـووية إسرائيلية.. أليس من المحتمل أن يطال اسرائيل ذاتها غبار وإشعاع يرتـد إلى نحرهـا؟ وما هـو خط الأمان النـووى الذى تضعـه اسرائيل وراء امكـان الاستخـدام الفعلى لسلاحها النووى؟!

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحي
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٢٧٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

حاسة اللمس!

وتحتوى كرة النار الناجمة عن الانفجار على أبخرة نشطة اشعاعيا نتيجة لعملية الانشطار النووى NUELEAT FISSION وتحطم الراس النووية ذاتها. هذا هو مصدر الاشعاع بانواعه. وعندما يسقط على الارض، يصبح هو الغبار الذرى القاتل!

وإضافة إلى الآثار المباشرة للاشعاع بانواعه ـ المباشر. المتخلف. والحرارى ـ هناك الاثار التدميرية غير المباشرة الناجمة عن الانفجار وموجة العصف التالية له وما يصاحبها من حرائق واسعة الانتشار بسبب الجمرات الملتهبة الطائرة وكانها لظى الجحيم!.

ومن العوامل التى تعزز اندلاع الحرائق: الأبنية المرتفعة، خطوط الكهرباء والغاز. مخازن الوقود فى المدينة مثل محطات البنزين. القرب من مركز الانفجار وكرة النار! ولحظة الانفجار ترتفع كرة النار فى الجو بسرعة فائقة، ثم لا تلبث أن KINETIC ENERGY تقل سرعتها مع امتصاصها للهواء البارد. وعندما تبرد تتكثف الابخرة ذات النشاط الاشعاعى فى شكل دقائق صغيرة لا يتجاوز قطرها 02. ملليمتر وتسقط على الارض ببطء شديد. وقد تذروها الرياح فتتخطى الحدود إلى دول مجاورة لتسقط على أراضيها!

وتفسير ذلك أنه فى اللحظة التالية للانفجار، يتحرر 85٪ من الطاقة النووية فى صورة طاقة حركية من ذرات الرأس الحربى المتبخر. تتولى اخراج الحطام الذرى من مركز الانفجار بسرعة عاصفة.. بينما يتحرر باقى الطاقة النووية فى صورة نبضة حرارية تشعل كرة النار.. وعندما تبتعد ميكانيكية نقل الطاقة

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٢٨٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

العرب.. وسلام إسرائيل النووى «2:2»

«تلاتيلولكو»: التفتيش النووى.. بالطلب!

ليس من اللازم أن ندخل «ماخونات» مفاعل ديمونا السرية التى تصنع القنبلة الذرية، لكى نفهم الموقف النووى الاسرائيلى الان، ونرصد احتمالات تغيره المرتقبة.. يكفى أن نعيد بناء الموقف السياسي الاسرائيلى إزاء مسألة اخلاء الشرق الأوسط من الاسلحة النووية، لكى تبدو تفاصيل الصورة أمامنا ناطقة وواشية!

واستكمالا للمقال السابق، نواصل رسم هذه الصورة بوقفة تحليلية عند سحق شامير ورؤاه النووية. فى أول اكتوبر 80. وفى كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هاجم شامير ـ وزير الخارجية الاسرائيلى ـ وقتئذ ـ معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، بدعوى أنها: «عاجزة عن أن تمنع بفاعلية انتشار هذه الاسلحة فى الشرق الأوسط».. ثم أضاف: «ان الطريقة الوحيدة لازالة خطر التهديد النووى فى الشرق الأوسط هى اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية، يتم التفاوض بشأنها بحرية وبشكل مباشر بين دول المنطقة، ويكون أساسها تأكيدات متبادلة على غرار معاهدة تلاتيلولكو فى أمريكا اللاتينية».

ما هى أحكام معاهدة تلاتيلولكو التى أبرمتها دول أمريكا اللاتينية سنة 67؟

تكفل المعاهدة لكل دولة عضو فيها سلطة القيام بأعمال تفتيش خاصة على أى عضو آخر عند الشك فى وجود نشاط نووى ممنوع.

وتشرف على أعمال التفتيش هيئة دائمة خاصة تحمل اسم «وكالة منع الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية» ومقرها مدينة مكسيكو عاصمة المكسيك. ويتولى مجلس الوكالة أعمال التفتيش، بمجرد طلب أى عضو يشك فى وجود نشاط نووى ممنوع طبقا لأحكام المعاهدة، جارى العمل فيه، أو على وشك بدء العمل فيه سواء على أراضي أى عضو آخر، أو فى أى مكان لحساب ذلك العضو. ويتعهد الاعضاء بمنح المفتشين حرية الوصول إلى جميع الاماكن والحصول على كل المعلومات الضرورية للنهوض بواجباتهم التى لها علاقة مباشرة ووثيقة بالشكوك المتعلقة بانتهاك المعاهدة.

وإضافة إلى نظام التحقق الخاص، فإن كل عضو فى المعاهدة ملزم بعقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكى تطبق رقابتها على نشاطاته النووية.

ويرى بعض الخبراء أن شرط التفتيش بالطلب، بالاضافة إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجعل نظام التحقق الذى تكفله معاهدة تلاتيلولكو أقوى بكثير مما تقدمه معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية «NPT»، ورغم انه ليس أكثر قدرة من نظام رقابة الوكالة الدولية، على الحيلولة دون تحويل المواد القابلة للانشطار من الاغراض السلمية إلى الاغراض العسكرية فإنه يسهل كشف أي عملية تحويل قد تحدث وفى الوقت المناسب!

ويلزم البروتوكول الثانى لمعاهدة تلاتيلولكو الدول المالكة للأسلحة النووية باحترام شرعية نزع السلاح فى أمريكا اللاتينية، وعدم الاشتراك فى أعمال تنطوى على انتهاك للمعاهدة والامتناع عن استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الاعضاء فى المعاهدة. وهو شرط قوى لا وجود لمثله فى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية!

لكل هذا يفضل الاسرائيليون نظام معاهدة تلاتيلولكو، باعتباره نظاما يمكن الاعتماد عليه! ويقول الباحث الاسرائيلى افى بيكر: «من التناقضات الغريبة أن طبيعة الصراع فى الشرق الأوسط تجعل من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير موثوق بها. لانها تتبنى منهجا واحدا للتعاون، حتى بين الاعضاء المتنازعين!

لكن معاهدة تلاتيلولكو لها نواقصها الجسيمة. ومنها: السماح لأى عضو بالخروج منها بإرادته المنفردة! منعها للأسلحة النووية، وسماحها بالتفجيرات النووية المستخدمة فى الاغراض السلمية، وهو تصنيف يصعب ضبطه من الناحية التقنية! وسر التفضيل الاسرائيلى لنظام معاهدة تلاتيلولكو تكشفه بعض الكتابات الاسرائيلية ـ محمد عبد السلام. السياسة الدولية. ابريل 95 ـ ونموذج لها ما يقوله د. إيلان داوتى فى كتابه «يجب ترك القنبلة فى القبو»..: «إن اسرائيل تفضل معاهدة تترك لها أكبر الخيارات النووية.. على أن تمنع العرب، فى المقابل، من تطوير سلاح نووى»!

والصيغة التى تحرص اسرائيل على التمسك بها لإخلاء الشرق الأوسط من الاسلحة النووية، هى المفاوضات المباشرة، والاتفاقات الثنائية مع كل دولة من دول المنطقة. وعندما أعلن الرئيس المصرى حسنى مبارك مبادرته لاخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، فى 8 ابريل 90.. رد عليه اسحق شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية وقتها، بتصريح من نيويورك يعلن فيه تمسكه بنزع السلاح النووى من المنطقة، وبذات الصيغة: المفاوضات المباشرة والاتفاقات الثنائية. حتى الفكر السياسى الامريكى تسيطر عليه ذات الصيغة.

وفى اكتوبر 91، قدمت اسرائيل للأمم المتحدة وثيقتها الخاصة بإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط.. وفى الوثيقة ترفض اسرائيل نظام التفتيش والرقابة الذى تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتصف وضع منشآتها النووية تحت اشراف الوكالة بانها «مسألة مزعجة ومقلقة»! وتحدد الوثيقة المفاوضات المباشرة كآلية للوصول إلى المنطقة الخالية، كما تطالب ببناء الثقة بين الجيران، وحل المشكلات السياسية الدائمة!

وعاد شيمون بيريس، وزير الخارجية الاسرائيلى يربط بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية، رغم اسقاط سلفه ايجال الون لهذه الرابطة.. بل انه طالب فى حوار لى معه بأن يبدأ التفاوض حول ضبط الاسلحة التقليدية أولا، قبل فتح ملف الاسلحة النووية. لماذا؟! «لأنك لا تستطيع أن تبنى الطابق الثانى فى بيتك، إن لم تكن قد بنيت تحته طابقا أول»!

وما يقول به شيمون بيريس انما هو صورة من صور القياس الفاسد PARALOGISN، انه يضع المهم قبل الاهم وكأنه دائن يريد أن يسوى حسابه مع المدين بدءا بالملاليم.. بدلا من الملايين.

مخاوف «الدمار الشامل» في الشرق الأوسط

لم يكن احد من الخبراء العسكريين فى العالم شرقه وغربه ليصدق ان نظرية الأمن الإسرائيلى التى هوت إلى اعماق سحيقة من الفشل خلال حرب اكتوبر ٧٣، يمكن ان تبعث من قبرها مرة أخرى على يد رئيس الوزراء الإسرائيلى نيتانياهو، الذى عاد بسياسات المنطلقة إلى المربع رقم واحد على حد تعبير وزير خارجيتنا عمرو موسى.

كانت هذه النظرية العقيمة تعتمد اساسا على أن امن إسرائيل يمكن ان يتحقق من خلال «حدود يمكن الدفاع عنها»، وهى تلبى فى حقيقة الأمر رغبة الاستيطان والتوسع المستمر التى بنيت عليها السياسات والاستراتيجيات الإسرائيلية قبل وبعد إنشاء الدولة العبريه.

وحقيقة الأمر ان رفض نيتانياهو لمبدأ الأرض مقابل السلام يعنى فى جوهره العودة مرة أخرى لحكاية الحدود الآمنة والاستيلاء على اراضى الغير واستمرار عمليات الاستيطان فى الأرض العربية المحتلة، فى الوقت الذى يتصور فيه رئيس وزراء إسرائيل أنه يستطيع بجرة قلم ان يشطب وإلى الابد واقعا مرا تؤكده الحقائق الاستراتيجية والتكنولوجية والعسكرية، وهى أن قلب إسرائيل يمكن أن يتعرض للتهديد بصرف النظر عن نظريته الجوفاء التى يعتقد أنها يمكن ان توفر الأمن لبلاده.

نسى نيتانياهو ان اسلحة القتال الحديثة اصبحت لا تقيم وزنا للحدود او المسافات، وأن صاروخا من طراز «توماهوك» انطلق من إحدى السفن الأمريكية فى البحر الأحمر لتصيب إحدى المنشآت الحيوية المهمة فى بغداد ابان حرب الخليج. ونسى نيتانياهو ايام الفزع والخوف التى عاشها أهالى تل ابيب إبان هذه الحرب خوفا من سقوط صواريخ سكود العراقية فوق رؤوسهم.. تناسى رئيس الوزراء الإسرائيلى انه إذا كانت إسرائيل تمتلك اسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها القنابل النووية، فإن دولا عديدة فى الشرق الأوسط يمكنها فى حالة التهديد المباشر تصنيع مثل هذه القنابل التى يمكن أن تحيل المنطقة إلى اطلال وخراب.. وتناسى ايضا الحقائق التى تؤكد أن معملا صغيرا يمكنه تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التى يمكن ان تشكل عامل ردع حقيقى فى مواجهة التهديدات النووية الإسرائيلية.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

قضايا الشرق الاوسط النووية من منظور عالمي

يحاول كاتب هذا المقال استعراض سياسة الدول الكبرى النووية . وخاصة الولايات المتحدة - والتى تهدف الى عدم وجود دولة نووية جديدة ، وذلك فى ظل المتغيرات في البيئة الدولية والتى تكرس هيمنة الولايات المتحدة .

ويبرز الكاتب هذه السياسة من خلال تعارضها مع سياسات عدة دول تحاول الوصول الى التكنولوجيا النووية فى الشرق الاوسط ، ثم ينتهى الى مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة " الانتشار النووى NPT ، والذى كان بمثابة صورة واضحة للتعارض بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث .

ففى بداية المقال يستعرض الكاتب التغيرات الرئيسية في العلاقات الدولية من انهيار للشيوعية وتحلل الاتحاد السوفيتي وانتهاء المساندة السوفيتية لعدة دول مثل العراق وسوريا ، وهزيمة العراق فى حرب الخليج والبدء في عملية السلام على مسارات مختلفة متمثلة فى اتفاق غزة أريحا ، والاتفاق الاسرائيلى الأردنى مع استمرار المفاوضات على المسار الاسرائيلى الفلسطينى ، واحتمال تقدمه على المسار السورى . وقد عملت هذه الأحداث على تقليل حدوث أزمة نووية إلا أن الأزمة النووية فى رأى الكاتب يمكن أن تحدث عن طريق :

(١) مواجهة نووية أو إنذار نووى كما فى عام ١٩٧٣ بحيث يتم توريط الولايات المتحدة وروسيا .

(٢) إستخدام أو التهديد باستخدام الدولة المالكة الوحيدة للسلاح " اسرائيل " .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

(٣) أو بواسطة أى حائز اقليمى جديد للسلاح النووى .

ويساعد على حدوث مثل تلك الأزمات تعرض عملية السلام للخطر والتى تتعرض للانهيار بسبب عنف الرافضين من كلا من الجانبين الاسرائيلى والعربى والفتاوى غير المقبولة من الأصوليين الاسلاميين والنزاعات حول القدس كما تدعمها الوساطة غير المتوازنة للولايات المتحدة .

وفى إطار محاولة الولايات المتحدة لردع انتشار السلاح النووى يثور تساؤلان حول :

(١) احتمالات الانتشار المستمر للسلاح النووى وتطبيق اجراءات الأمان بواسطة وكالة الطاقة الذرية ، وهذا ينصرف أساسا إلى العراق وايران .

(٢) يركز على تغطية الولايات المتحدة على امتلاك اسرائيل للسلاح والقدرات النووية ، والذى أدى إلى احتجاج عدة دول منها مصر لدى الدول النووية "NWS" ، وذلك من أجل إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

ويتناول هذا المقال عدة موضوعات تقوم على هذين التساؤلين .

أولا : ضبط التسلح واجراءات نزع السلاح :

* الولايات المتحدة وروسيا :

لقد اعتبرت كثير من دول العالم الخطوات التى اتخذتها روسيا وأمريكا نحو تخفيض السلاح النووى خطوة أولية وضرورية لإزالة هذا السلاح ، وهو مطلب للدول المنضمة للـ N.P.T .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

لقد فككت كل من الولايات المتحدة وروسيا الآلاف من الرؤوس النووية التكتيكية ، وذلك بناء على اتفاقية START I ، والتى هى موضع التنفيذ كما أن اتفاقية START II سوف تعمل على تخفيض الرؤوس النووية لكل من الطرفين ما بين ٣٠٠٠ - ٣٥٠٠ رأس نووى بحلول عام ٢٠٠٣ .

ان ضغوط المتطرفين القوميين والشيوعيين على حكومة يلتسين الضعيفة ، قد تؤدى إلى تأخير تصديق روسيا على معاهدة START II ، والتى تستعد الولايات المتحدة لتصديقها ، إلا أن التخوف من تخفيض آخر من جانب الولايات المتحدة يصطدم

معتمدين على التأييد الذى حدث لتطوير هذه الصواريخ نتيجة لاستخدام العراق صواريخ سكود فى حرب الخليج .

ويثير الكاتب نقطة هامة ، وهى أنه يجب عدم التفرقة بين المحتالين على النظام الشال لمنع الانتشار النووى ، ويعطى المثل أن تصدير السوبركمبيوتر لاسرائيل يتناقض مع هذا النظام المأمول .

ثم ينتقل الكاتب لدراسة حالات الدول التى يمكن أن " تحتال " على النظام الشامل لمنع الانتشار النووى فى الشرق الأوسط .

ليبيا :

يستعرض كاتب المقال التاريخ النووى لليبيا منذ بداية السبعينات ومحاولتها الحصول على قنبلة من الصين ، ثم التصديق على N.P.T ١٩٧٥ ، وعدم الإذعان لاجراءات الضمان لوكالة الطاقة الذرية حتى ١٩٨٠ ، وكل المحاولات الليبية لصنع قنبلة عربية كرد على القنبلة الاسرائيلية .

وتصاعدت الخلافات بين ليبيا والولايات المتحدة إلى ذروتها الغارات التى شنتها أمريكا على ليبيا عام ١٩٨٦ والتى قتل فيها ابنة الرئيس القذافى .

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

وقد أدى القهر الاقتصادى والدبلوماسى الغربى فى نهاية الثمانينات إلى وقف تطوير السلاح الكيماوى الليبى فى مصنع الرابطة والذى نال مساعدة أوروبية غربية . كما أدى استيراد ليبيا للصواريخ وتطويرها إلى تهديدها لنظام الحد من انتشار الصواريخ ولكن فى عام ١٩٩٢ ، وقعت البلاد تحت وطأة العقوبات من قبل الأمم المتحدة والغرب بسبب أزمة لوكيربى ورفض ليبيا تسليم المتهمين فى تفجير الطائرة . ولم يستطع القذافى كسر هذا الحصار حول البلد إلا فى حالة الطيران للحج مع تعزيز علاقاته مع مصر والجزائر . وقد عملت ليبيا على تحسين علاقاتها منذ ١٩٨٩ بمصر والدول المستوردة للبترول الأوروبية .

ويخرج الكاتب من كل ذلك أنه بسبب الحصار القوى على ليبيا وامكانية استعداد ليبيا للتفتيش من قبل هيئة الطاقة الذرية ، فانه يرى أن ليبيا ذات خطر منخفض من ناحية الانتشار النووى .

الحالة العراقية :

القضية العراقية لها ثلاث ابعاد :

فى تحليله للبعد الأول ، يستعرض الكاتب قدرات العراق النووية ورغبة العراق فى بناء قوة نووية وان كان الهدف منها غير محدد سواء كان هذا الردع موجها ضد اسرائيل أو ايران ، أو أن ذلك للحصول على مكانة مميزة وسط العالم العربى ، وقد خرقت العراق اجراءات الأمان ومعاهدة N.P.T وذلك بعمل برامج تخصيب اليورانيوم .

وقد اصطدم المشروع العراقى بالردع الامريكى للانتشار النووى والرغبة الاسرائيلية فى الاحتكار النووى فى المنطقة . وقد تجلى هذا فى الغارة الاسرائيلية على مفاعل اوزيراك فى اوائل الثمانينات والتى دفعت العراق لتبنى برنامج نووى سرى .

البعد الثانى فى القضية العراقية يتناول رد فعل الولايات المتحدة والغرب وهيئة الطاقة الذرية فى رصد المواقع النووية العراقية المعلنة وغير المعلنة وهو أمر غير مسبوق .

أما البعد الثالث فانه يتناول الجزاءات والعقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق وقبوله القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ غير المسبوق والذى فرض عقوبات اقتصادية على العراق كما يتعلق القرار بنزع العراق لأسلحته الهجومية الباقية بعد الحرب وكل المعدات العسكرية غير التقليدية ، والمعدات النووية ، الخ ولم يتناول هذا الاجراء المسائل الثقافية والانسانية .

وقد حاولت بعض الدول من الاعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن رفع حظر بيع البترول المفروض على العراق بمقتضى القرار ٦٨٧ وخاصة فرنسا وروسيا وهو ما دفع العراق بعد ذلك تحت ضغط من روسيا إلى الاعتراف بالكويت وقبول ترسيم الحدود بين الدولتين .

ولم يتأثر موقف الولايات المتحدة من شكوى العراق واكدت ادارة كلينتون توافقها مع ادارة بوش من حيث ضرورة انصياع العراق الكامل لقرارات الأمم المتحدة واجراءات نزع السلاح ، ووقف قمع الاكراد الشماليين وإعادة الأسلحة الكويتية المسروقة واعادة الأسرى الكويتيين واظهار النوايا لعدم انتهاك حظر امتلاك اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الهجومية وعدم رعاية الارهاب .

ويتلخص موقف الولايات المتحدة فى عدم ثقتها فى العراق طالما أن صدام حسين فى الحكم . وينبع هذا التخوف من سجل صدام حسين الملئ بانتهاكات حقوق الانسان وتاريخ حربين فى الخليج ، ومن تهديده لمصادر النفط فى الخليج ، وهو ما دعا اولبرايت أن تعلن فى مجلس الأمن ان الاجراءات التى اتخذها

بامكان عودة نظام حكم سلطوى إلى روسيا ووجود نظام معاد للولايات المتحدة . ذلك يجعل رأى البعض ينصرف إلى ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقدرات نووية تتيح لها إمكانية الرد حتى ضد هجمات غير نووية على قوات الولايات المتحدة .

ويقابل هذا الرأى بآراء المدافعين عن الحد من التسلح من قادة الجيش ووزارة الدفاع ، وهو ما يرى أن السلاح النووى يجب أن يستخدم فقط كرادع ضد ، أو كرد على هجوم نووى ، الآخرين ، وهذاالردع يمكن أن يتم عن طريق عدة مئات من الرؤوس النووية ، وذلك على فرض استمرار ترسيخ الديمقراطية فى روسيا .

وقد عملت كل من روسيا والولايات المتحدة على التأثير على كل من فرنسا وبريطانيا من أجل تخفيض قواتهما النووية حتى على الرغم من أنه يتم تحديثها وايجاد اتجاه فى البلاد الأقل تقدما من هذه الناحية من أجل التقليد ، كما عملت على التعاون " روسيا والولايات المتحدة " سويا من أجل منع وصول الخبراء والتكنولوجيا من الجمهوريات السوفيتية السابقة الى "الإرهابيين" والباحثين عن امتلاك هذه القنبلة فى الشرق الأوسط .

ثانيا: الصواريخ ومحادثات التسلح فى الشرق الأوسط:

ان الطموح المتزايد فى السنوات الأخيرة لنظام التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ MTCR ، أصبح يحاول أن ينهى انتشار الصواريخ الباليستية ذات المدى المختلف فى حالة امكانية استخدامها للرؤوس النووية ، البيولوجية ، الكيماوية أو أى أسلحة دمار شامل .

لقد صاغت الولايات المتحدة وحلفاؤها معاهدة لمنتجى الصواريخ عام ١٩٨٧ ، وانضمت اليها الارجنتين والصين واسرائيل وروسيا وجنوب افريقيا

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

واوكرانيا وأبدت التزاما نحو وجود قواعد للمطالبه بايجاد قيود على التصدير . وقد ركزت اتفاقية MTCR على الدول النامية مع عدم المساس بالقدرات العسكرية للدول المتقدمة .

ويندرج تحت الصورة العالمية للحد من التسلح المحادثات متعددة الأطراف لبناء الثقة فى الشرق الاوسط من خلال مجموعات العمل فى لجنة الحد من التسلح والأمن الاقليمى والمنشأة بعد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ ، إلا أن هناك فجوة بين الرؤية العربية وخاصة المصرية والاسرائيلية بخصوص التفتيش على المنشآت النووية والعمل من أجل ايجاد منطقة منزوعة السلاح، حيث يرى الجانب العربى ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل قبل التوصل إلى صيغة للسلام ، بينما يرى الجانب الاسرائيلى ضرورة الوصول إلى صيغة للسلام الشامل قبل مناقشة إخلاء المنطقة من السلاح النووى .

اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT):

ان اتفاقية حظر التجارب النووية الشاملة CTBT قد تمت الموافقة عليها من جانب دول الشرق الأوسط التى صدقت على معاهدة حظر التجارب المحدودة .

وتتأكد أهمية هذه المعاهدة فى ظل التكنولوجيا الحالية التى تمكن من تطوير القنابل والأسلحة النووية بدون اجراء اختبار التفجير النووى ' ' حدث فى باكستان وجنوب افريقيا واسرائيل .

وقد مدت ادارة كلينتون من جانبها تجميد أى تفجير نووى حتى تدخل معاهدة منع الاختبار موضع التنفيذ وسبتمبر ١٩٩٦ ايهما ينفذ أولا . ويرى الكاتب ان الحكومات مثل اسرائيل وباكستان سوف تلقى ضغوطا من أجل الانضمام إلى NPT .

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

الأجراءات المضادة والخطوط الحمراء :

كان لحـرب الخليج بتداعياتهـا وكشـفها لخطـورة استيعاب بعض الدول لتكنولوجيا السلاح النووى اكـبر الأثـر فـى ان تـولى ادارة كلينتـون اهميـة اكـبر لمسـألة مواجهة انتشار السلاح النووى ، وذلك اكثر مما كانت توليها قبل حرب الخليج .

وقد عملت الولايـات المتحـدة علـى رصـد ميزانيـات لحماية أمن القوات الامريكية من الاعتـداء أو التهديـد باسـتخدام أسلحة الدمـار الشـامل "W.M.D " ، كما عملت على تكريس ميزانيات من أجل تطوير الصواريخ المضادة الدفاعية مثل صواريخ بـاتريوت وقـد اعـترضت الصـين وروسـيا والنـاتو الأوروبـى علـى بنـاء منظومـة عملياتية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليسـتية للدفاع عـن مسـرح العمليـات "Theatre missile defense " T.M.P." " حيث يرون انها استفزازية وغير ضرورية .

يرى البعض أن المنظومة المذكورة غـير متوافقـة مـع اتفاقية الصواريخ المضادة ١٩٧٢ وسوف يكون لها كثير من السـلبيات والانتقـادات التـى يمكـن أن تؤثـر علـى الاسـتقرار وصنع السلام فى مناطق حرجة مثل الخليـج وكوريا بينما يعارض بعض القادة الرسميين هذا الـرأى

العـراق لم تطمئـن الولايـات المتحـدة مـن أجـل رفـع العقوبات .

واكـدت كذلـك الشـكوى التـى دارت حـول محاولـة العراق بناء قدراته العسكرية مـرة أخـرى بـالرغم مـن الحظر ، وذلك ما اكده الجنرال الهـارب حسين كامل .

ويخلـص الكـاتب مـن هـذا كلـه أن قيـام الولايـات المتحدة أو اسـرائيل بـردع العـراق بسـبب امتلاكـه لأسـلحة دمار شامل هو أمر غير وارد لفترة طويلة .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الجوانب المتعدد لحالة ايران :

- السياسة العامة للولايات المتحدة -

إن هناك عداء متبادل بين ايران والولايات المتحدة وتتبع الولايات المتحدة فى هذا الإطار سياسة متشددة تجاه ايران ، والتى تهدف أمريكا باتباعها ضد النظام الايرانى المثقل بالفساد والديون والتضخم والأسعار المنخفضة للبترول والصراع السياسى إلى أن يقوده كل ذلك إلى عدم الاستقرار السياسى ثم تغيير النظام .

وتتعلق نقاط الخلاف بين أمريكا وايران باتهام امريكا لايران برعاية الارهاب . وانتقادها لعملية السلام بين العرب واسرائيل وبناء القوة العسكرية الايرانية بما يهدد استقرار الخليج وحقول البترول ومسألة القنبلة النووية المزعومة . ويؤثر ايضا على السياسة الامريكية الإهانة التى وجهت إلى أمريكا سلفا أيام احتجاز الرهائن إبان فترة كارتر ثم جاءت أيضا فتوى اهدار دم سلمان رشدى لتلقى بظلالها ايضا على العلاقات الايرانية/الامريكية .

أما من ناحية ايران ، فهى ترفض الدور الامريكى فى الشرق الاوسط وتدخلها غير العادل ونظرتها الرافضة للحياة المادية وأسلوب الحياة والنابع من القومية الاسلامية الثورية والعقيدة المعادية للصهيونية . كما أن هناك غضبا عاما ضد مساعدة امريكا لنظام بهلوى السابق وميل الغرب تجاه العراق فى حرب الخليج الاولى .

السجل النووى الايرانى :

منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ . فان القادة الايرانيين (مثل على اكبر هاشمى رافسنجانى) يرغب فى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لحماية ايران ضد العراق واسرائيل . وإحياء اجزاء من البرنامج النووى الطموح لاسرة محمد رضا بلهوى . وقد استوردت ايران معدات وتكنولوجيا نووية هامة من الصين ، كما ان باكستان فى الماضى (وليس فى وقت

قريب) قد تكون ساعدت ايران فى امتلاك أجزاء نووية مهمة .

بالرغم من اتهام الولايات المتحدة لايران بتطوير قدراتها النووية ، والتى لم تثبتها وكالة الطاقة الذرية ، كما لم تثبت وجود أى خرق للـ NPT والتى صدقت ايران عليها سنة ١٩٧٠ ، فقد قدرت بعض المصادر الامريكية والاسرائيلية امكانية وصول ايران لصنع القنبلة النووية خلال خمس سنوات فى حالة حصولها على اجزاء تكنولوجية مهمة ، وهو ما دعا البعض لمساندة الرأى المطالب بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرات الايرانية النووية المحتملة .

إلا أنه من الجهة الايرانية فانها تنكر وجود أى نوايا أو برامج لصنع القنبلة ، وأن الادعاءات الامريكية الغرض منها التمويه والتعتيم على القدرات النووية الاسرائيلية . وقد أبدت ايران نوايا طيبة فى التعاون مع وكالة الطاقة الذرية . وقد صرحت الوكالة فى أواخر سنة ١٩٩٤ أن ايران لاتوجد بها أى علامات على وجود برامج غير سلمية وذلك بناء على زيارات خاصة للمواقع الإيرانية عامى ٩٢ ، ١٩٩٣ .

وتطبق وكالة الطاقة الذرية اجراءات الأمان على مفاعل نووى صغير أمريكى الصنع كما تملك ايران مفاعلات صينية وأخرى روسية الصنع " تحت الإنشاء" وقد اقنعت الولايات المتحدة فى وقت سابق المانيا لكى تدنع الشركات الألمانية من إكمال مفاعلين فى بوشهر Bushehr كانت ايران قد ورثتهما عن عصر الشاه .

كما كشف تقرير للـ C I A عد إمداد الصين لايران بمكونات صواريخ بعد زيارة رئيس تايوان للولايات المتحدة ، ورغم استناد ايران للمادة الرابعة من معاهدة حظر الانتشار NPT فى حقها فى الإستخدام السلمى للطاقة النووية ، إلا أن الولايات المتحدة لاتريد لها ذلك أيضا كدولة خارجة عن القانون ، رغم انها لم ترتكب أى عدوان أو انتهاك لمعاهدة حظر الانتشار .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

ويرى الكاتب أنه على الرغم من وجود بعض المتعاطفين مع ايران ، إلا أن موقفها قد أضعف بالخلافات بينها وبين بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية بسبب مسألة تصدير الثورة الاسلامية ، وأيضا دعم الدول الغربية لموقف امريكا الرادع .

السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه ايران:

عملت ادارة كلينتون على تشديد القيود على التجارة مع ايران . وكان الدافع وراء ذلك بصفة أساسية اللوبى الاسرائيلى . والذى اعترض على ازدياد الحجم التجارى مع ايران . كما أحرزت الولايات المتحدة بعض النجاح فى اقناع بعض الدول بعدم منح ايران قروض أو تخفيف أعباء الديون .

وظل الوضع كذلك حتى أعلن كلينتون أمام المجلس اليهودى حظر أى تعامل مباشر أو غير مباشر للولايات المتحدة أو الاستثمار فى ايران رغم معارضة البعض .

اسرائيل ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) :

ان موقف اسرائيل من عدم الانضمام للـ NPT لتبنى تطويرها للتكنولوجيا النووية يفسر اتجاه بعض دول الشرق الاوسط لبرامج نووية .

ان كل دول الشرق الاوسط – ماعدا إسرائيل وعمان والامارات المتحدة – اعضاء فى الـNPT . وبالرغم من ذلك ، فان هناك فجوة بين تطوير اسرائيل لفاعلاتها النووية وبين مفاعلات الدول الأخرى فى الشرق الاوسط ، والتى تخضع لضمانات وكالة الطاقة الذرية فى الجزائر ومصر وايران . وليبيا وهى اصلا مفاعلات أبحاث .

فعلى الرغم من موقف اسرائيل وزعمها انها لن تكون الدولة الأولى التى تدخل السلاح النووى فى الشرق الاوسط فان هناك شبه إجماع عالمى على ان اسرائيل تمتلك ترسانة نووية تقدر بـ ٢٠٠ رأس نووى.

وتجدر الاشارة إلى ان هناك جزءا هاما من استراتيجية اسرائيل النووية ، وهو عدم قبولها وجود دولة نووية أخرى فى المنطقة يمكن أن تشكل رادعا لها. وطورت اسرائيل هذه الرغبة بامتلاكها قمرا اصطناعيا للتجسس ومنظومة صواريخ مضادة للصواريخ، وحتى من المؤيدون العمل مع مصر فى ظل مبدأ المنطقة الخالية من أسلحة الدمار . ينصحون بالابقاء على القنبلة الاسرائيلية لردع أى قنبلة عربية او ايرانية . وقد ساعد على التفوق الاسرائيلى الصمت العالمى على التطوير النووى الاسرائيلى ، بالاضافة إلى التعهد الأمريكى باستمرار التفوق الاسرائيلى العسكرى على الأعداء الاقليميين مجتمعين .

النشاط المصرى :

رغم دعوة الولايات المتحدة إلى عالمية الانضمام إلى NPT فانه كان لها موقف مزدوج Double Standard عندما كان الأمر خاصا باسرائيل .

ونتيجة لذلك كانت محاولة مصر لعلاج أو على الاقل للاعلام بهذه الادعاءات والتى ظهرت واستمرت حتى مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة حظر الانتشار النووى .

وقد كان المقصود من هذا المؤتمر تقرير ما إذا كانت المعاهدة سوف تمدد لا نهائيا بصورة دائمة - والتى كانت مدتها ٢٥ سنة - كما كان يؤيد ذلك امريكا وحلفاؤها وروسيا وبعض دول عدم الانحياز مثل الارجنتين او ان تمد لمدة أو مدد محددة كما كانت تطالب بذلك بعض الدول النامية .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وقد هدفت مبـادرة مصـر إلى ربـط تصويـت العـرب وبعض الـدول الأخـرى إلى انضمـام اسـرائيل إلى NPT خلال فترة معينة ولم تكن مصر تتوقع أن تحصـل علـى تصويت يمكنه منع المد اللانهائى ، ولكنها كانت تأمل فى الحصول على دعم لقضية عالمية المعـاهدة وذلـك فـى الوقت الذى كان من المتوقـع حصـول الولايـات المتحـدة على أغلبية تمكنها من عملية التمديد .

وردا على النشاط المصرى ، فان اسرائيل اكدت أنه ا سـوف تبقـى علـى رادعهـا النـووى ، وسـ ـ ترا الانضمام إلى NPT طالما كـان هنـاك اعـداء ـامينيـون ، مشيرة بذلـك إلى ايـران التـى تمثـل التهديـد الحقيقـى لاسرائيل .

وكانت اكثر التصريحات تفاؤلا مـن شيمون بـيريز والذى صرح بأن اسرائيل سـوف تنـاقش مسـألة إخـلاء المنطقة من النشاط النووى بعد سنتين من ظهور السـلام الاقليمى .

وقد حاولت الجماعات الامريكية اليهوديـة الضغـط على الجمهوريـين فـى الكونجـرس للتلويح بامكانيـة خفض المسـاعدات لمصـر لاجبارهـا علـى التراجع عـن حملتها ، الأمر الذى نفتـه ادارة كلينتـون بعـد زيـارة مبارك فى ابريل .

مؤتمر تمديـد ومراجعـة معـاهدة الانتشـار ، النتـائج الرئيسيـة :

اسفر الضغط الامريكى فـى مؤتمـر التمديـد لمعـاهدة الانتشار والذى ضم ١٧٢ دولة عـن تبنـى وثيقـة قـامت على رغبة الأغلبية التى قدرت بـ ١١١ دولـة مـن بـين ١٧٨ عضوا فى التمديد بصورة لا نهائية . وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا التمديد وصورته فى الاعلام على أنه إجماع.

وقد حاولت مصر والجزائر التقدم بمشروع قـرار تم مساندته من عـدة دول عربيـة والـذى دعـا إلى انضمـام اسرائيل بدون تأخـير للـ NPT ، ويحـث كـل الـدول

على التحرك بسرعة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار . وقد قوبل هذا القرار برفض واعتراض الولايات المتحدة ، ونتج عن هذه الاعتراضات المتبادلة مايلي :-

- رفض كل من عمان والامارات وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان . ماعدا جيبوتي . غير الأعضاء في الـ NPT أن يذكرا في القرار جنبا مع اسرائيل . كما تمت موافقة العرب على مكسب واقعي يتمثل في القرار المقدم من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والذى دعا كل دول المنطقة التى لم تنضم بعد للمعاهدة أن تفعل ذلك ، وأن تضع كل قدراتها النووية تحت اجراءات الضمان . وقد عملت المبادرة المصرية الجزائرية على جعل الموقف الاسرائيلي الرافض للانضمام للـ NPT محل مناقشة عالمية وأن يوضع موضع الاهتمام .

وكان رد اسرائيل على هذا القرار هو اعلان بيريز أنه لانية لدى اسرائيل للانضمام للمعاهدة حتى يتم اقرار السلام في المنطقة بين اسرائيل وبقية الدول بما فيها ايران والتى اظهرت استنكارها لسياسة الولايات المتحدة تجاهها ودعت إلى اعتبار اسرائيل تهديدا نوويا كما أعلنت مصر وعدة دول عربية أن مبيعات الولايات المتحدة لتكنولوجيا معينة إلى اسرائيل تعتبر انتهاكا للمعاهدة وان كان من المشكوك فيه أن يلقى هذا التظلم أى تعاطف من الرأى العام الغربى .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

تقويم المؤتمر :

يرى الكاتب أن انتهاء المؤتمر بالتمديد الذى أرادته الولايات المتحدة يرجع إلى الدبلوماسية الفعالة لها كما يرجع إلى حالة شبه التحلل التى تسود العالم الثالث . وحتى بعد انتهاء المؤتمر كان لدى الدول النووية حرية حركة اكبر ، فلم تسفر قمة يلتسين كلينتون عن أى دعوة للتصديق على START II أو اشارة لـ START III كما قامت الصين بتفجير نووى بعد المؤتمر مباشرة ، واعلن الرئيس جاك شيراك عن نية فرنسا إجراء سلسلة من التجارب النووية.

وبعد أقل من اسبوع من المؤتمر استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يدين اسرائيل لمصادرتها ١٣١ هكتارا من القدس الشرقية ، كما تبنى الجمهوريون فى الكونجرس قرار نقل السفارة الامريكية من تل ابيب إلى القدس . وأدى ذلك إلى استنكار معظم الدول العربية وقررت تسع دول منها التحضير لقمة فى القدس .

الا ان حكومة رابين بمساعدة الأعضاء العرب فى الكينست نجحت فى تعليق قرار المصادرة مما أدى الى ذهاب الفيتو هباء والغاء القمة العربية وقد تلا ذلك لقاء رابين ومبارك فى القاهرة وتأكيد أمريكا استمرار المساعدات الى مصر .

اسلحة اخرى للدمار الشامل :

لقد عملت مبادرة الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ الداعية إلى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل إلى ربط الأسلحة غير النووية مع الأسلحة النووية ، وذلك فى سياق التوترات والتى ركزت على الأسلحة الكيماوية العراقية ، وقرب مؤتمر التمديد لمعاهدة الانتشار وقد توقعت مبادرة الرئيس مبارك " الغامضة " تقدما موازيا على المسارات المتعددة ، فضلا عن المفاوضات وذلك نحو تخليص المنطقة من الأسلحة النووية والكيماوية والحد من الصواريخ الباليستية الهجومية .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية :

كانت هناك خلفيات لحرب الخليج تكونت من الاستخدام غير القانونى للعراق وايران وليبيا للأسلحة الكيماوية فى الثمانينات ، ثم مؤتمر الأسلحة الكيماوية سنة ١٩٨٩ : والذى ربطت فيه الدول العربية حظر الأسلحة الكيماوية بالتحريم الاقليمى للأسلحة النووية ؛ ثم تهديد صدام باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد اسرائيل فى حالة مهاجمة اسرائيل للعراق بالأسلحة النووية .

إلا أن العراق أستخدم امكانياتها الكمياوية أو البيولوجية فى حرب الخليج بسبب تحذير بوش قبل بدء عملية عاصفة الصحراء من استخدام الأسلحة غير التقليدية .

وقد عملت بعثة الأمم المتحدة لازالة أسلحة الدمار الشامل فى العراق UNSCOM عل تدعيم معاهدة الأسلحة الكيماوية سنة ١٩٧٢ ، كما عملت الحالة العراقية بتعجيل مناقشة الاتفاقية C.W.C والتى ظهرت فى يناير ١٩٩٣ والتى تحرم التطوير والانتاج والحيازة ؛ التخزين ونقل واستعمال الأسلحة الكيماوية وقد وقعت عليها ١٣٠ دولة .

وقد أملت مصر فى أن تحجم كل البلاد العربية عن توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ، وذلك لجذب الانتباه إلى القنبلة الاسرائيلية ولكن دول المغرب الثلاث وموريتانيا وقعت فورا كما وقت اسرائيل وايران ، كما وقعت دول أخرى عربية بعد ذلك ويتوقع الكاتب أن تمارس أمريكا وروسيا ضغوطا على مصر والعراق وليبيا وسوريا على الأقل من أجل التوقيع على المعاهدة حتى ولو لم تخرج الى أرض الواقع .

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

طرق للعلاج غير مجربة :

لم تنفذ اسرائيل أيا من القرارات التي تحث على جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وتفضل اسرائيل صيغة تعتمد على مؤتمر لمعاهدة مكتوبة كخطوة أولى ثم تطبيق مثل الذى تم فى أمريكا اللاتينية لجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار ، ثم بعد ذلك يتم تجربة صيغة أخرى مثل صيغة جنوب الباسفيكى إلا ان هذه الدول لم تتعامل فى المناطق المذكورة مع دولة نووية مسبقا وصراعات اقليمية اساسية . وقد اهملت الدول فى الشرق الاوسط هذه النماذج .

وعبر الوقت زادت شروط اسرائيل من تصديدها على تنفيذ السلام خطوة بخطوة ، اجراءات بناء الثقة، التسوية قبل أى مؤتمر لتوقيع معاهدة وتكون تلك التسوية بين اسرائيل وجميع الدول العربية من خلال مفاوضات مباشرة كما ترى أن مسألة اخلاء المنطقة من أسلحة الدمار ومسألة التحقيق يجب أن تتم من خلال الدول الاقليمية ذاتها .

ويرى الكاتب أنه لكى يحدث تقدم فى المسألة النووية فى الشرق الاوسط ، فيجب أولا أن يحدث تقدم فى مفاوضات السلام ، كما يجب أن يحدث اتفاق جماعى على تجديد الشرق الاوسط جغرافيا والذى سوف تدخل دوله فى نطاق المنطقة الخالية من السلاح النووى . ويرى أن دولة مثل تركيا سوف تستبعد فى حين يمكن أن تطالب اسرائيل بضم باكستان لهذه المنطقة وهى تقع فى منطقة جنوب اسيا .

ويخرج الكاتب من هذا كله بتساؤل حول امكانية أن تعود اسرائيل مرة اخرى دولة غير نووية مثل

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	جاسر الشاهد
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	١٠
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

جنوب افريقيا . ويرى أنه فى حالة تقدم مسيرة السلام فان الحاجة إلى سلاح الملاذ الأخير سوف ينتهى ، ولكنه يرى أن احتمالات تخلى اسرائيل عن قدراتها العسكرية مازالت مظلمة .

وفى النهاية يستعرض الكاتب امكانية أن يتم تنفيذ خطة بوش ١٩٩١ لوقف انتاج المواد المشعة المخصبة . مثل اليورانيوم والبلوتونيوم ، ويرى ان هناك صعوبات كبيرة لتنفيذ تلك الفكرة فى الشرق الاوسط .

خاتمة :

برغم أن المقال يحمل عنوان : قضايا الشرق الاوسط النووية من " منظور عالمى " إلا أن هذا المنظور العالمى فى الواقع لم يكن سوى منظور الولايات المتحدة الأمريكية .

فقد وقع الكاتب أسير الهيمنة الأمريكية على مجريات الأمور فى الشرق الاوسط وتحكمها فى الانتشار النووى فى هذه المنطقة ، ولذلك كانت محاولة الكاتب لتحليل سياسات بعض الدول النووية هى عبارة عن تحليل لعلاقة هذه الدول بالولايات المتحدة ، وهذا أمر طبيعى فى النظام الذى يسمى نظاما أحادى القطبية " UNI Polar System " .

وبالرغم من ذلك ، فقد كان الكاتب إلى حد كبير محايدا فى تحليله للواقع السياسى فى الشرق الاوسط، واستطاع أن يربط عدة خيوط ووقائع بسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط ، وذلك لنجد انفسنا فى النهاية أمام نتائج منطقية بتمديد معاهدة عدم الانتشار النووى تحت رعاية الولايات المتحدة ، وتطبيقا لسياستها التى ترغب فى عدم ايجاد دولة ذات قدرات نووية معادية لها لضمان تأمين مصالحها فى الشرق الاوسط وخاصة مصالحها فى تأمين مصادر النفط .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سعيد الجزائرى
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	ملف التسعينات فى اعمال المخابرات	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

على هامش نشاط اسرائيل النووي
الرئيس المصري محمد حسني مبارك
يطرح مبادرة
اعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية

عقب انتهاء احتلال العراق لدولة الكويت بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٦ـ أي بعد مرور يوم واحد على ذكرى استقلال الكويت التي يحتفل بها الشعب الكويتي سنوياً بتاريخ الخامس والعشرين من شهر شباط (فبراير) من كل عام، والتي مرت هذا العام الثاني من التسعينات (١٩٩١)ودولة الكويت تودع اليوم الأخير من احتلال عراقي مع الأسف بدأ يوم الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ـ عادت للظهور انطلاقاً من مصادر ديلوماسية مصرية (مبادرة رئاسية) وهذه المبادرة تؤكد أن اقتراح الرئيس المصري (محمد حسني مبارك) اعلان منطقة الشرق الاوسط (منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل) سيكون مدار بحث بين عدد من العواصم المعنية بما فيها بعض العواصم العربية وذلك بعد أسابيع معدودة من تحرير الكويت. على أن يتم بحث اقتراح الرئيس المصري في اطار ترتيبات الأمن في المنطقة على أن يشمل ذلك جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل التي أصبحت تمتلك كميات هائلة من الأسلحة النووية والكيماوية (بمساعدة اميركا وجنوب افريقيا) كما ذكر في بحوث أخرى في هذا الكتاب الوثائقي.

كيف قدم الرئيس مبارك مبادرته ومتى؟

في شهر نيسان (أبريل) ١٩٩٠ طرح الرئيس المصري محمد حسني مبارك مبادرته التي تقوم على النقاط التالية:

١ - حظر جميع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط دون استثناء وهي الأسلحة النووية - و - الكيميائية - و - البيولوجية - و - الجرثومية.

٢ - ينبغي على جميع دول المنطقة، دون استثناء تقديم التزامات متكافئة ومتبادلة في هذا الخصوص.

٣ - وضع تدابير وتعليمات للتحقق من امتثال جميع الدول في المنطقة امتثالاً كاملاً للحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى.

أما أسباب طرح الرئيس المصري لهذه المبادرة فهي: عندما هدد الرئيس العراقي صدام حسين بحرق نصف اسرائيل بالمزدوج والمفرد استغلت اسرائيل هذا التهديد (رغم أن العراق قام بتوجيه عدد من الصواريخ فعلا الى اسرائيل لأول مرة منذ انشاء الكيان عام ١٩٤٨، بعد ذلك أثناء احتلاله لدولة الكويت، ولكنها صواريخ سكود - سوفياتية الصنع عراقية التعديل).

ولكن قبل قيام العراق بتوجيه الصواريخ الى اسرائيل، وحين تهديد الرئيس صدام حسين الأول قامت اسرائيل باتخاذ كافة الاجراءات التحضيرية لتوجيه ضربة عسكرية نووية خاطفة للعراق (كعادتها في الغدر المسبق الصنع) عندما وجدت أن الظروف مؤاتية ومهيأة تماماً لا سيما وأن الولايات المتحدة كانت قد أشعلت الضوء الأخضر لاسرائيل منذ قصفها المفاعل الذري العراقي منذ ثماني سنوات، وعدم استطاعة العراق (الردّ) في حينه. وباتت تنتظر الفرصة ولكن الرئيس المصري سارع الى اجراء اتصالات عاجلة (لاحتواء الأزمة) ولم يعترف العراق بعد ذلك لمصر ورئيسها بشيء من العرفان بالجميل ولو دبلوماسياً على الأقل، حيث حذرت مصر وبقوة الحكومة الاسرائيلية من مغبة القيام بعمل ضد العراق.

وأبلغ هذا التحذير عبر القنوات الدبلوماسية فأخذت تعد للألف ولكنها أعلنت أنها تدرك تماما أن العراق يشكل أخطر عدو لها، وأن الآلة العسكرية العراقية هي أقوى جيوش دول المواجهة. ولاظهار أن المخابرات الاسرائيلية تلاحق المنجزات العسكرية العراقية أعلن في تل أبيب أن (الموساد) كان وراء تدمير منشأة عسكرية عراقية كانت تستعمل كقاعدة لانتاج وتركيب الصواريخ (أرض – أرض) وذلك في صيف عام ١٩٨٩، وأن عملاء الموساد كانوا قد استطاعوا التسلل الى القاعدة العراقية وتدميرها. والحقيقة أننا لم نسمع من أي جهة عن هذه العملية المفتعلة ولا حتى من نفس اذاعتهم المعادية.

يومها اختلفت التقديرات حول طبيعة القاعدة التي تعرضت للعملية الهجومية من المخابرات الاسرائيلية ليلاً. فبينما ذكرت بعض مصادرهم أن القاعدة تضم مصنعاً حربياً متخصصاً بانتاج الصاروخ (كوندور ٢٠٠) الأرجنتيني الأصل، ذكرت مصادر أخرى أنه خاص بتطوير الصاروخ السوفياتي (سكود – ب) بتكنولوجيا من المانيا الغربية (طبعا قبل توحيد الألمانيتين) وهو المشروع الذي مكّن العراق من تطوير (٣٠٠ صاروخ سكود التي أصبح اسمها – الحسين ومداها – ٦٥٠ كم بعد المعالجة بالتكنولوجيا الألمانية الغربية والخبرة العراقية) وتطوير عدد من صواريخ العباس – ومداها – ٩٠٠ كيلو متر، وصواريخ العابد ومداها (٢٠٠٠) ألفي كيلو متر. وكان الجيش العراقي يطلق معدلات عالية من مختلف هذه الصواريخ ضد الأهداف الحيوية في الجمهورية الاسلامية – ايران – أثناء اندلاع الحرب بينهما وبمعدل (٢٠) الى (٣٠) صاروخاً يومياً.

وعلى صعيد الاسلحة الكيمائية الأخرى، أشارت بعض المصادر الى أن العراق يمتلك ما يسمى «قنبلة الفقراء النووية»، وهي الرؤوس الصاروخية التي تحمل مواد كيميائية أو غازات، ويمتلك كذلك نوعا آخر معروفاً باسم «المزدوج»، يتكون من مادتين كيميائيتين، لهما تأثير قوي ينتج غازات سامة عند الانفجار. وكان للنجاح العراقي في هذا المجال أسوأ الأثر على

اسرائيل ، بعدما ألحت بعض مراكز الدراسات العسكرية والاستراتيجية الى أن العراق قد تمكن بالفعل من تجهيز قواعد لاطلاق صواريخه في المنطقة ما بين بغداد وعمان ، بحيث يمكن لهذه الصواريخ أن تطول العمق الاستراتيجي الاسرائيلي بسهولة ، وشمال اسرائيل بخاصة ، حيث الكثافة السكانية العالية ومعظم المصالح العسكرية . وهذا ما حصل بالفعل أثناء ضرب اسرائيل بالصواريخ العراقية . ولكنها لم تبادر بالرد عليها لأن الولايات المتحدة كانت قد اعلنت الحرب مع الدول المتحالفة معها ضد العراق حتى تم تحرير الكويت .

لم تستطع اسرائيل ان تفرض ستاراً من السرية ، على نشاطها في مجال انتاج الاسلحة الكيميائية واكدت تقارير كثيرة ان اسرائيل اعدت عددا كبيراً من العلماء المتخصصين في انتاج الغازات الكيميائية ، للعمل في مراكز الابحاث الموجودة على أراضيها ، وبالتعاون مع مراكز مماثلة في جميع أنحاء العالم ، خصوصا مركزي الابحاث الاميركي والالماني الغربي .

وقد قامت الطائرات الاسرائيلية خلال حصار بيروت سنة ١٩٨٢ ، بالقاء صناديق من المعلبات على الشواطئ مسممة بشتى أنواع السموم الكيميائية المعقدة علاوة على تجربة غازات سامة جديدة على الفلسطينيين خلال الانتفاضة ، لمعرفة نتائجها ، ومن بينها غاز جديد لا لون له ولا رائحة ، يسبب الدوخة وارتفاع ضغط الدم والهذيان ، ثم فقدان الوعي .

ومصانع الموت في اسرائيل تتركز حول البحر الميت ، حيث توجد مصانع «البوتاس» ، وشركة برومين – وهي أكبر شركات انتاج هذه المادة في العالم خارج الولايات المتحدة – وشركة «بيركلاس» وتنتج أوكسيد المغنسيوم .

وهناك بعض الشركات الاخرى المهمة مثل شركة الاسمدة والكيميائيات . وهي تضم عدداً صغيراً من المعامل الصغيرة التي تنتج مختلف المواد الكيميائية والاسمدة ، وشركة فوسفات النقب التي تنتج الحوامض الفوسفاتية والسلفورية .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي ان القسم الاعظم من الصناعات الكيميائية الاسرائيلية، يعتمد على تحويل المواد الوسيطة الى مواد استهلاك نهائي للاستفادة من رخص الايدي العاملة وأيضاً التسهيلات الممنوحة للصادرات الاسرائيلية من جانب بعض الدول والاسواق، كالسوق الأوروبية المشتركة، وبعض اسواق العالم الثالث في اميركا اللاتينية وافريقيا وجنوب شرق آسيا.

لا يوجد ضمانات للعرب:

والسؤال المطروح هنا هل تقبل اسرائيل المشروع المصري باعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟.. وهل يمكن للدول العربية مواجهة التحدي الاكثر خطورة، وهو امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية؟

الملاحظ ان هذه المشكلة تشغل بال القيادة السياسية في مصر منذ منتصف الستينات، عندما بحثت مصر عن ضمانات ومساعدات سوفياتية ضد التهديدات الاسرائيلية باستخدام الاسلحة النووية.

ولكن الاتحاد السوفياتي رفض تقديم هذه الاسلحة سواء قبل عدوان حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ أو بعده، وأصبح الطريق مغلقاً تماماً في وجه كل الدول العربية المعنية بهذا الأمر. واستمر الموقف السوفياتي دون تغيير لدرجة أن وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي هاجم السوفيات بشكل ضمني في منتصف السبعينات، وصرح بأن الاتحاد السوفياتي رفض امداد مصر بأي ضمانات ضد استخدام اسرائيل للأسلحة النووية فقط.

والمعروف أن الاتحاد السوفياتي الصديق لم يبخل على مصر وسوريا والعراق وأخيراً ليبيا بالاسلحة المتطورة، لكنه احتفظ لنفسه بالتصرف في حال الضرورة القصوى، فعندما كشفت الأقمار السوفياتية بتاريخ ٨ تشرين الأوّل (اكتوبر) ١٩٧٣، وبنفس الوقت كشفت طائرة استطلاع اميركية أن السلطات الاسرائيلية بدأت تجهيز بعض القنابل النووية بنقلها من المستودعات النووية في النقب (بدون تركيب أجهزة تفجير) لمواجهة الاختراق السوري

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	سعيد الجزائرى
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	ملف التسعينات فى اعمال المخابرات	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

المعروف في حرب رمضان لمنطقة الجولان وانطلاق القوات السورية باتجاه قلب الكيان الصهيوني. عند ذلك قام الاتحاد السوفياتي (بواجبه) لحماية أصدقائه فأرسل على وجه السرعة سفينة سوفياتية تحمل رؤوساً نووية الى ميناء الاسكندرية بقيادة خبراء سوفيات،طبعا صدرت اليهم الأوامر من الكرملين بتركيب هذه الرؤوس النووية السوفياتية على صواريخ (سوخود - ب) المتوفرة بكثرة في مصر وهذه الصواريخ قادرة على ضرب العمق الاسرائيلي، وكان الخبراء على اتصال مستمر مع موسكو التي كانت ستعطي الأمر اليهم بضرب اسرائيل اذا ما أقدمت على ضرب أي مكان في سوريا أو مصر.

وعندما رصدت اجهزة التجسس الاميركية هذه المحاولة وجهت انذارا للسوفيات، وكان ذلك أحد عوامل حالة التأهب القصوى التي اعلنها الرئيس الاميركي نيكسون في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣. ثم حالت القطيعة المصرية - السوفياتية بعد ذلك دون الاستمرار في تقديم ضمانات سوفياتية للدول العربية.

ثم كان تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار في عام ١٩٨١ امتدادا لجهودها لانشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الاوسط وبذلت الدبلوماسية المصرية جهوداً كبيرة لاحتواء التحدي النووي الاسرائيلي. فمصر ترى ان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية امر اكدته معاهدة «حظر الانتشار» في مادتها السابعة التي كفلت، حق أي مجموعة من الدول في عقد اتفاقات اقليمية لتضمن الغياب الكامل للاسلحة النووية في الاقاليم التي تقع فيها، وقد سعت مصر الى تحقيق ذلك لادراكها مخاطر الاسلحة النووية، ليس على الأمن العربي والمصري فقط، ولكن على السلام والأمن العالميين، نظرا للوضع الحساس لمنطقة الشرق الاوسط على الساحة العالمية.

وظلت مصر في مختلف المناسبات تؤكد تمسكها بانشاء مناطق منزوعة السلاح النووي داعية الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اجراء دراسة ووضع مقترحات محددة بالنسبة لاجراءات التحقق والتفتيش اللازمين في اطار

انشاء منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويرجع رفض اسرائيل المستمر مثل هذه المشروعات الى عدة أسباب، تنبع جميعها من نظرية الأمن الاسرائيلية التي ترى أن انضمامها للمعاهدة لا يحافظ على أمنها.. ومن ثم، فانها لا يمكن أن تخضع لهذه الالتزامات وهي محاطة بعدد من الدول العربية التي تحاول تحقيق اهدافها بوسائل عسكرية، فضلا عن المبررات المباشرة التي صاغتها المواقف الاسرائيلية المعلنة.

فمما لا شك فيه أن رفض اسرائيل الانضمام الى المعاهدة، يحقق اهدافا أخرى أهمها فتح الطريق أمام استمرار استراتيجية الغموض التي تمثل أحد عناصر المذهب الاسرائيلي النووي.

وما زالت اسرائيل ترى، حتى الآن، ان الدول العربية لن تتفاوض معها حول منطقة منزوعة السلاح، لأن العرب لا يريدون سوى التأكد من ان انضمام اسرائيل سيحد من قدرتها النووية.. وتشترط اسرائيل قبل الدخول في مثل هذه المفاوضات، الحصول على ثمن سياسي، يضمن تفوقها النووي حتى ولو في اطار تسوية شاملة مع الدول العربية.

ولذلك يمكن القول انه لا يمكن لأي فرد أن يكون متفائلاً بشأن احتمالات نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، طالما ظل النزاع السياسي مستمرا في الشرق الأوسط حيث توجد موانع وعوائق رهيبة تحول دون تحقيق ذلك، حتى بعد تسوية أزمة الخليج عسكرياً مع بقاء مخزون من الصواريخ لدى العراق بينما صواريخ اسرائيل لم تمس.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

اتجاهات تأثير انتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط

فى هذا السياق، تحتل منطقة الشرق الأوسط موقعا خاصا فى كافة التحليلات الخاصة بالإنتشار النووى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، بفعل الرؤية التقليدية السائدة بشأنها ، كأكثر مناطق العالم توترا ، وأولها فى معدلات الانفاق على التسلح على كافة المستويات . فقد ذكر جيمس وولسى مدير CIA الأسبق أمام مجلس الشيوخ الأمريكى فى فبراير ١٩٩٣ ، أن أكثر من ٢٥ دولة فى العالم تمتلك برامج لأبحاث وتطوير الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ، مشيرا إلى أن أغلب هذه الدول تقع فى الشرق الأوسط . وتبعا لأقواله ، فإن نصف عدد دول الشرق الأوسط ينتج أسلحة متطورة تسبب الدمار الشامل (٣١) ولا تختلف التقارير الأكاديمية أو الإستخباراتية الأخرى كثيراً عن تقرير CIA فى تركيزها على الشرق الأوسط كمنطقة تشهد تطورات هامة ، وتطرح إحتمالات حقيقية ، بشأن الإنتشار النووى ، وإن كانت هناك تقديرات متباينة لمدى ما وصلت ، أو يمكن أن تصل ، إليه دول الشرق الأوسط على طريق الإنتشار النووى، خاصة منذ عام ١٩٩١ .

ففى ذلك العام (١٩٩١) ، كما يقرر ليونارد سبكتور ، " بدأ فصل جديد فى تاريخ السلاح النووى فى الشرق الأوسط ، وذلك مع تحول مخاوف الإنتشار الإقليمى عن محورها تحولا دراميا. فقد إفتضح برنامج التسلح النووى العراقى المكثف والمبتدىء منذ الثمانينات ، ووضع حد له كنتيجة لحرب الخليج ، وخلال الفترة التى أعقبتها " ، لكن فى الوقت نفسه ، بدأت ما يسميه " برامج الموجة التالية من مرشحى الشرق الأوسط الجدد النوويين " ، كالتالى :

- تسارع مسعى إيران للتسلح النووى تسارعا دراميا ؛
- أعربت سوريا لأول مرة عن إهتمامها بالحصول على أسلحة نووية ؛
- اكتشفت مساعى الجزائر لإقامة بنية نووية تحتية ، عسكرية اللون ؛

يضاف إلى ذلك أن تقويما جديدا لقدرات إسرائيل النووية قد بين أن ترسانتها العسكرية أوسع بكثير مما كان يعتقد فى السابق . وتتفق تقييمات مختلفة مع تقييم ليونارد سبكتور على أن الخريطة النووية للشرق الأوسط تتغير " على نحو درامى " (٣٢) ففى عام ١٩٩١ ، كانت مؤشرات هامة لبداية مرحلة ذات ملامح خاصة من إنتشار القدرات النووية قد بدأت فى التبلور، بعد أن كان من المتصور خلال النصف الثانى من الثمانينات ، أن المنطقة -خاصة بالنسبة للدول

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

العربية - قد دخلت مرحلة من " الخمود النووى " ، إذ كـان المفاعل الرئيسى فى البرنامج النووى العراقى (أوزيراك) قد دمر بواسطة القاذفات الإسرائيلية عام ١٩٨١ ، وجمدت مصر برنامجها النووى المدنى ، بقرار سياسى لإعتبارات مختلفة عام ١٩٨٦ ، وتوقفت مساعى ليبيا للحصول على قدرات نووية عسكرية بعد أن إهتمت طويلا بالسير فى هذا الإتجاه . وخاضت إيران حربا ضارية لمدة ٨ سنوات مع العراق أثرت بشدة على أوضاعها العامة ، وطموحاتها الإقليمية . لكن عام ١٩٩١ قد شهد نهاية لهذا الإتجاه . وترسخت ملامح الإتجاه التالى بإنضمام مصر ، والأردن ، وربما ليبيا أيضا ، إلى الدول التى تقوم بتطوير قدراتها النووية . فقد بدأت مصر تنشيط برنامجها النووى السلمى مرة أخرى ، وأكملت بناء مفاعلها النووى الثانى فى أنشاص ، والذى حصلت عليه من الأرجنتين بطاقة ٢٢ ميجا وات ، فى نهاية عام ١٩٩٧ . كما صدرت تصريحات رسمية أردنية حول برنامج نووى محدود يتم التفاوض حول تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يتضمن بناء مفاعل نووى بحثى صغيرا ، وأثير مرارا أن ليبيا تقوم ببعض النشاطات النووية غير المحددة للحصول على بعض مستلزمات تطوير برنامجها النووى ، وإن لم يتأكد ذلك .إضافة إلى هذا ، أدت التفجيرات النووية الهندية - الباكستانية (١٩٩٨) إلى إثارة حالة من الانفعال ، وتحليل الدروس ، فى المنطقة ، بحيث ظهر تيار يطرح بقوة أهمية امتلاك قدرات نووية . فقد دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة، لكنها بطيئة التفاعلات -باستثناء الحالة الإيرانية - من إنتشار القدرات النووية فى الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٨ . (انظر الخريطة المرفقة بنهاية الدراسة)

فى هذا الإطار، فإن تحليل الآثار الإستراتيجية القائمة والمحتملة ، لإنتشار القدرات النووية فى منطقة الشرق الأوسط، إستنادا على تفاعلات فترة ١٩٩١- ١٩٩٨، يشير إلى استمرار الدوران حول اتجاهين قائمين أو مطروحين فى المنطقة ، منذ منتصف الستينات تقريبا يتم تعديلهما، أو الإضافة إليهما ، أو تعميقهما وفقا لتطورات المرحلة التاريخية ، وهما :

١. إتجاه إنتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط :

فهناك إتجاه يشير إلى أن إنتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط ، يدعم (أو يدفع فى) إتجاه إنتشار الأسلحة النووية فى تلك المنطقة ، إستنادا على مؤشرات قائمة ومحتملة . وذلك فى إطار عدة عوامل ، أهمها :

أ. أن إتجاه السعى نحو إمتلاك الأسلحة النووية لايزال قائما فى منطقة الشرق الأوسط .فلم تؤد عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى إلى إيجاد صيغة محددة لحل المشكلة النووية رغم مرور أكثر من ٧ سنوات على بدايتها ، وإذا تم الإستناد على الأطر الموضوعية والزمنية المطروحة فى ظلها ، سوف يظل السلاح النووى الإسرائيلى قائما لمدة لا تقل - حسب أكثر

التقديرات تفاؤلا - عن ٢٥ سنة (٣٣) كما توضح خبرة المنطقة على هذا المستوى ، أن وجود السلاح النووى الإسرائيلى ، أو عدم وجوده ، ليس هو المحدد الوحيد لعملية الإنتشار النووى بالمنطقة .

ب. أن امتلاك دول الشرق الأوسط للقدرات النووية ، بصرف النظر عن الدوافع التى ترتبط بذلك ، سوف يتيح لها خيار إمتلاك الأسلحة النووية ، أو على الأقل - إن لم يكن مستوى القدرات النووية قد تقدم - تطوير قدراتها على إنتاج أسلحة نووية . فمجرد إمتلاك القدرات النووية ، سوف يدعم ـ كما تقرر معظم الكتابات ـ "خيار الأسلحة النووية" (٣٤) خاصة وأن العلاقة بين إمتلاك القدرات النووية ، وإمتلاك الأسلحة النووية قائمة ، بصور مختلفة ، فى مدركات دول الشرق الأوسط .

ج . أن لدى دول الشرق الأوسط دوافع مختلفة لإمتلاك الأسلحة النووية ، فتقرير معهد دراسات الأمن الوطنى الأمريكي - ١٩٩٥ (على سبيل المثال) ، يرصد تسعة دوافع يمكن أن تشجع النخب السياسية والعسكرية فى المنطقة على السير فى هذا الإتجاه ، منها البحث عن الردع ، وبدائل موثوق فيها للسلاح التقليدى ، ونمو المخزون النووى الإسرائيلى ، والمخاوف من ظهور دولة "راديكالية" تهدد الحكومات المعتدلة ، والشك فى رغبة أو قدرة الولايات المتحدة على التدخل، والرغبة فى الحصول على المكانة الإقليمية أو الدولية ، وجاذبية الأسلحة النووية للنظم الراديكالية. (٣٥) وما إلى ذلك .

د. تقلص القدرة الدولية نسبيا على ضبط الإنتشار النووى(قدرات - أسلة) لدول المنطقة . فالحالة العراقية ، ثم الحالة الجزائرية ، تشير إلى إمكانية بناء برنامج نووى سريا ، والحالة الإيرانية تشير إلى ضعف السيطرة على عمليات توريد التكنولوجيا النووية ، ومواقف دول المنطقة تجاه التمديد اللانهائى لمعاهدة NPT ، وكذلك مواقفها تجاه المبادرات الأمريكية والدولية السابقة ، تشير إلى تحفظات عميقة على النظام الدولى لمنع إنتشار الأسلحة النووية ، وكانت للتفجيرات النووية الهندية - الباكستانية دروسها الهامة بهذا الشأن . فهناك تأكيدات على أن القيود الدولية لن تمنع الدول الراغبة "بشدة" فى إمتلاك الأسلحة النووية من القيام بذلك .

٢. إتجاه إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

فهناك إتجاه يشير إلى أن إنتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط ، يدعم (أو يدفع فى) إتجاه إيجاد صيغ لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، إستناداً على مؤشرات قائمة ومحتملة ، وذلك فى إطار عدة عوامل ، أهمها :

أ. أن إتجاه إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية قد أصبح " الإتجاه الرئيسى السائد " للتعامل مع المشكلة النووية بالمنطقة ، فى ظل عملية التسوية السلمية للصراع العربى -

الإسرائيلى ، وإستمرار التفاعلات الخاصة بهذا الإتجاه عبر ما يزيد عن ٧ سنوات ، وتبلور أطر محددة - يجرى التباحث فى إطارها - لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، أو من كافة أسلحة التدمير الشامل ، فرغم أن المفاوضات لم تحقق تقدما ، ورغم أن عملية التسوية برمتها قد تجمدت منذ عام ١٩٩٦ ، إلا أن تلك الأطر قد أرست "مسارا إقليميا" قائما .

ب. أن إنتشار القدرات النووية لدى الدول العربية (تحديدا) ، وإيران ، يمكن أن يؤدى إلى الدفع - بمستوى معين - فى إتجاه عملية إزالة (بالمفهوم العام للإزالة) القوة النووية الإسرائيلية، التى تمثل العنصر الرئيسى فى المشكلة النووية بالمنطقة . فثمة تقييمات تشير إلى أن الدول العربية لا تحتاج إلى أسلحة نووية موازية لفرض القبول بإزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية ، تبعا للأفكار التى طورتها بعض مراكز دراسات العالم الثالث إستناد على مقولات موازين القوى (٣٦) ، وإنما يكفى إمتلاك عدة دول عربية رئيسية لعناصر متطورة من القدرات النووية المدنية لإجبار إسرائيل على التعامل بجدية مع هذه المشكلة (٣٧) ،رغم أن المشكلة النووية فى الشرق الأوسط لاترتبط فقط بالتهديد النووى الإسرائيلى ، بحيث قد لا تؤدى إزالة أسلحة إسرائيل النووية إلى توقف إحتمالات إنتشار الأسلحة النووية، إلا أن إزالة هذه الأسلحة ، أو الإتفاق على صيغة لإزالتها ،يرسى إطارا عاما لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية .

ج. أن إنتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط ، سوف يدفع دول المنطقة نحو التفكير فى الإتفاق على سلسلة من الترتيبات الثنائية ، ومتعددة الأطراف ، والجماعية ، المتصلة بالأمان النووى فى المفاعلات ، والتعامل مع الكوارث النووية ، ومنع تسرب المواد النووية ، وترتيبات دفن النفايات وعدم الإعتداء على المفاعلات النووية ، ومنع إجراء التجارب النووية (المدنية) ، إضافة إلى مجموعة واسعة من إجراءات بناء الثقة على المستوى النووى ، كالشفافية حول النشاطات النووية ، والتفاهم حول عدم عرقلة البرامج النووية ، والزيارات المتبادلة للمرافق النووية، وما إلى ذلك . فسوف يؤدى إنتشار القدرات النووية فى المنطقة إلى خلق شبكة من التفاعلات التعاونية التى قد تمثل ، أو قد لا تمثل بالضرورة ، قاعدة لعملية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية .

فى هذا السياق ، يصعب التقدم تحليليا إلى ما هو أبعد من ذلك ، فهناك فقط توجهان رئيسيان يطرح كل منهما مقولات محددة حول ما إذا كان انتشار القدرات النووية يدعم أو يدفع فى اتجاه انتشار الأسلحة النووية مستقبلا فى الشرق الأوسط، أو فى اتجاه إخلاء المنطقة من الأسلحة النووبة . وتتصاعد قوة كل إتجاه أو تتقلص مصداقية مقولاته من فترة لأخرى ، وفقا لمدى تسارع عملية انتشار القدرات فى فترة معينة ، أو المرحلة التى تمر بها عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى فى فترة أخرى ، أو نمط الجهود الإيرانية لامتلاك قدرات نووية فى فترة ثالثة . لكن الأساس فى كل ذلك هو أنه من المؤكد أن انتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط سوف يحدث تغييرا أو تحولا إستراتيجيا فى إتجاه ما، ويستند ذلك على ثلاثة

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

عوامل رئيسية تقع فى خانة وسط بين المسلمات والافتراضات ، هى :

١ . أن الوضع النووى الحالى فى منطقة الشرق الأوسط، وهو احتكار إسرائيل لامتلاك الأسلحة النووية، لن يظل على ما هو عليه، بصرف النظر عن طبيعة المرحلة النووية القادمة، فهناك متغيرات تدفع فى هذا الاتجاه، سواء كانت تتصل بتطورات سياسية، أو تطورات إستراتيجية، أو حتى تطورات تكنولوجية، فهو وضع قلق.

٢ . أن انتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط، يمثل - على ما يبدو - العامل الرئيسى الذى سيمارس تأثيراته فى تحديد طبيعة المرحلة النووية القادمة فى المنطقة، بفعل الأبعاد الإستراتيجية المختلفة لامتلاك وانتشار القدرات النووية . وتقلص تأثير العوامل السياسية (التسوية السلمية) والإستراتيجي (الموازين العسكرية - الإستراتيجية) الأخرى ، وإن كانت أهمية مسألة انتشار الصواريخ أرض - أرض فى تحديد طبيعة الموازين القائمة تتصاعد .

٣ . إن العلاقة بين الاتجاهين تقترب من أن تكون "إما أو "فى الشرق الأوسط ، فالمنطقة تمثل نظاما استراتيجيا ترتبط سلوكيات أطرافه ببعضها البعض على مستوى التسلح الإستراتيجى ، خاصة مع وجود إسرائيل التى لم تتعلم الدول العربية أو إيران "التعايش بصمت" مع احتكارها النووى ، ووجود طموحات متصارعة لممارسة أدوار قيادية فى المنطقة، على نحو لا يتصور معه حدوث تطورات نووية فى اتجاه ما دون أن يسير الانتشار فى نفس الاتجاه .فعل المدى الزمنى الطويل ، إما أن تشهد المنطقة إزالة للأسلحة النووية، أو ستشهد إنتشارا لتلك الأسلحة .

الخلاصة ، إن تأثيرات انتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط لن تكون "محايدة" أو ساكنة .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

خاتمة

فى النهاية ، فإن ثمة أبعادا إستراتيجية هامة لامتلاك وانتشار القدرات النووية ، فتلك القدرات تعتبر مسألة تكنولوجية فى الأحوال العادية ، إلا أنها يمكن أن تمثل عنصرا إستراتيجيا وقت الضرورة . ومن الممكن القول بأنها تمثل العامل الرئيسى الذى سيحدد - مع وجود متغيرات وسيطة - مستقبل التسلح النووى أو ضبط التسلح النووى فى أقاليم العالم المختلفة ، على نحو ما حدث فى أمريكا اللاتينية، وشبه الجزيرة الكورية، خاصة :

١. أنه يصعب وقف اتجاه انتشار تلك القدرات فى المرحلة الحالية ؛

٢. أن الفارق بين القدرات النووية المدنية والعسكرية يتقلص مع الوقت .

لكن يظل التأثير الإستراتيجي لامتلاك القدرات النووية رهنا بمستوى تطور تلك القدرات ، فالقدرات النووية المحدودة لا تنتج سوى تأثيرات إستراتيجية باهتة يمكن تجاهلها ، والقدرات النووية المتوسطة تنتج تأثيرات إستراتيجية هامة، لكن تلك التأثيرات تظل رهينة محددات مختلفة . أما القدرات النووية الكبيرة المتطورة ، فإنها تمارس تأثيرات إستراتيجية متكاملة، لمجرد وجودها، حتى لو لم تكن الدولة المالكة لها تنوى فعليا امتلاك أسلحة نووية ، أو تعمل فى هذا الاتجاه .إلا أن كل ذلك يرتبط بمسألة أساسية هى أن القدرات النووية تتطور فى العادة ببطء شديد، وتفرز آثارها الإستراتيجية على مديات زمنية متوسطة أو طويلة .

يبقى أن من المتصور أن التأثيرات الإستراتيجية لامتلاك وانتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط يمكن أن تكون أكثر عمقا مما هو قائم، أو يمكن أن يحدث فى مناطق العالم الأخرى، بفعل حساسية إسرائيل الشديدة تجاه أى تهديد محتمل ، ولو من بعيد، لأمنها ، والطابع الديماجوجى الذى تتسم به الإستراتيجيات العسكرية لبعض دول المنطقة .كما أن امتلاك القدرات النووية المتطورة يمثل فى النهاية حلا إستراتيجيا ملائما للدول التى تعتقد أن ثمة خطرا نوويا قائما أو محتملا يهدد أمنها، ولا ترغب بنفس الوقت فى امتلاك أسلحة نووية لتحييد هذا الخطر .

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى : الشرق الاوسط — رقم العـــدد : ٧٦
المصـــدر : كراسات استراتيجية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

الدول النووية الكبرى

الدولة	النشاطات النووية					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات ابحاث	مصدر نووى	مجموعة الموردين النووين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
الولايات المتحدة الامريكية	١١٩	٩١	×	×	×	×
روسيا الاتحادية	٦٤	٢٤	×	×	×	×
فرنسا	٦٧	١٩	×	×	×	×
بريطانيا	٣٨	١٠	×	×	×	×
الصين	٩	١٢	×			×

الدول غير النووية ذات القدرات النووية (النشاطات النووية)

الدولة	النشاطات النووية					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات ابحاث	مصدر نووى	مجموعة الموردين النووين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
الجزائر		٢				
الارجنتين	٣	٦	×			×
ارمينيا	٢					

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعى : الشرق الاوسط
المصـــــدر : كراسات استراتيجية
اسم كاتب المقال : محمد عبد السلام
رقم العـــدد : ٧٦
تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

تابع الدول غير النووية ذات القدرات النووية (النشاطات النووية)

الدولة	النشاطات النووية					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات أبحاث	مصدر نووى	مجموعة الموردين النوويين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
استراليا		٢	×	×	×	
النمسا		٤		×	×	
بنجلادش		١				
بلجيكا	٧	٦	×	×	×	×
بلغاريا	٦	١		×	×	
كندا	٢٢	١٤	×	×	×	
افريقيا الوسطى			×			
كولومبيا		١				
جمهورية التشيك	٦	٤	×	×	×	
الدانمارك		٢		×		
مصر *	٢	١				
فنلندا	٤	١		×	×	
جابون			×			

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعي : الشرق الاوسط
المصـــــدر : كراسات استراتيجية
اسم كاتب المقال : محمد عبد السلام
رقم العـــدد : ٧٦
تاريخ الصــدور : ١٩٩٩

تابع الدول غير النووية ذات القدرات النووية (النشاطات النووية)

الدولة	النشاطات النووية					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات أبحاث	مصدر نووي	مجموعة الموردين النوويين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
المانيا	٢٨	٢٧	×	×	×	×
اليونان		٢		×	×	
المجر	٦	٣	×	×	×	
اندونيسيا		٤				
ايران		٢				
العراق		(٢)				
ايرلندا				×	×	
ايطاليا		٥	×	×	×	
جاماكا		١				
اليابان	٥٣	١٨	×	×	×	×
كازاخستان	١					
كوريا الشمالية		١				×
كوريا الجنوبية	١٢	٤				

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

تابع الدول غير النووية ذات القدرات النووية (النشاطات النووية)

الدولة	النشـاطـات النـوويـة					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات أبحاث	مصدر نووى	مجموعة الموردين النووين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
لاتفيا		١				
ليبيا		١				
ليتوانيا	٢					
لوكسمبورج				×	×	
ماليزيا		١				
المكسيك	٢	٢				
المغرب		١				
ناميبيا			×			
هولندا	٢	٣	×	×	×	×
النيجر			×			
النرويج		٢	×	×	×	
بيرو		٢				
الفلبين	١	١				

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعى : الشرق الاوسط
المصـــــدر : كراسات استراتيجية
اسم كاتب المقال : محمد عبد السلام
رقم العـــدد : ٧٦
تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

تابع الدول غير النووية ذات القدرات النووية (النشاطات النووية)

الدولة	النشاطات النووية					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات ابحاث	مصدر نووى	مجموعة الموردين النووين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
بولندا	٢	٣		×	×	
البرتغال		١		×	×	
رومانيا	٤		×	×	×	×
سلوفاكيا	٨		×	×	×	
سلوفانيا	١	١				
جنوب أفريقيا	٢	١			×	×
أسبانيا	٩	١		×	×	
السويد			×	×	×	×
سويسرا	٥	٥	×	×	×	
سوريا		١				
تايوان	٦	٦				
تايلاند		١				
تركيا	٣	٢				

تابع الدول غير النووية ذات القدرات النووية (النشاطات النووية)

الدولة	النشاطات النووية					
	مفاعلات طاقة	مفاعلات ابحاث	مصدر نووى	مجموعة الموردين النووين	لجنة زانجر	المواد الانشطارية
اوكرانيا	١٧	١	×			×
فنزويلا		١				
فيتنام		١				
زائير		١	×			

* البيانات تتضمن المفاعلات التى تعمل ، والتى فى طور الانشاء (تحت الانشاء)
* البيانات الخاصة بمصر تتضمن مفاعلان (مخطط لهما) بينما تمتلك مصر مفاعلى أبحاث وليس مفاعل واحد فى الوقت الحالى اعتبارا من فبراير ١٩٩٨
* انشئت لجنة زانجر فى عام ١٩٧١ بهدف منع نقل وتصدير المواد النووية للدول غير الأعضاء فى المجموعة .
* مفاعلات الأبحاث النووية العراقية لم تعد تعمل .
المصدر : Fact File , Arms Control Today , March 1995

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٨
المصــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

الانتشار النووى : هل الدور القادم على الشرق الأوسط ؟

أدت التجارب النووية التى أجرتها كل من الهند وباكستان فى مايو ١٩٩٨، إلى تأثيرات ضخمة على المجتمع الدولى، فهذه التجارب أجبرت العالم على إدراك أهمية أن يكون أكثر واقعية فى إيمانه فى أن نظام حظر انتشار الأسلحة النووية بهذا الشكل الجامد لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، ولكن يجب أن يكون من خلال رؤية مشتركة للجميع. وفى هذا السياق، يؤكد الكاتب على حاجة الشرق الأوسط المتزايدة لإثارة مثل هذه القضايا الأمنية وتحذير المنطقة من خطر انتشار الأسلحة النووية الذى أثارته مثل هذه التجارب ، ولا شك إن طريقة استجابة المجتمع الدولى لهذه التجارب تشكل عنصرا هاما فى تحديد أثر مثل هذه الأحداث على الشرق الأوسط. ففى حالة عدم تمكن المجتمع الدولى من توفير الحافز لنزع السلاح الكونى والإقليمى، فسوف تلجأ الدول أو قد تجبر على محاولة إمتلاك الأسلحة النووية.

لقد فوجئ المجتمع الدولى عندما أقدمت كل من الهند وباكستان على إجراء تجاربها النووية (الهند فى ١١ ، ١٣ مايو ١٩٩٨ ، وباكستان فى ٢٨، ٣٠ مايو ١٩٩٨)، وقد كان رد فعل المجتمع الدولى على هذه التطورات الضخمة هادئا جدا ، ولم يتعد إلا رد فعل بسيط جدا من جانب بعض الدول مثل كندا واليابان والولايات المتحدة ، والتى قامت بتطبيق نوع من الحصار الاقتصادى تم تخفيفه لأسباب إنسانية. وفى ظل رد الفعل البسيط هذا ، قامت مجموعة الثمانية الكبار، والصين، وبعض من الدول النامية بما فيها دول منطقة الأسيان بإدانة هذه التجارب ، إلا أنها لم تتخذ أى إجراءات محددة تجاه هذا الفعل. وبالتالى، فإن أغلبية الدول النامية من خلال ممثليهم فى حركة عدم الإنحياز التى تصنف باعتبارها من أقوى المؤيدين لنزع أسلحة الدمار الشامل ، قرروا فى أول مؤتمر لهم بعد هذه التجارب والذى عقد فى دربى فى جنوب أفريقيا فى نهاية أغسطس ١٩٩٨ عدم اتخاذ موقف محدد فى هذا الأمر.

وبغض النظر عما سببته هذه التجارب النووية من دهشة للعالم، فإن القرارات التى اتخذتها كل من الهند وباكستان بالاستمرار فى متابعة إجراء تجاربها النووية شكلت ولاشك تأثيرا بالغا ، فقد جعلتنا نفكر بشكل جدى فى ضرورة تفعيل نظام حظر انتشار الأسلحة النووية وذلك لأهمية مثل هذا النزع لهذه النوعية من الأسلحة ، وحتى لا تنتقل العدوى الى أقاليم أخرى من العالم.

تفعيل نظام حظر انتشار الأسلحة النووية دوليا

وضعت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واستمرت من أجل أن تكون حجر الزاوية فى نظام حظر انتشار الأسلحة فى العالم. حيث تعتبر أهم اتفاقية دولية فى هذا الإطار. وقد عززت هذه المعاهدة من خلال عدد من الاتفاقيات الثنائية مثل معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية(١) ، معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية(١١) ، واتفاقية مضادة للصواريخ الباليستية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك بعض المعاهدات الإقليمية التى أسست بعض المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثل معاهدة تلاتلكو، ورار وتونجا ، وبلندابا ، وهى كلها اتفاقيات فى أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادى وأفريقيا.

هناك أيضا بعض الاتفاقيات الثنائية المحدودة ولكنها هامة لمنع الحرب النووية بالصدفة، بالإضافة لذلك فنحن نشهد هذه الايام بدء مفاوضات نزع التسلح فى جنيف ، والتى تهدف إلى منع إنتاج المواد القابلة للانشطار للأغراض العكسرية. وهكذا، يبدو واضحا التقدم الذى حدث فى نزع التسلح النووى والحد من انتشاره وذلك منذ التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الذى تم عام ١٩٦٨ ، وأيضا منذ مؤتمر نزع التسلح. الذى أعيد تمديده منذ عام ١٩٧٩. إلا أنه وبالرغم من مرور ٣٠ عاما على بداية العمل بنظام حظر انتشار الأسلحة النووية، فإننا مازلنا نمتلك العديد من الأسلحة النووية، وذلك بالرغم



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد السلام
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٧٦
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

خريطة رقم (١)

انتشار قدرات التدمير الشامل فى الشرق الأوسط



* أعلنت الجزائر عن نيتها فى الإنضمام الى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية

المصدر : Strategic Assessment 1996, Institute for Strategic Studies, USA., 1997

من مجهوداتنا فى هذا المجال. بل لم يقتصر الأمر على ذلك فقط ، بل إننا الآن لدينا دولتان نوويتان أعلنتا عن إمتلاكهما لهذه النوعية من الأسلحة، بالإضافة إلى الدول التى كانت تمتلك هذه النوعية من الأسلحة وقت توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

لقد أدى هذا الجو المتوتر إلى زيادة انتشار الأسلحة النووية، وهو ما حدث بالفعل كما أن هناك أيضا أولويات كبيرة لدى الدول تدفعها إلى امتلاك الأسلحة النووية. ولم تكن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لتوقف هذه الفجوة ، وتحافظ على الوضع الراهن فقط ، ولكنها لم تحقق أى ميزة حتى الآن من تطبيق نظام حظر انتشار مثل هذه الأسلحة ، ولعل التطورات الأخيرة التى شهدناها توضح بما لايدع مجالا من الشك أن نظام حظر انتشار الأسلحة النووية هو نظام جامد ، لا يستطيع أن يستمر إلى الأبد كما لاحظنا من خلال التجارب الأخيرة ، إنه من الأهمية الآن أن يكون هناك نظام متكامل يشترك فيه خلال الجميع ، فلو كنا فعلا نؤيد عدم انتشار الأسلحة النووية فإنه يجب أن يكون لدينا برنامج نشط لنزع أسلحة الدمار الشامل.

ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل

تمثلت الفائدة الأساسية التى عادت على المجتمع الدولى من التجارب الهندية والباكستانية فى تنبيه المجتمع الدولى الى ضرورة أن يكون جادا فى سياسته نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية، بل ونزعها أيضا. وبالتالى، فإن العالم مطالب بأن يكون صارما فى تعامله مع الأحداث النووية الطارئة مثل هذه التجارب، وتأثيراتها الإقليمية والدولية ، ليس هذا فقط بل يجب أن يحقق فيما حدث من أخطاء فى نظام حظر انتشار الأسلحة النووية أكثر من تركيزه على هاتين الدولتين فقط ، واللتين يبدو أنهما ستتابعان تجاربهما طبقا لاعتباراتهما الأمنية.

ويصبح من الأهمية بمكان أن نحيى نظام عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق تنشيط إجراءات نزع التسلح النووى، وهكذا نخلق بيئة خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذى يشجع دولا أخرى على الالتحاق بمثل هذه الاتفاقيات. وفى ذات الوقت فإنه من الأهمية أن نزيد من التكلفة الدولية والإقليمية للدول التى من المحتمل أن تفكر



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــدد :	٨
المصـــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

فى الانضمام إلى قائمة الدول التى تمتلك اسلحة نوويه. وفى خط مواز لذلك ، يجب أن يوضع فى الاعتبار الحوافز للدول غير النووية، وتقوية العقوبات على الدول التى تسير فى اتجاه التسلح النووى. فطبقا للأوضاع السياسية الجديدة للدول، فإن إعلان دولة جديدة لامتلاكها لأسلحة نووية ، سيكون حافزا لدول أخرى للسير فى هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، فإن تطبيق الحصار دون النظر إلى ضعف نظام حظر انتشار الأسلحة النووية نفسه يصبح

أمرا غير ذى جدوى ، وبالتالى فإن النتيجة ستكون عبارة عن تبديد للطاقة، لذلك فإن تفعيل الحصار سيكون شيئا ضعيفا إذا لم تؤخد خطوات أخرى معه إيجابية او سلبية.

وتعتبر اليابان من الدول الفريدة التى من الممكن أن تلعب دورا كبيرا فى حفظ وتقوية نظام حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتحريك المجتمع الدولى نحو نزع أسلحة الدمار الشامل. كما أنها الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تواجه كارثة هذه الأسلحة المدمرة ، وتستطيع أن تتحدث فى هذا الأمر بقدر كبير من السلطة الأخلاقية. وليس الماضى التراجيدى هو الوحيد الذى يعطى اليابان القدرة للعب هذا الدور، بل لأنها تتمتع ومازالت بحماية أمنية من خلال وجودها تحت المظلة الأمنية. وبالتالى، فنحن لا نستطيع أن نعتبر الموقف اليابانى هو فقط نوعا من اللغة الخطابية، فاليابان تستطيع أن تكون مؤيدا نشيطا لعملية نزع أسلحة الدمار الشامل، وهو ما عكسه موقف رئيس وزرائها أبوتشى فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٩٨، والتى أكد فيها على ضرورة الحد من ونزع أسلحة الدمار الشامل من خلال عدد من النقاط التالية:-

١- أهمية أن يكون نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية أكثر عالمية.

٢- الحاجة الى السيطرة على تصدير المعدات والأجهزة التكنولوجيا ذات الصلة بإنتاج الأسلحة والصواريخ النووية.

٣- منع إجراء أى تجارب نووية إضافية عن طريق زيادة التأييد لمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

٤- زيادة الدعوة إلى منع ونزع التسلح النووى عن طريق قيام الدول النووية بتطبيق اتفاقية ستارت٢ ، والتبكير فى بدء مفاوضات ستارت٣.

التطبيق على الشرق الأوسط

يظل الإنتباه منصبا دائما على الوضع في الشرق الأوسط نتيجة لظروفه السياسية المتقلبة، واستمرار سباق التسلح فيه خاصة أسلحة الدمار الشامل، وتحديدا الأسلحة النووية.

ونجد أن الشرق الأوسط بما يحويه من صراعات إقليمية وفرعية ، تتوفر له حاجة متزايدة الى التوازن فى المجال الأمنى. كما أن المنطقة ، بها دولة وهى اسرائيل لديها برنامج نووى متقدم غير خاضع للرقابة من جانب هيئة الطاقة الذرية ، كما أن إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

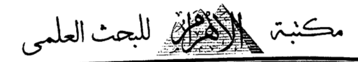
ولا ترى أغلبية الدول فى المنطقة أى سبب لتغيير الوضع الراهن الموجود حاليا فى الشرق الأوسط ، والبعض ربما يرى أن الوضع الحالى هو فى صالحه إلا أن دولا أخرى ربما ليست لديها القدرة على تغيير الوضع الراهن فى الوقت الحاضر. ومازال هناك من يحاول أن يتعامل مع هذا الوضع بقدر عال من الحساسية من خلال استخدامه للوسائل السلمية التى تدعو إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، إلا أنه إذا أردنا أن نخرج بمجموعة من الدروس الهامة من التجارب الهندية والباكستانية على الأمد البعيد ، فإننا نستطيع القول أن بقاء الوضع الراهن لأمد طويل هو أمر غير سليم. وبلا شك، فإن الدول ستسعى من أجل تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجى ، حتى لو أخذت هذه الاستراتيجية العديد من العقود لتحقيقها، فإذا لم ينشط المجتمع الدولى من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، فإن الرغبة فى تحقيق التوازن فى المنطقة ستصبح هى الأمر الواقع وستسعى دول المنطقة إلى انتهاج نهج دول جنوب آسيا.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٨
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

المناظرة النووية فى الشرق الأوسط قبل مايو ١٩٩٨

مبدئيا، فإن إسرائيل تبرر موقفها الرافض للانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بسبب رفض اعدائها العرب الاعتراف بحقها فى الوجود ، وخلال مفاوضات معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٨-١٩٧٩ ، دعت مصر إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك من أجل أن تصبح العلاقات فى الشرق الأوسط فى سلام حقيقى. إلا أن إسرائيل ترفض هذا الطرح وتصر على الاستمرار فى حالة الحرب مع الدول العربية ، وتؤكد على أن الاقتراح المصرى من الممكن أن يبحث فقط من خلال مفاوضات سلام شامل مع الدول العربية ، وقد وافقت مصر مؤقتا على وجهة النظر هذه على اعتبار أن تطور إضافى فى عملية السلام قد يضطر إسرائيل الى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إلا أن ذلك لم يحدث بالرغم من توقيع إسرائيل لمعاهدة السلام مع الأردن، والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين. والذى يدعو للسخرية ، وجود بعض الإسرائيليين يقولون أن البرنامج النووى الإسرائيلى لم ولن يوجه إلى مصر. وفى رد فعل رسمى على وجهة النظر هذه وفى إجابته على سؤال لجريدة الحياة بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٩٨ قال الرئيس مبارك ، أننا عندما كنا نتحدث مع الحكومة الإسرائيلية الماضية ، كان لديها استعداد لفتح كل الملفات بعد التوصل إلى سلام، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى بنيامين نتنياهو ليس هو الرجل الذى يعرف معنى الحرب ، ويضيف مبارك أننا لسنا على استعجال لامتلاك أسلحة نووية، ولكننا لو أردنا امتلاك أسلحة نووية فإننا نتردد ، ولكن الرئيس أكد على أن ذلك هو آخر الوسائل التى نفكر فيها .

وفى بداية التسعينيات عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط وبدا للجميع أن هناك ما يبشر بالخير فى إمكان التعامل مع الملف النووى. فقد قامت عملية مدريد على خطين متوازين، الأول يكون من خلال مفاوضات ثنائية بين كل من إسرائيل من ناحية وكل من الفلسطينيين وسوريا ولبنان والأردن من ناحية أخرى، وقد ركزت هذه المفاوضات على نسق واحد من الصراع هو مسألة



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٨
المصـــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

الانسحاب من الأراضى المحتلة. أما المسار الثانى، فكان هو مسار المفاوضات متعددة الأطراف ، والذى كانت المسألة الأساسية محل البحث فيه هى كيفية بناء مستقبل هذه المنطقة وذلك من خلال مجموعات عمل مختلفة ، وهى لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى ، ولجنة التنمية الاقتصادية والإقليمية ، ولجنة البيئة واللاجئين ، ولجنة المياه ، ينتج عن الاتفاق فى عمل هذه المجموعات انشاء مؤسسة تؤطر بناء السلام ، إلا أن الكاتب ، يؤكد على أننا لا نستطيع أن نؤطر هذا السلام إلا إذا أقامت كل دولة علاقات سلامية مع الدولة الأخرى.

وقدعنيت لجنة الأمن الأقليمى وضبط التسلح بالتعامل مع إجراءات كيفية الحد من التسلح فى المنطقة وضمان الأمن بها ، وذلك كمقدمة منطقية لحالة السلام المزمع إقرارها فى الشرق الأوسط. وقد بدأت المجموعة فى مناقشة جادة ومنطقية للبرنامج النووى الإسرائيلى بالإضافة الى قضايا أخرى. وبالرغم من ذلك، فإن الجانب الإسرائيلى- حتى فى ظل تبؤ حكومة حزب العمل السلطة واستمرار المفاوضات الثنائية قاوم أى مناقشة جادة لهذا الأمر، وأكد على أن القضية النووية لن تناقش إلا بعد تحقيق سلام شامل. وفى ذات الوقت، فقد أصرت على أن القضايا الأخرى فى المفاوضات متعددة الأطراف بما فى ذلك القضايا الأخرى فى مجموعة الأمن الإقليمى وضبط التسلح يجب أن تناقش بالتوازى أو قبل الوصول إلى تسوية سلام نهائية ، كإجراء لبناء الثقة التى تساعد على استمرار العملية، بل إن إسرائيل أقحمت البرنامج النووى العراقى والإيرانى كتهديد للأمن الإسرائيلى. إلا أنه بالنظر إلى برنامج التسلح العراقى فإننا نستطيع أن نلاحظ أن البعد الإسرائيلى لم يكن عنصرا فى صناعة القرار العراقى ، بالإضافة إلى ذلك فإن العراق كان لديه طموحات أخرى، غير أن إسرائيل تتجه تحديدا إلى إيران ودول الخليج. ومهما كان الأمر بعد ذلك، فإنه من الأهمية الإشارة إلى أن نظام التفتيش الصارم الذى يخضع له العراق حاليا يجعل من المستحيل واقعيا أن تعود إمكانيات العراق النووية العسكرية.

أما الاتهامات الموجهة لإيران ، فإن إيران تعتبر جزءا من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، كما أنها موقعة

على معاهدة حظر التجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيماوية، بالإضافة إلى ذلك فإن أى محلل مدقق للعلاقات بين إيران وإسرائيل يؤكد أنه لا يوجد تحذير حقيقى من أى خطر عسكرى من الممكن أن يندلع بين الدولتين. كما أنه باستثناء الخلاف بين كل من طهران وتل أبيب حول موقفهما من المسألة الفلسطينية، فإنه لا يوجد أى صراع أيديولوجى قومى أساسى بين الدولتين يستدعى صراعا عسكريا إستراتيجيا ، بل أن الدولتين يشتركان فى كونهما دولتين غير عربيتين تجاوران دولا عربية شرق أوسطية، لذلك لم يكن مثيرا للدهشة ، عندما اندلعت الثورة الإيرانية، وجود اتصالات غير رسمية بين الدولتين ، كما كان واضحا فى فضيحة إيران جيت .

وبالتالى، فإن كل الأسباب العسكرية الممكنة التى تبرر لإسرائيل امتلاكها للأسلحة النووية، هى إما غير موجودة أو غير منطقية. وبالتالى، فإن الوقت سيدفع ببعض الأعضاء فى معاهدة حظر الانتشار النووى الى عدم الوفاء بتعهداتها فى هذا الشأن ، كما أن الدول غير الأعضاء ستتجه غالبا على المدى الطويل إلى التفكير فى التسلح النووى، الا أن انضمام إسرائيل والشرق الأوسط إلى المعاهدة سيخدم بقوة كل الدولة المنضمة للمعاهدة. من ثم، فان ذلك سوف لايدع مجالا للشك فى الإجراءات الأمنية لكل دولة، ولا يدع الفرصة لدول أخرى فى تحقيق أهدافها النووية .

وقد انعكس جو التوتر الموجود فى الشرق الأوسط على مؤتمر مراجعة ومد العمل باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، وظهر أن هناك إتجاهين أساسيين بين أطراف المعاهدة ، إلا أنه لوحظ أن كلا الطرفين كانا يؤيدان هدف حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل الموجود فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنهما يؤيدان التمديد لهذه المعاهدة ، لكن كان الاختلاف حول كيفية تفعيل التمديد فى الشرق الأوسط ، ودافعوا عن الاقتراح بأن عدم انتشار الأسلحة النووية أصبح عادة دولية تتجاوز المعاهدة ، وقد أكدوا على أن المجتمع الدولى يقبل أى دولة تعلن عن نفسها كقوة نووية، بما فى ذلك إسرائيل. أما الأطراف الشرق أوسطية فقد دافعت عن أن التمديد اللامحدود للمعاهدة سيغلق منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالى فإن العالم الذى يسمح باستثناء

إسرائيل مع دول أخرى من المعاهدة ، ولا يخضع منشآتها النووية للمراقبة يشكل خطرا على الاستقرار الأمنى فى الشرق الأوسط ، بل وفى العالم أجمع. وبالتالى، فإن إستثناء البرنامج النووى الإسرائيلى من التفتيش وسط هذا الجمع من الدول العربية قد يؤدى إلى إحجام هذه الدول عن الاشتراك فى قرار التمديد ، وبالتالى إدخال منطقة الشرق الأوسط فى المشكلة النووية وهو ما تبناه المؤتمر بالإجماع.

منذ مايو ١٩٩٨

كانت هذه هى الصورة فى الشرق الأوسط قبل التجارب الهندية الباكستانية فى مايو ١٩٩٨، إلا أنه وبعد التجارب ، فإن الحكومات العربية واجهت ضغطا سياسيا داخليا ، فقد كانت هذه التجارب انتهاكا للتعهد بعدم انتشار الأسلحة النووية، ومن الممكن اعتبارها خطوة على طريق شرعية وجود دول نووية جديدة غير الدول النووية الخمس المعترف بها رسميا.

ورغم أن نزع الأسلحة النووية هو موقف عربى استراتيجى وأساسى، فقد استحضرت التجارب النووية الأخيرة فى الذاكرة العربية الحالة الإسرائيلية. وأيا كان الأمر ، فإن الإدانة الشديدة لهذه التجارب التى أجريت بواسطة دولتين هما بكل المعانى جزء من إقليم الشرق الأوسط، ومن الممكن أن يشكل إستفزازا مباشرا للمؤيدين الداخليين للتسلح النووى وزيادة فى إرباك موقف الحكومات العربية فى علاقتها مع دولة تعتقد فى أنها هى التى يجب أن يكون لديها قدرة نووية. أنه من الأهمية التذكير بأن إسرائيل من الممكن أن توضع فى إطار واحد مع الهند وباكستان فى هذه المناظرة النووية ، وبالتالى فإن ذلك يزيد من الضغط على الحكومات العربية بضرورة وضع حد لهذه القضية بشكل أو بآخر.

لقد خلقت التجارب الجنوب آسيوية بعدا عسكريا جديدا أكثر تشاؤما للحكومات العربية ، خاصة لمؤسساتها العسكرية ، لقد حطمت التجارب الآمال فى أن نظام حظر انتشار الأسلحة النووية والمجتمع الدولى سيمنعان أية إمكانية لنشأة قوى نووية جديدة ، لقد كان هذا الأمل يداعب خيال المؤسسات العسكرية فى المنطقة ، بأنهم لن يتعاملوا مع جيران يمتلكون الأسلحة النووية ، لقد أصبح معروفا للجميع بأن المجتمع الدولى على عكس ما يشيع عن نفسه، وعلى عكس ما يريد أن تعتقد الدول العربية ، غير قادر على ايقاف دولة تريد أن تدخل المجال النووى لو أرادت أو عندما تقرر ذلك.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــدد :	٨
المصـــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

وعند ملاحظة رد الفعل الدولى على التجارب الهندية والباكستانية بدقة ، ومتابعة كيف تعامل المجتمع الدولى مع هذه الأحداث ، وكيف أن طريقة التعامل هذه ستكون عنصرا هاما فى تحديد مسار الأحداث فى المستقبل. فلو كان رد فعل المجتمع الدولى لم يقتصر فقط على الحصار الاقتصادى ، والذى حدث به العديد من التنازلات ، ولو أن نظام منع التسلح لم ينجح أمام إمكانية قبول قوى نووية جديدة ، ولو أن هذه التجارب أعطت دفعة على المستوى العالمى والإقليمى من أجل نزع التسلح ، فإن الحظر سيصبح واضحا فى إمكانية محاولة دول الشرق الأوسط أن تصبح قوى نووية ، وبالتالى يصبح الشرق الأوسط هو المحطة القادمة فى قطار انتشار الأسلحة النووية، ونحن فعلا لا نتمنى الدخول فى هذه المخاطر.

- كل الدول بدون استثناء لها حقوق وعليها مسئوليات متساوية.

٢- الأمن الإقليمى ومفاوضات ضبط التسلح لا تحرم نظام التسلح .

يجب أن تشمل إجراءات بناء الثقة السياسية لمزيد من نزع التسلح من الممكن أن يتم العمل بها فى مرحلة متقدمة، على المحاولات التالية :-

١- يجب على الدول الكبرى المنتجة للسلاح خاصة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى بالإضافة إلى إسرائيل وإيران والدول العربية ، أن تؤخذ عليها تعهدات أمام مجلس الأمن بأن تدعم بشكل واضح وبلا أى شرط إعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، والتأكيد على ضرورة عدم اتخاذ إجراءات أو خطوات تعوق تحقيق هذا الهدف.

٢- الدول المنتجة للأسلحة وأطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يجب أن تضاعف جهودها من أجل التأكد من أن كل دول الشرق الأوسط انضمت إلى المعاهدة ، ومن الأهمية التأكيد على هذا الهدف باعتباره خطوة هامة وضرورية.

٣- الدول الشرق أوسطية التى لا تمتلك أسلحة نووية بعد ، يجب أن تتعهد بالآتى:-

أ- عدم إنتاج أو إقتناء أى وسائل تفجير نووى.

ب- عدم إنتاج أو اقتناء أى مواد نووية من الممكن أن تستخدم عسكريا.

جـ- أن تقبل نظام تفتيش وكالة الطاقة الذرية، وأن تخضع كل منشآتها النووية للإشراف الدولى.

٤- يجب على دول الشرق الأوسط أن تتعهد بتوجيه أنشطتها واتخاذ إجراءات تهدف إلى وضع أنظمة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل.

٥- من الضرورى أن توقع دول الشرق الأوسط على قبول دور للأمم المتحدة أو أى منظمة دولية أخرى فى التحقق من إلتزام هذه الدول باتفاقيات الحد من التسلح ونزعه.

أهم النقاط التى يجب أن تحتويها إتفاقيات نزع التسلح:-

١- كل دول المنطقة يجب أن تعطى كافة التسهيلات لوكالة الطاقة الذرية، وأن توقع مع الوكالة اتفاقيات وقائية تنهى بها أى شك فى امتلاكها لأى نوع من الأسلحة النووية.

٢- دول المنطقة التى لم تنضم بعد لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية يجب أن تتعجل هذا الأمر ، وأن تنضم إلى كل الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع .

٣- الدول المصدرة من خارج المنطقة يجب أن تعطى الضمانات الكاملة بعدم مد دول المنطقة بالمواد النووية، ويكون ذلك من خلال تعهد ينفذ بشكل كامل.

وبالاتساق مع هذه الإجراءات وحتى يتم تنفيذها ، فيجب أن تكون إجراءات بناء الثقة الفنية موضوعة فى الاعتبار ، فكل الأطراف ذات الصلة يجب أن تتأكد من أن التعهدات الموجودة قابلة للتنفيذ وأن أمنهم غير قابل للانتهاك ، حتى لو كانت هذه التعهدات ذات طبيعة محدودة.

أمثلة على مثل هذه الإجراءات : (البيانات الإقليمية ذات الصلة بهذه الإجراءات)

١- يجب أن تزود دول المنطقة رئيس وكالة الطاقة الذرية بكل المعلومات عن التسهيلات النووية الحقيقية التى تمتلكها .

٢- يجب أن تمد الدول خارج منطقة الشرق الأوسط رئيس وكالة الطاقة بكل المعلومات عن دول المنطقة التى صدرت إليها مواد نووية.

٣- من الممكن أن يكون هناك دور لأطراف خارجية (مثل راعيى عملية السلام على سبيل المثال) فى مد الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ذات الصلة بأن المعلومات الآتية إلى هذه المنظمات هى معلومات صحيحة ودقيقة، وأن التعهدات تنفذ بشكل كامل، ومن الممكن أن يشارك فى هذه العملية بالإضافة إلى راعيى عملية السلام أطراف خارجية أخرى من الأعضاء فى لجنة مفاوضات الأمن الإقليمى والحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، حيث يكون لديهم المقدرة على التأثير خاصة فى المرحلة التمهيدية.

هذه التعقيدات النادرة الوجود إلا فى الشرق الأوسط ، من الممكن أن تشجع -فى حالة حلها- على اتخاذ إجراءات متبادلة متشابهة فى مناطق بها أسلحة للدمار الشامل خاصة الأسلحة الكيمائية والبيولوجية.

وأخيرا ، فإن معظم الذى اقترحناه سلفا على جدول الأعمال الإقليمى والعالمى ربما يكون طموحا أكثر من اللازم ، لكن فى الواقع فإن هذه الإجراءات تبقى متواضعة ومتأخرة فى هذه العملية التى لاشك أنها ستأخذ الكثير من الوقت. قد تؤدى المجازفة بترك انتشار مثل هذه الأسلحة إلى وضع الدول النووية والدول التى فى طريقها لأن تصبح نووية فى منحدر خطر تكون عواقبه وخيمة ، ورغم أننى لا أستطيع أن أحكم على القيمة التى أضافتها التجارب النووية الهندية الباكستانية لأمن كلتا الدولتين، إلا أننى أستطيع القول أن هذه التجارب جذبت مؤيدين حقيقيين لضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعي :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٨
المصـــــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

جدول أعمال للمستقبل

يمكن للعالم فى خلال أعوام قليلة أن ينظر الى التجارب النووية الهندية الباكستانية باعتبارها بداية النهاية لجهود حظر انتشار الأسلحة النووية، ولكن ليست هذه بالضرورة هى الإمكانية الوحيدة، بل هناك بعض التحليلات تشير الى إمكانية أخرى بأن تستمر المياه فى التدفق بدون أى تطور حقيقى أو إرتداد إضافى، إلا أن كاتب هذه السطور يختلف مع هذا الرأى الأخير، ويؤكد أن وضعية نظام حظر انتشار الأسلحة النووية سيسير إلى الأسوأ كنتيجة لهذه التجارب ، إلا أنها من الممكن أن تكون المثير الذى يجدد نشاط الجهود الدولية والإقليمية نحو نزع دائم وحاسم للأسلحة النووية وتنظيم إجراءات حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالتالى فإن ذلك يتطلب من المجتمع الدولى أن يضع جدول أعمال إقليميا وعالميا شاملا وقويا يحتوى على المقترحات التالية :-

على المستوى العالمي. لو كان هناك تخوف عالمى حقيقى من خطر التدمير النووى، فإن ذلك سوف يكون شيئا مفيدا للحوار والاتصال بين الدول النووية الخمس للبدء فى نزع الأسلحة النووية، مثل هذه الحوارات ستعزز من مصداقية القوى العالمية فى سعيها نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ولعله من الأهمية بمكان توسيع غطاء معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بحيث تشمل الدول غير الأعضاء ، خاصة التى لديها تاريخ فى امتلاك برامج نووية. أنه من الأفضل الوصول إلى اتفاق بعدم المبادأه باستخدام الأسلحة النووية ، فهذه القضية مازالت محل نقاش ساخن خاصة فى مناطق مثل اليابان، ولكننى اعتقد أن ذلك سيساهم فى تخفيض إمكانيات قيام حرب نووية.

تطبيق كامل وشامل لكل الاتفاقيات ذات الصلة بما فيها اتفاقية حظر أجراء التجارب النووية، وحظر تداول المواد الانشطارية ، بالإضافة إلى اتفاقية ستارت٢ ، وستارت ٣، فكل ذلك يمثل خطوات هامة فى طريق نزع أسلحة الدمار الشامل. أنه من الأهمية تشجيع الحركات الشعبية التى تدافع عن أهداف ونظام نزع الأسلحة النووية ، فهذا التأييد من مثل هذه الحركات يبرهن على فاعلية أداء هذه الأدوات بين الشعوب والجيوش الرسمية .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	خالد الفياض
الموضوع الفرعى :	الشرق الاوسط	رقم العـــــدد :	٨
المصـــــــدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

على المستوى الإقليمى فى الشرق الأوسط : يعتبر التعامل مع المسألة النووية من خلال المستوى العالمى فقط هو أمر غير كاف حيث لا يأخذ فى الاعتبار الاختلافات الإقليمية والظروف الخاصة ، فالقضية النووية، يجب أن تؤقلم بإجراءات ذات مواصفات خاصة من الممكن تطبيقها لأطول فترة ممكنة دون أن يكون فى ذلك أى تعارض مع المبادئ والمستويات العالمية.

وبالنظر إلى الشرق الأوسط ، فإن مفاوضات نزع التسلح المتعددة الأطراف خاصة قضية الحد من التسلح ، يجب أن تسير قدما فى اتجاه اتخاذ إجراءات محددة من أجل بناء الثقة ، فيجب على الأطراف أولا أن تتبادل وجهات النظر حول الإطار الكامل من خلال البدء باتفاقية تحدد الهدف النهائى لعملية المفاوضات ، أى أن على العرب والإسرائيليين أن يحددوا أهدافهم وأولوياتهم. ومن هذه النقطة، يبدأون فى اتخاذ خطوات محددة نحو تحقيق الأهداف الكاملة ، ومن هذا المنظور أقترح المنهج التالى فى التعامل مع قضية الأمن ونزع التسلح فى الشرق الأوسط ، والتى أتوقع دون شك أن تكون عملية معقدة جدا :-

١- تحديد أهداف وأولويات العملية .

٢- إنشاء لجان سياسية تكون واضحة ومحددة فى إنجازها لأهدافها.

٣- تطوير برنامج عمل يحدد إجراءات الحد من التسلح والأمن.

أما الوضع الأساسى الذى يضع فى الاعتبار الأهداف والأولويات الضرورية الشاملة لعملية الحد من التسلح إقليميا فى الشرق الأوسط ، فمن الممكن أن يتلخص فى النقاط التالية :-

الموقف الدولى

موقف آســـيا

الموقف الدولى

موقف آســـيا

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نحو نظام جديد للردع النووى فى آسيا	حسن ابو طالب	الحياة	١٢٨٧٨	١٩٩٨	١٦٠

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	حسن ابو طالب
الموضوع الفرعي :	اسيا	رقم العـــــدد :	١٢٨٧٨
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

نحو نظام جديد للردع النووي في آسيا

حسن أبو طالب *

■ الذين يعرفون التاريخ الطويل من العداء والصراع والخوف المتبادل بين الهند وباكستان لم يدهشهم قط قيام إسلام أباد بستة تفجيرات نووية، فقط بعد خمسة عشر يوماً من انهاء الهند تفجيراتها الخمسة، وذلك رغم الضغوط الهائلة والوعود الغامضة التي بادرت بها الولايات المتحدة ومعها دول غربية أخرى حتى لا تلجأ باكستان الى هذا الخيار.

والذين نظروا الى صورة رئيس الوزراء الهندي في الصفحة الاولى لـ الهيرالد تريبيون- في ٢٩ أيار (مايو) الماضي عشية التفجيرات النووية الباكستانية، متجهماً شارد الذهن، باتوا يدركون حقيقة المأزق الذي تواجهه الحكومة الهندية المتطرفة قومياً، خصوصاً بعدما خرجت تظاهرات محدودة، لكنها عبرت عما يجيش في نفوس قطاع من الهنود، رافعين شعارات تدين الجنون النووي من جانب، وتطالب بالخبز والوظائف والمشاريع الانتاجية من جانب أخر. في الوقت نفسه الذي تطل علينا صورة أخرى لمجموعة من المواطنين الباكستانيين يرفعون أيديهم بشعار النصر، وتتوسطهم فتاة صغيرة ترقص تعبيراً عن الفرح لما قامت به حكومة نواز شريف.

الفارق بين الصورتين بكل ما تعنيهما من تعبيرات، هو الفارق نفسه بين التصريحات التي خرج بها المسؤولون الهنود قبل التفجيرات الباكستانية وبعدها. فطوال خمسة عشر يوماً، ما بين الثالث عشر والثامن والعشرين من أيار (مايو) الماضي، لم تكن التصريحات الهندية إلا نوعاً من الزهو الذاتي وتأكيد تغيير طبيعة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتهم، والإشادة بالعلماء الهنود، ناهيك عن القول بأن الهند صارت نووية شأنها في ذلك شأن الدول الخمس الكبرى، مع تلميحات بأن على باكستان أن تراعي هذا التطور وتضعه في الحسبان. أما بعد التفجيرات الباكستانية فقد انقلبت الحال، لأن التوازن الذي اختل أعيد تصحيحه وبسرعة غير متصورة. فالهند لم تعد وحدها – في مواجهة باكستان تحديداً – ذات قدرات نووية، والسباق الذي تم احراز نقطة فيه لم يستمر سوى ١٥ يوماً فقط، ظهر بعدها خاسراً ولا معنى له.

والذين يعرفون طبيعة البرنامج النووي لكل من الهند وباكستان رغم كل الغموض الذي كان يحيط بهما، يخرجون بنتيجة واحدة هي أن التفجيرات نتاج سياسة نووية طويلة المدى وإرادة سياسية واضحة، رغم تغير الحكومات والأحزاب والأشخاص لمدة تقارب الخمسة عقود. هذه السياسة النووية وإن لم يكن مطلوباً الإفصاح عنها كما حدث في ايار (مايو) الماضي، هي نتاج ما يشبه الاجماع القومي في كلا البلدين. فرغم الصعوبات الاقتصادية والضغوط المختلفة لم يجرؤ أحد على المس بطبيعة هذا البرنامج النووي وإيقافه أو تعطيله أو وضعه تحت الرقابة الخارجية أو تحويله عن هدفه الأصلي: أي امتلاك قدرات نووية عسكرية يمكن اللجوء إليها وقت الحاجة، أو على الأقل توجد لتبقى أحد خيارات الحفاظ على الكيان القومي. وبالطبع لا يفهم من هذا أن الاجماع القومي الهندي أو الباكستاني ليس بلا ثمن، دفع جزء منه في السنوات السابقة، وسيظل هناك جزء آخر سيدفع لمدة مقبلة. غير أن وجود إجماع قومي تجاه قضية بعينها من شأنه أن يساعد صانع القرار على اتخاذ أصعبها، ومن خلفه ظلال من التأييد والدعم تعين بدورها على التحمل وإبداء التضحيات ومواجهة الضغوط من أي مصدر، أين العرب من هذه الدلالة؟ الإجابة لا تحتاج الى تفكير.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	حسن ابو طالب
الموضوع الفرعى :	اسيا	رقم العـــــدد :	١٢٨٧٨
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

ما أنتجته التفجيرات النووية للهند وباكستان تعني دروساً عدة، لكن أبرزها أن البلدين تحولا من سياسة الردع بالشك الى الردع باليقين، وأن هناك توازناً استراتيجياً جديداً بات يحكم علاقات الهند وباكستان بالدرجة الأولى، وله ظلاله وانعكاساته على التوازن الاستراتيجي الأكبر خصوصاً إذا نظرنا الى المنطقة الممتدة من الصين شرقاً الى إيران غرباً. وإذا كانت الصين من ذوي القدرات النووية المعترف بها منذ منتصف الستينات، فإن إيران تصبح الدولة الأكثر وقوعاً تحت الضغط، وهو ضغط ذو اتجاهين متعارضين: أولهما ضغط إيراني ذاتي يدفع الى الاسراع بامتلاك قدرات نووية عسكرية حتى يستقيم الوضع في مواجهة الجارة باكستان، يقابله ضغط خارجي هائل ستقوده الولايات المتحدة وإسرائيل لمنع إيران من امتلاك هذه القدرات منعاً تاماً. ولذا فإن الترجيح الأكبر هو أن تسعى الولايات المتحدة الى استثمار الهواجس الغربية لكي تقوم الدول الغربية وروسيا بتنفيذ استراتيجية حصار شبه شامل ضد إيران، وربما تلجأ إسرائيل تحديداً بتعاون كامل من الولايات المتحدة الى القيام بمغامرة ضد المنشآت النووية الإيرانية، أو تنفيذ عملية تخريبية واسعة المدى.

الحديث عن إيران يقابله حتماً الحديث عن إسرائيل، خصوصاً أن هناك تقارير تم... أن تفجيرين من التفجيرات الهندية الخمسة كانت لمصلحة إسرائيل، في وقت لم تكلف الـ... الهندية نفسها عناء نفي هذه التقارير، فيما يثير حتماً هواجس وظنون عربية عدة. لكن الثابت أن قلق إسرائيل زاد بعد تحول باكستان الى قوة نووية معلنة، وأن احتمالات مغامرة عسكرية إسرائيلية - هندية مشتركة بات احتمالاً صعباً ما لم يكن القرار الهندي - الإسرائيلي في هذا الصدد أقرب الى ما يسمى بخيار شمشمون أو خيار الدمار للجميع. وهو خيار يبدو غير قائم من ناحية أسبابه ودوافعه والتي تتلخص تحديداً في التهديد غير المسبوق للكيان الإسرائيلي. ولذا فإن عملية تخريب واسعة المدى تقوم بها الهند وإسرائيل ضد المنشآت النووية الباكستانية أمر لا يمكن تجاهله أو استبعاده تماماً ولو بعد حين. بيد أن مغامرة على هذا النحو وكانت قد تكررت من قبل مرتين وتم إجهاضهما حسب الادعاءات الباكستانية في ١٩٨٦ و١٩٩٢، ليست بدورها مسألة يسيرة، خصوصاً أن كل باكستان ستظل في حال استنفار لحماية برنامجها النووي أياً كانت التكاليف والأعباء.

لكن ماذا عن طبيعة الردع المتبادل الهندي - الباكستاني النووي الجديد؟ ثمة تشكيك متعمد تلجأ إليه الدول الغربية في ما تعتبره قيادات غير مسؤولة لدول العالم الثالث إذا ما امتلكت أسلحة نووية. ففي نظر الغرب - الدائم العنصرية والاستعلاء - أن قيادات العالم الثالث لا تتحلى بالمسؤولية التي عليها قيادات الغرب الديموقراطية سواء كانت نووية أو غير نووية. ولكم استخدمت هذه المقولة مراراً في تبرير الجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة والدول الغربية ولا تزال من أجل منع أي دولة من الحصول على قدرات نووية. والمقولة يمكن الرد عليها ونقدها ببساطة شديدة. فالدولة الأولى والأخيرة التي استخدمت اسلحة نووية لم تكن سوى الولايات المتحدة نفسها، وهي زعيمة الدول الديموقراطية، أو بعبارة أخرى أن الديموقراطية الغربية لا تفرز بالضرورة قيادات حكيمة، بل يمكن أن تفرز قيادات غير إنسانية ولا تعطي بالاً إلا لمصالحها المباشرة ولو على حساب النفس البشرية بمعناها العام. ثم ثانياً أن ربط المسؤولية تجاه الأمن الدولي الاقليمي بقيادات الغرب فقط وحسب، لا يخلو من منطق استعلائي عنصري لا يمكن تبريره أو قبوله.

أيضاً يطول التشكيك في قدرات الهند وباكستان في السيطرة على اسلحتهما النووية، أو قدرتهما على ضبط النفس. وهو تشكيك بدت ملامحه بعد نجاح باكستان تحديداً في تفجيرها السادس. وكالمقولة السابقة يمكن الرد على هذا التشكيك، فكلتا الدولتين أثبتتا أنهما قادرتان على تطبيق برنامج نووي ذي طابع عسكري من دون خسائر أو تسريبات إشعاعية. أو بعبارة أخرى أن لديهما قدرات تطبيقية في السيطرة على المفاعلات والمعامل والمواد النووية سيطرة آمنة. والتصور المرجح أن نشر هذه الاسلحة النووية سيتم التعامل معه وفق القواعد الصارمة نفسها، وربما أكثر صرامة. ومع ذلك، هناك تحد لا يمكن تجاهله، ذلك أن بناء حالة ردع نووي متبادل ليست مجرد نشر أسلحة نووية موجهة إلى مصدر التهديد وكفى. فمن خبرة الردع النووي المتبادل بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، إبان الحرب الباردة رافقها الدخول في عملية معقدة شملت إجراءات عدة منها: إنشاء نظم للرقابة الفضائية المتبادلة، وخطوط اتصال ساخنة لتبادل المعلومات والتحقق من التهديدات الكاذبة، والدخول في سلسلة من المفاوضات والاتفاقات لضبط التسلح وتخفيضه.

وإذا قارنّا حال الردع الهند الباكستاني الراهنة، سنجد أنها مجرد خطوة أولى في بناء نظام متكامل للردع المتبادل، والمرجح أن تتلوها خطوات أخرى. ولذا فإن الحصافة الدولية الاقليمية - والحديث هنا موجه الى القوى الكبرى على وجه التحديد، لا تفرض البحث في تهديدات وتوقيع عقوبات، ولكن تتطلب العمل على إحتواء الموقف الناشيء عبر مساعدة البلدين على استكمال قدراتهما الفنية والعملية في السيطرة على قوتهما النووية عبر الاستشارات الفنية والنصائح العملية، وفي تنظيم حال الردع المتبادل وفي دفعهما الى التفاوض على القضايا العالقة وفتح خط للاتصال الساخن بغية منع الانزلاق الى مواجهة نووية غير محمودة العواقب في أسيا وغير غيرها أيضاً.

موقف العالم العربى

عام

موقف العالم العربى

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ملامح الموقف العربى تجاه المعاهدة	مراد ابراهيم الدسوقى	التقرير الاستراتيجى العربى	-	١٩٩٤	١٦٤
٢	السلام "القلق" تحت مظلات نووية	امين هويدى	الاهرام	٣٩٥٥٩	١٩٩٥	١٦٧
٣	كل دول المنطقة قادرة على انتاج الاسلحة الكيميائية	حسين فتح الله	الاهرام	٤٠٠٣٥	١٩٩٦	١٦٩
٤	العرب وسلام اسرائيل النووى (١-٣)	عبد التواب عبد الحى	العالم اليوم	١٢٤	١٩٩٧	١٧٢
٥	العرب والخطر النووى (الاقرب)	زين العابدين الركابى	الشرق الاوسط	٧١٣٠	١٩٩٨	١٧٤
٦	كيف اجهضت امريكا واسرائيل المشروع العربى	مصطفى عبد الله	الاهرام	٤٠٨٤٠	١٩٩٨	١٧٥



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الستراتيجى العربي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

ملامح الموقف العربى تجاه المعاهدة:

ظلت الدول العربية على قناعة تامة بأن الأطار الذى ينبغى أن يحكم نظرة الدول المالكة للاسلحة النووية والساعية الى وقف انتشار الأسلحة النووية هو العمل على اقناع الدول غير المالكة لهذا السلاح (وبصفة خاصة الدول الساعية الى امتلاكه) أن أمنها يتم صونه فى حال عدم إمتلاكها للسلاح النووى ، وفى هذا الاطار كان يتوافر للدول الخمس المعلن عن امتلاكها للسلاح النووية ثلاث آليات أساسية:

* معاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية . (NPT)
* نظام اجراءات الأشراف على الأمان (Safe-guards).
* اتفاق لندن الخاص بامتناع منتجى المنشئات والتكنولوجيا النووية عن تصدير معدات وأجهزة ومواد حساسة الى دول لاتقبل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

وعلى امتداد الفترة التى أعقبت دخول معاهدة منع أنتشار الاسلحة النووية (NPT) وحتى بداية العد التنازلى لمؤتمر التجديد والمراجعة فى ابريل ١٩٩٥ وبرغم توافر هذه الآليات ، فان جهود منع الانتشار النووى ظلت تعتمد أسسا انتقائية ، كما كانت هناك تفرقة فى تفسير مستويات التهديد ونوعها من الدول العربية تجاه اسرائيل ومن اسرائيل تجاه الدول العربية. ومع تضخم الترسانة النووية الاسرائيلية تزايدت ظلال الشك على مصداقية الدول المالكة للسلاح النووى فى تطبيق نصوص وروح معاهدة منع الأنتشار النووى ، ومع تزايد الأحساس بوجود سياسة خفية تهدف إلى الأبقاء على السلاح النووى فى حوزة اسرائيل رغما عن أى تطورات ، فان ذلك ربما كان من الأمور المؤثرة سلبا ليس فقط على عملية السلام ولكن أيضا على مستقبل السلام ذاته .

ومن ناحية أخرى فان تجديد معاهدة عدم الأنتشار النووى دون اعادة النظر فى جوانب الضعف المشتملة عليها ، والى أمد غير محدود ينطوى على مخاطرة جسيمة ، اذ

أن هذا التجديد سوف يضفى صفة الشرعية على حالة التقسيم النووى القائمة حاليا فى الكرة الأرضية ، اذ سوف تظل الدول المالكة للسلاح النووى مالكة له ، فى حين ستظل الدول غير المالكة على ماهى عليه ، أما الاطراف الواقعة بين هذين التقسيمين فسوف تظل فى منأى عن الوقوع تحت طائلة المحاسبة والمراقبة الدولية ، وهى الأمور التى سوف تدفع الدول المتأثرة بتلك التفرقة اما إلى اعتبار المعاهدة وكأنها لم تكن بناء على سابق الخبرة ، أو أما أن تسعى هذه الدول إلى امتلاك السلاح الذى يضمن لها قوة الردع للوقوف فى وجه التهديدات رغما عن أى ظروف تفرض عليها من الخارج.

وطبقا للمادة السادسة من مواد المعاهدة فان مؤتمر المراجعة والتجديد يتم كل خمس سنوات (بناء على طلب أغلبية الموقعين على المعاهدة) وذلك بهدف معرفة ما اذا كان التزام الدول المالكة للسلاح النووى بمنع الانتشار النووى يسير طبقا للمتفق عليه أم لا. وطبقا لتوصية أغلبية الدول الموقعة فان مؤتمر المراجعة والتجديد الخامس (الذى يعقد بعد ٢٥ سنة من دخول المعاهدة حيز التنفيذ أى فى العام ١٩٩٥) يكون هو المؤتمر الذى يتحدد فيه مستقبل المعاهدة بالتصويت وبناء على رأى الأغلبية ، بحيث يتحدد ما اذا كان سريان المعاهدة سوف يستمر الى أجل غير مسمى أو أن يتم تمديدها لمدة (أو لمدد) كل منها محدد بفترة زمنية معينة.

وفى كل مؤتمر من مؤتمرات المراجعة والتجديد الأربعة التى سبقت المؤتمر المزمع عقده فى ابريل ١٩٩٥ ، كان يتضح بالدليل القاطع أن التقدم فى تطبيق المادة السادسة من بنود المعاهدة كان تقدما بطيئا للغاية ، وبرغم مانصت عليه تلك المادة من مواد المعاهدة بضرورة قيام الدول المالكة بمنع انتشار السلاح النووى ، وما اشتملت عليه مقدمة المعاهدة من دعوة لعقدمفاوضات حول معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT) فان المؤتمرات الأربعة لم تحرز أى قدر من التقدم فى هذا الاتجاه ، وذلك بعد أن انفض اثنين من هذه المؤتمرات الأربعة دون احراز أى اتفاق على اصدار اعلان نهائى بخصوص معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT).



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقي
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الستراتيجى العربي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وهذا التقدم البطئ فى تطبيق المادة السادسة مع الفشل فى التوصل الى معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية يعكس تقاعسا من الدول المالكة للأسلحة النووية من ناحية ، كما أنه يدق أيضا ناقوس الخطر أمام الدول غير المالكة التى سلمت قيادها فيما يختص بالسلاح النووى للدول المالكة على اعتبار أن هذه الأخيرة ستكون حريصة على الالتزام بما جاء فى المادة السادسة من منطلق حرصها

على مصلحة الدول غير المالكة ومصلحة العالم أجمع فى اطار التعاقد الذى أبرم بينها ، وبعد أن وجدت الدول غير المالكة للأسلحة النووية أن هناك انتشارا (علنيا ومستترا) للسلاح النووى وأنها توشك أن تقع فى دائرة الحصار التى يفرضها هذا السلاح ، فان ذلك سوف يدفع الدول غير المالكة للبحث عن آليات بديلة للحفاظ على مصالحها.

وهناك من يرى أن مؤتمر المراجعة والتجديد (ابريل ١٩٩٥) سوف يكون مشابها لمؤتمرات المراجعة والتجديد الاربعة السابقة نظرا لأنه سوف يشتمل على مراجعة ماقامت به الدول الأعضاء من مراقبة للمعاهدة ولكن الحقيقة أن مؤتمر ابريل ١٩٩٥ ينبغى أن يكون مختلفا انطلاقا من عدد من الحقائق:

* يتعين على الدول المؤتمرة أن تحدد فى هذا المؤتمر المدة الزمنية القادمة لسريان المعاهدة .

* هناك واقع جديد يتشكل فى منطقة الشرق الأوسط ، وتتطلب عملية السلام بين العرب واسرائيل ضرورة توافر مناخ جديد ، ووجود السلاح النووى الاسرائيلى فى ظل معاهدة منع الأنتشار النووى كما هى بدون تعديل يتناقض مع تلك التطورات.

* التطورات التى شهدها العالم فى غضون السنوات التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة تجعل من مسألة اعادة النظر فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية برمتها أمرا ضروريا بحيث تكون هناك فرصة لتلافى جوانب الضعف والقصور فيها ولصياغة أسس ومبادئ جديدة تتفق مع الأوضاع العالمية السائدة فى العالم.

وبينما تعد مسألة التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) من المسائل الحيوية والهامة بالنسبة لمستقبل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (NPT)، فان المطالبة بالانتهاء من عملية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغى أن تسبق انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة ، وذلك حتى تكون هناك فرصة أفضل أمام الدول العربية لكي تتمكن من معالجة القضايا التى تمس أمنها الوطنى والقومى بشكل مباشر وبحيث تصبح المعاهدة قابلة للتمديد غير المحدود ، وبلا مخاوف مستقبلية ، وعلى هذا فان ملامح الموقف العربى تجاه القضايا المباشرة سيتلخص فى الآتى:

* المطالبة بضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكذلك المطالبة باخضاع كافة منشآتها ومرافقها للتفتيش ولنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* المطالبة بأن تقوم اسرائيل بالتخلص من مخزونها النووى فى ظل برنامج زمنى محدد.

* مراجعة المعاهدة مراجعة شاملة بحيث يمكن معالجة

القضايا الخاصة بوسائل الأيصال المستخدمة فى نقل السلاح النووى مثل الصواريخ البالستيكية والطائرات القاذفة ، وكذلك وسائل الحصول على المعلومات مثل الأقمار الصناعية وغير ذلك.

* العمل على أن تلتزم الدول الحائزة على أسلحة نووية بعدم التهديد أو استخدام اسلحتها النووية ضد أى دولة غير حائزة على أسلحة نووية.

ومن المحتمل أن تثير هذه المطالب حفيظة بعض القوى الكبرى التى ترى فى استقرار الأوضاع على ماهى فى الشرق الأوسط مصلحة لها ، ولكن من المؤكد أن الفرصة ماقبل الأخيرة التى يتيحها مؤتمر مراجعة وتجديد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية فى ابريل ١٩٩٥ ستكون اختبارا للنوايا أما الفرصة الأخيرة فان ملامحها لن تكون واضحة بقدر كاف إلا بعد هذا المؤتمر.



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مراد ابراهيم الدسوقى
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	التقرير الستراتيجى العربى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

جدول رقم (١)

مواقف الدول الغير موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

(ديسمبر ١٩٩٤) *

الـدولة	موقـفـهـا من المعاهدة	الـدولة	موقـفـهـا من المعاهدة
الجـــزائر	فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٣ أعلن وزير الخارجية الجزائرى بأن الجزائر تعتزم الانضمام إلى المعاهدة ولكن لم يتم اتخاذ اجراء.	أنـــدورا	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
أنجـــولا	اعلنت انها تدرس المعاهدة لتحديد موقفها.	الأرجـنـتـين	لم تنضم الى المعاهدة.
البـــرازيل	بعد دخول معاهدة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية حيز التنفيذ فى ٣٠ مايو ١٩٩٤، لم تتخذ البرازيل أى خطوة تجاه الانضمام إلى المعاهدة.	البـوسنة والهـرسك	لايوجد موقف رسمى من المعاهدة.
جـزر القمـر	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	تشـيـلى	عضو كامل العضوية فى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية. وليست عضوا فى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ولكنها أعلنت عن عزمها الانضمام إليها فى العام ١٩٩٥.
جـيـبـوتى	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	كـــوبا	على الرغم من اعلانها عن اعتزامها الدخول فى المنطقة الخالية من الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية فور انضمام دول أمريكا اللاتينية إليها، الا أنها لم تفعل، كما أنها لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
ارتيـريا	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	مـقـدونيـا	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
الـهـنـد	تعتبر أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية معاهدة ذات طبيعة تفريقية. رفضت النداءات المتوالية للانضمام إلى المعاهدة.	جزر مارشال	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
اســرائيل	تواصل الاصرار على أنها لن تكون الطرف البادئ بادخال الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط. وتنكر وجود أى سلاح نووى لديها. لم تتخذ أى أجراء للانضمام على المعاهدة.	مـايكرونيـزيا	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها.
سلطنة عـمـان	أعلنت أن السبب فى عدم انضمامها إلى المعاهدة يكمن فى قدرات الأسلحة النووية الاسرائيلية.	مـولـدوفـا	صادقت على المعاهدة ولكنها لم تودع بعد خطاب الانضمام إليها.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية
الموضوع الفرعي : موقف العالم العربي: عام
المصـــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : امين هويدى
رقم العـــدد : ٣٩٥٥٩
تاريخ الصـدور : ١٩٩٥

السلام «القلق» تحت مظلات نووية!!

المعركة التى نخوضها اليوم بخصوص مدة تجديد المعاهدة والتى سوف تنظر فى ١٧ ابريل القادم بنيويورك تحكمها من الناحية القانونية ومن ناحية الامن القومي الملابسات الآتية:

● المطروح ليس هو التصويت على التمديد او عدم التمديد وانما هو فترة التمديد فلسنا بصدد معاهدة جديدة لنتحدث عن التوقيع عليها او الانضمام لها لكننا بصدد تحديد المدى الزمنى لاستمرار معاهدة قائمة : (مقال الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة فى اهرام ١٨/٣/١٩٩٥).

● اذا ما انضمت اسرائيل بغرض انها دولة نووية الى المعاهدة فسوف يتم التعامل معها ضمن فئة الدول غير النووية باعتبار . وكما جاء فى المقال السابق الاشارة اليه . ان المعاهدة تقصر تعبير الدولة النووية على الدول التى صنعت او فجرت اى سلاح نووى قبل اول يناير ١٩٦٧.

● لاتوجد ضمانات للدول غير النووية باستخدام تلك الاسلحة ضدها تستند الى نصوص قانونية ملزمة حتى قرار مجلس الامن ٢٢٥/١٩٦٨ لايقدم حماية فعلية لهذه الدول وكذلك فلم تتمكن الدول المنضمة للمعاهدة من تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما تنص المعاهدة القائمة.

● ان تعديل نصوص المعاهدة القائمة غير مطروح فى الاجتماع القادم فالمطروح فقط هو التصويت على ان تمد المعاهدة الى مدة غير محدودة او مدة محدودة بفترة زمنية محددة واذا حدث ذلك بالاغلبية البسيطة اى نصف الاطراف +واحد يصبح التصويت ملزما وبذلك فان تجديد المعاهدة يبدو فى حكم المؤكد.

اذن فسوف تنتهى المعركة فى ١٧/٤/١٩٩٥ تبعا للعوامل المنظورة حاليا الى الموقف الاتى: الاطراف العربية التى وقعت على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ستظل ملزمة بالتزاماتها الى مالانهاية ولو لمدة محدودة حسبما يتطور اليه الموقف، واسرائيل التى لم توقع على المعاهدة اصلا غير ملزمة بها الا تبعا لاتفاقيات غير فاعلة قد تتم فى الايام القادمة، ومصر التزمت بعدم الانسحاب من المعاهدة وكذلك بعدم بذل اى جهد فى المجال النووى تبعا للتصريحات الرسمية مع استمرار طرح مبادرة الرئيس باعلان المنطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل وحى مبادرة لم تطرح للتنفيذ حتى الآن. وكما نرى فان خطر الاحتكار النووى الاسرائيلى سوف يظل قائما حتى بعد التصويت على تمديد المعاهدة القائمة يوم ١٧/٤/١٩٩٥ ولذلك فمواجهة القضية بطريقة جدية واقعية ليس عن طريق البوابة القانونية . كما يصر البعض وهم ينظرون الى قضية لوكربى وفرض الحصار على العراق ايضا ولكن عن طريق بوابة السياسة والامن وهذا يزيد القضية تعقيدا.

ومما يزيد الامر خطورة ان اسرائيل تتبع استراتيجية الردع النووى بالظن او الردع النووى بالمراوغ واخر محاولاتها فى هذا الاطار ما صرح به شمعون بيريز ردا على طلب وزير خارجيتنا بان يقوم هو ومجموعة من الخبراء بزيارة مفاعل ديمونة «اننى اعترض على الطلب اذ ماذا سوف يحدث لاستراتيجيتنا الرادعة لو ان الوزير المصرى لم يجد شيئا فى المفاعل؟! وتلتزم اسرائيل بهذه الاستراتيجية لعدة دوافع: فقد يكون الدافع هو الابتزاز للحصول على ماتريده من اسلحة تقليدية من الولايات المتحدة تحول بينها وبين استخدام ماتخفيه من اسلحة نووية لايمكن الجزم بوجودها او عدم وجودها، وقد يكون الدافع هو التخويف عن طريق التهويش، او قد يكون تجنبا لرد فعل دولى مضاد وقت المناداة بتطبيق الشرعية الدولية او قد يكون الدافع هو ان سياسة اسرائيل هى هكذا تعتمد على الغموض فاين حدودها بالضبط؟ وهل هى الحدود السياسية ام الحدود الامنية؟ ومن هو اليهودى وهل هو الذى من اب يهودى ام من ام يهودية؟ من الذى يحمل الجنسية اليهودية وهل هو كل يهودى فى الدياسبورا ام انه اليهودى الذى يدخل اسرائيل بناء على قانون العودة؟ وعلى اى حال فالقاعدة الاستراتيجية هى انه ما لم يتوافر لدينا معلومات اكيدة عن نفى وجود يظل احتمالا قائما لابد من التعامل معه ووضعه فى الحسبان حتى لاتفاجئنا الايام فقد فوجئنا بما فيه الكفاية.

واسرائيل لا تكتفى باستراتيجية الردع بالظن فقط انما تصر على ان تحتفظ بالاحتكار النووى وعدم التردد فى ضرب اى محاولة اخرى فى دائرتها الامنية تحاول الحصول على جهد نووى يصل الى مرحلة التعادل Parity ويكسر موقف الاحتكار Monopoly واهم مثل لذلك قيامها بضرب المفاعل العراقى او زيراك Osirak بالقرب من بغداد فى ٦/٦/١٩٨١ فى الغارة بابليون الشهيرة فاسرائيل بلد صغير وهى ليست كالولايات المتحدة يمكنها ان تمتص الضربة الاولى وترد بالضربة الثانية ولذلك فان اسرائيل مكشوفة ومعرضة كما قال مناحم بيجن وهو مجتمع بوزرائه حينما سمع الى نجاح العملية واضاف «ايها السادة لقد انقذ طيارونا اسرائيل من مذبحة اخرى» ولكى نوضح خطورة استراتيجية اسرائيل هذه نذكر قول جيمس روستون فى مقالة بالنيويورك تايمز بعنوان «القدس والقنبلة» فى يونيو ١٩٨١ هذه اول مرة منذ اختراع السلاح النووى تعطى فيها دولة لنفسها الحق فى تدمير منشآت دولة اخرى تعتقد انها نووية

فماذا يحدث لو ان كل دول العالم اعطت لنفسها الحق فى ان تفعل مافعلته اسرائيل؟ هل اصبحت الدول حرة فى تدمير المنشآت النووية للدول الاخرى؟ ماذا لو قام الاتحاد السوفيتى بتدمير منشآت الصين او لوقامت الهند بتدمير منشآت باكستان؟ وعادت نفس الجريدة فى ١٠/٦/١٩٨١ تقول «ليست اسرائيل دى الدولة الوحيدة التى تعتقد ان امنها فى احتكار السلاح النووى الاقليمى فاذا كانت اسرائيل رات تدمير المفاعل العراقى لماذا لايقوم غيرها بذلك؟ لماذا لايلجا الغير الى تكنولوجية مختلفة كسلاح الجراثيم او الحرب الكيماوية؟ لماذا لايقوم هؤلاء بقتل اشخاص مثل قتل اسرائيليين للدكتور يحيى المشد؟

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	امين هويدى
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٣٩٥٥٩
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

وقد بحثنا هذه الموضوعات فى كتابنا «الصراع العربى الاسرائيلى بين الردع التقليدى والردع النووى» والذى يحلو للبعض النقل منه ومن غيره دون ذكر اسم المرجع او المؤلف وكان فى هذا الفعل مايساعدنا فى حل الأزمة او ادارتها!!

وبالرغم من امتلاك اسرائيل للرادع النووى بصفة «شبه مؤكدة» الا أنه سلاح ردع وليس سلاح قتال وكلنا يعرف ان الردع هو استخدام وسائل القتال لمنع القتال وإذا طبقنا ذلك بطريقة حرفية لوجدنا ان الرادع النووى الاسرائيلى فشل فى ردع العرب عن القيام بحروبهم العادلة لاسترداد حقوقهم المسلوبة بل وفشل فى اقناع الفلسطينيين بقبول الامر الواقع ولذلك فإن القول بان الاحتكار النووى الاسرائيلى هو سلاح ردع فقط ليس قولا دقيقا إنه سوف يكون سلاح قتال فى حالة تهديد الوجود الاسرائيلى على طريقة هدم المعبد على من فيه وعلينا ان نتذكر ان امتلاك احد اطراف النزاع للردع النووى لم يردع الطرف «التقليدى» الآخر عن التصدى فقد تصدت فيتنام التقليدية للولايات المتحدة النووية وتصدت الأرجنتين التقليدية لبريطانيا النووية فى حرب الفوكلاند وتصدت افغانستان التقليدية للاتحاد السوفيتى النووى وتصدى العرب الذين لايملكون اسلحة نووية لاسرائيل التى تملكها بصفة «شبه مؤكدة».

وفى تقديرنا فإن مفتاح التوزان الإقليمى هو فى «الروادع التقليدية» مادام وجود أحد الأطراف لم يتهدد بالزوال ولكن رغما عن توافر الرادع التقليدى العربى من ناحية الكم إلا أن العجز فى الكيف أى القدرة والعزيمة على الاستخدام وقفا حائلا دون ردع الجانب الآخر وهذه الفجوة بين الامتلاك والاستخدام هامة جدا ترجح جانب اسرائيل فعزيمتها لاستخدام القوة المتاحة فى أى وقت من الأوقات على اساس قاعدة أن «ردع العدوان الصغير يمنع العدوان الكبير» عن طريق الضربات الوقائية والجراحية او الغارات الصغيرة والكبيرة افقدت العرب قدرتهم على العقاب لان كل فعل لابد ان يكون له رد فعل ورد الفعل هو الاكثر تحكما فى الفعل نفسه فكل جريمة لابد لها من عقاب وإلا انتشرت الجريمة وتمادى المجرم فى اجرامه وعدوانه ولكن العرب وللأسف الشديد يتركون التهديدات الصغرى التى تقوم بها اسرائيل كل يوم تمر دون عقاب

والردع يحتاج الى :

● الرد الحاسم على العدوان الصغير لمنع العدوان الكبير

● التهديد بالردع المصدق لان الكلمات الجوفاء لا توضع فى الميزان

● العزيمة على العقاب تؤدب المعتدى وتمنعه من تكرار عدوانه

● اجبار الطرف الآخر على ان تكون نتيجة حساباته قبل العدوان زيادة خسائره عن مكاسبه.

● القدرة على امتصاص الضربة الأولى بالعدوان ثم القدرة على توجيه الضربة الثانية اما مواجهة العدوان الاسرائيلى المستمر والعجرفة الاسرائيلية المتزايدة بالجدل المتكرر عن خرقها للقوانين الدولية وعقد مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية .. كلها اجراءات لا تحول دون تكرار العدوان ومنتصف الطريق لامتصاص خطر احتكار اسرائيل للرادع النووى هو فى تقوية قدرتنا على العقاب عن طريق الرادع التقليدى اما كيف ستكون المعايشة تحت مظلة السلام فى وجود الاحتكار النووى الاسرائيلى فهذا موضوع اخر علاجه ليس فى الحلول القانونية لان اسرائيل لاتحترم القانون الدولى او الراى العام ولان الشرعية الدولية تطبق بطريقة اختيارية SE-LECTIVE وليس فى تعديل المعاهدات او التوقيع عليها لان اسرائيل تعتبرها مجرد قصاصات ورق لا تتردد فى تمزيقها اذا تعارضت وتحقيق امنها المطلق ولكن علاجه الناجح فى تحقيق التعادل فى توزان القوى والرعب والتدمير المتبادلين.

وحصولنا على التعادل النووى يحتاج الى وقت وعزيمة علاوة على عقبات دولية تزيد من تعقيد الامور كما ان حصولنا على الرادع فوق التقليدى .. وهو الاسم الذى اطلقته فى كتاباتى على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحارقة تحيطه عقبات دولية كما نرى ماتفعله «جماعة اكيوس» وهى تدمر اسلحة العراق شديدة التدمير باوامر الشرعية الدولية ولم يبق لنا والحالة هذه ولوقت طويل قادم الا التركيز على روادعنا التقليدية المتاحة بجودة الاستخدام وحسن الصيانة وفى هذا كسب لنصف المعركة النووية لان الرادع الصغير فى يد ماهرة غير مترددة يمكنه ردع الرادع الكبير فى يد معتدية آثمة على الأسس الآتية:

● ليس المهم فى الردع الوسيلة المستخدمة فالاهم هو النتيجة التدميرية وحجمها.

● العزيمة الصادقة فى استخدام الرادع الأصغر تعوض النقص فى حجم التدمير

● الرادع الاصغر اكثر مصداقية من الرادع الاكبر فتهديد الخصم باستخدام العصا اكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكينه لان الضرر الذى يعود على الضارب فى الحالة الأولى اقل من الضرر الذى يمكن ان يعود عليه فى الثانية

● ان عامل الشك فى حجم التدمير المتوقع وليس القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب الرادع الاصغر.

● لم يمنع امتلاك احد طرفى النزاع النووى الطرف التقليدى الآخر من التصدى فعلينا اولا واخيرا ان نصحح توازن القوى المختل اذا اردنا المحافظة على توازن المصالح التى قد يظن البعض انها تتاكل فى ظل الاحتكار النووى فالقوة هى العامل الحاسم والعزيمة على استخدامها دون تردد إذا دعت الحال الى ذلك تصحح كثيرا من الأمور.

كل دول المنطقة قادرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي

سلاح الفقراء

ومن الحقائق التي يؤكدها الخبراء العسكريون أيضا تلك الحقيقة التي أصابت الدول الكبرى بالذعر حينما أصدرت الأمم المتحدة عام ١٩٦٩ كتابا بعنوان «الأسلحة الكيميائية والجرثومية» جاء فيه أن كل الدول تقريبا بإمكانها الحصول على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نظرا لسهولة إنتاجها وقلة تكلفتها، وهذا ما يجعل السيطرة على هذه الأسلحة ومراقبتها أمرا شديد الصعوبة!!

ومنذ هذا التاريخ أطلقت الدول الغربية على الأسلحة الكيميائية «سلاح الفقراء»، على أساس أن إنتاجه لا يتطلب تقدما تكنولوجيا راقيا ورؤوس أموال ضخمة، وهناك من يرى أن الرد على التهديد النووي عند غياب سلاح نووي مقابل يمكن أن يكون بتهديد كيماوي باعتبار أن كلا السلاحين من أسلحة التدمير الشامل، وإن كان السلاح الكيماوي يعد بمثابة «الأفضل» لدول العالم الثالث، حيث إنه سهل التخزين والإنتاج ولا يحتاج إلى تكنولوجيا معقدة قياسا بالأسلحة النووية، فضلا عن أنه من الصعب اكتشافه لأن مكوناته منفصلة ولا تختلط إلا عند الاستخدام وهو يحقق قوة ردع قوية ويدمر الكائنات الحية فقط بما يسمح بإعادة استخدام الأسلحة المستولى عليها خلال العمليات الحربية، وذلك بعد تطهيرها طبعا، كما يتميز السلاح الكيميائي بسهولة نقله واستخدامه بواسطة قذائف المدفعية والصواريخ والهاونات والطائرات.

وللتعرف على طبيعة الأسلحة الكيميائية يجب الإشارة إلى أن بعضا منها لا حد له بالنسبة للحيز الذي تشغله والزمن الذي يستغرقه تأثيرها، واستعمالها قد يفسد توازن الطبيعة إفسادا لا يمكن إصلاحه، وفي ذلك قدر بعض الخبراء آثار استخدام القوات الأمريكية للأسلحة الكيميائية في فيتنام أنها مستمرة لمائة عام أخرى.

والمواد الكيميائية المستخدمة في الحرب هي على شكل غازات أو سوائل أو مادة جامدة لها تأثيرها السام المباشر على الإنسان والحيوان والنبات، وتوصف هذه المواد بتأثيرها الفسيولوجي وتشمل مواد أعصاب، مواد كاوية، ومواد خانقة، وأخرى تؤثر على الدم، بالإضافة إلى المواد السامة والمثيرة للدموع، ومواد كيماوية نفسية ولهذه المواد تأثيرها القاتل قصير المدى، بالإضافة إلى تأثيرها بعيد المدى على الوسط الذي تنتشر فيه.

وإذا استخدمت الأسلحة الكيميائية بدرجة عالية من التركيز فقد تحدث الأذى والضرر بتلويثها الهواء ومصادر المياه وإفسادها التربة. ولقد زادت المقدرة على تطوير الأسلحة الكيميائية زيادة ضخمة خلال السنوات الأخيرة ولم تكن هذه الزيادة في عدد المواد التي يمكن استخدامها فحسب، بل أيضا في فعالية وتنوع الآثار التي تترتب على استخدامها.

إسرائيل والسلاح الكيميائي

والمعروف أن إسرائيل لم تكتف بالرادع النووي فقط بل اتجهت أيضا إلى مجالات تطوير الأسلحة الكيميائية، وفي ذلك حققت تقدما واضحا حيث أقامت مصانع لإنتاج الغازات الحربية بالقرب من مدينة الناصرة إلى جانب إمكانية تحويل مصانع الكيماويات الدوائية والمبيدات الحشرية لإنتاج هذه الغازات وهي تركز على إنتاج غازات الأعصاب، وبدأت في إنتاج الذخائر الثنائية للغازات المحملة بمواد كيماوية بواسطة الصواريخ التكتيكية والاستراتيجية من طراز «أريحا»، بالإضافة إلى الطائرات والمدفعية، كما تركز إسرائيل على استخدام الطائرات والصواريخ والبالونات الموجهة تليفزيونيا فيما يتعلق باستخدامها للأسلحة البيولوجية.

ويقول تقرير أمريكي: إن إيران تمتلك نحو ٢٠٠٠ من الأسلحة الكيميائية التي تشمل غاز الخردل، ويؤكد الأمريكيون أنه بالرغم من تدمير البنية الأساسية العراقية لأسلحة الدمار الشامل، إلا أن ثمة شواهد على أن العراق مازال يمتلك أسلحة كيماوية، وكان العراق قد استخدم هذه الأسلحة - حسب المصادر الأمريكية والغربية - إبان الحرب العراقية - الإيرانية ودك معسكرات المتمردين الأكراد شمالي العراق.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : عام	رقم العـــــدد :	١٢٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

العرب.. وسلام إسرائيل النووى (1 ـ 3)

إخضاع «ديمونة» للتفتيش الدولى مطلب أمريكى!

مفارقة عجيبة: إن مطلب مصر بإخضاع مفاعل ديمونة وغيره من المنشآت النووية الاسرائيلية للتفتيش، وشفافية المعلومات عنها مع الجيران العرب، ليس مطلبا مصريا وعربيا فقط.. بل إنه مطلب أمريكى النشأة والأساس، ناضل من أجله الرئيس جون كيندى.. وراح ضحية له!

والأكثر من ذلك أنه مطلب اسرائيلى.. ففى أعقاب إنشاء مفاعل ديمونة سنة 60، تشكلت جماعة اسرائيلية من علماء الطبيعة وأعضاء لجنة الطاقة الذرية تطالب بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية باعتبارها.. «خطرا على اسرائيل والسلام فى المنطقة».. وناشدت الجماعة الامم المتحدة أن تتدخل لمنع اسرائيل من انتاج الأسلحة النووية!

وكان مفاعل ديمونة قد تم إنشاؤه بتكلفة 130 مليون دولار، باسعار سنة 60، إلا أن مصاريف تشغيله لإنتاج الأسلحة النووية ...فت 500 مليون دولار سنوياً، أى أكثر من 10٪ من ميزانية وزارة ...دفاع الاسرائيلية تلك الأيام. وقد تمنع ليفى أشكول، رئيس الحكومة الاسرائيلية وقتئذ، عن اعتماد تلك الكلفة الباهظة معلقا: «لا أملك المال الكافى.. كم طفلاً سيصبح بلا حذاء؟ وكم طالب لن يذهب إلى الجامعة؟! ثم إنه ليس هناك تهديد يواجه اسرائيل، ولن يصبح أى من جيراننا قوة نووية.. ما الدافع إذن لامتلاك القنبلة؟!»

وخفايا الموقف النووى الأسرائيلى الحقيقى تحكيه مراجع كثيرة.. منها: فرانك بارنابى «الترسانة النووية فى الشرق الأوسط»، جافنى «ديمونة: المعبد الثالث»، مايكل كولينز «حكم بات»، بول فندلى «خدع متعمدة»، سيمور هيرش «الاختيار شمشون»، ريتشارد نيكسون «انتهزوا اللحظة».. بالاضافة إلى قاعدة معلوماتى الخاصة بالموضوع، مما نشرته الصحف الأمريكية والبريطانية والعربية.. ومن كل، أستقى هذه الدراسة الكاشفة.

الشرارة التى أشعلت الأزمة النووية بين أمريكا واسرائيل، كانت مجرد صورة لمفاعل ديمونة، التقطت من الطريق السريع بصحراء النقب، اهتزت إدارة الرئيس كيندى. استدعى كريستيان هيرتز، وزير الخارجية، السفير الإسرائيلى أفراهام هارمان، 9 ديسمبر 60، وواجهه بالموقف تم استدعاء اعضاء اللجنة المشتركة للطاقة الذرية بمجلس الشيوخ والنواب، من اجازة أعياد الميلاد،

حيث أطلعهم مسئولو المخابرات CIA والخارجية على تحليل فنى للصورة كما أعد آلن دالاس مدير المخابرات تقريرا فنيا ضافيا، قرأه بدهشة بالغة الرئيس المنتخب جون كيندى، وفى 16 ديسمبر ــ بعد أسبوع

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية
اسم كاتب المقال : عبد التواب عبد الحى
الموضوع الفرعى : موقف العالم العربى : عام
رقم العدد : ١٢٤
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصدور : ١٩٩٧

واحد ــ نشرت الديلى أكسبريس البريطانية قصة اخبارية مطولة أنهتها بكلماتها.. إن المخابرات البريطانية والأمريكية على أقتناع بأن الاسرائيليين فى طريقهم لإنتاج أول قنبلة نووية!

فى ضوء تحذير من الموساد، والسفير الاسرائيلى بواشنطن، بدأ شيمون بيريس نائب وزير الدفاع أيامها، البحث عن قصة لكتمان الفضيحة. وفى 21 ديسمبر، وقف بن جوريون أمام الكنيست ليعلن أن منشأة ديمونة هى مجرد «معهد علمى لأبحاث المناطق القاحلة Arid areas».. بينما أعلن جون ماكون، مدير المخابرات الأمريكية الجديد أنه.. «لابد من اجبار الاسرائيليين على قبول التفتيش الدولى لمفاعل ديمونة! وفى 6 يناير 61، فى جلسة مغلقة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، قال السناتور بورك هيكتلوبر بنبرة محتدة: «إننى أعتقد أن الاسرائيليين قد كذبوا علينا مثل لصوص الخيول.. لقد زوروا الحقائق وأساءوا عرضها فى الماضى.. وأنه لأمر خطير للغاية، بعد كل ما فعلناه لهم، أن نسمح لهم بالتصرف على هذا النحو إزاء هذه المنشأة النووية التى يبنونها سرا.. بينما ينكرون باستمرار وصفاقة ـ straighr face ـ انهم يبنونها»!

فى سلسلة من الخطابات الحميمة المتبادلة بين جمال عبدالناصر وجون كينيدى ـ سنة 62 ــ عبر الرئيس المصرى عن انزعاجه لتحول اسرائيل إلى قوة نووية، وأكد اصراره على عدم السماح لإسرائيل بالتفوق النووى على مصر.. وبعبارته: إذا اقتضت الضرورة فسوف نهاجم مفاعل ديمونة، وندمر قاعدة العدوان، حتى إذا كان الثمن أربعة ملايين قتيل! ورد عليه كينيدى مطمئنا: «سوف نواصل الضغط على اسرائيل لنخضع المفاعل للتفتيش الدولى، ونمدكم بملخص بالنتائج، بموافقة اسرائيل»!

وأرسل كينيدى خطابا إلى بن جوريون يطالبه بذلك، مبررا مطلبه.. «بالفعل على منع مصر من البدء فى أبحاثها النووية لإنتاج القنبلة». لكن بن جوريون رد بفظاظة: «ليس هذا من شأنك».. ورفض اخضاع مفاعل ديمونة للتفتيش الدولى، وإن كان قد وافق على السماح لعلماء لجنة الطاقة الذرية الأمريكية بالتفتيش.. بشروط اسرائيلية!

وزار العلماء الامريكيون غرفة تحكم مزيفة ملحقة بالمفاعل، ولم يسمح لهم بأخذ عينات لفحصها معمليا، ولابدخول منشآت المفاعل المبنية تحت الارض، والتى تقوم بالمعالجة النووية.. لدواعى الأمن!

وعاد الوفد الأمريكى بنتائج سلبية.. ورغم أنه كان تحت رئاسة فلويد كولر جونيور، أحد كبار الخبراء فى عالم إعادة المعالجة النووية. والذى أصبح نائبا لمدير قسم التكنولوجيا الكيماوية فى مفاعل أول ريدج، حيث تم تخصيب أول كمية من اليورانيوم لصناعة الاسلحة النووية الأمريكية! وعندما قرأ كيندى فلويد كولر، وتأكد من خديعة غرفة التحكم المزيفة، قال لصديقه تشارلز بارليت بأسى: «هؤلاء الاسرائيليون الأوغاد كذبوا على دائما فيما يخص قدراتهم النووية»! بينما كتب جون ماكون مدير المخابرات CIA الذى اكتشف الخديعة تقريرا جاء فيه «إن القنبلة الاسرائيلية سوف تؤدى حتما إلى تصعيد.. وربما افقدتنا بترول الشرق الأوسط لسنوات طويلة»!

لكن كينيدى لم ييأس، وظل يواصل الضغط على اسرائيل لاخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى. فى لقاء له مع شيمون بيريس بواشنطن ـ إبريل 63 ـ ابتدره قائلا: «إن القنبلة الاسرائيلية ايجاد وضع خطير للغاية.. ونحن لن نكف عن مراقبة انشطتكم فى المجال النووى».. ردبيريس بدهاء:

سيدى الرئيس.. أود أن أبلغك مباشرة بأننا لن ننتج أسلحة نووية، ولن نكون أول من يدخلها إلى المنطقة».. وقد ظلت هذه العبارة هى الرد الرسمى لإسرائيل، تردده تاليا مثل أسطوانة مشروخة، كلما وجه إليها اصبع الاتهام النووى!

وسقط بن جوريون من فوق كرسى الحكم تحت اقدام «فضيحة لافون» وخلفه ليفى أشكول، وبمنتهى الدأب واصل معه جون كينيدى رسائله السرية يطالبه بضبط النفس، واخضاع مفاعل ديمونة للتفتيش الدولى، وكان لامفر: القنبلة الاسرائيلية، أوحياه كينيدى، وفى خطة محكمة دبر جهاز الموساد الاسرائيلى، بالتعاون مع عصابات الجريمة المنظمة بزعامة اليهودى الأمريكى «لانسكى» ومنظمة الجيش السرى الفرنسية، عملية اغتيال كينيدى ضحى يوم 22 نوفمبر 63 بمدينة دلاس ــ تكاس!

.. ورغم ذلك واصل خلفه ليندون جونسون الضغط على اسرائيل لاخضاع مفاعل ديمونا لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.. حتى لاتسعى مصر إلى تطوير سلاح نووى، ويتزايد التورط السوفييتى فى الشرق الأوسط، على نحو تنذر باندلاع حرب عالمية..!



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	زين العابدين الركابي
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٧١٣٠
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

العرب والخطر النووي (الأقرب)

شبه الجزيرة الهندية - ولا سيما باكستان - هي الطرف الشمالي الشرقي للمنطقة العربية. ولذا اكترث العالم العربي - شعوبا وحكومات - بما جرى في شبه القارة الهندية من تفجيرات نووية.

وهذا الاهتمام آية وعي امني واستراتيجي.

لكن هذا الوعي يكون منكوسا اذا وعى الخطر النووي (القريب) وغفل عن الخطر النووي (الأقرب).

فما الخطر النووي الأقرب؟

انه (النووي) الإسرائيلي.

ولا ندري لماذا آثر العرب الصمت الطويل عن هذا الخطر الأقرب الى الباب والنافذة والقاعدة العسكرية ومركز البحث العلمي وصالون المنزل؟

في تعليل هذا الصمت، لا يقبل عذر من العرب، ولو القوا معانيرهم.

وعلى كل حال، لقد جد من الملابسات والظروف والوقائع ما يشحذ الوعي العربي - العام والخاص - ويقفه على الخطر النووي الأقرب، ومن هذه الوقائع والملابسات الجديدة:

1 - ان التفجيرات النووية في شبه القارة الهندية دليل حي على ان (اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية) لا تزال حبرا على ورقة، وانها من الوهن بحيث تخترق وتتجاوز. واقرب مثال على ذلك: هو (التفجير الهندي).. اما التفجير الباكستاني فهو (موقف اضطراري).. وهذا الاضطرار الباكستاني كان محور مقال الاسبوع الماضي.

والدولة الكبرى التي وعدت - منذ فترة - او تعهدت بكبح التجارب النووية في المستقبل، وذلك من اجل توسيع نطاق اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي.. هذه الدولة ثبت انها (عاجزة) عن القيام بأي دور في هذا المجال.. وتهمة العجز اكثر موضوعية، واخف وطأة من تهمة (التواطؤ) مع الهند.

2 - ومن الوقائع التي تفتق الوعي على الخطر الأقرب: الاجتماعات الدولية - في الاسبوع الماضي - في جنيف التي انتظمت خبراء من 64 دولة، وهي اجتماعات هدفها: محاصرة الانتشار النووي بعد ان وقع ما وقع في شبه القارة الهندية.

وتعليقا على هذه الاجتماعات، قال (معهد واشنطن لشؤون الشرق الأوسط) - وهو معهد منحاز لإسرائيل - قال - في تقرير جديد له - : «ان التجارب النووية لكل من الهند وباكستان اثارت مخاوف من ان ذلك سيعطي قوة دفع اضافية لمزيد من التجارب على الاسلحة في الشرق الأوسط».. وهذا الكلام المبهم المجمل فصله المعهد ذاته بقوله: «ان اسرائيل في وضع يماثل الهند وباكستان من حيث انها لم توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية».. والجملة مفعمة بالايماءات الخطرة.

3 - بمناسبة مرور خمسين عاما على قيام (الدولة العبرية) قال (شمعون بيريز): «ان اسرائيل مشت في طريق الخيار النووي منذ الخمسينات. وانه لولا هذا الخيار لما تحقق ما تحقق من خطوات السلام».. وهذا اعتراف صريح من رجل كان في قمة السلطة الصهيونية، وكان دعامة من دعائم البرنامج النووي الإسرائيلي.

4 - في مايو الماضي، تجددت قضية (موردخاي فعنونو). اذ فتح ملفه القضائي بمبادرة من رئيس اسرائيل (عزرا وايزمان) حيث طلب العفو عنه.

وقصة هذا الرجل (فعنونو) تعود الى عام 1986 عندما كشف ان مفاعل ديمونة النووي، يصنع (قنابل نووية).. وشهادة هذا الرجل جد مهمة، لانه كان (شريكا) مباشرا وفاعلا في ما يجري في مفاعل ديمونة.. وبسبب اعطاء فعنونو صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية، معلومات مذهلة عن البرنامج النووي الإسرائيلي، اختطف الموساد، هذا الرجل، اثناء وجوده في ايطاليا، وجاء به الى اسرائيل، فحوكم وسجن.

وهناك تفسيران رئيسان لهذه الواقعة، تفسير يقول: ان القصة كلها أريد بها: الاعلان غير المباشر عن امتلاك اسرائيل السلاح النووي.. اما التفسير الآخر فهو: ان فعنونو اجترأ فعلا على نشر سر اسرائيلي بالغ الرهبة. ولذا اختطف وحوكم.

وايا كان التفسير، فان تجدد هذه الواقعة، في هذه الظروف، يجدد الشعور والوعي بالخطر الاقرب: خطر النووي الإسرائيلي.

5 ـ في هذه الأيام، أعلنت هيئة الطاقة الذرية البريطانية عن اختفاء 170 كيلوجراما من (اليورانيوم) المخصب من مفاعل (دونري) النووي في اسكوتلندا. وهي كمية تكفي ـ في تقدير الخبراء المختصين ـ لصنع 12 قنبلة نووية.

ولحظ نقطة مهمة من خلال التحريات والتحقيقات. وهذه النقطة هي ان الاختفاء او السرقة تمت منذ وقت مبكر، ربما في الستينات!!.

هذه المعلومة، او هذا الخبر النووي الجديد ـ في اعلانه على الاقل ـ ينبغي ان يجدد الاحساس والوعي بالخطر الاقرب: خطر النووي الإسرائيلي.

ان اسرائيل (تخصصت) في (سرقة الأسرار او التكنولوجيا النووية).

ا ـ من قبل، قام الموساد (الشعبة العلمية) بسرقة 200 رطل من اليورانيوم المخصب من معمل مؤسسة المواد والمعدات النووية في (ابولو) بولاية بنسلفانيا.

ب ـ وسرقت اسرائيل ـ بواسطة الموساد: الشعبة العلمية ـ 200 طن من اليورانيوم الطبيعي.. وواقع الحال ان هذه السرقة كانت في صورة خطف وقرصنة. وحقيقة القصة هي: ان الباخرة (شيزربروك) ـ التي كانت تحمل تلك الأطنان، ابحرت من (انتورب) الى (جنوا). وفجأة اختفت الباخرة ما بين ميناءي الابحار والرسو.. وبعد فترة، اعلن المدعي العام النرويجي ان الإسرائيلي (دان يربيل) قد اعترف باشتراكه في عملية تحويل اتجاه سير الباخرة المشحونة باليورانيوم الى اسرائيل.

ان هذه ملابسات ووقائع، ينبغي ان ترفع الوعي العربي الى ذروته. فليس اسوأ ما في الأمر ان يكون هناك خطر، بل اسوأ ما في الامر ان يكون الوعي بالخطر ناقصا. ولقد تمكنت امم عديدة من دفع الخطر عن حماها. ومهما تعددت عناصر قوة دفع تلك المخاطر، فان اهم تلك العناصر ـ باطلاق ـ هو (الاستيعاب الكامل) للخطر. ومن هنا نقول: ان الخطر الحقيقي هو: ان يكون الوعي بالخطر النووي الإسرائيلي، اقل من حجمه.

واول موقف او اجراء او خطوة في ادراك الخطر هو توافر (المعلومات) الأساسية عنه.. ومن هذه المعلومات:

1 ـ وجود مفاعلات نووية اسرائيلية ليست لـ(الاغراض السلمية)، ومن هذه المفاعلات:

أ ـ مفاعل ناحل سوريك.

ب ـ ومفاعل ديمونة.

2 ـ الوقود النووي:

أ ـ اليورانيوم. وقد حصلت عليه اسرائيل بالسرقة، وبالشراء من جنوب افريقيا في العهد العنصري، ومن مصادر اخرى.

ب ـ البلوتونيوم. ولدى اسرائيل مصنع لفصل هذه المادة لتاهيلها للاستعمال النووي. وقد اعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعهد استوكهولم لبحوث السلم: ان اسرائيل تملك منشأة لفصل البلوتونيوم زودتها بها فرنسا واعانتها على تاسيسها.

3 ـ المعرفة النووية الإسرائيلية: في اسرائيل اربع مؤسسات جامعية كبيرة، مهمتها اعداد العلماء في المجال النووي. وهذه المؤسسات هي:



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	زين العابدين الركابي
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٧١٣٠
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

أ ـ جامعة الهندسة التطبيقية.
ب ـ ومعهد روكيح للفيزياء.
ج ـ وجامعة بن غوريون في بئر السبع.
د ـ ومعهد وايزمان (نسبة الى حاييم وايزمان أول رئيس لإسرائيل) للعلوم.

4 ـ الوثائق التي تثبت ان اسرائيل تملك سلاحا نوويا:

أ ـ عام 1970 قال (ريتشارد هيلمز) رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، في شهادة له في جلسة مغلقة عقدتها لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، قال: «ان اسرائيل عمليا قد انتجت بالفعل اسلحة نووية».

ب ـ في عام 1974 اقر عضو مجلس الشيوخ الأمريكي (ستيوارت سمنغتون) ـ في اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ـ اقر بل أكد على «اسلحة نووية موجودة في الشرق الأوسط».. والاشارة هي ـ بالضرورة العقلية والواقعية ـ الى اسرائيل.

جـ ـ في العام نفسه، 1974 وفي سبتمبر على وجه التحديد، اعلنت الاستخبارات المركزية الامريكية «أن اسرائيل تملك قنابل نووية».

د ـ وقد مضى منذ قليل اعتراف شمعون بيريز بان اسرائيل تبنت الخيار النووي منذ الخمسينات.

هـ ـ عام 1978 طلبت الامم المتحدة من سكرتيرها العام (كورت فالدهايم) تقديم تقرير عن الاسلحة النووية.. وفعلا اعد التقرير. ومما جاء فيه: «يوجد حاليا ما يسمى بالدول النووية غير المعلنة. والتقارير تؤكد ان بعض الدول قطعت شوطا طويلا لامتلاك السلاح النووي دون ان تعلن عن ذلك، وينظر الى هذه الدول على انها مصدر تهديد بهجوم ذري، ومن بين هذه الدول: جنوب افريقيا واسرائيل».

5 ـ التجربة النووية الإسرائيلية.

هل اجرت اسرائيل تجارب نووية؟

أ ـ نشرت مجلة (تايم) الأمريكية هذه المعلومة: «ان بعض خبراء الاستخبارات الغربية يعتقد بأن اسرائيل اجرت تجربة نووية تحت سطح الارض، في النقب عام 1963».

ب ـ عام 1979، اكتشف القمر الصناعي الامريكي وميضاً غامضاً من الضوء فوق المحيط الهندي، وصدرت بعد ذلك تقارير تفيد بأن ذلك الوميض كان دلالة على تفجير نووي اجرته اسرائيل بالتعاون مع جنوب افريقيا في المحيط الهندي.

ويثبت هذه الواقعة ويؤكدها (بريجنسكي) ـ في مقاله المنشور بـ(الشرق الأوسط) بتاريخ 1998/5/17 ـ اذ يقول ـ مشيرا الى ذلك التفجير الإسرائيلي ـ: «تغض ـ اي امريكا ـ الطرف متعمدة عن جهود اسرائيل في هذا المجال، بالاضافة الى تجاهلها التام للتفجير النووي التجريبي الذي اجرته (دولة ما) اواخر السبعينات على مقربة من جنوب افريقيا على المحيط الهندي».

اذن، الوطن العربي امام خطر حقيقي، وهو خطر تزداد آثاره فداحة وهولا، اذا علمنا ان اسرائيل توجه صواريخ نووية الى المدن العربية، والى مراكز البحث العلمي، وشبكات الاتصالات والمواصلات، والمواقع العسكرية الحيوية والى البنى الاقتصادية الاساسية.. الخ.

ما العمل؟

ثمة نمطان من العمل:

1 ـ النمط الأول لا يتحدث عنه، بل من السفه: التحدث عنه في الصحف او وسائل الاعلام العامة.

2 ـ اما النمط الثاني فهو: ان تجمع الدول العربية امرها، وتجعل (النووي الإسرائيلي) قضية او اولوية مطلقة، وهما دائما في التفكير والحركة الدبلوماسية والسياسية. اي أن تطالب الدول العربية بقوة واجماع ومثابرة والحاح بضرورة تجريد اسرائيل من السلاح النووي، فاسرائيل ليست مضطرة الى ذلك، لسبب بدهي وهو: ليس هناك دولة عربية تملك السلاح النووي.

ولسنا نطالب الدول العربية باعلانات او بيانات جديدة. بل نطالبها بأن تحترم بيانها الختامي للدورة 102 الذي صدر عن المجلس الوزاري العربي بتاريخ 15 سبتمبر 1994. فقد جاء في هذا البيان: «مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتنفيذ كل قراراته ذات الصلة، وممارسته الضغوط على اسرائيل لتنضم الى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

ان المطلوب ـ مثلا ـ هو: ربط هذه المطالبة بالتقدم في عملية السلام، لأنه من الكذب على النفس، وعلى الأمة: تصور سلام حقيقي في ظل التهديد النووي الإسرائيلي للوطن العربي.



الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد الله
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٤٠٨٤٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

فى نهاية المؤتمر العام الـ٤٢ للوكالة الدولية للطاقة الذرية

كيف أجهضت أمريكا واسرائيل المشروع العربى لإدانة التهديدات النووية الاسرائيلية ؟

رسالة فيينا:

مصطفى عبدالله

اختتم المؤتمر العام الثانى والأربعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية أعماله فى الثالثة والنصف من صباح يوم السبت الماضى الذى عقد بالمركز الدولى للمؤتمرات بالعاصمة النمساوية فيينا على مدى خمسة أيام متواصلة بعد أن كان مقررا له الاختتام يوم الجمعة حيث ازدحمت الجلسة الختامية التى استغرقت ثماني عشرة ساعة بأهم ماتضمنه جدول الأعمال على الاطلاق ، وهى القضايا التى تخص منطقة الشرق الأوسط والتفجيرات الهندية والباكستانية والمشروع البريطانى لادانة العراق .

كما شهدت الجلسة مناقشات ومدلخلات ساخنة كان واضحا منها التنسيق المسبق للتكتلات الدولية من خلال التصويت الذى أجرى على بعض القرارات كقرار ادانة التفجيرات الهندية والباكستانية فى مايو ويونيو الماضيين .

ولعل أهم القرارات التى قدمت من المجموعة العربية تتمثل فى القرار الخاص بتطبيق ضمانات الوكالة فى منطقة الشرق الأوسط ورفع التمثيل الفلسطينى بالوكالة ومناقشة التهديدات والقدرات النووية الاسرائيلية للدول العربية.

الا أنه للأسف أجهض قرار التهديدات والقدرات النووية من خلال التنسيق الجيد بين وفدى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، على الرغم من الاجتماعات التفاوضية التى أستمرت حتى لحظات قليلة قبل سحب المجموعة العربية للقرار حوالى الثالثة من فجر يوم السبت وقد توقع بعض المراقبين ماحدث بشأن قرار ادانة القدرات والتهديدات النووية الاسرائيلية للدول العربية .

بل رأت بعض المصادر رفيعة المستوى بالوكالة أثناء تقديم هذا المشروع منذ عدة شهور أنه لحفظ ماء الوجه العربى ينبغى عدم تقديم هذا القرار ، الا أن المجموعة العربية رغم ذلك أصرت على تقديمه.

واسوة بما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى السابع من يوليو الماضى وافق المؤتمر العام بأغلبية ساحقة خلال التصويت على قرار رفع مستوى التمثيل الفلسطينى بالوكالة حيث أسفر التصويت بين مجموع الحاضرين على ثمانين صوتا بالموافقة واربعة بالامتناع عن التصويت، بينما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل.

وحول هذا الخصوص ألقى عميد السلك الدبلوماسى العربى سفير الكويت فيصل الغيص كلمة نيابة عن الوفود العربية أوضح فيها مشروع القرار، مشيرا إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد منحت وضع المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٤ ، كما أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ضمن لحركة التحرير الفلسطينية الوضع نفسه عام ١٩٧٦ .

وأضاف عميد السلك الدبلوماسى العربى أن فلسطين كاملة العضوية فى جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجموعة الـ ٧٧ ، وفى عام ١٩٩٨ قرر المؤتمر العام أن كلمة فلسطين سوف تستخدم بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى مداخلة له أوضح رئيس الوفد الاسرائيلى أن قرار الأمم المتحدة رقم ٥٢/٢٠٥ الذى يرتكز عليه مشروع القرار المقدم لايعتبر قرارا له صلة ل بالوكالة ، فالقرار يتصل فقط بالجلسة العامة للجمعية العامة ، والمؤتمرات الدولية التى تنعقد تحت اشراف تلك الجمعية أو أجهزة أخرى للأمم المتحدة.

كما أشار رئيس الوفد الاسرائيلى إلى أن النظام الدلخلى للمؤتمر العام للوكالة على عكس النظام الدلخلى للجمعية العامة حيث إن تمثيل الوكالات المتخصصة أو غير ذلك من المنظمات الدولية يقتصر فقط على الأمور ذات الاهتمام المشترك بين تلك الهيئات والوكالة .

وفى محاولة منه ليبدو أمام المؤتمر وكأن مفاوضات السلام تسير فى طريقها الصحيح أو كأنها لم تتعثر قط وخاصة منذ أن أتى رئيس الوزراء الاسرائيلى بنيامين نيتانياهو إلى الحكم أشار رئيس الوفد إلى أن تغيير وضع تمثيل فلسطين فى الوكالة لايتوافق مع الترتيبات التى اتفقت عليها اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية أى أنها محاولة للحكم مسبقا على وضع المفاوضات عن الوضع النهائى وبالتالى يعد انتهاكا للالتزامات المقطوعة فى الاتفاق المرحلى فضلا عن أنه يؤول فقط كتدخل من الوكالة فى مفاوضات ثنائية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ويرمى إلى المساس بنتيجة تلك المفاوضات .

وهدد رئيس الوفد الاسرائيلى بأنه سيطلب التصويت ويعترض على المشروع لولم يحل إلى بحث مناسب حسب ماتنص عليه الاجراءات الحالية .

الا أنه رغم كل مناورات المندوب الاسرائيلى وغلط الحقائق بهدف اجهاض مشروع رفع التمثيل الفلسطينى فى الوكالة باءت محاولته بالفشل بعد أن قررت رئيسة المؤتمر طرح مشروع القرار بعد التعديل من المجموعة العربية للتصويت عليه من المؤتمر العام بمناداة الأسماء وفقا لطلب عميد السلك الدبلوماسى العربى وأسفر التصويت عن موافقة ٨٠ صوتا من عدد الحاضرين وامتناع أربع دول عن التصويت بينما اعترضت فقط كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل .

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد الله
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٤٠٨٤٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

والقى رئيس الوفد الفلسطيني كلمة عقب موافقة الأغلبية الساحقة بالمؤتمر العام على القرار بعد التعديل وجه فيها الشكر إلى كل الوفود بالمؤتمر العام لمامنحه من موافقة تساعد فلسطين على القيام بدور أكبر في ظل حقوق وامتيازات اضافية، مشيرا إلى أن الأغلبية الساحقة التي كان يتمنى أن تكون اجماعا من المؤتمر بدون تصويت تعكس في حقيقتها تعاطفا دوليا مع القضية العادلة وتوجيهات الشعب الفلسطيني من أجل سلام عادل وشامل بوضع حد لمعاناته من التشرد والاحتلال لأكثر من خمسة عقود ، وليتمكن الشعب الفسطيني وينعم بحريته ويمارس حقوقه المدنية الديمقراطية .

وأعرب رئيس الوفد الفلسطيني عن أن يكون هذا التأييد الدولي هو أملا جديدا لدعم السلام في الشرق الأوسط الذي تعثر وأصبح يهدده الموت .

ومن ناحيته طالب رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مداخلته بتأجيل نظر تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط وبند التهديد والقدرات النووية الاسرائيلية للدول العربية حتى نهاية المؤتمر .

وتطرق المؤتمر بعد ذلك إلى مناقشة إلى بند اعتماد اسرائيل في المؤتمر العام من القدس الشريف حيث حاولت من خلاله اضفاء الشرعية على لحتلالها للأراضي العربية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الا أن الوفود العربية عامة والوفد المصرى بصفة خاصة أثبتت تحفظاتها وطلبت ادارجها بمحضر الجلسات

وقد ألقى الوفد المصرى الذى رأسه الدكتور مصطفى الفقى سفير مصر بالنمسا ومندوبها الدائم لدى منظمات الأمم المتحدة بفيينا كلمة في المؤتمر الذى حضره الدكتور محمود كارم نائب مساعد وزير الخارجية لشئون نزع السلاح الذى كان على اتصال يومى بالوفد المصرى من نيويورك.

وأكد الدكتور الفقى فى الكلمة اهتمام مصر بتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووى العام وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط مشيرا إلى أن خطر التسلح النووى الاسرائيلي يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها موضحا مبادرة مصر منذ عام ١٩٧٤ بالسعى لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وبعدها جاءت مبادرة الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ بالدعوة لانشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأضاف أن مصر تدعو إلى تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة بالغة الأهمية في سبيل تحقيق منع الانتشار النووى، مشيرا إلى أن جميع الدول العربية انضمت الى معاهدة عدم الانتشار، عدا اسرائيل التى لم تعرب بعد عن نيتها للانضمام للمعاهدة .

وأوضح رئيس الوفد المصرى أن البرنامج النووى الإسرائيلي على الحدود الشرقية لمصر يوجد وضعا شديد الخطورة فى المنطقة بأسرها مطالبا المجتمع الدولى بتحمل مسئولياته فى اتجاه انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط مؤكدا استمرار جهود مصر من أجل تحقيق ذلك الهدف.

كما أكد ماأعلنه الرئيس حسنى مبارك هذا العام عن مبادرة جديدة لاخلاء العالم من كل أسلحة الدمار الشامل تحقيقا للسلم والأمن الدوليين ودعوة سيادته لعقد مؤتمر دولى لتحقيق هذا الهدف فى إطار زمنى محدد .

موقف العالم العربى

مصر

موقف العالم العربى

مصـــر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	موقف الطرفين من معاهدة حظر الانتشار النووى	اشرف الملاخ	العالم اليوم	١٢٣٧	١٩٩٥	١٧٧
٢	المعالجة المصرية للقضية النووية	صلاح بسيونى	الاهرام	٣٩٥٨٠	١٩٩٥	١٧٨
٣	هل تراجعت مصر ٠٠هل ضغطت امريكا ...	صلاح الدين حافظ	الاهرام	٤٠٠٢٣	١٩٩٦	١٧٩
٤	حول استعادة مصر موقعها العربى ودورها الاقليمى	رياض أبو ملحم	الحياة	١٢٧١٨	١٩٩٧	١٨٤
٥	مفاعل انشاص الجديد	محمد منير مجاهد	الاهرام	٤٠٦٤٩	١٩٩٨	١٨٥
٦	حوار حول الرادع النووى المصرى	محمد السيد	الحياة	١٣٢١٧	١٩٩٩	١٨٨
٧	مبارك ومبادرة نزع اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط	غادة الشرقاوى	الاهرام	٤١١٨٤	١٩٩٩	١٩٢
٨	مصر واسرار صراع التسلح	عبد الرحمن عبد العال	الاهرام الاقتصادى	١٦٠٩	١٩٩٩	١٩٤
٩	مصر تنفرد بسيناريو بارز بمحفظة اسلحة نزع الدمار	محمد ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	١٢٨٠	١٩٩٩	١٩٧

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	اشرف الملاخ
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	١٢٣٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥

موقف الطرفين من معاهدة حظر الانتشار النووى

مصر

●● لعبت مصر دورا قياديا فى وضع الأسس والمبادىء التى اهتدت بها الامم المتحدة فى المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة انتشار الأسلحة النووية، وساهمت مساهمة فعالة فى وضع المعاهدة موضع التطبيق الفعلى.

●● وقعت مصر على المعاهدة فى أول يوليو عام 1968 ثم صدقت عليها فى فبراير 1981 وقد أودعت مصر وثيقة تصديقها على المعاهدة لدى حكومة المملكة المتحدة فى 26 فبراير 1981.

●● موقف مصر الراهن من المعاهدة طبقا لوثيقة اعدتها الخارجية المصرية يتضمن ما يلى:

مصر لاتسعى لإحراج إسرائيل أو عزلها ولاتتعامل معها من منطلق المواجهة والعداء بل من منطلق السلام ومسئوليات الجيرة.

— مصر لا تطلب من إسرائيل اتخاذ اجراءات فورية وإنما اجراءات ملموسة وفى حالة اقدام إسرائيل على خطوة ايجابية سوف تقابلها مصر بخطوتين ايجابيتين.

- إن استمرار الوضع على ما هو عليه يعنى استمرار تهديد مصر بسلاح نووى تحت دعاوى مرفوضة ومنها ما يردده الإسرائيليون حول الخطر الإيرانى المتعاظم وتلك الدعاوى مبالغ فيها حيث تتحسب مصر أيضا من أى خطر إيرانى غير انها لاتسعى للرد على ذلك بتملك سلاح نووى.

●● طالبت مصر بالحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول منطقة الشرق الأوسط ومن أجل ذلك أعلنت أنها على استعداد للتعامل مع جميع مبادرات نزع السلاح أو الحد من التسلح.

●● تطالب مصر بتطبيق الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات الأمم المتحدة العديدة التى تدعو إلى اخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى خاصة قرار مجلس الأمن 487.

●● تبنت مصر المقاطعة العربية لمؤتمر باريس للقضاء على الأسلحة الكيماوية الذى عقد فى 13/1/1993 وذلك بعد تعثر المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية لاجبار إسرائيل كى توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية مقابل توقيع الدول العربية على معاهدة باريس للأسلحة الكيماوية.

●● أوضحت مصر أنها ليست ضد التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية بل أنها على استعداد لذلك إذا شمل التوقيع جميع دول المنطقة بدون تمييز وبعد توقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووى لضمان المساواة وعدم التمييز وكذلك لتحقيق العدل.

●●أكدت مصر أنها ستنسحب من معاهدة منع الانتشار النووى إذا لم توقع إسرائيل عليها والمادة العاشرة تتيح لمصر فرصة الانسحاب فهى تنص على: يكون لكل دولة من الدول الاطراف ممارسة حقها لسيادتها القومية حق الانسحاب من معاهدة إذا قررت ان ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة، قد اضرت بمصالحها القومية العليا، ويجب عليها اعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله إلى جميع الدول الاخرى الاطراف فى المعاهدة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.وقد انسحبت كوريا من المعاهدة بموجب هذه المادة وهناك نية لإلغاء هذه المادة فى ابريل 1995 عند تجديد المعاهدة.



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	صلاح بسيوني
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العــــــدد :	٣٩٥٨٠
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٥

المعالجة المصرية للقضية النووية

سفير: صلاح بسيوني

لم تكن مصر غافلة عن سياسة التسليح النووى الاسرائيلي منذ بدايته بعد حرب السويس في ١٩٥٦ والاتفاق مع فرنسا على اقامة مفاعل بيمونة فى النقب وبدء تشغيله فى بداية الستينات واعتقد انه فى تلك السنوات - ان لم تخنى الذاكرة - فان العديد من التقارير من الاجهزة المختصة نبهت الى خطورة السياسة الاسرائيلية والى ما سيترتب عليها بالنسبة للامن القومي المصرى والعربي، ولكن مصر - فى تلك الحقبة - لم تكن فى موقع يسمح لها بالتحرك فى اتجاه التسليح النووى لان ما كان يشغلها حينذاك كان التخلص من اثار العدوان الثلاثى ومحاولة ترتيب البيت العربى وفوق كل ذلك عملية التنمية الاقتصادية وبناء السد العالى، والتمصير ثم التحول الاشتراكى وعمليات التاميم بهدف تامين الجبهة الداخلية. اما فى مجال توازن القوى، فقد كان المطلوب بالحاح الاسراع فى عملية التسليح التقليدى للجيش المصرى فى اطار العلاقة المصرية - السوفيتية الجديدة لمواجهة مسئولية الدفاع الى جانب مسئوليات الدعم العسكرى للانظمة الموالية لمصر.

كل ذلك لم يكن يسمح بالقطع فى ان يحدث تطور فى مجال الخبرة النووية يتعدى مفاعل انشاص التجريبى والتعليمى، وان كانت مصر غنية بالخبراء ممن كانوا يستطيعون انتاج السلاح النووى لو توافرت لديهم الامكانات المادية المطلوبة. ورغم كل ما كانت مصر تواجهه من مشاكل داخلية واقليمية، الا ان ذلك لم يمنع من اثارة الموضوع مع الولايات المتحدة فى ١٩٦١ من خلال الرسائل المتبادلة بين وزير خارجية مصر د. محمود فوزى ودين راسك وزير الخارجية الامريكى والذى نفى فى رده ان مفاعل ديمونة يهدف الى اغراض سلمية فقط واستكمالا لهذه التطورات فانه ما ان تحقق لمصر القوى العسكرية الا ووقعت هزيمتها فى يونيو ١٩٦٧ واغلقت قناة السويس مرة اخرى ودخلت مصر معركة تحرير الارض بداية بحرب الاستنزاف وصولا الى حرب اكتوبر ١٩٧٣، وفى تلك الحقبة وبعد ان صدر قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، عاد نوع من الحوار على استحياء مع الولايات المتحدة وضغط الاتحاد السوفيتى والذى كان يعلم يقينا بان اسرائيل لديها الخيار النووى من اجل ان توقع مصر فى ١٩٦٨ على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وبالفعل قرر جمال عبدالناصر ان توقع مصر حرصا على مصداقية السياسة المصرية من جهة ثم الاعتقاد الذى ساد بان هذا التوقيع سيشكل ضغطا على اسرائيل لكى توقع بدورها، وكان اعتقادا خاطئا مع الاسف لان ما كانت تقوم به اسرائيل كان يتم بر ضاء صريح من الولايات المتحدة ورضاء ضمنى من الاتحاد السوفيتى وذلك من خلال تفاهم غير مكتوب بين القوتين العظميين بانه يجب ان يكون لاسرائيل التفوق النوعى فى ميزان القوى مع العرب. وقد يبدو فى هذا الكلام ما يثير الدهشة لاى ممن يعتقدون ان الاتحاد السوفيتى كان حليفا صادقا لمصر والعرب ولكن الحقيقة هى أن السوفيت لم يقدموا لمصر سواء قبل ١٩٦٧ أو بعدها سوى السلاح المتأخر فى نوعيته وتفوقه عما تحصل عليه اسرائيل لاربع أو خمس سنوات وهو ما يكفى فى نظرى لتاكيد هذا التفاهم الضمنى فى إطار النظام الدولى الذى ساد حينذاك. وعندما تبينت مصر بعد ان وقعت المعاهدة ان اسرائيل لم توقع بل وان كل الشواهد والمعلومات تؤكد انها لن توقع على المعاهدة، امتنعت مصر عن التصديق عليها وبقى الوضع على ما هو عليه حتى تم التصديق فى ١٩٨١ عندما احتاجت مصر الى بناء مفاعلات نووية من اجل الطاقة وكان شرطا مسبقا ان تصدق على المعاهدة. ويجب القول انه اذا كان هذا التصديق قد تم من اجل هذا الهدف والذى لم يتحقق بسبب مواقف معادية للكونجرس الامريكى وعروض مبالغ فيها من الشركات الامريكية. فانه بعد ان تم توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل فى ١٩٧٩ لم تكن الهواجس الامنية على ما كانت عليه خلال مرحلة ما قبل السلام وباعتبار ان السلام بين اسرائيل ومصر يفتح الباب امام تنفيذ الاقتراح بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من السلاح النووى، وهو اقتراح لم يفت على المفاوض المصرى ان يطرحه اكثر من مرة خلال مفاوضات السلام وان لم يلق استجابة فى قبول طرحه للمناقشة من الجانب الاسرائيلى. وقد تأكد الاحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى بعد قيام الموساد بذبح العالم النووى المصرى د. المشد فى باريس والذى كان يعمل لحساب العراق ثم ضرب المفاعل النووى العراقى ثم رفض اى مناقشة حول ما لديها من سلاح نووى، فسياستها تقوم على الموقف السلبى أو ما وصف بانه الردع النووى السلبى. ولعلى اذكر انه خلال ندوة نظمها معهد بروكينز الامريكى فى بداية ١٩٩٠ وقبل حرب الخليج حول السلام فى الشرق الاوسط اننى اثرت قضية السلاح النووى الاسرائيلى وذكرت انه ما لم تعلن اسرائيل عن مخزونها وتقبل وضع غطاء على ما لديها لايسمح بانتاج جديد او تطوير ما لديها وذلك تحت اشراف دولى وبعد التوقيع على المعاهدة، ان ثار الجنرال اهارون ياريف الرئيس السابق للمخابرات الاسرائيلية وتساءل عن السبب فى اثارتى لهذه القضية فى هذه المرحلة وعما اذا كنت اعبر عن رأى الحكومة المصرية وكان ردى عليه انى سفير سابق وأكاديمى وانه دون تعديل فى موقف اسرائيل فان السلام الحقيقى والصلح بين العرب واسرائيل لن يتحقق بصورة متكاملة.

وبعد ان فجرت مصر هذه القضية على مدى الشهور الماضية، فانها على لسان السيد الرئيس ووزير الخارجية عمرو موسى لم تأل جهدا فى التاكيد على موقف مصر من معارضة تمديد المعاهدة الى الابد دون ان تكون اسرائيل قد وقعت عليها او على الاقل التزمت بالتوقيع خلال مدة معينة وان استمرار هذا الموقف الاسرائيلى يتعارض اساسا مع مفهوم السلام وامن كل الاطراف. ولايجب ان يفهم من موقف مصر انها تطالب بالتوقيع فقط، ولكنها تهدف الى ان تضع المخزون من الرؤوس النووية تحت الرقابة والتفتيش الدولى وبحيث تكون كافة اوراق الملف على مائدة البحث وفى اطار الضمانات التى تقدمها الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الامن وعلى الاخص الولايات المتحدة.

ونعرف رد الفعل الاسرائيلى الذى اتسم بالعصبية بل والعنف فى الرفض ونعرف ايضا الموقف الامريكى الذى يقدم نيابة عن اسرائيل كل المعاذير والمبررات لعدم الضغط عليها لالزامها بالتوقيع على المعاهدة، وهو موقف يرى ايضا ان الجو السياسى غير مناسب لكى يتخذ رابين هذا القرار الآن، ولكن هناك تفاهما مع اسرائيل على ان هذا الموقف سيتغير عند الوصول الى نقطة معينة وهى اطمئنان اسرائيل الى اوضاع الامن الاقليمى بعد السلام، وبعد القمة المصرية - الامريكية فان التفاوض بين مصر واسرائيل امر ايجابى فى حد ذاته لان الرفض والاصرار على الشروط المسبقة لايتفق مع متطلبات المعالجة السياسية لمثل هذه القضايا الخطيرة.

وبالرغم من هذه الحقائق، فانه لايجب الاستهانة بالموقف المصرى فى هذا الشأن لانه فى النهاية يحرص على ان يكون الموقف الحاكم للعلاقة مع اسرائيل وليس من مصلحتها ان يستمر هذا الخلاف مع مصر والا فإن السلام سيستمر باردا ومحاطا بالغيوم كما ان كل المشاريع الشرق اوسطية والتى تبنى عليها اسرائيل اوضاعها المستقبلة فى المنطقة ستواجه الكثير من المصاعب والعراقيل؟

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	٤٠٠٢٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

هل تراجعت مصر.... هل ضغطت أمريكا... هل غيرت إسرائيل موقفها؟

لماذا انتاب القلق الرأى العام..

وماهى حقيقة «ليونة» الموقف المصرى أخيرا؟

مع بداية المؤتمر الدولى لمناقشة مد العمل بالمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى مدا لانهائيا، ساد الرأى العام المصرى والعربى قلق وترقب شديدان...

سبب القلق، هو مايتردد هذه الأيام من تحليلات تقول إن مصر تراجعت عن تشددها الذى أبدته، فى السابق، تجاه الخطر النووى الاسرائيلى من ناحية، ومعارضتها للمد اللانهائى للمعاهدة الدولية من ناحية أخرى، تحت ضغوط امريكية فى الحالتين!

أما سبب الترقب والتوتر، فهو أن إثارة مصر لهذه القضية بصوت عال ومنطق سليم، قد جمع خلال الشهور الأخيرة الموقفين الوطنى المصرى والقومى العربى، فى توحد مثير حول قضية مصيرية بشرت بالأمال، لكن علامات المرونة أو «الليونة» أطلت مؤخرا، لتبدد هذه الأمال.

فهل صحيح أن مصر تراجعت عن مواقفها... وهل صحيح أنها خضعت لضغط امريكى، وهل صحيح أن اسرائيل قد ابتزتها فى هذا الموضوع...

فى صورة الاستجواب الشعبى، المعبر عن قلق وترقب الرأى العام، حملنا نحو خمسة وعشرين تساؤلا، إلى عمرو موسى وزير الخارجية، صاحب الجهد الأوفى فى هذه القضية، والتى من أجلها وضع الاسرائيليون شخصه موضع الاتهام، بحجة أنه يثير العراقيل أمام تطور العلاقات المصرية الاسرائيلية، باثارته هذه القضية بالتحديد!!

بحس وطنى وشعور قومى صادق، وبصراحته المعهودة، خارج نطاق البروتوكول الدبلوماسى المنمق المتصنع غالبا، واجه الاستجواب وأجاب على التساؤلات وحدد المواقف بوضوح فكان هذا الحوار...

استجواب شعبى لوزير الخارجية حول الأزمة النووية

عمرو موسى للأهرام:

١ لم نتراجع ولدينا ثوابت لم نغيرها

٢ لن نقبل استمرار هذا الوضع النووى الإسرائيلى لأنه يهدد أمننا الاستراتيجى

٣ لن ننسحب من المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى ولكن نعمل على إدخال اسرائيل فيها

٤ لن نستسلم للخلل القائم حتى لو صوتت أغلبية الدول على المد اللانهائى للمعاهدة

٥ نعارض بشدة المد اللانهائى

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العــــــدد :	٤٠٠٢٣
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

○ الأهرام: السيد الوزير، نحن نقدم إليك باسم الرأى العام المصرى والعربى، استجوابا شعبيا، حول قضية الاسلحة النووية وموقف مصر منها، فبعد ان اثارت مصر بقوة هذه القضية وخاصة عدم توقيع اسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووى، واتخذت موقفا متشددا، يفاجأ الرأى العام الآن، بأن هناك تغييرا فى اللهجة ربما يعكس تغييرا فى الموقف، وهناك من يقول إن مصر قد تراجعت تماما، أو على الأقل اتخذت سياسة «المرونة أو الليونة»

ماهى حقيقة الموقف المصرى، وماهى تطوراته، وهل فعلا هناك تراجع أو تغير من التشدد إلى اللين؟

ليس هناك تراجع

● عمرو موسى: حقيقة الموقف انه أولا ليس هناك تراجع، فهذه الكلمة خاطئة، وتفسر تفسيرا غير صحيح الموقف المصرى وتطوراته. لقد بدأنا باثارة موضوع البرنامج النووى الاسرائيلى، وأن هذا البرنامج يثير قلقا لدينا، وقلقا اقليميا، لوجوده خارج اطار النظام الدولى لمنع الانتشار النووى وخارج الشرعية الدولية القائمة على هذا النظام، ولأنه قد أصبح متواترا أنه قد وصل إلى مقدرة عسكرية معينة، ولانه على بعد كيلو مترات من حدودنا الشرقية، ومن الحدود العربية الأخرى، ومع توفر وسائل الايصال ـ حمل الأسلحة النووية ـ يمكن ادراك القلق الذى نشعر به، نحن وغيرنا، هذا أولا.

وثانيا، موقفنا هذا الذى كان محل مناقشة وطنية وقومية واقليمية، ليس جديدا، فهو موقف قديم، من حيث تأييد مصر لنزع السلاح وضبط التسلح عالميا واقليميا، ومصر احدى الدول الرائدة فى مناقشات نزع السلاح ومنها المعاهدة الدولية النووية، التى شاركنا فى صياغتها، وكنا من أوائل الدول التى وقعت عليها ـ عام ١٩٦٨ ـ وتم التصديق بعد ذلك.

والمفروض فى هذه المعاهدة العالمية، وجانبها الاقليمى، أن توقع عليها جميع الدول، ولكن لما لم توقع اسرائيل، بدأ التردد المصرى فى عدم التصديق عليها... فلماذا كثافة إثارة هذه القضية الآن؟!

الحقيقة أنها جاءت لثلاثة أسباب، أولا أن علينا أن نأخذ موقفا فى التصويت على مد المعاهدة طبقا للتاريخ المحدد سلفا ـ ١٢ مايو ١٩٩٥ ـ لذلك نريد أن نعرف الأوضاع الدولية المحيطة بهذا الموضوع فى ظل انعقاد المؤتمر الدولى الحالى لمراجعة المعاهدة.

وثانيا إذا كنا نريد فعلا اقامة السلام فى المنطقة وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى واغلاق ملفه واقامة نظام اقليمى جديد فى ظل ذلك، فهذا أمر لايمكن أن يكون برصف الطرق وبناء الكبارى، أو اقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين هنا وهناك... هذا كله لايشكل نظاما اقليميا، ولكننا حين نتحدث عن نظام اقليمى، فنحن يجب أن نتحدث عن الأمن ونزع السلاح وضبط التسلح والسلام وكل المسائل السياسية والاقتصادية، لكى يصبح السلام نظاما شاملا . هنا أثرنا من جديد موضوع ضبط التسلح والبرنامج النووى الاسرائيلى

يبقى السبب الثالث، وهو إذا كنا نتحدث عن السلام، فكيف يبقى سباق التسلح قائما، كلاهما له مضامين متعارضة، فإذا تحدثنا عن السلام وتركنا عملية نزع التسلح، فهذا يؤثر فى الاستقرار.

هذه الأسباب الثلاثة، توقيت مؤتمر مراجعة المعاهدة، والنظام الاقليمى الجديد، ومدى التقدم فى مسارات السلام، تجمعت فى مفترق طرق معينة وفى توقيت متقارب، ولذلك كان علينا أن نقف ونعلن فوريا موقفنا من هذا كله ونؤكد انه غير مقبول أن يظل البرنامج النووى الاسرائيلى، خارج النظام الدولى، لم نقل إن على اسرائيل أن تزيل هذا البرنامج، لأنه من حقها إذا كانت عضوا مثلنا فى معاهدة منع الانتشار أن يكون لها برنامجها النووى ولكن سلميا، وأن يكون تحت نظام المراقبة والتفتيش الدولى...

فى مفترق الطرق هنا بالتحديد أثارت مصر القضية .. الحقيقة أن موقفنا لم يتغير، لأن القلق لم يقل وعملية السلام لم تتوقف وإن كانت متعثرة بعض الشىء، النظام الاقليمى الجديد نتحدث عنه، والمعاهدة الدولية مطروحة للتصويت فى ظرف اسبوعين...

○ الاهرام: هل تغير الموقف المصرى إذن؟

● عمرو موسى: الموقف لم يتغير، ولماذا نغيره أصلا، لكننا وجدنا أنه من الأهمية بمكان طرحه واضحا أمام الجميع، أولا مصر عضو فى معاهدة منع الانتشار، لذلك ليس لدينا احتجاج من حيث المبدأ على المعاهدة، ولا على نظام منع الانتشار وخاصة أن استمرارنا فيه يفيد مصر حتى تنمى قدراتها العلمية مستفيدة مما تقدمه وتوفره المعاهدة من مساعدات للتطور العلمى النووى السلمى فى الدول الموقعة، وحين نطالب بادخال اسرائيل فى هذه المعاهدة، فلا يمكن أن نخرج منها نحن حتى لا نفقد حجتنا الاساسية، فائدتنا تتحقق بوجود مصر فى اطار المعاهدة، ولكن بشرط وجود اسرائيل فى اطارها أيضا، حتى تكون المعاهدة فعالة وعالمية وكلمة عالمية اثارت جدلا كبيرا، فلماذا نتحدث عن عالمية هذه المعاهدة واسرائيل خارجها !!

تحفظات مصرية على المعاهدة

ومع ايماننا بنظام ومعاهدة منع الانتشار النووى ، لدينا تحفظات عدة أولا لدينا تحفظ دولى، وهو أن الدول النووية الخمس أعضاء المعاهدة، عليها التزامات معينة، مثل وقف التجارب النووية، وهذا لم يحدث، وان تساعد الدول الأخرى على الحصول على برامج وتعاون علمى نووى سلمى وهذا لم يحدث .. اى أن الدول النووية الخمس لم توف بالتزاماتها، ولذلك رأينا أن المعاهدة فيها قصور من حيث عدم احترام الدول النووية لالتزاماتها، وعلينا إذا أردنا مد أجل المعاهدة، أن نضع من الشروط والأخر ما يؤكد لنا نحن الدول غير النووية، أن الدول النووية سوف تحترم هذه الالتزامات.

لدينا مأخذ اخر على المعاهدة، وهو موضوع الضمانات التى تريدها الدول غير النووية من الدول النووية، ولهذه الأخيرة شقان، الشق الأول يضم الدول الخمس الكبار ، والشق الثانى يضم الدول الأخرى التى قامت ببرامج نووية سرية مثل اسرائيل،ولابد من ضمانات لنا من كل هذه الدول لأن ما هو موجود الآن غير كاف.. حتى عندما اجتمع مجلس الأمن لبحث هذا الموضوع قبل أيام، أصدر قرارا انشائيا لا يشكل ضمانات ولا يحمى الدول غير النووية بل فيه الكثير من عدم الاهتمام بمصالح الدول غير النووية

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العــــــدد :	٤٠٠٢٣
المصـــــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

لدينا أيضا
اعتبار مهم بعد

ــنــ، ونحن فى اطار مناقشة المعاهدة الدولية إذ لا يمكن أن نتوقع وجود تطابق بين موقف الدولة النووية وموقف الدولة غير النووية، لا يمكن أن تتفق المصالح المصرية والامريكية فى هذه النقطة، ولا المصالح المصرية الروسية أو الفرنسية، أن الدول النووية لها حقوق والتزامات معينة، ونحن علينا واجبات والتزامات معينة ، ولهذا فهما متقابلان وليسا متطابقين، وليس من الطبيعى اذن أن يكون هناك اتفاق.

لماذا تعفى اسرائيل؟

■ **أين الاعتبار الاسرائيلى هنا ؟**

● وزير الخارجية: هنا يدخل الاعتبار الاقليمى، الذى يجعلنا نفكر مرتين، فقبل أن نلتزم التزاما أبديا ولا نهائيا بالمعاهدة الدولية، يجب أن نفكر فى وضع اسرائيل ـ أو أى دولة أخرى ـ باعتبارها مالكة للسلاح النووى.

لا نقبل أن تبقى أى دولة بقرب حدود مصر ، ذات طابع نووى ثم تكون معفاة من كل الالتزامات الدولية التى تنص عليها المعاهدة لا يمكن هذا .. المسألة ليست حماسية أو «جر شكل» إنما هى مسألة اعمق من ذلك لأنها تدخل فى صميم النقاش الاستراتيجى والوضع الأمنى فى المنطقة .. نحن لا نبحث عن معركة أو نفتعل صداما، ولكن المسألة أن هناك حقيقة قائمة فعلا، وأننا يجب أن نرتفع إلى مستوى تحدى مواجهة ذلك.

لو كانت اسرائيل مثلا منضمة للمعاهدة الدولية ولديها برنامج نووى متقدم علينا، لم يكن لنا حجة، أما أن ترفض الانضمام وترفض الالتزام بما التزم به الجميع، فهذا غير معقول أو مقبول .. أضف الى هذا أن يطلب من الدول العربية أن تقف صفا واحدا وراء المد اللانهائى للمعاهدةالدولية، بينما اسرائيل تبقى خارجها ومعفاة منها .كيف يمكن أن نقبل هذا، وبأى منطق، وأين منطق المساواة والعدالة والأمن هنا ..

اعتقد أن ما سبق كله، هو الاطار العام الذى يحدد موقف مصر من المعاهدة النووية؛ وهو موقف لم يتغير منذ الدقيقة الأولى حتى الآن، وباختصار نحن مع معاهدة منع الانتشار وتحسين شروطها ولكن لا نخرج عليها، ونعمل على أن تكون افضل وأن نستفيد مما فيها من التزامات !

■ **الاهرام : هل مطروح فى الفكر السياسى المصرى، أو كان مطروحا، الانسحاب من هذه المعاهدة، فى ظل ما سبق وأن شرحتموه من منطق؟**

● عمرو موسى: ابدا، غير مطروح الانسحاب، لأن تداعى المنطق المصرى من النقطة الاولى حتى الاخيرة، يجعل انسحابنا غير مطلوب، إنما دورنا أن نجر اسرائيل إلى الدخول فى اطار هذه المعاهدة حتى تلتزم بضوابطها وقيودها .

■ **الاهرام: وكيف نجر اسرائيل، وهى ترفض باصرار !؟**

● عمرو موسى: كانت اسرائيل، تعتمد فى السابق على أن برنامجها غير معروف ولا أحد يتكلم عنه «تابو» غير قابل للمس، لكننا أثرنا هذا الموضوع ووضحنا خطورته ووضعناه على رأس قائمة المناقشة وطنيا واقليميا ودوليا، وقد حدث بالفعل هزة له، لقد وضعناه فوق المائدة وفى العلن ولن نتوقف عن إثارته أبدا ولا عن تحريك الموقف الاسرائيلى نحو الدخول فى نظام منع الانتشار النووى، بمعنى أن تاريخ التصويت على مد المعاهدة الدولية ١٢ مايو القادم ليس هو نهاية المطاف الذى تغلق بعده الملفات .. ابدا لقد فتحنا الموضوع وأول محطة فيه هو مؤتمر نيويورك للتصويت على المعاهدة، إنما لازالت هناك محطات كثيرة قادمة سوف نتوقف عندها .

بوضوح شديد، نحن أمام «عملية كاملة» سنستمر فيها حتى تدخل اسرائيل فى اطار منع الانتشار الدولى.

ردنا على الحجج الاسرائيلية

■ **الاهرام : وكيف مرة اخرى ؟**

● وزير الخارجية: لقد تحدثنا كثيرا مع الاسرائيليين، ولدينا مفاوضات عديدة فى اطار لجان فنية اجتمعت مرات، والحديث على مختلف المستويات السياسية والأمنية والفنية، الاقليمية والدولية، وقالوا حجتهم المعتادة بأن السلام لم يستقر فى المنطقة ومن ثم فإن دواعى الاحتفاظ بالبرنامج النووى الاسرائيلى على ما هو عليه، قائمة.

وأذكر أنه أثناء المحادثات المصرية الاسرائيلية فى «بليرهاوس» عام ١٩٧٨ التى مهدت لعقد معاهدة السلام فيما بعد ـ ١٩٧٩ ـ طرحنا هذا الموضوع وكنت أنا شخصيا أحد الذين تحدثوا فيه، وكان ردهم أن مصر دولة واحدة تحقق السلام معنا، إنما باقى الدول فى المنطقة لم تفعل ذلك، وحين تفعل سندخل فى اطار المعاهدة الدولية، ولذلك تم تأجيل مناقشة الموضوع آنذاك حتى تتقدم خطوات السلام.

■ **الاهرام : ماذا كان رد فعل الاسرائيليين إذن ؟**

● عمرو موسى: طالبنا الاسرائيليين بالتفاوض فى هذا الموضوع، فتساءلوا كيف نتفاوض فى هذا، قلت لهم منذ متى كانت لكلمة التفاوض هذا الوقع السيىء، ان كل دبلوماسيتكم منذ ١٩٤٨ تقول انها قائمة على التفاوض، فلماذا الآن اصبح التفاوض مستبعدا عندكم... يجب ان تتفاوضوا معنا فى الموضوع النووى وتعلنوا موعدا محددا لانضمامكم للمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى.

بالنسبة لنا فى مصر، ننظر الى هذا الموضوع ليس كمجرد معركة طارئة، ولكننا نراه عملية كما قلت مستمرة تحتاج نقاشا وضوابط وضمانات تجر اسرائيل فى النهاية الى ، الانضمام للمعاهدة، هى عملية نفس طويل فعلا.. اسرائيل ادعت أن لديها اعتبارات اخرى، مثل وجود دول فى المنطقة مثل ليبيا والعراق وايران، تريد تدمير اسرائيل، ولاتمثل خطرا مماثلا على مصر... طبعا ناقشنا معهم أوضاع كل دولة من هذه الدول على حدة، واظهرنا لهم ضعف حجتهم، فالعراق تحت نظام اشراف دولى صارم، وايران ان كان لديها مشروع فلن يكتمل قبل سنوات طويلة، ولكن اسرائيل لديها ما هو قائم فعلا . وهذا يؤدى الى دفع دول اخرى فى المنطقة الى الدخول فى سباق نووى فاسرائيل لن تبقى وحدها فى هذا المجال اذا استمرت الأوضاع الحالية.

قالوا حجة اخرى، وهى ان السلام لم يتحقق فى المنطقة كليا حتى الآن ، قلنا حسنا فى تقديرنا فان السلام سينتهى خلال عامين، فلنبدأ الآن المفاوضات اللازمة للاتفاق، انا أقول ما أريده وانت تعلن ما تريده، ونصل الى اتفاق يؤدى بالوضع الاقليمى الى استقرار امنى خاصة فى مجال السلاح التقليدى والنووى، على أن تعلنوا لنا وللجميع التزامكم بالانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى، بحيث يتم تفاوض رسمى فى هذا الاطار لاقامة الشرق الأوسط الخالى من أسلحة الدمار الشامل كما جاء فى مبادرة الرئيس مبارك والتى رحب بها الجميع باعتبارها فكرة نبيلة تتفق مع منطق السلام المطروح، وقلنا انه فى غيبة التفاوض المطلوب وفى غيبة الاصلاحات المطلوب ادخالها على المعاهدة الدولية، يصبح صعبا علينا الموافقة على المد اللانهائى لهذه المعاهدة وهذا، بالضبط كان موقفنا فى السابق وهو موقفنا اليوم، ولم نتراجع عنه ابدا، إذن ليس من المنطقى ان نصوت لصالح هذا المد غير النهائى، فكيف تلتزم الحكومة المصرية عام ١٩٩٥ . بأن توافق على التزام يقع على كاهل اجيال قادمة قد تكون لقرن كامل، بينما الوضع الاقليمى على ما هو عليه اليوم بدون تطور

هذا هو جوهر الموقف المصرى الذى لم يتغير، والمهم ان يعرف الراى العام فى بلادنا أن المسألة خطيرة ومهمة تتطلب طول النفس وهدوء الاعصاب والاستمرارية والاصرار على العملية المتكاملة التى تدخل اسرائيل فى اطار المعاهدة الدولية وتخضعها للتفتيش الدولى على برامجها النووية.

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : صلاح الدين حافظ

الموضوع الفرعى : موقف العالم العربى : مصر — رقم العـــــدد : ٤٠٠٢٣

المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦

■ الاهرام : هل تعتقدون ان التناول الإعلامى الواسع لهذا الموضوع هو الذى أدى الى المبالغة والى طرح اقوال التراجع المصرى

● عمرو موسى: طبعا لدينا حرية فى الصحافة المصرية واضحة، تتيح تعدد الآراء وتنوعها ، ولكن لم يكن لهذا كله تأثيره على جوهر الموقف المصرى القائل بأن الموضوع النووى الاسرائيلى، موضوع خطير وهذا محل اتفاقنا جميعا حكومة ورأيا عاما، وانه يجب عمل شىء محدد فى مواجهة ذلك، وأنه لايجب التصويت اوتوماتيكيا على المد اللانهائي للمعاهدة الدولية لمجرد أن هناك دولا ستفعل ذلك او تريده. هذا كله محل اتفاق مصرى وطنى.. انما الخلاف وسط كل مانشر، هو تصوير الأمر كأن هذه العملية او هذه المعركة الخاصة بالسلاح النووى الاسرائيلى ستنتهى يوم ١٢ مايو القادم عندما يتم التصويت على المعاهدة.. ابدا المعركة طويلة ولنا فيها كلام سنقوله فى المستقبل وكذلك لاسرائيل انما علينا الاستمرار فيها

بين التشدد والليونة

■ الاهرام: بعد المحادثات الاخيرة للرئيس مبارك فى واشنطن، خرجت بعض الصحف الامريكية بالقول ان الموقف المصرى تجاه المعاهدة النووية، قد انتقل من التشدد الى الليونة.. ما هو تعليقكم اذن؟

■ عمرو موسى: تفسيرى لذلك، هو أنهم لم يستمعوا من قبل للشرح الكامل لوجهة النظر المصرية المنطقية فى هذا الموضوع. ، بما الحكومة والكونجرس الامريكى

يعرفون موقفنا جيدا لاننا شرحناه لهم مرارا وقلنا لهم أننا لسنا ضد المعاهدة الدولية من حيث المبدأ، ولكننا نطلب ان تضم الجميع بما فى ذلك اسرائيل وان توازن بين مصالح الجميع.. ربما تكون بعض الصحف والمعلقين لم يتعرفوا جيدا على هذا الموقف المصرى الواضح من قبل، فأدى بهم الى استنتاج تغير فى موقفنا بين التشدد والليونة والحقيقة أن موقف مصر لم يتغير انما اعدنا شرحه مرات عديدة، والشرح المتكرر مطلوب.

■ الاهرام: بصراحة شديدة، هل مارست امريكا ضغطا على مصر فى هذا النطاق، خاصة خلال زيارة الرئيس مبارك الاخيرة لواشنطن كما قالت بعض الأنباء؟

● عمرو موسى: غير صحيح على الاطلاق، انما حدثت مناقشة مستمرة، وهى مناقشات قائمة منذ فترة طويلة، وكان الهدف الامريكى هو اقناع مصر بأن تصوت لصالح المد اللانهائى للمعاهدة الدولية، بصرف النظر عن الموقف الاسرائيلى، وكان ردنا جزئيا هو عدم الموافقة على المد اللانهائى ولابد من حل الموضوع النووى الاسرائيلى... هذا هو موقفنا حتى هذه اللحظة.

ضغوط الامريكيين واليابانيين

□ الاهرام: ألم يستخدم الامريكيون ورقة المساعدات السنوية للضغط على مصر لتليين موقفها فى الموضوع النووى؟

● عمرو موسى: رسميا لم يحدث هذا أيضا. انما هذا لايمنع من ظهور رأى هنا او مقال هناك فى هذه الصحيفة او تلك، وبالمناسبة اذا كان لدينا من يشكو من حرية الصحافة واختلاف المقالات هنا، فلديهم ايضا من يشكو نفس الشكوى.

■ الاهرام: لقد لاحظنا ان التصريحات الرسمية المصرية، الخاصة بالموضوع النووى، التى خرجت اثناء زيارة الرئيس مبارك لليابان، قبل زيارته مباشرة لامريكا، هى التى أوحت بالمرونة ،او الليونة، بعد التشدد، فهل كان لليابانيين دور فى هذا التحول!؟

● عمرو موسى: صدقنى أن المسألة ليست مرونة او ليونة، ولكنها شرح وتوضيح لمواقفنا، وقد حدث هذا على مستوى الرئاسة وما يصدر عن الرؤساء عادة يوضع فى اطار اعلامى مختلف، واكرر لم تكن المسألة ليونة او مرونة انما هى شرح وتوضيح...

■ الاهرام: الم يكن ذلك مبررا لاستنتاج البعض بوجود تراجع ما فى الموقف المصرى!؟

● عمرو موسى: بالقطع ليس تراجعا.. اقطع بذلك، انما لامانع احيانا من بعض المرونة المفيدة.

لن نوافق على المد اللانهائى

■ الاهرام: الآن.... ما هى الخطوط العريضة لكلمة مصر التى ستلقونها يوم الخميس القادم- ١٩ ابريل- امام المؤتمر الدولى لمراجعة المعاهدة النووية؟!

● وزير الخارجية: أولا تحليل موقفنا من المعاهدة بذاتها، ومن الالتزامات المتقابلة، ومن موضوع الضمانات التى نطلبها كدول غير نووية، ومن وضع التسلح النووى فى المنطقة ، وبالتالى موقفنا من كل الاقتراحات المختلفة المطروحة.

■ الاهرام: ما مدى صحة الانباء القائلة بأن مصر ستتخذ موقفا وسطا يقضى بعدم التصويت على المد اللانهائى للمعاهدة، وفى نفس الوقت الالتزام بها!؟

● وزير الخارجية : موقفنا الصريح الواضح هو أننا لن نكون فى صف المد اللانهائى، وهذا يمثل استمرارية فى الموقف المصرى، لم يكن مطلوبا التوقيع على المعاهدة. ولم يكن مطروحا الانسحاب من المعاهدة. إنما كل شئ فى موقفنا من أوله لآخره كان يتعلق بالمد اللانهائى فى ضوء وضع المعاهدة، واهتزاز الالتزامات بها من ناحية، والبرنامج النووى الاسرائيلى من ناحية اخرى ..

وبالنظر لهاتين الحالتين لانستطيع الموافقة على المد اللانهائى، وفى هذا الموضوع فإن مصر هى صاحبة القرار، فنحن دولة غير نووية ولايمكن ان تتطابق مصالحنا مع مصلحة دولة نووية، فإذا

كانت امريكا ترى أن مصلحتها فى المد اللانهائى فليس هذا فى مصلحتنا نحن، وذلك فى اطار العلاقات المحترمة بين دولتين صديقتين!

■ الاهرام هل تفهمت امريكا هذا الموقف الصريح؟

● عمرو موسى : اعتقد ذلك

■ الاهرام : هل تعتبرون ان هذا هو الخط الأحمر الذى لن تتجاوزه مصر؟

● عمرو موسى : لن نتخذ موقفا اقل من هذا.

■ الاهرام : هل تتوقعون حدوث تغيير مفاجئ فى الموقف الاسرائيلى الرافض فى آخر لحظة مثلا :

● عمرو موسى : نرجو ذلك ... وإن لم يكن لدينا ما يقطع بحدوث هذا ابدا

لا تغير فى الموقف الاسرائيلى

■ الاهرام : الم تسفر محادثتكم مع بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية الأخيرة فى باريس. عن أى بادرة للتحول او التغير فى الموقف الاسرائيلى ..

● عمرو موسى : ابدا .. إنما كان واضحا انهم فهموا الآن ان الموقف المصرى هو موقف استراتيجى وليس موقفا شخصيا من فلان أو علان، هو موقف الدولة المصرية الاستراتيجى ولا تراجع عنه، وبالتالى فالموضوع سيظل مطروحا ومن الضرورى معالجته بوضوح.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العـــــدد :	٤٠٠٢٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

ولقد استمعت الي ما ذكره بيريز من انهم ليسوا في موقع يؤهلهم او يمكنهم من اتخاذ خطوة الانضمام للمعاهدة الدولية الآن. لكننا تبادلنا بعض الافكار في استمرارية طرح الموضوع والتفاوض فيه، وبدون ذلك فإنه لاداعي ابدا لمناقشات نزع التسلح في اطار المحادثات متعددة الاطراف .. فعن أى شئ يمكن ان نتكلم إذا لم يكن الكلام عن هذا الموضوع النووى الخطير، وهذه مسألة واضحة في وعي الاسرائيليين الآن تماما .. طبعا لديهم أجندة خاصة بهم ولكن لايمكن مناقشتها إلا بمناقشة الأجندة الخاصة بنا أيضا ؟ إنما ان يحاول طرف واحد فرض أجندته ، فهذا لن يكون ولن نتعامل معها ..

■ **الاهرام : نقلت بعض الصحف الامريكية مؤخرا عن كريستوفر وزير الخارجية الامريكية تصريحا قال فيه إن إثارة مصر لقضية المعاهدة النووية بهذه الضجة كان خطأ فادحا .. ما رأيكم؟**

● عمرو موسى : هذا رأيه وهو حرفيه ، ولنا رأينا أيضا. لقد ادرنا هذه المشكلة بمواقف ووثائق ومقترحات واضحة .. قد يكون ما قصده كريستوفر هو ادارة المشكلة اعلاميا. ولكنك حين تقرأ مانشرته الصحف الاسرائيلية حول الموضوع تجد أنها اكثر حدة من لهجة الصحف المصرية. فلماذا نلقى باللوم على الاعلام المصرى.

■ **الاهرام : هل صحيح ان مصر تعهدت لواشنطن بعدم حشد او تحريض الدول العربية ضد المعاهدة النووية!؟**

● عمرو موسى: ياسيدى الدول العربية ليست في حاجة الي تحريض. لأن المشكلة النووية الأسرائيلية، ليست مشكلة مصر وحدها. لكنها مشكلة عربية واقليمية. وكل دولة عربية، عليها مسئولية معينة إزاء هذا الخطر النووى وإزاء الرأي العام عندها.

وفي اجتماعين عربيين أخيرين ـ لدول اعلان دمشق ومجلس الجامعة العربية ـ اثير هذا الموضوع عربيا بقوة من الجميع وليس منا وحدنا.

■ **الاهرام : كم دولة عربية ستوافق وكم ستعارض المد اللانهائى للمعاهدة الدولية.**

● عمرو موسى . لا اعرف بالضبط. إنما اعرف أن لكل الدول العربية علامات استفهام كبيرة وكثيرة حول المعاهدة وحول البرنامج النووى الاسرائيلي .. أما كيف سينتهي كل ذلك والي أى نتيجة فهذا مالم يتضح نهائيا بعد.

■ **الاهرام : أليس هناك موقف عربي موحد او شبه موحد على الاقل في هذا الموضوع!**

● عمرو موسى : هناك اطار عربي موحد من الانزعاج من البرنامج النووى الاسرائيلى والرغبة في ضرورة معالجته بشكل ما، أما التصويت على المعاهدة الدولية. فهذا موضع بحث، واذا ما طلب أحد رأينا فسنقول له رأينا ونشرح موقفنا الثابت .. فنحن لدينا من الجرأة الكثير لنعبر عن رأينا علنا وصراحة وبوضوح.

● **الأهرام : هل ضمنت امريكا تصويت ٩٠ دولة على الاقل إلى جانبها فعلا ..؟**

● عمرو موسى : يقال ذلك ..

قلق دول عدم الانحياز

■ **الأهـرام : بعد نيويورك، ستذهبون لباندونج حيث اجتماع عدم الانحياز، ماذا تتوقعون من هذا الاجتماع في هذا الموضوع النووى بالتحديد؟**

● عمرو موسى : اجتماع باندونج سيبدأ بالاحتفال بمناسبة مرور اربعين عاما على مؤتمر باندونج التاريخى، ومشاركة مصر ستكون مكثفة باعتبارها من الدول الرئيسية المؤسسة لعدم الانحياز، ثم تجتمع الدول المشاركة لمناقشة موضوعات كثيرة منها الموضوع النووى الذى يقلق الكثيرين في صفوف عدم الانحياز وخاصة الدول الكبيرة ذات التأثير الاقليمى والدولى، واذا كان الكل بعيدين عن الشرق الأوسط كمنطقة قلق، فإن لديهم في الشرق الأقصى مثلا برامج نووية قائمة تقلقهم، ويقلقهم كذلك عدم وفاء الدول النووية بالتزاماتها ، لذلك فهناك تيار يتدفق من زوايا متعددة لايتفق مع المد اللانهائي للمعاهدة الدولية، وهذا ماسنبحثه لنتفق، هل سيكون لنا موقف موحد .. أم أن هناك خلافات، خاصة أن الضغوط الدولية شديدة على بعض الدول للموافقة .

ضد سلام المزاج الاسرائيلى

■ **الاهرام : هل تعتقدون ان الطرح المصرى الموضوعى لهذا الخطر النووى سيؤثر على العلاقات المصرية الاسرائيلية في المستقبل؟**

● عمرو موسى : هل من مقتضى العلاقات المصرية الاسرائيلية، أن تصمت مصر عن كل ما يعكر المزاج الأسرائيلى .. هل في هذا أى منطق .. حينما تكون هناك امور تقتضى ان تتدخل فيها مصر برأى أو موقف.

يجب أن تفعل حتى تكون العلاقات صحية. مثلا في موضوع عملية السلام نحن مع دفع هذه العملية. إنما التردد فيها فنحن ضد في موضوع عدم الانسحاب الشامل من الجولان السورية نحن ضده، وهناك غير ذلك موضوع القدس وموضوعات عديدة لنا مواقف وآراء مخالفة فيها .. الرأى المصرى سيظل رأيا مستقلا وسيظل مختلفا مع اى شئ، يؤثر في مصداقية عملية السلام التى نراها كما يلى مع وضع خطوط بارزة تحتها .

نحن لسنا طرفا في عملية سلام اسرائيلي، إنما نحن طرف في عملية سلام عربى/اسرائيلي. وهذا ما نؤمن به ونقوم بواجباته. أما السلام الاسرائيلى طبقا للمزاج الاسرائيلى أو الشروط الاسرائيلية فهذا ما لن يحدث أبدا. سلام عربى/اسرائيلى قوامه الحق مقابل الحق، الالتزام مقابل الالتزام، السلام مقابل السلام .

وعلى اساس هذا الموقف تبنى العلاقات، وليس على أى اساس آخر ويجب ان تكون علاقات صحية ، تقول رأيك وأنا أقول رأيي، إنما التهديد بأن العلاقات ستتعرض لمخاطر لأننا اثرنا الخطر النووى الاسرائيلي، فهذا غير مقبول ابدا. مثلما أنه غير مقبول أن تقول رأيك فقط. لا أنا اسف !

سيناريوهات نيويورك

□ **الاهرام : ما هو تصوركم للسيناريوهات التى ستطرح خلال المؤتمر الدولى الذى بدأ في نيويورك قبل يومين ويستمر حتى ١٢ مايو حول المعاهدة النووية ؟**

● وزير الخارجية : هناك، سيناريوهات كثيرة ، اولها العمل على المد اللانهائى للمعاهدة، وثانيها المد لخمسة وعشرين عاما متجددة، وثالثها المد لخمسة وعشرين عاما فقط، ورابعها المد لآجال اقل، وخامسها أنه أيا كانت المدة يجب عقد مؤتمرات مراجعة وإعادة نظر في الموضوع.. كل ذلك مطروح للنقاش حتى اللحظة... هناك ناحية أخرى، هل يكون التصويت علنيا بالاسم أو سريا لمنع الحرج عن المعارضين، الدول النووية تطالب بالتصويت العلنى، ودول عدم الانحياز وغير النووية تطالب بالتصويت السرى حتى تشعر بحرية هذا التصويت، وهذه معركة أخرى بالمناسبة مازالت دائرة.

□ **الاهـرام : مع أى من هذه السيناريوهات تقف مصر ؟**

● عمرو موسى . نحن مع المد القصير الأجل الذى يمكن ان يتجدد.. أى مدة طويلة لا نستطيع القبول بها طالما بقي الموقف الاسرائيلى الممتنع عن التوقيع قائما، إنما مدة قصيرة لخمس سنوات مثلا لا بأس، ولو كانت مدة السنوات الخمس طرحت من البداية، لما عارضنا، طالما لدينا الفرصة لاعادة النظر وابلاغ المجتمع الدولى بالتطورات.

موقفنا هو معارضة المد اللانهائي، إنما تجاه السيناريوهات الأخرى فسننتظر حتى نجتمع في اطار مؤتمر عدم الانحياز بباندونج لنحدد موقفنا النهائي.

□ **الاهرام : شكرا سيادة الوزير على ردكم الصريح على هذا الاستجواب الذى يحمل بعض ما يسود الرأى العام من قلق وتساؤل مشروع، وإنا معكم لمن المنتظرين □**

حول إستعادة مصر موقعها العربي ودورها الإقليمي

رياض أبو ملحم *

■ يكتسب السؤال حول موضوع استعادة مصر دورها العربي والاقليمي اهمية خاصة، وفي هذه المرحلة بالذات، ليس فقط بسبب الضغوط التي تتعرض لها حالياً من الداخل ومن الخارج، او نتيجة لضعف الموقف العربي ازاء المواجهة المستمرة مع إسرائيل والقوى الدولية التي تساندها فحسب، وإنما كمحصلة طبيعية لتجارب العقود الثلاثة الماضية التي اكدت حقيقتين اساسيتين: الاولى انه من دون دور مصري مركزي لا وجود لعمل عربي مشترك وفاعل. والحقيقة الثانية انه إذا فقدت مصر ارتباطها بجزئها العربي المكمل، أو حتى إذا ضعف هذا الرابط القومي، ستصبح عاجزة بمفردها عن تحمل مسؤولياتها التاريخية وبناء اقتصادها القوي والحفاظ على استقلالية قرارها.

كذلك فإن انهيار المشاريع الاقليمية التي جرى التركيز عليها خلال السنوات القليلة الماضية كخيارات مستقبلية بديلة، في إطار الترتيبات العالمية الجديدة التي اعقبت الحرب الباردة، يستلزم وقفة جديدة تعيد فيها الدول العربية حساباتها وتحدد بدائلها الحالية والمستقبلية، وذلك تجنباً للبقاء في حالة مراوحة دائمة بينما العالم يتشكل وفقاً لمصالح قواه الرئيسية.

لا بد من القول اولاً ان مصر كانت مستهدفة دائماً، وعلى مر العصور، بفضل دورها المركزي في المنطقة وبسبب موقعها الجغرافي الذي جعل منها عامل اتصال رئيسي بالقارة السوداء، وإن كانت التحليلات تتركز في معظم الاحيان حول مرحلتين محدودتين من تاريخ مصر الحديث والمعاصر، هما مرحلة محمد علي في القرن التاسع عشر والمرحلة الناصرية في النصف الثاني من القرن العشرين.

بيد ان التساؤل الحالي حول دور مصر المفتقد لا يهدف بالضرورة إلى الوصول مسبقاً إلى خيال ايديولوجي معين او إلى تبني نموذج بعينه، بقدر ما هو نابع من حاجة موضوعية ليس فقط لإستعادة دور مفقود ولكن لامتلاك اسباب القوة ووسائلها في مواجهة محاولات خارجية دؤوبة لتفتيت الهوية العربية وإضعاف الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية، التي تشد الدول العربية إلى بعضها.

وإذا كان الكلام عن دور مركزي لمصر في كل ذلك لا يقدم جديداً، وإنما هو نوع من الإقرار بواقع تاريخي وسياسي قائم ومستمر، غير انه من الواجب الاعتراف بان تخلي مصر عن هذا الدور في مرحلة سياسية معينة وتحت تاثيرات مختلفة، ادى إلى إضعاف الموقف المصري خصوصاً، والموقف العربي عموماً.

وكان من نتائج التحولات التدريجية التي ترتبت عن هذا التطور السلبي ان معظم السياسات والمشاريع الخاصة بالمنطقة كلها اصبحت تقرر فى معزل عن اي تاثير عربي، ومن دون أخذ المصالح العربية في الاعتبار. ذلك ان الهدف من كل ذلك كان تحقيق مصلحة إسرائيل وتاكيد دورها المهيمن في المنطقة، بصرف النظر عن المحاولات التجميلية التي رافقت المشاريع المقترحة، لا سيما مشروع السوق الشرق اوسطية.

لهذا، فإن المشكلة المطروحة على مصر، وعلى القيادات السياسية والفكرية العربية بصورة عامة، لا تتعلق بالمفاضلة بين هذا النموذج العربي أو ذاك لاختيار الاصلح منها، على رغم اهمية هذا الجانب في تحديد سلامة الطروحات السياسية وفعاليتها وقوة تاثيرها جماهيرياً وواقعياً، وإنما باعادة تكوين ارضية سياسية وثقافية واقتصادية عربية مشتركة وصلبة تتيح البناء عليها والانطلاق منها لمواجهة تحديات الواقع الراهن واحتمالاته المستقبلية.

فإلى جانب التفاعلات السياسية العربية الناشئة عن تزايد الضغط الاميركي، الذي يترجم بالمزيد من خطوات التوسع واجراءات الامر الواقع التي تفرضها إسرائيل، بدأ يتكون لدى القيادة السياسية المصرية ادراك متنام بان المشاريع السياسية والاقتصادية المطروحة في المنطقة لا تستهدف المصالح العربية فحسب، بل هي تستهدف مصر اولاً وتحديداً، وذلك عن طريق محاصرة دورها وتهميشها في المنطقة وإضعاف ارتباطاتها عربية.

ومن جانب اخر، فإن الحكومة المصرية دعت مراراً وتكراراً إلى جعل منطقة الشرق الأوسط باكملها خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل، كما أكدت رفضها للمعايير المزدوجة للولايات المتحدة، حيث النشاط النووي الإسرائيلي وحده لا يلقى أي اعتراض من واشنطن على رغم ان المعلومات الرائجة تتحدث عن وجود مخزون كبير من الأسلحة النووية لدى إسرائيل، فضلاً عن ان مفاعل «ديمونا» النووي الإسرائيلي لا يبعد سوى كيلومترات معدودة عن الحدود المصرية، ما يهدد المنطقة بالتلوث النووي ويعرضها لأخطار كبيرة.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد منير مجاهد
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	٤٠٦٤٩
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

مفاعل إنشاص الجديد وملف محطات القوى النووية فى مصر

تابع المصريون عامة والعاملون منهم فى ميدان التطبيقات السلمية للطاقة الذرية خاصة بفخر واعتزاز الاحتفال ببداية تشغيل مفاعل مصر البحثى الثانى فى انشاص وافتتاح وحدة إنتاج الوقود النووى اللازمة لتشغيله يوم الأربعاء ٤ فبراير ١٩٩٨ والذى شهده الرئيس حسنى مبارك والرئيس الأرجنتينى كارلوس منعم الذى شارك بلده فى تشييد هذا المفاعل الذى يعد خطوة مهمة وأساسية على طريق استخدام المفاعلات النووية فى الأغراض السلمية وتعميق تطبيقاتها الطبية والصحية والزراعية والصناعية والبيئية وغيرها. وبالرغم من أهمية هذا الحدث إلا أنه لا يمكن لهذا المفاعل الجديد أن يوفر الإمكانات العلمية والتكنولوجية التى تمكن أيضا من تدعيم التنمية العلمية التكنولوجية فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة إلا فى إطار برنامج واضح وراسخ ومحدد لاستخدامات المفاعلات النووية فى توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر وهو ما يحتم فتح الملف المغلق منذ زمن طويل عن إدخال المحطات النووية لمصر.

بدأت الدراسات التمهيدية لاستخدام مفاعلات القوى النووية فى مصر عام ١٩٦٣ وانتهت مؤسسة الطاقة الذرية من إعداد المواصفات الفنية الخاصة بمحطة نووية تستخدم فى توليد الكهرباء قدرتها ١٥٠ ألف كيلو وات وتحلية مياه البحر لإنتاج ٢٠ ألف متر مكعب فى اليوم وطرحتها فى مناقصة عالمية عام ١٩٦٤ وتم الانتهاء من تقويم العطاءات المقدمة فى عام ١٩٦٥ وأعقب ذلك صدور خطاب نيات لإحدى الشركات الأمريكية لتتولى تنفيذ المحطة عام ١٩٦٦. إلا أن العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ والذى كان من ضمن أهدافه إيقاف عجلة التنمية فى مصر أجهض هذه المحاولة نظرا لتركز كل جهود الدولة بعده على إزالة آثار العدوان وبمرور الوقت انتزعت الأرض التى كانت مخصصة للمشروع وانفقت عليها ملايين الجنيهات لإعداد الدراسات اللازمة لتاهيلها كموقع يصلح لإقامة محطة نووية أصبحت حاليا قرية سيدى كرير السياحية بالساحل الشمالى.

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ تجددت الآمال فى إنشاء المحطات النووية وتم إعداد المواصفات وطرحت المناقصة لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء قدرتها ٦٠٠ ألف كيلو وات وفى عام ١٩٧٥ صدر خطاب نيات لنفس الشركة الأمريكية التى كانت ستنفذ المحطة النووية فى سيدى كرير وفى هذا الإطار تم توقيع اتفاقية للتعاون النووى السلمى مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أنشئت فى عام ١٩٧٦ هيئة مستقلة لتنفيذ المحطة وأى محطات أخرى تقام فى إطار البرنامج النووى المصرى وهى هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، إلا أنه بسبب بعض التعديلات فى القوانين الأمريكية حاولت الحكومة الأمريكية إدخال شروط جديدة فى اتفاقية التعاون تتعلق بحقها فى التفتيش على جميع المنشآت النووية المصرية وهى شروط وجدتها مصر ماسة بالسيادة ورفضتها.

قررت مصر ـ كبديل ـ التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٨١ رغم عدم تصديق إسرائيل عليها وهو ما كانت ترفضه من قبل على أمل أن يوفر لها ذلك الظروف الدولية المساعدة التى تمكنها من إدخال المحطات النووية لتوليد الكهرباء والتزاما مع هذا بدأ التفاوض مع شركة فرنسية لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء قدرتها ٩٠٠ الف كيلو وات فى منطقة الضبعة، إلا أن الحكومة الأمريكية عادت ومارست ضغوطا مكثفة لمنع إسناد تنفيذ هذه المحطة للشركة الفرنسية بالأمر المباشر على أساسه أن هذا الاجراء يحرم الشركات الأمريكية من تقديم عروض منافسة، ورغبة من مصر فى الا تدخل فى صراع مع الولايات المتحدة قررت أن تطرح هذه المحطة فى مناقصة محدودة بين خمس شركات عالمية عام ١٩٨٣ وبدأ تحليل العروض عام ١٩٨٤ إلا أنه فى عام ١٩٨٥ أعلن بنك التصدير والاستيراد الأمريكى EXIM Bank بيانا على غرار البيان الذى اصدره البنك الدولى عام ١٩٥٦ لمنع تمويل بناء السد العالى زعم فيه أن الاقتصاد المصرى لا يتحمل بناء محطات نووية وهو ما كذبته الحكومة المصرية وقتها واستمرت المفاوضات مع الشركات حتى اوائل عام ١٩٨٦ وقبل بضعة أيام من اليوم المحدد لإرساء العطاء على أحد المتناقصين

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد منير مجاهد
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العـــــدد :	٤٠٦٤٩
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

وقعت كارثة تشرنوبيل النووية بالاتحاد السوفيتي السابق، ورغم أن المفاعلات من هذا الطراز قد أنشئت أصلا لخدمة أهداف عسكرية بجانب توليد الكهرباء نظرا لأنها تنتج البلوتونيوم المستخدم في إنتاج القنابل الذرية، كما أنها لا توجد خارج الاتحاد السوفيتي وتختلف تماما في خواصها وتصميمها عن المفاعلات التي كان من المزمع استخدامها في مصر، إلا أن هذه الحادثة قد استخدمت كتكئة لايقاف برنامج المحطات النووية في مصر من عام ١٩٨٦ وحتى الآن.

في ظل الخلل الاستراتيجي القائم حاليا بين مصر وإسرائيل - لمصلحة الأخيرة - لا يمكن لمصر أن تقبل بأن تظل إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك تكنولوجيا نووية متطورة للاستخدامات العسكرية والدولة الوحيدة التي يمكنها الاستمرار في ذلك بسبب عدم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأن تحرم نفسها من المعادل الاستراتيجي الذي يوفره لها تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على عكس إسرائيل ألا وهو الحق في استيراد وبناء محطات نووية لتوليد الكهرباء وازالة ملوحة مياه البحر. ورغم ان التطبيقات السلمية للطاقة الذرية تختلف تماما عن التطبيقات العسكرية، وبالرغم من صعوبة استخدام المفاعلات النووية السلمية لأغراض عسكرية بسبب نظام الرقابة الصارم والدقيق الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إتقان التعامل مع التكنولوجيا النووية والتحديث الصناعي العام في الدولة يوفر إمكانات لا يمكن تجاهلها، ولعل هذا هو السبب الحقيقي وراء مقاومة أمريكا وإسرائيل لدخول مصر إلى العصر النووي منذ الستينات وحتى الآن.

لو كان تجاوز الخلل الاستراتيجي القائم حاليا بيننا وبين إسرائيل هو السبب الوحيد لإدخال المحطات النووية إلى مصر لكان ذلك سببا كافيا من وجهة نظرنا، غير أنه بالاضافة إلى ذلك فقد أثبتت الدراسات الحديثة التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكلفة إنتاج الكهرباء والمياه المحلاة باستخدام المحطات النووية تماثل إن لم تكن أقل من تكلفة تلك المنتجة باستخدام المحطات التقليدية، وهو ما أكده تحليل الأسعار التي أعلن عنها مؤخرا عند فتح مظاريف العطاءات المقدمة في مناقصة لإنشاء محطة نووية في تركيا، كما أذيع مؤخرا أن جنوب أفريقيا قد نجحت في تطوير مفاعل جديد لإنتاج الكهرباء قدرته ١٠٠ ألف كيلو وات كهربي (أي ٣٠٠ ألف كيلووات حراري تعادل ١٥ مرة تقريبا قدرة مفاعل إنشاص الجديد) وبتكلفة استثمارية ١٠٤ ملايين دولار أمريكي (أي نفس تكلفة مفاعل إنشاص الجديد).

من ناحية أخرى فإن المحطات النووية لا ينتج عن تشغيلها انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو الغازات المسببة للأمطار الحمضية التي تشكل خطورة بالغة على البيئة والتي تنبعث من تشغيل المحطات التقليدية، كما ينتج عن استخدامها التقليل من إهدار الموارد البترولية المحدودة في توفير الطاقة اللازمة لانتاج الكهرباء في الوقت الذي يعد فيه البترول مادة خاما لا بديل لها حاليا بالنسبة للصناعات الكيمياوية وقد أدى ذلك كله لأن

تصبح الكهرباء المنتجة بواسطة المحطات النووية ١٧٪ من إجمالي الكهرباء المنتجة على ظهر الكرة الأرضية وتعتمد عليها بعض البلدان المتقدمة مثل فرنسا اعتمادا رئيسيا حيث تمثل الكهرباء النووية ٧٦٪ من اجمالي الطاقة الكهربية المولدة، أما في كوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين وهي من الدول النامية فتمثل الكهرباء النووية فيها ٣٦٪ و٢٩٪ و١٢٪ على التوالي.

تمثل هذه الحقائق أهمية خاصة لمصر على ضوء تزايد الطلب على كل من الكهرباء ومياه الشرب، حيث تشير التقديرات المتواضعة إلى أن مصر سوف تحتاج عام ٢٠١٧ لمضاعفة القدرة المركبة لتوليد الكهرباء لتصبح ٢٥ مليون كيلوات وسيتضاعف الطلب على مياه الشرب ليصل إلى ٦ مليارات متر مكعب في السنة مما سيؤدي إلى زيادة اعتماد مصر على تكنولوجيا إزالة الملوحة وهي تكنولوجيا كثيفة الاستهلاك للطاقة، وذلك دون الأخذ في الاعتبار مشروع توشكي الذي سيحول ١٠٪ من إيراد النيل إلى قناة الشيخ زايد مما سينتج عنه نقص الكهرباء المولدة من السد العالي بنفس النسبة إضافة إلى احتياجات الكهرباء للمضخات العملاقة التي سترفع المياه من بحيرة ناصر إلى قناة الشيخ زايد وذلك في الوقت الذي تشير فيه الاحصاءات المنشورة إلى أن احتياطيات مصر من البترول والغاز الطبيعي طبقا للاكتشافات الحالية تكفي مصر لمدة ١٥ عاما و٥٠ عاما على التوالي.

ورغم وجود امكانات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلا أنها لاتزال غير اقتصادية ولا توفر الطاقة الكهربية طوال الوقت، ولا نظن أن المستهلك المصري أو أي مستهلك آخر في العالم سيقبل فاتورة شهرية للكهرباء تزيد ثلاثة أو أربعة أمثال ما يدفعه حاليا، ولهذا فإن المحطات النووية هي البديل الوحيد من مصادر الطاقة غير التقليدية الذي اثبت جدواه من الناحية الفنية والاقتصادية والبيئية عبر اكثر من ٤٠ عاما من التشغيل.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد منير مجاهد
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	٤٠٦٤٩
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

لقد أن الأوان لتخرج مصر برنامجها لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر باستخدام المحطات النووية من حالة الجمود والشلل التي يعانيها منذ منتصف الثمانينات وأن نلحق بمن سبقونا بعد أن كنا روادا لهم، ومن المهم أن يبدأ البرنامج النووى المصرى بالتزام حكومي وتأييد شعبى راسخ ومستمر ولتحقيق هذا فإننا نقترح الخطوتين التاليتين:

١ - عقد مؤتمر برئاسة السيد رئيس الجمهورية - على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى بداية تولى سيادته لمنصبه - يشارك فيه العلماء والخبراء المصريون العاملون فى جميع الهيئات النووية فى مصر بالاضافة لمجموعة من العلماء والخبراء المصريين الذين اضطروا للهجرة إلى البلدان المتقدمة بسبب توقف البرنامج النووى المصرى خاصة من الذين يعملون منهم فى تشغيل وصيانة المحطات النووية وفى أجهزة الرقابة على أمن المفاعلات النووية وفى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث مستقبل البرنامج النووى المصرى ولوضع جميع الحقائق المتعلقة بالوضع الراهن لتكنولوجيا واقتصاديات وأمان المحطات النووية أمام السيد رئيس الجمهورية مباشرة ودون وسطاء.

٢ - طرح موضوع إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر للنقاش الشعبى العام فى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لمدة عام، على أن يشارك فيه إلى جانب العلماء المتخصصين - المفكرون وأصحاب الرأى من السياسيين الممثلين للأحزاب المختلفة وأعضاء مجلسى الشعب والشورى بالإضافة لممثلى المنظمات الاهلية وأساتذة الجامعات، المؤيدون منهم والمعارضون. وبعد أن تتضح للشعب كل أبعاد الصورة تتم الدعوة لاستفتاء عام حول الموافقة من عدمه على إنشاء محطات نووية في مصر.

يجب أن نبدأ وأن نكف عن الحركة في مكاننا بينما ينطلق الآخرون محلقين فى آفاق القرن الحادى والعشرين وقد تكون هذه البداية متأخرة كثيرا إلا أنه كما يقول المثل الانجليزى «من الأفضل أن تبدأ متأخرا عن ألا تبدأ على الاطلاق»



الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العــــــدد :	١٣٢١٧
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

حوار حول الرادع النووي المصري

■ ظهرت قضية الرادع النووي المصري، مجدداً، على أجندة الحوار المصري العام في اعقاب التفجيرات النووية الهندية والباكستانية. إذ أثار الرد النووي الباكستاني على التفجير النووي الهندي سؤالاً عما يمكن ان تفعله مصر اذا سلكت اسرائيل مسلكاً مشابهاً للسلوك الهندي وقامت بتفجير نووي او أشهرت امتلاكها للقنبلة النووية. بعبارة أخرى، هل نحن مستعدون لمواجهة الاحتمال بمقدار ما كانت باكستان مستعدة لمواجهته؟ وفي هذا السياق أثار بعض المثقفين رأياً مؤداه ان مصر ليس امامها بديل نووي لأنها جزء من اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية، واتفاقية اعلان افريقيا كمنطقة خالية من الاسلحة النووية. ومع تاكيد هذا الفريق اهمية السلاح النووي، إلا انه يعتبر ان التزامات مصر القانونية تقف حائلا امام سعيها الى امتلاكه.

لكن الملفت ان فريقاً آخر من المثقفين قدم وجهة نظر اخرى مؤداها انه ضد امتلاك السلاح النووي من حيث المبدأ، اي حتى لو لم تكن مصر ملتزمة قانونياً بعدم امتلاكه. وقدم هذا الفريق من المثقفين مبررات لوجهة نظره ليس لها اساس في التحليل الاستراتيجي. إذ رفض مفهوم توازن الرعب، وسماه بعضهم بشكل لا يخلو من التهكم «توازن الرعب الوردي».

لعل اول البراهين التي قدمها هؤلاء هي ان مصر لا تمتلك الموارد اللازمة للدخول في العصر النووي، وان الموارد المحدودة المتاحة ينبغي ان توجه الى التنمية الاقتصادية، فإذا تحققت هذه الاهداف فإننا نكون الحقنا هزيمة حضارية باسرائيل. واشار هؤلاء الى أن التكلفة المطلوبة لن تقل عن «عشرات عدة من بلايين الدولارات» وأن مصر ينبغي ان توفر بليوني دولار سنوياً لفترة طويلة، وهذا يعني التضحية بالتنمية. هكذا وضع هؤلاء البديل النووي في مواجهة البديل التنموي، وهي حجة في حاجة الى مناقشة. لان امتلاك التكنولوجيا النووية هو جزء من عملية التنمية التكنولوجية، التي هي بدورها جزء من عملية التنمية، ونحن نعلم ان الدول التي حققت مستوى عالياً من التطور التكنولوجي كانت حريصة على ان تكون التكنولوجيا النووية جزءاً من هذا التطور، وان هذه الدول قادرة إذا أرادت ان تطور البديل العسكري النووي، ولكنها تمتنع عن ذلك كجزء من تحالفاتها او التزاماتها الدولية. ولعل من المهم ان نذكر ان اليابان، التي يضرب البعض المثال بها على الدولة التي ركزت على التنمية الاقتصادية تاركة سباق التسلح للآخرين، لديها تكنولوجيا نووية متقدمة وقادرة على امتلاك السلاح النووي في اي وقت اذا اتخذت قراراً بذلك. ولا اعرف الاساس الذي بني عليه تقدير كلفة البديل النووي، ولكننا نعلم ان مصر تمتلك الكفاءات العلمية القادرة على تطوير هذا البديل، وكانت مصر تخصص منذ سنة ١٩٧٥ خمسمئة مليون دولار من عائدات البترول لشراء المفاعلات النووية، واستمر ذلك حتى منتصف الثمانينات. فالمشكلة اذن لم تكن مشكلة الموارد البشرية أو المالية. بالعكس، إن ايقاف البرنامج النووي المصري ادى الى بعثرة واهدار الكفاءات العلمية المصرية في المجال النووي، وتخلف مصر في المجال نفسه، في الوقت نفسه استطاعت دول اخرى اقل في المستوى الاقتصادي من مصر ان تسبقها في هذا الميدان.

ومن ثم، فإن البديل النووي والتنمية الاقتصادية ليسا بديلين متناقضين، بل إن استقراء خبرة الآخرين يؤكد انهما وجهان لعملة واحدة. فهل ادى تطوير الصين للتكنولوجيا والقدرة العسكرية النووية الى تخلفها، ام انه انتج آثاراً ايجابية في مجمل التطور التكنولوجي الصيني، ونقل الصين الى مصاف الدول الكبرى.

لكن معارضي امتلاك مصر السلاح النووي يشيرون الى مثال الاتحاد السوفياتي الذي سقط من داخله رغم امتلاكه القنابل النووية، وهذا صحيح تماماً. ولكن من غير الصحيح ان السقوط السوفياتي كان ناشئاً عن امتلاك الاتحاد السوفياتي للقدرة النووية، بل كان بسبب النموذج التنموي القائم على ملكية الدولة لادوات الانتاج والتسلطية السياسية، وبسبب التدخلات الخارجية. ولكن القدرة النووية السوفاتية نجحت في منع نشوب حرب عالمية ثالثة كان يمكن ان تحدث لو لم تكن هناك قنبلة نووية سوفياتية، وكان من الممكن تماماً ان تستخدم الولايات المتحدة اسلحتها النووية ضد الاتحاد السوفياتي في عهد الحرب الباردة تماماً كما استخدمتها ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها كانت تعلم ان اليابان لا تمتلك سلاحاً نووياً. ويقودنا ذلك الى تاكيد معارضي تطوير الرادع النووي المصري انهم سيظلون على موقفهم حتى لو تم تمويل هذا الرادع من مصادر عربية. بعبارة اخرى اذا تم حل معضلة التناقض بين التنمية والبديل النووي فإنهم سيبقون على معارضتهم البديل النووي، ومن ثم، تسقط حجة التنمية ونجد انفسنا امام حجة اخرى هي ان السلاح النووي «يهدد الاستقرار ولا تغطية نهائية له»، مضيفين الى ذلك الخوف من «ضربة وقائية اسرائيلية» على مواقع يعتقد انها تحوي اسلحة نووية. وأي دارس للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية يعرف ان العكس هو الصحيح. فالتوازن النووي هو الذي حقق الاستقرار طوال عصر الحرب الباردة، كما انه ليس صحيحاً ان هذا التوازن لا نهاية له، لانه بمجرد امتلاك كل من الدولتين للمقدرة على توجيه ضربة ثانية مضادة فاعلة يستقر التوازن، وإذا كانت اسرائيل ستوجه ضربة وقائية الى مواقع نووية محتملة، فانها ستوجهها يقيناً الى اي مواقع يشتبه في انها تشكل تهديداً استراتيجياً للتفوق العسكري الاسرائيلي. ومن ثم، فالخوف ليس فقط على المواقع النووية، ولكن على اي محاولة لإحداث توازن استراتيجي حقيقي. وهذا ما يقودنا الى صلب القضية وهو التوازن الاستراتيجي. فمعارضو امتلاك السلاح النووي يدافعون في الواقع عن مدرسة تدعو

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العـــدد :	١٣٢١٧
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

الى التخلي عن بناء توازن استراتيجي مع اسرائيل، وتقلل من شأن التفوق العسكري الاسرائيلي.

ولا تخفف من ذلك دعوتهم الى تحسين جذري في انظمة التسليح التقليدية وفوق التقليدية. فهذه الانظمة لا يمكن ان تكون عاملاً موازناً كافياً للترسانة النووية الاسرائيلية وشبكة صواريخها بعيدة المدى، مهما احسن تطويرها. وحتى في هذه الحال فإنهم يعلمون مدى الضغوط الغربية التي تمارس حالياً لكي توقع مصر على اتفاقية تدمير الاسلحة الكيميائية واتفاقية تدمير الاسلحة البيولوجية واسلحة فوق تقليدية، من دون ان يرتبط ذلك بتوقيع اسرائيل على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية.

ومن المدهش ان يبني هؤلاء اعتراضهم على ان الرادع الناشئ عن امتلاك متبادل للسلاح النووي يؤدي الى تثبيت الوضع الراهن، بينما نسعى الى تغييره. فهذا الردع كفيل بوقف الاطماع التوسعية الصهيونية، وكسر الغطرسة السياسية الاسرائيلية التي استفحلت في ظل عدم التوازن وعدم وجود الرادع القوي. كما انه كفيل بإحداث تحولات في النخبة الاسرائيلية والرأي العام الاسرائيلي في اتجاه التفاوض الحقيقي مع الأطراف العربية، وليس املاء الشروط كما يحدث حاليا، ولا يمنع هذا الرادع من حدوث مجموعة من التحولات في الارض المحتلة «كالانتفاضة» التي تجبر اسرائيل على التخلي عن الارض المحتلة، تماماً كما ان التوازن النووي الاميركي السوفياتي لم يمنع من حدوث تحولات في اوروبا الشرقية في اتجاه خروج الاتحاد السوفياتي منها. الردع المتبادل، اذن، كفيل بوقف العدوانية الاحادية، ولا يمنع من تحولات تؤدي الى تغيير الوضع الراهن. بالعكس، إن عدم التوازن وافتقاد الرادع هو الذي يؤدي الى تثبيت الوضع الراهن بل الى تدهوره ضد مصلحة الاطراف العربية. فما الذي يمنع اسرائيل من الاستمرار في الاستيطان، بل من اعلان حرب جديدة حين تشعر انها قادرة على كسب تلك الحرب، وما الذي يمنع اسرائيل من استعمال السلاح النووي او التهديد باستعماله اذا لم تكن تشعر دائماً بأن هناك رادعاً مماثلاً. من المعلوم ان اسرائيل كانت على وشك استعمال السلاح النووي في حرب ١٩٧٣، لولا تدخل الولايات المتحدة بالامدادات العسكرية الثقيلة، وهو الذي دعا مصر بعد هذه الحرب الى بدء برنامجها النووي. وفي ظل التوازن النووي الاميركي - السوفياتي امكن التوصل الى اتفاقات لخفض الأسلحة النووية، لكن منتقدي امتلاك مصر للسلاح النووي يرون انه مع الاقلاع تماماً عن فكرة السباق النووي، فإنه يجب مواصلة الضغط على اسرائيل لاخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل. ولعلي اوجه إلى هؤلاء سؤالاً: ما الذي يرغم اسرائيل على الاستجابة لهذا الضغط؟ الامثلة معروفة للدول التي نُزعت سلاحها النووي هي الدول المهزومة عسكريا او المنهارة اقتصادياً (العراق بعد حرب الخليج الثانية أو بعض دول الكومنولث في اعقاب الانهيار السوفياتي) واسرائيل لا تنتمي الى اي من هاتين الفئتين، فهل يتصور هؤلاء حقيقة ان اسرائيل ستقبل نزع سلاحها النووي عن طريق الضغط السياسي العربي؟

كل ذلك لا يعني أننا ندعو الى التخلي فوراً عن التزاماتنا القانونية التي كبلنا انفسنا بها بارادتنا والشروع فوراً في التحضير للبديل النووي. فمثل هذه المواقف يتسم بدرجة عالية من اللا مسؤولية، لكننا نرفض ان نستبعد البديل النووي من حيث المبدأ، وندعو الى دخول مصر في عصر التكنولوجيا النووية، وهو امر تسمح به اتفاقية منع الانتشار النووي، والى اعادة بناء جيل الكفاءات النووية المصرية بحيث تكون مصر قادرة على تطوير المقدرة العسكرية النووية اذا ما استجدت الظروف التي تدعو الى ذلك. وقد علمتنا الحكمة التقليدية انه حينما يتعلق الامر بالامن القومي فلا شيء يمكن استبعاده «على الاطلاق» او من حيث المبدأ.

* كاتب مصري، مدير المركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	غادة الشرقاوى
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	٤١١٨٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

مبارك ومبادرة نزع أسلحة الدمار فى الشرق الأوسط

جهود الدبلوماسية المصرية كشفت السرية عن برنامج إسرائيل النووى

أعلن الرئيس حسنى مبارك خلال زيارته الرسمية لمدينة بغداد فى شهر أبريل عام ١٩٩٠، مبادرته التاريخية لنزع أسلحة الدمار من منطقة الشرق الأوسط ، وقد لقى اقتراح الرئيس تأييدا وترحيبا دوليا واسعا، ونظمت فى ذلك الوقت العديد من اللجان والمؤتمرات العالمية لمتابعة سبل تنفيذ الاقتراح.

والهدف من هذه الدعوة هو فى المقام الأول الوصول بالمنطقة إلى السلام والأمن الدوليين. هذا بالإضافة إلى إدراك القيادة المصرية الرشيدة أن السلام الكامل لا يتحقق فى منطقة الشرق الأوسط الا بنزع جميع أسلحة الدمار الشامل.

وعكست ردود الفعل الدولية للاقتراح المصرى- حيث أيدته ثلاث دول كبرى هى روسيا وبريطانيا والصين وكل الدول العربية وعدد كبير من الدول الأوروبية- مدى مصداقية المواقف المصرية والتزامها باعلاء راية الشروعية الدولية والابتعاد عن المزايدات الرخيصة والمصطنعة. كما تعكس الاصرار المصرى على تجنيب المنطقة ويلات الحرب والمآسى الإنسانية العميقة التى تنتج عن استخدام أسلحة الدمار، بغض النظر عن النتائج النهائية للنصر والهزيمة.

والاقتراح المصرى يشمل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويتضمن طريقا سهلا وبسيطا لضمان الحماية والرعاية للوجود الإنسانى والبشرى فى منطقة الشرق الأوسط بمختلف دوله وقومياته ودياناته ومذاهبه.

أهمية المبادرة المصرية التى طرحها مبارك

لقد وضع الاقتراح المصرى المجتمع الدولى أمام مسئولياته وظهرت أهميته وخاصة بعد أن أثبتت الاحداث والتطورات أهمية منطقة الشرق الأوسط وخطورة ترك المشاكل المزمنة فيها دون حل. كما ظهر بعد نظر القيادة المصرية فى الدعوة إلى مثل هذه المبادرة بعد أن ثبت بما لا يدع مجالا للشك فى السنوات التى تلت الاقتراح أن إسرائيل تمتلك الرادع النووى بالفعل. ومن هنا تكتسب المبادرة التى اقترنت بإسم الرئيس مبارك أهمية خاصة من منطلق انها تعفى دول الشرق الأوسط من البحث عن امتلاك الرادع النووى ردا على امتلاك إسرائيل له، أو امتلاك رادع فوق تقليدى على الأقل، وأن يستبدل بذلك التوصل إلى اسلوب لمعالجة المشاكل الأمنية التى تهدد دول المنطقة كلها.

وفى سبيل الوصول لذلك تسعى مصر من خلال مبادرتها إلى:

١- إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٢- ايجاد صيغة تربط بين حظر الأسلحة النووية وحظر الأسلحة الكيمائية.

٣- معالجة مشكلة انتشار الصواريخ الباليستية أرض- أرض بأسلوب المراحل الزمنية التى تبدأ بتجميد برامج الانتاج وبرامج التطوير ثم خفض المخزون تدريجيا.

ويعتبر هذا الأسلوب هو نفس الأسلوب الذى اتبع كله أو جزء منه فى مناطق أخرى من العالم لتحقيق نفس الهدف.

ويمكن دحض الادعاءات القائلة بأن نزع أسلحة الدمار من منطقة الشرق الأوسط ستؤثر على توازن القوى فيها وذلك بمراعاة الاعتبارات الآتية:

١- معالجة المشكلة بصورة متكاملة.

٢- عدم قصر الالتزام على أطراف معينة دون أطراف أخرى.

٣- يجب أن يشمل الالتزام جميع أسلحة الدمار الشامل (نووية-كيميائية-بيولوجية).

ومنذ أن أعلن الرئيس مبارك مبادرته عام ١٩٩٠ والدبلوماسية المصرية لا تدخر جهدا فى السعي إلى تحقيق هذا الهدف. فى الوقت الذى لاتزال فيه إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووى التى دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٧٠ . ومن المعروف أن هذه المعاهدة تحظي بأكبر قدر من القبول والاتفاق على المستوى العالمى إذ تشمل قائمة الدول المنضمة إليها .

مبررات الرفض المصرى للتمديد اللانهائى للمعاهدة

أدى انضمام معظم الدول العربية إلى المعاهدة وعدم انضمام إسرائيل إليها، إلى انفراد إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية بالغة الضخامة والخطورة تحت سمع وبصر الدول المالكة للسلاح النووى. وكان عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة واتباعها سياسة انكار امتلاك السلاح النووي من أهم العوامل التى اسهمت فى ظهور خلافات حادة خلال مؤتمر التمديد اللانهائى للمعاهدة عام ١٩٩٥.

وبينما تعتبر إسرائيل أن فكرة اعترافها الصريح بامتلاكها للسلاح النووى تعد فكرة غير ملائمة فإنها تتحدث فى الوقت ذاته عن توسيع نطاق المناقشات بينها وبين العرب ليس من أجل إزالة هذه الترسانة ولكن من أجل تشكيل مزيد من القبول بها وذلك فى مقابل عدم نموها.

وقبل انعقاد مؤتمر التمديد اللانهائى كان القلق قد تصاعد خلال عام ١٩٩٤ من جراء التوسع المذهل فى الترسانة النووية الإسرائيلية ليس فى الدول العربية فحسب بل أيضا بين صفوف الإسرائيليين أنفسهم من دعاة السلام .

ومع دخول إسرائيل فى عملية السلام مع الدول العربية فإنه لا يمكن أن تتجاهل الدول العربية وجود الترسانة النووية الإسرائيلية. كما لا يمكن للقيادات العربية أن تتعامل مع قضية السلاح النووي الإسرائيلى على أنها قضية هامشية او أن تقبل بالمساعى الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على سلاحها النووى. بالإضافة إلى أن ذ لك يتناقض مع روح السلام التى بدأت تسود المنطقة،فإنه يسبب أيضا خللا بالغا فى التوازن يمكن أن يكون سببا فى إغراء إسرائيل فى المستقبل بالإقدام على مهاجمة الدول العربية وابتزازها بالسلاح النووى الإسرائيلى.

وكل هذه الأسباب وغيرها بررت الإصرار المصرى على أن يكون مؤتمر المراجعة والتجديد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذى عقد فى أبريل عام ١٩٩٥ بمثابة وقفة مع قضية الترسانة الإسرائيلية.

وتتلخص ملامح الموقف العربى الذى تزعمته مصر خلال مؤتمر التمديد اللانهائى للمعاهدة فى أبريل عام ١٩٩٥ فيما يأتى:

- المطالبة بضرورة تطوير المعاهدة لكى تصبح معاهدة تحريم شامل للأسلحة النووية.
- المطالبة بتوفير ضمانات أمن شاملة وفعالة للدول غير النووية.
- المطالبة بضمان حق الدول غير النووية فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- المطالبة باتخاذ الاجراءات العملية لتشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وبصفة خاصة فى الشرق الأوسط، وهو المبدأ الاساسى الذى تقوم عليه مبادرة مبارك.
- المطالبة بضرورة قيام الدول المالكة للأسلحة النووية بتأكيد التزامها نحو التخلص من الأسلحة النووية وفق خطة وبرنامج زمنى محدد متفق عليه.

الموضوع الرئيسي : المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال : غادة الشرقاوى
الموضوع الفرعي : موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد : ٤١١٨٤
المصـــــدر : الاهرام	تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

معركة الدبلوماسية المصرية خلال مؤتمر التمديد اللانهائي

كانت المعركة السياسية الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية قد انتهت في مايو ٩٥ بموافقة أغلبية دول العالم على التمديد اللانهائي للاتفاقية. ونجحت الولايات المتحدة في تأمين الأغلبية المطلوبة بعد أن مارست ضغوطا مكثفة على كل الدول التي أبدت اعتراضا على التمديد اللانهائي وأحبطت اقتراح لعدد من الدول النامية يقضي بتجديد المعاهدة لفترة ٢٥ عاما تتم مراجعة المعاهدة بعدها. ولم يقتصر النجاح الأمريكي على ذلك وإنما امتد ليحمي إسرائيل من استصدار قرار يلزمها بالانضمام إلى المعاهدة.

وكان موقف مصر خلال المؤتمر واضحا وثابتا حتى النهاية ولم تخضع للضغوط الدولية ورفضت التوقيع على التمديد اللانهائي للمعاهدة وتضامنت معها كل الدول العربية مما كسر فكرة توافق الآراء التي كانت تريدها الدول الكبرى.

كما أدى الموقف المصري الشجاع إلى كشف السرية عن البرنامج النووي الإسرائيلي. وموقف مصر من هذا المؤتمر لم يأت من فراغ ولكنه جزء من عملية أكبر وهي وضع مبادرة مبارك في حيز التنفيذ وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ووضع البرنامج النووي الإسرائيلي في إطار معروف وتحت الإشراف الدولي حتى يصبح ممكنا مناقشة موضوعات الأمن الإقليمي في إطار من المساواة والتوازن.

وكان قرار المد اللانهائي قد قدم خلال المؤتمر باسم ١٠٠ دولة ليس من بينها مصر، التي أعلنت منذ البداية موقفها بصراحة وهو أنها لن توافق على المد اللانهائي الا بعد توقيع إسرائيل على المعاهدة. وفي هذا الاطار تبلور موقف عربي جماعي وإيجابي، وفي نفس الوقت أكدت مصر استمرارها في تطبيق المعاهدة خاصة أن القرار الصادر ملزم لكل الدول الموقعة على المعاهدة.

وأعلنت مصر من خلال المؤتمر أنها ستلجأ إلى مجلس الأمن الدولي لطرح قضية البرنامج النووي الإسرائيلي غير المعلن باعتباره يشكل تهديدا للأمن القومي المصري والعربي. وأنها ستطالب مجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسئولياته لاخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وبالفعل تم طرح البرنامج النووي الإسرائيلي على ساحة المفاوضات متعددة الأطراف يوم ١١ مايو عام ١٩٩٥.

ولا شك أن الموقف المصري من المعاهدة النووية لم يكن موقفا انفعاليا أو استعراضيا أو دعائيا وإنما كان مؤسسا على دراسة متأنية تمت بداية باصدار قرار من الرئيس مبارك بتشكيل مجموعة عمل استشارية لبحث المعاهدة النووية وصياغة الموقف المصري بموضوعية وصدق بما يتفق مع مبادىء العدالة والمساواة. ثم كان التحرك الدبلوماسي المكثف من خلال وزارة الخارجية مع مختلف الدوائر العربية والإفريقية ودول عدم الانحياز والعديد من دول العالم.

مكاسب الدبلوماسية المصرية من هذه التجربة

أولا: التركيز على الموقف الإسرائيلي المتعنت في رفضه للانضمام والتوقيع على المعاهدة.

ثانيا: إبراز مخاطر استثناء إسرائيل من المعاهدة مما يشكل تهديدا للأمن القومي والإقليمي ويعمل علي زيادة سباق التسلح في الشرق الأوسط ويهدد مسيرة السلام بالنسبة للدول النووية الموقعة على المعاهدة.

ثالثا: إبراز استقلال القرار المصري وعدم تبعيته لأي قوى أو مؤثرات خارجية وهو برهان جديد يؤكد أن القرار المصري ينبع دائما من الإرادة المصرية ويستمد من اعتبارات الصالح الوطني والقومي والعربي دون أدنى تبعية.

رابعا: وضع مجلس الأمن أمام مسئولياته لحفظ الأمن والاستقرار من خلال العمل علي دفع إسرائيل للامتثال للشرعية الدولية، وأن تخضع منشآتها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثم توالت بعد ذلك الجهود الدبلوماسية من أجل تحريك مبادرة مبارك حيث اجتمعت اللجنة الفنية المكلفة بمتابعة مشروع الاتفاقية العربية لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نهاية عام ٩٥، ثم طالبت مصر في فبراير عام ٩٦ بانشاء لجنة خاصة لنزع السلاح النووي وبدء مفاوضات تستهدف إزالة جميع الأسلحة النووية في اطار زمني محدد على أن تبدأ اللجنة أعمالها فور توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سبتمبر من نفس العام وهي المعاهدة التي وقعتها مصر.

وقد اختيرت مصر في نفس العام كمركز عالمي ضمن عدة مراكز لمراقبة تنفيذ اتفاقية حظر التجارب النووية بعد الانتهاء منها.

المعاهدة الإفريقية أكبر مؤشر على نجاح جهود مبارك

ثم جاء الحدث الذي توج جهود الرئيس مبارك حيث تم يوم ١١ أبريل عام ١٩٩٦ بالقاهرة مراسم توقيع الاتفاقية الخاصة باخلاء إفريقيا من الأسلحة النووية وجعلها منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار (وهي المعاهدة المعروفة باسم معاهدة بليندابا) . وقد وقعت المعاهدة ٤٢ دولة إفريقية.

وقد دعا الرئيس مبارك في خطابه في افتتاح المؤتمر بالقاهرة الذي حضره وفود الدول الإفريقية، وممثلو الدول النووية الخمس وممثلون للمنظمات الدولية المعنية - إلى ادخال المعاهدة حيز التنفيذ، وحث جميع دول الشرق الأوسط على اتخاذ خطوة مماثلة حتي تحمي المنطقة من مخاطر هذه الأسلحة الفتاكة وحتى تحمى إفريقيا من تداعيات وجود مثل هذه المخاطر في مناطق مجاورة.

ودعا الرئيس المجتمع الدولي وعلى رأسه الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تشجيع إقامة مناطق منزوعة السلاح النووي وإلى تقديم ضمانات للدول التي تنضم إلى معاهدات اقامة هذه المناطق بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو تهديدها بهذه الأسلحة وعدم السماح لأي طرف أخر بالقيام بذلك.

وفور انتهاء مراسم التوقيع أصدرت الدول الإفريقية الموقعة «إعلان القاهرة» الذي دعا إلى التصديق على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن وناشد الدول الحائزة الأسلحة النووية والدول المعنية الأخرى التوقيع والتصديق على البروتوكولات الملحقة بالمعاهدة. كما دعا إعلان القاهرة كذلك إلى إقامة مناطق مماثلة منزوعة السلاح النووي خاصة تلك التي يسودها التوتر مثل الشرق الأوسط.

ولم تتوان مصر عن طرح مبادرتها في كل المناسبات العالمية وأمام مختلف المحافل الدولية، حيث جددت الدعوة في يناير عام ١٩٩٦ خلال المؤتمر الدولي لنزع السلاح الذي عقد بمدينة جنيف السويسرية. ونجحت الجهود المصرية عام ٩٨ باستصدار قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانشاء ورش عمل كخطوة أولي لبحث سبل تنفيذ المبادرة..

وقد حرص الرئيس مبارك على التأكيد أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة أن موقف مصر من المعاهدة النووية نابع من الموضوعية والفهم، وأنه كان هناك ما يعطى إسرائيل بعض الأسباب التي تبني عليها عدم انضمامها لهذه المعاهدة لأنه لم يكن هناك سلام. ولكن بعد السلام مع مصر المستمر منذ أكثر من ٢٠ عاما وبعد ما تحقق من تقدم على صعيد المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وتوقيع اتفاقية السلام مع الأردن فإنه أصبح من اللازم أن تنضم إسرائيل للمعاهدة حتى لا يكون التعاون في المنطقة خلال الفترة القادمة تحت مظلة يوجد بها أي نوع من أنواع التهديد.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عبد العال
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العدد :	١٦٠٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

مصر واسرار صراع التسلح

رفض التوقيع على اتفاقية الاسلحة الكيماوية عام ٩٣ يتسق مع اعتبارات الامن القومي المصري

دبلوماسية مصر في الأمم المتحدة صورة اشعة لشواغلها الامنية

استرشدت الدبلوماسية المصرية في قضايا الانتشار النووي بالرؤية المتكاملة للرئيس مبارك تجاه هذه القضايا، والتي تستند الى التأييد والتشجيع المصري التام لأية جهود لنزع الأسلحة النووية، مع إلقاء الجانب الأكبر من المسئولية في هذا الشأن على عاتق الدول الكبرى المالكة لهذه الأسلحة في إنجاح المفاوضات المعنية بها، وصولا الى القضاء التدريجي عليها وعلى إمكانية وقوع حرب نووية، على أن تنعكس هذه الانجازات على أمن دول العالم الثالث ورخاء شعوبها من خلال تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل في كل مكان من أرجاء العالم المختلفة. ولكن مع ملاحظة أن الرئيس مبارك مال، منذ أوائل التسعينات بسبب التحولات الفجائية التي طرأت على البيئة الأمنية والسياسية الإقليمية لمصر، إلى الربط فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذه الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي وضح بجلاء في رفض الرئيس توقيع مصر على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية التي تم التوقيع عليها في يناير ١٩٩٣ مالم توقع اسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك رغم توقيع اسرائيل على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية لإحراج الموقف المصري والعربي على الصعيد العالمي.

لم تفتأ الدبلوماسية المصرية خلال مناقشات الأمم المتحدة لهذه القضايا تطالب بوجوب التقيد بالأولويات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والمنعقدة في عام ١٩٧٨، والتي نصت على اعطاء الأولوية الأولى لنزع السلاح النووي باعتباره السلاح الاكثر خطراً على الجنس البشري والحضارة الإنسانية، وصولا الى تحقيق الهدف النهائي والمتمثل في القضاء على التهديد الذي يشكله وجود ذلك السلاح. وقد اكدت الدبلوماسية المصرية في هذا الشأن عدة حقائق مهمة، وهي:

● أن انتهاء الحرب الباردة لم يقلل من التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة، خاصة مع وجود برامج نووية متقدمة لدى بعض الدول غير خاضعة للمراقبة الدولية مثل اسرائيل وغيرها وقبل كل هذا فإن افتقار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية للعالمية يجعل من شبح الحرب النووية ظلا مخيما على الساحة العالمية. ولذا فإنه على الرغم مما تتطلبه عملية التنمية بالبلدان النامية من توجيه الموارد اليها، غير أنه مازال على هذه البلدان أن تحافظ على أمنها خاصة أن كثيرا منها يعتقد انه يتعرض لتهديد أكبر من أي وقت مضى.

● تكشف خبرة السنوات الماضية من حياة معاهدة عدم الانتشار النووي منذ توقيعها في عام

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عبد العال
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العـــدد :	١٦٠٩
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

١٩٦٨ عن اخفاقها في تحقيق هدفها الأساسي في نبذ فكرة الأسلحة النووية والقضاء عليها.

● ينبغي أن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية خاصة الدولتين اللتين تمتلكان اكبر ترسانتين نوويتين بمسئوليتها الخاصة في دفع جهود نزع السلاح النووي، حيث لاتضطلع هذه الدول بصورة مرضية بعملية نزع السلاح النووي التي تدعو اليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. لذا فقد طالبت مصر القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (أو وريثته الكبرى روسيا الاتحادية) بإعطاء قوة دفع اكبر لمحادثاتهما في مجال نزع السلاح.

● أن المحادثات الثنائية للقضاء على التهديد المستمر الموجه للعالم كله من جراء المخزونات الحالية من الأسلحة النووية والتحسينات وتأسيسا على ذلك فقد أوضحت مصر خلال مؤتمرات التمديد والاستعراض الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار - بدءا من المؤتمر الأول عام ١٩٧٥ وحتى المؤتمر الخامس والاخير في عام ١٩٩٥ - الطبيعة المتكاملة لنظام عدم الانتشار النووي، وأن معاهدة عدم الانتشار(NPT) لاتعدو أن تكون سوى خطوة ينبغي استكمالها بسلسلة تعاهدية يتحقق معها الحظر الشامل للتجارب النووية أيا كان نوعها أو غرضها، وحظر استعمال الأسلحة النووية، وتعزيز أمن الدول غير الحائزة لها.

وقد عبرت عن هذه الرؤية بجلاء الوثيقة التي قامت مصر بتقديمها في عام ١٩٩٤ مع غيرها من بلدان عدم الانحياز الاعضاء بمؤتمر نزع السلاح الى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنبثقة عن هذا المؤتمر للإعداد لمؤتمر التمديد النهائي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد خلال الفترة ١٨ أبريل - ١٣ مايو ١٩٩٥، والتي طالبت فيها بأن:

● تعيد الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيد التزامها بإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني، مع تحديد موعد لإزالتها بصورة كاملة.

● تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالصكوك الدولية التي تنشئ مناطق خالية من الاسلحة النووية، وأن تنضم الى هذه الصكوك.

● تختم المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الاشمل للتجارب النووية قبل انعقاد المؤتمر.

● تتفق الدول الحائزة للأسلحة النووية على صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الزمنية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قبل انعقاد المؤتمر.

● يعاد تأكيد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأهداف اقتصادية واجتماعية.

● تزال التدابير التقييدية المفروضة من جانب واحد.

وعلى الرغم من أن الرؤية الأمريكية والغربية لنزع السلاح أصبحت هي الرؤية السائدة في نطاق الأمم المتحدة وخارجها، حتى أن أندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي الأسبق أشار في رده على الانتقادات الموجهة من قبل الشيوعيين والقوميين الروس لمعاهدة ستارت الثانية الموقع عليها مع الولايات المتحدة في يناير ١٩٩٣ بدعوى انها تضر بالامن القومي لروسيا الى أن هناك بديلا واحدا للمعاهدة هو استسلام روسيا النووي، أو العودة الى سياسة المواجهة وهو أمر لاتقوى عليه. وقد وضح هذا الامر بجلاء في رفض الدول العضوية بمجلس الأمن بما في ذلك الصين ومعظم الدول الغربية ودول أوربا الشرقية الاعضاء بمؤتمر نزع السلاح للمطالب الواردة بالوثيقة المقدمة من مصر ودول عدم الانحياز في عام ١٩٩٤، حيث أعلنت هذه الدول انها لن تقبل الربط بين تمديد معاهدة عدم الانتشار وإجراء تقديم في المجالات الواردة في هذه الوثيقة، مؤكدة أن الانضمام الى المعاهدة يعتبر شرطا مسبقا لنقل التكنولوجيا المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومع هذا فقد كان لمصر موقفها المشرف من مختلف القضايا ذات الصلة بالانتشار النووي، وأهمها:

● الحظر الشامل للتجارب النووية حيث اعلنت مصر أن إبرام معاهدة شاملة بهذا الشأن يعتبر الخطوة الاولى نحو إرساء أساس للقضاء التام

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عبد العال
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	١٦٠٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

على الخطر المدمر الذى تمثله ترسانات الأسلحة النووية وفى عام ١٩٩٥ اوضح المندوب المصرى الدائم لدى الأمم المتحدة رأى مصر فيما يتعلق ببعض المسائل المتصلة بالمعاهدة المزمع إبرامها بشأن الحظر الاشمل للتجارب النووية وجوهره.

● إن مصر تريدمعاهدة للحظر على التجارب تكون شاملة ويمكن التحقق منها بفعالية.

وقد كان من نتيجة هذه الجهود المصرية بالتنسيق مع بلدان عدم الانحياز فى نطاق الأمم المتحدة وفى نطاق مؤتمر نزع السلاح ، التوصل فى عام ١٩٩٦ الى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

● تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فقد اعلنت مصر مرارا أن الاعلانات الانفرادية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية المتعلقة بضمان أمن الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد هذه الدول، لايمكن أن تفى بالمطالب الحقيقية للشواغل الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إذ أن هذه الاعلانات باستثناء الصين تتسم بالمشروطية والذاتية والجزئية .ولذلك طالبت مصر في عام ١٩٩٠ الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعادة النظر فى مواقفها وإعلاناتها الانفرادية.

● ظلت مصر تكرر انتقاداتها طيلة الفترة محل الدراسة لقرارمجلس الأمن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالضمانات المقدمة من الدول النووية الى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة الذى بات غير كاف لتوفير الضمانات الأمنية اللازمة بنوعيها الإيجابية والسلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأسباب هى:

- يفتقر الى حكم واضح وقاطع من جانب مجلس الامن بأن استخدام الأسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضد دولة غير حائزة للاسلحة النووية يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين.

- يفتقر الى اشتراط محدد من شأنه أن يردع هذا التهديد أو الاستخدام.

- لايتضمن أى التزام بأن المجلس سوف يبدأ باتخاذ تدابير فورية وفعالة استجابة لهذا التهديد أو الاستخدام.

- يفتقر الى تحديد شامل لنطاق المساعدة التى ستقدم.

- أن هذا القرار اتخذ فى عام ١٩٦٨ مع امتناع خمس دول عن التصويت ، ودون مشاركة الصين الشعبية، مما يقلل كثيرا من مصداقيته.

وقد افلحت ضغوط مصر ودول عدم الانحياز فى حمل الدول الدائمة العضوية بمجلس الامن والحائزة للأسلحة النووية على اصدار قرار جديد من مجلس الأمن خلال المؤتمر الاستعراضى الاخير لمعاهدة عدم الانتشار النووى فى عام ١٩٩٥ وهو القرار رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٩٥ الذي وصفته مصر بأنه يقصر عن الوفاء بالتوقعات العامة ويفتقر الى المصداقية والردع ولاقيمة له فى الحماية ، مقترحة فى هذا الخصوص مجموعة من المبادئ الأساسية الضرورية لتعزيز امن الدول الحائز للأسلحة النووية، وهى:

- قراروإضح بأن استخدام الأسلحة النووية او التهديد باستخدامها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

- وضع آلية إنذار من شأنه أن يضمن استجابة مجلس الأمن الى أى هجوم أوالتهديد بشن هجوم بالأسلحة النووية.

- التزام من جانب مجلس الأمن باتخاذ تدابير جماعية فعالة من أجل منع وإزالة التهديدات للسلم ووقف أعمال العدوان أو غيرها من خروقات السلم.

- قضية تيسير تداول التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية ، وفى هذا الشأن اكدت مصر وجود قصور شديد فى التعاون الدولى فى مجال الاستخدام السلمية للتكنولوجيا النووية ونقلها للدول غير النووية الاطراف فى معاهدة عدم الانتشار النووى .

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عبد العال
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي : مصر	رقم العدد :	١٦٠٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

واتساقا مع هذا الموقف المؤيد لقضايا الانتشار النووى، فإن مصر لم توافق فحسب على مشروعات القرارات المتعلقة بتلك القضايا بالأمم المتحدة، وإنما شاركت غيرها من دول عدم الانحياز فى تبنى العديد منها ، مثلما حدث بالنسبة لقضايا الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووى وحظر التجارب النووية، وحظر إلقاء النفايات المشعة، وحظر شن هجمات على المرافق النووية، وتيسير الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية.

وعلى صعيد حظر الاسلحة الكيماوية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الاخرى ، لم تكن مصر غائبة عن هذا المجال ، فعلى الرغم من ان قضية الاسلحة الكيماوية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لم تحظ باهتمام الامم المتحدة إلا منذ أواخر الستينات مع استخدامها من قبل الولايات المتحدة فى الحرب الفيتنامية، غير أن هذه الأسلحة ما لبثت أن فرضت نفسها بشدة على أجندة المنظمة، وبخاصة منذ أوائل الثمانينات، مع انتشارها لدى كثير من بلدان العالم الثالث بل واستخدامها من قبل بعض هذه الدول مثلما حدث فى الحرب العراقية الايرانية.

وتمثل دور مصر منذ البداية لهذه الجهود، ومنها تأييدها لاقتراح الفريق العامل المعنى بالأسلحة الكيماوية التابع للجنة نزع السلاح فى عام ١٩٨١ بتعديل ولايته التفاوضية حتى يتسنى له التفاوض حول النص الفعلى لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، وإعلانها فى ١٩٨٤ بمؤتمر نزع السلاح التزامها بالعمل بنشاط صوب إحراز تقدم ملموس بالنسبة لمنع الأسلحة الكيماوية. بل إن مصر شاركت بفعالية فى صياغة اتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية من خلال رئاستها فى عام ١٩٨٩ للفريق العامل الثانى المعنى بالمسائل القانونية والسياسية التابع للجنة المخصصة المكلفة من قبل مؤتمر نزع السلاح بالتوصل الى ابرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيماوية، بالإضافة الى رئاستها لفريق الخبراء المنشأ وفقا لقرار الجميع العام ٣٧/٤٢ ج ، والمعنى بدراسة زيادة تطوير المبادئ التوجيهية التقنية والاجراءات المتاحة للأمين العام للقيام بالتحقيق الفعال والآنى فى التقارير المتعلقة بامكانية استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والأسلحة التكسينية التى تشكل انتهاكا لبروتوكول جنيف او غيره من قواعد القانون العرفى الدولى، وقدم هذا الفريق تقريره فى عام ١٩٨٩.

قد رفضت مصر الانضمام الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية عند فتح باب التوقيع عليها فى يناير ١٩٩٣ حيث جاء موقفها فى هذا الشأن متسقا مع رؤيتها المتوازنة لاعتبارات امنها القومى، واعتبارات النزع العام والكامل للسلاح. إذ اكدت أهمية أن يأتى التوقيع على هذه الاتفاقية وغيرها من اتفاقيات أسلحة الدمار الاشمل فى إطار عملية نزع متكاملة للسلاح يتحقق معها الالتزام العالمى بجميع الصكوك الدولية المتعلقة بهذه الاسلحة، بما يكفل تحقيق المطالب المشروعة للشواغل الامنية لكافة الدول. مشيرة فى هذا الخصوص الى القدرة النووية والتسليحية الإسرائيلية التى تجعل منها استثناء مكرسا فى إطار نزع السلاح، كما يقيد من حرية دول المنطقة فى الانضمام الى هذه الاتفاقية. ولذلك

فقد كان الوفد المصرى من الذكاء عندما ركز فى معالجته لهذه القضايا على المبادرة المصرية بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل حتى لاتظهر مصر على أنها دولة مناوئة لعملية نزع أسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذى حرصت عليه إسرائيل وحاولت استغلاله بتوقيعها على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية بقصد إحراج الموقف المصرى والعربى.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عبد العال
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى : مصر	رقم العـــــدد :	١٦٠٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

وعلى هذا الإساس فقد جاء السلوك التصويتى لمصر عاكسا لخصوصية الموقف المصرى تجاه هذه القضايا، إذ لم تقم مصر بتبنى مبادرات ذات شأن تجاهها سواء بمفردها، أو بالتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء بالمنظمة. بل إنها تحفظت على بعض مشروعات القرارات الخاصة بهذه القضايا مثلما حدث فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢. فقد تحفظ المندوب المصرى بالامم المتحدة فى عام ١٩٩١ على الفقرة الثامنة من منطوق القرار المعنون «حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية» والذى اعتمدته الجمعية العامة بدون تصويت بوصفه القرار ٣٥/٤٦ ج. وإن كانت ملتزمة بإجراء مفاوضات جادة وبناءة فى اطار مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية تحظر الأسلحة الكيماوية، إلا أنها من وجهة النظر القانونية وكذلك من زاوية الاعتبارات الأمنية ترى أن إصدار اعلانات عن اعتزام الانضمام الى صك قانونى دولى قبل إبرامه ومعرفة شكله ومضمونه النهائيين أمر غير ملزم وبالتالى لا ضرورة له، لافتا النظر الى أن حكومة بلاده تفهم ان تكون هذه الفقرة مقصورة على سوال الدول أن تأخذ هذه المسألة فى اعتبارها، وبذلك لاتمس الحق فى اتخاذ التدابير القانونية اللازمة قبل التوقيع على هذا الصك، ولا الحق فى اتخاذ قرار بشأن الانضمام الى الصك المذكور عند ابرامه. كما اشار فى عام ١٩٩٢ فى تعقيبه على مشروع القرار المعنون «اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة» الذى تم اعتماده بدون تصويت، الى أن مشروع هذا القرار لو كان طرح للتصويت لكانت الدول العربية امتنعت عن التصويت وأن مشاركتها فى توافق الآراء لا ينبغى أن تفهم على أنها مشاركة فى اتخاذ قرار حول هذا الموضوع.

القول ان الموقف المصرى تجاه قضايا نزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى جاء متسقا مع خصوصية الامن القومى بمفهومه الشامل السياسى والاقتصادى والأمنى، وهكذا نجحت الدبلوماسية المصرية بالامم المتحدة في التعبير بجلاء عن الشواغل الأمنية لمصر تجاه هذه القضايا

مصر تنفرد بسيناريو بارز بمحفظة أسلحة نزع الدمار

سيظل البحث عن وسائل وآليات لنزع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية هو الشغل الشاغل للمجتمع الدولى فى المرحلة الراهنة من تطوره. وعلى قدر الآمال والطموحات يجب أن تكون الجهود والخطوات، ولاشك فإن أية إنجازات يمكن تحقيقها فى هذا الصدد. إضافة إلى الانجازات التى تحققت بالفعل. ستتوقف على عوامل كثيرة. لعل من أهمها مدى مصداقية الدول النووية الكبرى فى موقفها من مسألة نزع السلاح.. وتقديم القدوة ومدى التزام الدول الموقعة على اتفاقيات نزع السلاح المختلفة بالتعهدات الواردة فى تلك الاتفاقيات ودور الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة المسئولة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، وباعتبارها المظلة التى تحققت فى ظلها معظم إنجازات نزع السلاح وأخيرا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها المسئولة عن تطبيق برنامج الضمانات النووية الدولى.

الدعوة إلى نزع السلاح من العالم بالقدرة التدميرية الفائقة التى أصبحت تميز أسلحة الدمار الشامل.. وخاصة بعد التطور الرهيب الذى أصاب صناعة الأسلحة بوجه عام. وكان الاتجاه نحو ضبط التسلح أو تنظيمه أو نزعه دائما هو الوجه الآخر لتطور سباق التسلح بين الدول.. وبالتالى أصبح ضبط التسلح إحدى الوظائف الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة منذ نشأتها عقب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥. وكان تركيز الأمم المتحدة على أسلحة الدمار الشامل خصوصا الأسلحة النووية. واضحا منذ البداية. إذ كان أول قرار يصدر عن الجمعية العامة بشأن نزع السلاح ورغم توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٦٨ وإقامة نظام دولى للرقابة والتفتيش على السلاح النووى. استطاعت بعض الدول أن تنأى بنفسها عن أعين المجتمع الدولى وأن تطور قدراتها النووية لتصبح فى عداد الدول النووية بالفعل مع أنها لم تنضم رسميا للنادى النووى. ولم تفلح جهود المجتمع الدولى فى إجبار هذه الدول على الالتزام باتفاقيات نزع السلاح. بل على العكس ساهم المجتمع الدولى بظروفه وأوضاعه المتغيرة فى تسهيل حيازة تلك الدول للأسلحة النووية. وتأتى إسرائيل والهند وباكستان على رأى تلك الدول التى تسمى.. «دول العتبة النووية»، والتى تسببت فى توتر وعدم استقرار المناطق التى تنتمى إليها جغرافيا وتهديد السلم والأمن الدوليين.

إن الصراع الأمريكى ـ السوفيتى فى فترة الحرب الباردة كان له تأثير سلبى على جهود نزع السلاح. حيث اقترن هذا الصراع بسباق محموم للتسلح وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. الأمر الذى جعل العالم كله وليس الدولتان فقط على

الدولى ضغوطا على إسرائيل لإجبارها على التوقيع على تلك المعاهدة ولكن إسرائيل صممت على رفضها ليزداد الموقف فى الشرق الأوسط تأزما وتعقيدا.

فرضت معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية التزامات يتعين على الدول النووية وغير النووية الوفاء والالتزام بها كما اقرت برنامجا للضمانات النووية أوكلت مهمة تنفيذه الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق عقد اتفاقيات مع كل دولة طرف فى المعاهدة على حدة... ولكن تبنت الوكالة فى الأونة الأخيرة سياسيات جديدة لزيادة فعالية وكفاءة برنامج الضمانات النووية الدولية لتحقق طموحات غالبية الشعوب وتجنبها اخطار وشرور اسلحة الدمار الشامل وخاصة النووية.

وتشير الى الانجازات الذى حققه المجتمع الدولى فى يناير ٩٣ والمتمثل فى ابرام اتفاقية باريس لحظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية وتدمير المخزون منها.. وانشاء آلية تنظيمية لتحقيق الاهداف التى ابرمت من اجلها وسميت بـ «منظمة حظر الاسلحة الكيميائية».

وتتمتع مصر بسجل حافل فى مجال نزع السلاح النووى، دافعت فيه عن قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل وطرحت العديد من المبادرات وخاضت مصر ـ ومازالت. معارك طويلة فى سبيل تحقيق حلم إخلاء الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل «النووية ـ البيولوجية ـ الكيميائية».. بعد أن نجحت مع شقيقاتها الافريقيات فى اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.. وذلك فى ١١ أبريل عام ١٩٩٦.

بعد دخول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الى حيز النفاذ بأربع سنوات تقدمت مصر وإيران بمشروع قرار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء منطقة

حافة الهاوية. وأصبح مصير العالم وجهود نزع السلاح مرتبطين بتطورات هذا الصراع صعودا وهبوطا. وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ورثت جمهورية روسيا الاتحادية معظم التركة النووية السوفيتية. وبدأ يحدث تحول فى العقيدة العسكرية لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية نحو الحد من التسلح وتبنى مفاهيم دفاعية للقوة النووية مع الأخذ فى الاعتبار وضع القوى النووية الأخرى فى العالم.

وتؤكد الدراسة ان الخيار النووى. لا يزال يحتل موقعا محوريا فى مفهوم الأمن الاسرائيلى نتيجة الإحساس الإسرائيلى المستمر بعدم الأمن، وهو ما دفعها الى توظيف كل إمكانياتها ومواردها لتحقيق ما تعتقده أو تسميه بالأمن المطلق، ومن هنا حرصت اسرائيل على تطوير قدراتها العسكرية وخصوصا النووية لضمان تفوقها النوعى على الدول العربية ورفض التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المبرمة فى عام ١٩٦٨. وبقائها خارج النظام الدولى للضمانات النووية الذى تقوم بتنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد مارست الحكومة المصرية وكذلك المجتمع

خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط. وقد أقرت الجمعية العامة المشروع بالفعل فى عام ١٩٧٤ والأعوام التالية حتى عام ١٩٨٠.

وفى عام ١٩٧٢ فتحت معاهدة حظر إنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية (BWC) للتوقيع فقامت مصر بالتوقيع عليها فورا.. ولكنها لم تصدق عليها وذلك على الرغم من المساهمة الفعالة لها فى إعداد مسودة المعاهدة والتزامها الواقعى بأحكامها. وكان ذلك الموقف من جانب مصر مرتبطا بوضوح لايخفى على مختلف دول العالم بموقف إسرائيل من معاهدة منع الانتشار النووى ورفضها التوقيع عليها.. وكذلك رفضها التوقيع على معاهدة الأسلحة البيولوجية.

مبادرة الرئيس حسنى مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والتى أعلنها فى ١٨ أبريل عام ١٩٩٠ وتضمنت المبادئ:

ـ ضرورة تحريم أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيماوية فى منطقة الشرق

الموضوع الرئيسى : المعاهدة النووية — اسم كاتب المقال : محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى : موقف العالم العربى – مصر — رقم العدد : ١٢٨٠
المصدر : الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الأوسط.

، تقوم جميع دول المنطقة بدون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن.

، ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم.

وفى يوليو عام ١٩٩١ أعلن السيد وزير الخارجية استعداد مصر للتعامل مع مقترحات نزع السلاح البناءة التى تحقق:

، تطابق كمى وكيفى للقدرات العسكرية لدول المنطقة.

، زيادة الأمن ولكن بمستوى أدنى من التسلح وعن طريق الحوار والترتيبات السياسية بدلاً من قوة السلاح.

، اتفاقات لتحديد التسلح ونزع السلاح تكون خلالها دول المنطقة مسئوليات والتزامات متساوية وملزمة قانوناً فى مجال نزع السلاح بحيث تسرى بمقياس واحد على دول المنطقة فى هذا الصدد.

وقدم السيد وزير الخارجية مقترحات إضافية للإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تضمنت الآتى:

، دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح.. وخاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى إسرائيل.. وكذلك الدول العربية. إلى إيداع إعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن تأييداً واضحًا وغير مشروط لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.. وتعهداً بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف.

، دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأطراف بمعاهدة منع الانتشار النووى لضمان انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى تلك المعاهدة. ووضع منشأتها النووية تحت الإشراف الدولى.

، دعوة دول منطقة الشرق الأوسط التى لاتخضع منشأتها النووية للنظام الدول للضمانات النووية إلى الإعلان عن تعهدها:

، بعدم استخدام أسلحة نووية أو أسلحة كيماوية أو أسلحة بيولوجية.

، بعدم إنتاج أو الحصول على أسلحة نووية.

، بعدم إنتاج أو الحصول على أية مواد نووية صالحة للاستخدام العسكرى.

، بقبول نظام التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع مرافقها النووية.

ثم تزايدت مظاهر التأييد لمبادرة الرئيس مبارك الخاصة بإنشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.. وتمثلت فى إدخال فقرات من تلك المبادرة ضمن أحكام قرارات والبينات الختامية لكثير من مؤتمرات المنظمات الدولية سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى.. وكذلك ضمن كلمات وفود رسمية أمام تلك المؤتمرات الدولية.

وعندما وقعت اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية فى يناير ١٩٩٣ صاغت مصر موقفها من المعاهدة بناء على حقائق ثابتة تتلخص فى:

، أن مصر تؤمن بأن الأسلحة الكيماوية فى شتى صورها تعد من أبشع أدوات الحرب فى ضوء قدرتها وامتداد أثارها بدون تمييز الأمر الذى يفرض على الجميع السعى الحثيث من أجل التخلص النهائى من جميع أشكال هذا السلاح.. وغيره من أسلحة الدمار الشامل.

، ان مصر شاركت بكل جد وإخلاص من أجل بلورة مشروع اتفاقية محكمة متكاملة وشاملة لحظر الأسلحة الكيماوية فى إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف لدعم الأمن والسلم الدوليين وبدافع حرصها على الأمن القومي العربى. سعت لإحكام الإتفاقية لأقصى حد وتدارك الثغرات.

، أن مصر توجهت توجهاً صادقاً لدعم أمن منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى. ومبادرة الرئيس مبارك عام ١٩٩٠ لإخلائه من مختلف أسلحة الدمار الشامل. وطالبت بانضمام جميع دول المنطقة لاتفاقية منع الانتشار النووى.. وإخضاع اسرائيل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .. وضرورة تناول شتي أسلحة الدمار الشامل بمنظور شامل متساو ومتكافئ.

، أن غياب أية خطوة إيجابية من جانب اسرائيل تجاه التعامل مع السلاح النووى.. وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.. واستمرارها فى نهج مواقف مبنية على عقيدة التفوق العسكرى، كل ذلك من شأنه أن يعمق الخلل الأمنى فى المنطقة.. ويضر بالمفاوضات الجارية حول سلام الشرق الأوسط.

، أن مصر على استعداد للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية بقدر تعاون اسرائيل مع معاهدة منع الانتشار النووى.. وإخضاع منشأتها وبرامجها النووية لنظام ضمان الوكالة.

، أن تحرك المجتمع الدولى للضغط على الدول العربية كى تنضم لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية يجب أن يصاحبه تحرك مقابل للضغط على اسرائيل حتى تنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترى مصر أن السلام فى الشرق الأوسط يجب دعمه باتخاذ إجراءات للحد من التسلح توفر شروطاً أساسية ثلاثة وهى:

أولا: تخفيض مستويات التسلح: فقد أثبتت تجارب المنطقة أن ارتفاع مستويات التسلح لدى أية دولة من دولها كماً أو كيفاً لم يشكل رادعاً ولم يوفر أمناً، وإذا كانت هذه التجارب سبباً كافياً فى تقويم السياسات فى هذا المجال.. فإن ما تحقق من إنجازات على طريق السلام، تجعل من الضرورى التساؤل عن الحكمة من تصعيد التسلح، تحت مظلمة السلام.

ثانيها: تحقيق توازن أمني أفضل بين دول المنطقة. فشرق أوسطي جديد ومستقر لا يتحقق إلا إذا رفضت مفاهيم التفوق العسكرى.. واتفق على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، إن استمرار هذه المفاهيم من شأنه أن يهدد الفرصة القائمة بالفعل للوصول إلى شرق أوسط مختلف، لأن أى خلل فى التوازنات الأمنية.. لابد وأن يولد شكوكاً تعود بالمنطقة إلى تنافس وسباق ونزاع ثم صراع فصدام.

ثالثها: أن تتم إجراءات نزع السلاح الإقليمية بالمساواة والشمولية، فإذا كان هناك سعى لإقامة علاقات طبيعية بين الأطراف المختلفة، فيجب مراعاة تساوى إلتزامات دول المنطقة فى مجال الأمن ونزع السلاح، حيث لايمكن القبول بوضع متميز أو استثنائى لطرف دون الأخر، وإلا ظهرت شروخ خطيرة فى الأساس الذى يتم وضعه قد تمتد وتتسع لتوثر فى البنيان كله.

الموضوع الرئيسي :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	موقف العالم العربي – مصر	رقم العـــــدد :	١٢٨٠
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

موقف الطرفين من معاهدة حظر الانتشار النووى

وإسرائيل

●● رفضت إسرائيل عام 1968 التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأشار مندوبها إلى أن بلاده متوسطة في صراع لم يحل بعد، وأنه يتميز بسباق رهيب في الأسلحة التقليدية وانها لاتعرف ما هي المخاطر التى ستواجهها في المستقبل، ومن الطبيعي ان تعطى الأولوية لأمنها ولذلك فإن انضمامها للمعاهدة يمثل تهديدا لأمنها.

●● في اعقاب حرب أكتوبر 1973 عمدت إسرائيل إلى استخدام الغموض في القدرة النووية للابتزاز العسكرى والاقتصادى والسياسى حيث هددت باستخدام الخيار النووى ما لم تصلها المعونات الأمريكية وبالفعل حصلت على 22 ألف طن من الاسلحة والمعدات وكررت ذلك عند استخدام العراق صورايخ «سكود» عام 1990 وحصلت على معونات بلغت قيمتها 2,7 بليون دولار.

●● تتحفظ إسرائيل على المعاهدة بدعوى انها لاتتضمن تعهدا من الدول النووية بأنها لن تستخدم أسلحتها النووية ضد الدول التى لاتملكها، وأيضا لأن المعاهدة تمارس تأثيرا واضحا على الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

●● من مبررات إسرائيل في حيازة الاسلحة النووية ان الدول العربية في حيازتها أسلحة كيماوية وبيولوجية تعد رادعا استراتيجيا له فعاليته مقابل الردع النووى الإسرائيلي، وأن الدول العربية تعتمد على جيوش عاملة دائمة تهدد الأمن الإسرائيلي إذا اتحدت.

●● تمتلك إسرائيل مفاعلين نوويين هما «ناحال سوريك» و«ديمونة»، وتملك 60 صاروخا «أريحا 2» مع «أريحا 1». هذا بالاضافة إلى الغام واجهزة تدمير أخرى، ويقدر اجمالي الأسلحة لدى إسرائيل بنحو 200 سلاح نووى.

الموضوع الرئيسى :	المعاهدة النووية	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	موقف العالم العربى – مصر	رقم العـــــــدد :	١٢٨٠
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

إسرائيل وذريعة الخطر النووى الإيرانى

محمـــود عزمــــى

باحث استراتيجى ورئيس تحرير مجلة الفكر الاستراتيجى العربى

إسرائيل تقول انها مهددة نوويا من قبل إيران، وان موقف إيران التى «تتبع نظاما استبداديا» يبرر رفضها الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية! هذا ما صرح به وزير الخارجية الاسرائيلى «شيمون بيريز» فى ١٩٩٥/٣/٤. واستطرد قائلا: «إننا لانؤمن بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. فقد وقع عليها كل من العراق وايران وكوريا الشمالية. إن الأمر يتطلب ان الدول التى تنضم الى المعاهدة يتعين عليها ان تحترمها». لكن هذا التهديد النووى الايرانى لن يتحقق إلا بعد خمس سنوات، بحكم أن إيران تحتاج «بالتأكيد إلى اكثر من ثلاث أو خمس سنوات للتوصل إلى هذا الهدف» كما قال «ديفيد عفرى» مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، فى مقابلة له نشرتها «معاريف» يوم ١٩٩٥/٢/٢٤.

والولايات المتحدة قلقة، هى الأخرى، من التهديد النووى الايرانى لإسرائيل. فقد اعلنت يوم ٩٥/١/٨، اثر محادثات أجراها «وليام بيرى» وزير الدفاع الامريكى، مع نظيره الاسرائيلى «اسحق رابين» ان لديها هى وإسرائيل «قلقا مشتركا من محاولات ايران امتلاك قدرات نووية». وهى الأخرى ترى أن ايران مازالت فى حاجة إلى سنوات عدة لتطوير قدرة نووية عسكرية.

ولكن: «هناك اشياء عديدة يمكن للايرانيين القيام بها لاختصار المدة، مثل الحصول على مساعدة تكنولوجية او على وقود نووى وربما اسلحة نرية». كما قال «بيرى»، لافتا النظر إلى «المصدر الأكثر وضوحا لهذه المساعدة هو الدول النووية فى الاتحاد السوفيتى سابقا». إلا «بيرى» استدرك قائلا: «لااعتقد ان هناك أى احتمال لأن تصل هذه الاسلحة إلى إيران»!

ثم عاد «بيرى» فى تصريح له يوم ٩٥/١/٩، فقال معلقا على الاتفاق الروسى - الايرانى بخصوص استكمال بناء مفاعل «بوشهر» لتوليد الطاقة الكهربائية الموقع فى ٩٥/١/٨، «نحن لانعتبر ذلك تطورا مقبولا». واستطرد موضحا انه إذا كان من شأن ذلك الاتفاق أن يؤدى الى انتاج ايران اسلحة نووية «سنعارض ذلك بشدة»!

والجدير بالذكر ان المفاعل المشار اليه سيضم ٤ وحدات لانتاج الطاقة الكهربائية، تبلغ الطاقة الاجمالية للثلاث منها ١٨٨٠ ميجاوات، ولم يتفق بعد على طاقة الوحدة الرابعة. وقد بدات روسيا التنفيذ فعلا وسوف ينتهى العمل فى الوحدة الاولى، بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات، عام ٢٠٠٠، وبكلفة تبلغ ٨٠٠ مليون دولار. وهذا المفاعل هو الجزء الرئيسى فى البرنامج النووى الايرانى القديم - الجديد، الذى ثارت من اجله ثائرة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل مؤخرا، والذى سبق للولايات المتحدة ان دعمته وشاركت فيه عام ١٩٧٥، من خلال إنشائها مفاعلا صغيرا للبحوث قرب طهران، وقامت بتوريد اليورانيوم المخصب بدرجة كبيرة إليه آنذاك، الذى بقى منه بعد سقوط الشاه بضعة كيلوجرامات تكفى، وفقا لرواية الكاتب العسكرى الاسرائيلى «رون بن بيشاى» لصنع قنبلة نووية واحدة!

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نشرت مقالا لمراسلها فى تل ابيب يوم ٩٥/١/٥، عشية زيارة «بيرى» المذكورة، ذكرت فيه، نقلا عن مسئولين إسرائيليين وامريكيين، ان ايران قد تكون قادرة على صنع القنبلة النووية خلال خمس سنوات، وأن إسرائيل قد تعمد إلى ضرب المفاعلات الايرانية اذا استمرت طهران فى برنامجها النووى! ولم يجد، آنذاك، «جارى ميلهولين» مدير مشروع ويسكونسين للحد من الاسلحة النووية، اى جديد فى مقال «نيويورك تايمز» وقال معلقا عليه يبدو لى ان المقال يتضمن الكثير من التكهنات. اذ لايقول ان الايرانيين تلقوا أى شئ يمكن استعماله لصنع البلوتونيوم أو اليورانيوم المكثف التخصيب. علما بان ليس لدى الايرانيين الآن قدرات لانتاج المواد المشعة اللازمة لصنع الاسلحة النووية. وليس هناك، على حد علمى، برنامج قائم لبناء منشآت لانتاج الاسلحة النووية خلال خمس سنوات. وما نراه هو دولة ليست لديها القدرة على انتاج الاسلحة النووية، وليس لديها الآن برنامج قائم لبناء المنشآت المذكورة».

ولكن «بيرى» وزير الدفاع الامريكى، اتهم ايران مجددا رغم ذلك، فى تصريح له يوم ٩٥/٣/٢٠ اثناء زيارة له لمنطقة الخليج، أنها «تنوى فعلا الحصول على سلاح نووى. إلا أن الطريق طويل أمامها وسنقوم بما يجعل الأمر صعب المنال»!

وفى الوقت ذاته تربط اسرائيل توقيعها على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بحلول السلام الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى يتطلب، من وجهة نظرها، ضرورة انضمام ايران والعراق وليبيا اليه والتأكد من عدم امتلاك هذه الدول أية اسلحة نووية أو نواياً مستقبلية بذلك! كما يقول «بيريز» فى العديد من تصريحاته.

والواقع ان الحملة الاعلامية - السياسية، الامريكية - الاسرائيلية خاصة، فى هذه الايام ليست إلا استمرارا وتجديدا للحملات الاعلامية المشابهة التى جرت ضد إيران ومشاريعها النووية اثر انتهاء حرب الخليج الثانية ضد العراق عام ١٩٩١، والتى جرت فى فترات مختلفة من أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٤.

وباستعراض ما قيل أو كتب أو اذيع ضمن هذه الحملات وحتى اوائل عام ١٩٩٥، نجد اننا فى الواقع امام مجموعة من التكهنات والاستنتاجات المجردة والشكوك، التى لاترقى الى درجة المعلومات أو اليقين على اى نحو موضوعى. تكهنات وشكوك تتعلق، اساسا، بنيات قد تكون موجودة، أو غير موجودة، لدى القيادة السياسية الايرانية بخصوص الخيار النووى.

إن الهدف الاصلى، والأساسى، لهذه الحملات الاعلامية - السياسية - النفسية كان، ولايزال، هو الضغط على القيادة السياسية الإيرانية كى تستبعد من حساباتها الاستراتيجية الخيار النووى، حفاظا على توازن القوى الاقليمى من جهة، وحتى لايشكل ذلك الخيار فى المستقبل تهديدا محتملا لاسرائيل فى اوائل القرن ٢١ من جهة اخرى.

وحاليا يستهدف تجديد واحياء الحملات المذكورة، على هذا النحو المكثف، إضافة الى الهدف الأصلى والاساسى المشار إليه اعلاه، محاولة الضغط على القيادات السياسية العربية المعنية، جديا، بضرورة توقيع اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، حتى تكف هذه القيادات السياسية العربية عن حملتها السياسية والاعلامية ضد امتناع اسرائيل عن توقيع المعاهدة بحجة «خطر الإبادة» من قبل المحيط العربى الواسع المحيط بالدولة «الصغيرة»! او من قبل ايران التى قد تتسلح نوويا فى المستقبل! وتتلهى بدلا من ذلك بمقولة «الخطر النووى الايرانى» المزعوم! وتحول انتباهها بعيدا عن الخطر الرابض على حدودها مباشرة، والمتمثل فى انفراد إسرائيل بترسانة نووية تضم ما بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ رأس نووى من مختلف الانواع.

